

د. سيد محمد ابراهيم الحسيني

د. سيد محمد ابراهيم الحسيني

المسودة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع البلاغة والنقد



التعريف

ببلاغة ابن العربي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في
البلاغة

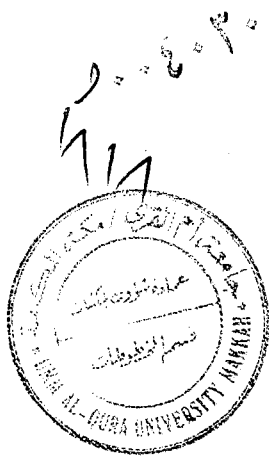
إعداد الطالب

حاتم صالح الخليل الزبيدي

إشراف الدكتور

نصير محمد علي جبار العنزي

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م



سورة
الاحقاف

سَلَامٌ وَقَوَاهِ
سِرِّ

شكر و تقدير

امثالاً لقوله تعالى ﴿ لَعْنٌ شَكَرْتُمْ لَا زَيْدَنَّكُمْ ﴾ (١) ، فإني أشكر الله على

نعمه التي لا تعد ولا تحصى ، شكراً يليق بجلاله ، وعظمة سلطانه ، وعملاً

(٢)

بقول المصطفى (صلى الله عليه وسلم) : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " ،

فإني أتقدم بوافر شكري إلى القائمين على جامعة أم القرى ، وفي مقدمتهم

معالي مدير الجامعة الدكتور راشد الراجح ، على إتاحة الفرصة لي للانتماء

إلى هذه الجامعة الفتية .

كما أقدم شكري الوافر ، وثنائي العاطر إلى المسؤولين في كلية اللغة

العربية ، وأخص بالشكر سعادة الدكتور عليان بن محمد الحازمي " عميد الكلية

سابقاً " ، وسعادة الدكتور محمد بن مريسي الحارثي " عميد الكلية حالياً " ،

وسعادة الدكتور صالح جمال بدوي " وكيل الكلية " ، وسعادة الدكتور حسن

ابن محمد باجودة " رئيس قسم الدراسات العليا " أشكرهم جميعاً على حسن

التوجيه والرعاية .

ولا يسعني إلا أن أزجي الشكر العميق والثناء الجزيل إلى

أستاذي الكبير الدكتور منصور محمد علي عبد الرحمن ، الذي غرس في حب

الحق والخير والجمال ، والذي كان لإرشاده وتوجيهه الفضل الأول في تمام

هذا البحث .

لقد وجدت فيه الأستاذ الحفي بأبنائه ، والمرشد الحكيم لطلابه ،

يقودهم بعلمه الغزير إلى الجادة ، ويحوظهم بحنانه وعطفه ، ويأخذهم

بحزمه وجدده ، فجزاه الله خير الجزاء ، وحفظه ذخراً للعلم وطلابه .

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي نصيحة ، وأودلني على مصدر ،

أونبهني على خطأ ، من الأساتذة والزملاء الأجلاء .

كما أشكر - سلفاً - الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة على

تفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل ، وأرجو أن أكون أهلاً للإفادة من

توجيهاتهما .

وما توفيقني إلا بالله ، له الحمد في الأولى والآخرة .

نعم المولى ونعم النصير ،،،

(١) سورة إبراهيم آية ٧ .

(٢) سنن الترمذي ٣٣٩/٤ ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر
لمن أحسن إليك ، حديث رقم (١٩٥٥) .

الفرقة
بين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

(أ)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن فهم التراث لا يكون إلا بالتعامل معه ، ومناقشة
قضاياه لتتجلى جوانبه . وإذا فهم التراث على هذا النحو ، فإننا حينئذ
نكُن أصالتنا من أن تؤدي دورها في بناء حياتنا الفكرية .

وعلوم البلاغة العربية أصل من أصول تلك الدوحة التراثية الوارفة ،
التي تستطيع أن تثري فكرنا . وتمتاز البلاغة بأنها العلم الذي يعرف به
إعجاز كتاب الله تعالى ، وصدق النبوة ، وأسرار الأساليب .

إن علما هذه حالة جدير بأن لا يند عنه نص من النصوص
الأدبية ، على خلاف ما نسمعه من دعاة التجديد ، ممن لم يروا في البلاغة
ما يلائم روح العصر ، فرموها بالجمود .

وقد استوقفني مبحث (التعريف) كظاهرة لغوية ، وبخاصة ما
جاء منه في النظم القرآني ، وذلك عندما اتجهت إلى ميدان البلاغة
العربية للاتصال بما فيها من الفكر الأصيل ، بغية الكشف عن بعض جوانبه ،
فعقدت العزم على دراسة هذه الظاهرة ، بعد أن تبين لي حاجة
البحث البلاغي للوقوف أمامها ، والكشف عن دالاتها وأسرارها البلاغية ،
إن لم يسبق تناول هذا الموضوع في دراسة مستقلة ، تكشف عن جذوره وآفاقه ،
وإن كنت قد استفدت من الجهود السابقة التي تناولت الموضوع ولكنها

لم تفرغ له . ومنها : ما كتب الدكتور أحمد أحمد بدوي في كتابه
(من بلاغة القرآن) ، والدكتور عبد الفتاح لاشين في كتابه (المعاني
في ضوء أساليب القرآن ، وصفاء الكلمة) ، والدكتور محمد أبو موسى
في (خصائص التراكيب) ، والدكتور محمود شيخون في كتابه (من
أسرار البلاغة في القرآن) ، وغيرهم .

ونظرا لقلّة المصادر والمراجع التي تكفل الإلمام بأطراف الموضوع ،
ليستوفي حقه من البحث ، فقد سافرت إلى عدد من الأقطار العربية ،
للاطلاع ، ولتوفير الكتب التي لا بد منها لإتمام البحث .

وقد سار البحث في كل مراحله ليحقق أهدافا واضحة ومحددة ،

أهمها :

- ١ - الكشف عن الأسرار البلاغية للتعريف ، وما يتضمنه من قيم فنية
وجمالية .
- ٢ - إبراز بعض جوانب الإعجاز البياني في القرآن الكريم على
ضوء ظاهرة التعريف .
- ٣ - الرد على الزعم القائل بأن دراسة البلاغة العربية لم تعد ذات
أهمية في حياتنا الأدبية والفكرية .

وقام البحث على الموضوعية العلمية التي تتمثل في :

- ١ - المنهج التاريخي الذي يتبع الظاهرة أو الفكرة في مراحل
تطورها حتى تكتمل .
- ٢ - المنهج الفني الذي يقف أمام الظاهرة ليبين قيمتها ومكوناتها
ومعاييرها .

- ٣ - المنهج النفسي الذي يتناول الظاهرة بالتحليل ، ليكشف عن أثرها وأبعادها النفسية .
- ٤ - المنهج اللغوي الذي يتخذ من اللغة وسيلة للإدراك الجمالي ، وأداة للكشف عن أسرار التعبير ، بعيدا عن الوهم والهوى في البحث العلمي .
- ٥ - المنهج المقارن الذي يقابل الظواهر والأفكار بما قبلها وبما بعدها ، مما يماثلها في الفكر البياني قديمه وحديثه .
- وسيحرض البحث أن تأتي شواهد منسوبة وموثقة ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية ، ككتب الحديث ، والداوين ، والمجاميع الشعرية .
- وتتنوع مصادر البحث ومراجعته ، حيث تشمل كتب : الإعجاز القرآني ، والبلاغة والبيان ، وعلوم القرآن ، والدراسات النحوية ، واللغة والمعاجم ، والنقد ، وداوين الشعر ، والتراجم ، وغيرها .
- و تقتضي طبيعة البحث أن يتكون من خمسة فصول ، مسبوقة بمقدمة وملتوا بخاتمة .
- وكان من الطبيعي أن يكون الفصل الأول " عن مفهوم التعريف ، وتناوله في الدرس البلاغي ، وفيه يقف البحث على الدلالة اللغوية لمادة " عرف " ومشتقاتها ، وتطور هذه الدلالة حتى أصبحت كلمة التعريف مصطلحا علميا ، وذلك على هدى من دلالة تلك المادة في القرآن الكريم ، وفي كتب اللغة .
- كما أنه سيقف عند مفهوم مصطلح " التعريف " عند علماء النحو ، ليكشف

عن مكوناته ، وأهم القضايا التي تتصل به ، ثم يبرز البحث مفهوم المصطلح عند علماء البلاغة ، والأسس التي قام عليها البحث في التعريف كظاهرة لغوية ، وأهم المراحل التي مر بها تناول التعريف عبر التطور التاريخي ، حتى أصبح جزءاً جوهرياً من النظرية البلاغية عند رجال الفكر البياني .

أما " الفصل الثاني " فإنه يتناول تعريف المسند إليه بطرق التعريف المختلفة ، ويبرز أهم الأغراض البلاغية لذلك ، على حسب المقامات والأحوال ، وما يقتضيه كل مقام من طرق التعريف ، فيقف أمام عناصر التعريف وأدواته ليبين أسرارها وأبعادها الجمالية ، من خلال الشواهد القرآنية ، والتحليلات الأدبية .

وفي " الفصل الثالث " يتناول البحث تعريف المسند ، مبرزاً أهم الفروق وأدتها بين تنكير المسند وتعريفه ، وأهم الفروق وأدتها بين طرق التعريف التي يكثر تعريف المسند بها ، ويعرض لأهم القضايا التي تتصل بتعريف الطرفين .

كما أنه سيبرز من خلال تحليل الشواهد الأدبية أهم الأغراض البلاغية في تعريف المسند .

ويتعمق البحث في " الفصل الرابع " أهم مظاهر خروج التعريف عن مقتضى الظاهر ، كاشفاً عن أسرار الأساليب وجمالياتها ، من خلال عدد من القضايا التي تتصل بهذا الدرس ، وهي : وضع الظاهر موضع المضمرة ، ووضع المضمرة موضع الظاهر ، وأسلوب الالتفات في الضمائر . وسيكون " الفصل الخامس " دراسة تطبيقية يتناول فيها البحث أساليب التعريف في (سورة الملك) ، كاشفاً عن جوانب من الإعجاز البياني فيها ، مستهدياً بما قال به علماء التفسير والإعجاز والبيان .

(ه)

ويوجز في (الخاتمة) أبرز معالم الدراسة ، وما توصل إليه
البحث من نتائج ، وما يثيره من موضوعات وقضايا أمام الفكر البياني ،
تستحق الدراسة المعمقة .

هذا هو موضوع البحث والحافز له ، وأهدافه ، ومنهجه ، ومصادره
ومراجعته ، فإن كنت قد وفقت فيعون الله وتوفيقه ، وإلا فبحسبي أنني
حاولت معطيا أقصى طاقتي .

ولله الحمد من قبل ومن بعد .

الفصل الأول

التعريف

مفهومه ، وطرقه ، وتناوله في الدرر البلاغي

البحث الأول

المعنى اللغوي للتعريف

لكل علم مصطلحاته الخاصة التي تعين على ضبطه وتقنيه ، وتلك المصطلحات ليست وليدة العلم ذاته ، وإنما هي مظهر من مظاهر التطور الدلالي للكلمة ، فتأتي الكلمة " المصطلح " لتنهض بدلالة جديدة تحمل في طياتها دلالات سابقة مرتبها في تاريخها الطويل ، وعلى هذا فإننا سنبدأ بتتبع استعمال كلمة " التعريف " لغويًا حتى أصبحت مصطلحًا من مصطلحات علوم اللغة العربية .

وبالرجوع إلى المادة الأصلية للكلمة وهي " عرف " نجد أنها ومشتقاتها قد مرت بمرحلتين ؛ حيث استعملت للدلالة على المحسوسات ثم المعنويات ، يقول ابن فارس : " العين والراء والفاء أصلان صحيحان ، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض ، والآخر على السكون والطمأنينة .

فالأول العُرف : عُرف الفرس . وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه . ويقال : جاءت القطا عُرفًا عُرفًا ، أي بعضها خلف بعض .

ومن الباب : العُرْفَة وجمعها عُرف ، وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين تثبت ، كأنها عرف فرس

والأصل الآخر المعرفة والعرفان . تقول : عرف فلان فلانًا عرفانًا ومعرفةً ، وهذا أمر معروف . وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه ؛ لأن من أنكر شيئًا توحش منه ونبا عنه .

ومن الباب العَرف ، وهي الرائحة الطيبة . وهي القياس ؛

لأن النفس تسكن إليها . يقال : ما أطيب عَرَفَه . قال الله سبحانه
وتعالى : * وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ * (١) ، أي طَيَّبَهَا . قال :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلِيَّةٍ
(٢) بواضحة الخدين طَيَّبَةَ الْعَرَفُ

وتطلق كلمة المعارف ويراد بها وجوه القوم، أي جمع وجه ، لذلك
" يقال للقوم إذا تَلَّموا : غَطَّوْا مَعَارِفَهُمْ ، قال ذو الرُّمَّة :

نَلَّوْتُ عَلَى مَعَارِفِنَا وَتَرَمَّيْتُ
مَاجِرِنَا شَامِيَةً سَمُومُ

وقال الراعي :

مَتَخْتَمِينَ عَلَى مَعَارِفِنَا
نَشْنِي لَهْنًا هَوَاشِيَّ الْعَصَبِ
يقال : تَخْتَمُ عَلَى وَجْهِهِ إِذَا غَطَّاه . وتقول : بنو فلان غَرَّ المَعَارِفِ
شَمَّ المَرَاعِفِ . وامرأة حَسَنَةُ المَعَارِفِ ، وهي الأنف وما والاه ، وقيل: الوجه
كله . وخرجنا من مجاهل الأرض إلى معارفها . قال لبيد :

أَجَزْتُ إِلَى مَعَارِفِهَا بِشَعَثٍ
(٣) وَأَطْلَحُ مِنَ الْعِيدِيِّ هَيْمِ

(١) الآية (٦) من سورة محمد .

(٢) معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ،
مادة " عرف " .

(٣) أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري ، مادة " عرف " .

وهذه المعاني يغلب عليها طابع الحمية ؛ لأن دلالة الكلمة تتجه إلى أشياء محسوسة ؛ كعرف الفرس ، والأرض المنقادة المرتفعة ، والرائحة الطيبة ، ووجه الإنسان ، وغير ذلك . وهذه هي المرحلة الأولى لدلالة كلمة " عرف " ومشتقاتها ، أما المرحلة الثانية وهي الدلالة على المعنويات فمنها ما أورده صاحب معجم الصحاح . يقول : " اعترفت القوم ، إذا سألتهم عن خبر لتعرفه " . قال الشاعر :

أَسْأَلُهُ عُمَيْرَةً عَنْ أَبِيهِمَا

خِلَالَ الرَّكْبِ تَعْتَرِفُ الرَّكَّابُ
وربما وضعوا اعترف موضع عرف ، كما وضعوا عرف موضع اعترف ، قال أبو ذؤيب يصف سحابا :

مَرَّتْهُ النَّعَامُ فَلَمْ يَعْتَرِفْ

خِلَافَ النَّعَامِ مِنَ الشَّامِ رِيحًا
أي لم يعرف غير الجنوب ؛ لأنها أبل الرياح وأرطبها .
وتعرفت ما عند فلان ، أي تطلبت حتى عرفت .

وتقول : ائت فلانا فاستعرف إليه حتى يعرفك . وقد تعارف القوم ، أي عرف بعضهم بعضا . (١)

(١) الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ،
" عرف " .

ومن مادة " عرف " جاء العُرف وهو " المعروف ، وسمي بذلك لأن النفوس تسكن إليه . قال النابغة :

أَبَى اللّٰهُ إِلَّا عَدْلَهُ وَوَفَاءَهُ

(١) فَلَا النُّكْرَ مَعْرُوفٌ وَلَا العُرْفُ ضَائِعٌ

والمعروف ضد المنكر ، " أي أمر معروف بين الناس إذا رأوه لا ينكرونه " (٢) والتعريف يدل على الإعلام وعلى إنشاد الضالّة وعلى التطييب (٣) ، كما يدل على " الوقوف بعرفات . يقال : عرفّ الناس ، إذا شهدوا عرفات ، وهو المعرفّ ، للموقف " (٤) ، وعلى هذا فإن " المعرفّ في الأصل : موضع التعريف " (٥) .

وقد وردت كلمة " عرف " ومشتقاتها في القرآن الكريم بدلالاتها الحسية إذا كان المراد مكانا بعينه ، كما في قوله تعالى : * وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ * (٦) ، وقوله : * فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ * (٧) ، أما ما عدا ذلك من مواقعها فإنها تتجه فيها إلى المعنويات ؛ كالمعرفة الجليّة ، والتمييز ، وعدم

-
- (١) معجم مقاييس اللغة ، " عرف " .
(٢) لسان العرب ، لابن منظور ، " عرف " .
(٣) انظر: الصحاح مادة " عرف " .
(٤) المصدر السابق .
(٥) لسان العرب ، مادة " عرف " .
(٦) بعض الآية (٤٦) من سورة الأعراف .
(٧) بعض الآية (١٩٨) من سورة البقرة .

الاشتباه ، وضد الإنكار ، من ذلك قوله تعالى : * وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ
فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ * (١) ، وقوله : * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ
الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ
يَعْلَمُونَ * (٢) ، وقوله : * نَالِكَ أُنْتَبِئَ أَنْ يُعْرَفَنَ فَلَا يُؤْذَنَ * (٣)

وبعد أن استعرضنا المعاني اللغوية لمادة " عرف " يمكننا
أن نقول بأن : أطراف هذه المادة اللغوية تدل على الارتفاع والتتابع
والإلف والإعلام والعلامة والتمييز والتفرد، وغيرها من المعاني التي تلتقي
معها في الوضوح وعدم الاشتباه . وهذه المعاني جميعها تتضافر لاداء
الدلالة الجديدة الممثلة في المصطلح العلمي " التعريف " ، وهو من
" عرف " يقال : " عَرَفَهُ الْأَمْرُ : أَعْلَمَهُ إِيَّاهُ ، وَعَرَفَهُ بَيْتُهُ : أَعْلَمَهُ بِمَكَانِهِ .

قال سيبويه : عَرَفْتُ زَيْدًا ، فَذَهَبَ إِلَى تَعْدِيَةِ عَرَفْتُ بِالتَّثْقِيلِ
إِلَى مَفْعُولِينَ ، يَعْنِي أَنْكَ تَقُولُ : عَرَفْتُ زَيْدًا فَيَتَعَدَى إِلَى وَاحِدٍ ،
ثُمَّ تَثْقَلُ الْعَيْنُ فَيَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولِينَ .

قال : وَأَمَّا عَرَفْتَهُ بَزَيْدٍ فَإِنَّمَا يَرِيدُ عَرَفْتَهُ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ
وَأَوْضَحَتْ بِهَا ، فَهُوَ سِوَى الْمَعْنَى الْأُولَى ، وَإِنَّمَا عَرَفْتَهُ بَزَيْدٍ كَقَوْلِكَ :

-
- (١) الآية (٥٨) من سورة يوسف .
(٢) الآية (١٤٦) من سورة البقرة .
(٣) بعض الآية (٥٩) من سورة الأحزاب .

سَمَّيْتَهُ بَزِيدَ . وَالتَّعْرِيفَ ضِدَّ التَّنْكِيرِ " (١) ، وَمَعَ أَنَّهُ لَا مَشَاحَةَ فِي
الاصطلاح - كما يقال - إلا أننا نتساءل عن سبب اختيار العلماء لهذا
المصطلح دون غيره ؟ أكانوا يراعون الأصل اللغوي له ؟ أم هو مجرد
مصادفة ؟

(١) تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، مادة : عرف .
وانظر : الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر " سيبويه " ،
ت : عبد السلام محمد هارون ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ط ٢ ، مكتبة
الخانجي بمصر ، ١٩٧٧ م .

المبحث الثاني

مفهوم "التعريف" عند النحاة

إذا نظرنا في الفصول التي عقدها علماء النحو للحديث عن التعريف والتكثير، وجدنا كثيرا من الملاحظات التي تدل على اهتمامهم بهذه القضية، وعمق الآراء التي أبدوها وعبروا عنها، ويلاحظ على تناولهم للتعريف ما يلي :

أولا : أنهم يتحدثون عن "المعرفة" و"المعارف" أكثر مما يتحدثون عن "التعريف".

ثانيا : عدم الوصول إلى تعريف جامع مانع لمصطلح "المعرفة"، فهي عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) "كل اسم وقع على شيء بعينه دون سائر أمته" (١)، ويتبعه ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) فيقول : "أما المعرفة فما خص الواحد من جنسه" (٢).

ولم يقف متأخرو النحاة عند هذا الحد، بل أخذوا يحاولون الوصول إلى كنه هذا المصطلح، لأنهم لم يجدوا فيما سبق ما يحيط بمفهومه، فهذا ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) يقول : "المعرفة ما وضع لشيء بعينه... (٣)، ويعلق عليه الشيخ الاسترأبازي (ت ٦٨٦هـ)

(١) انظر : الكتاب، ج ٢، ص ٥، ط ٢، الهيئة المصرية للكتاب،

١٩٧٩م.

(٢) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنبي، ت : حامد المؤمن،

ص ١٥٩، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٣) شرح الكافية في النحو، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن

الاسترأبازي، ج ٢، ص ١٢٨، دارالكتب العلمية - بيروت، بدون

تاريخ.

قائلا : " الأضح في رسم المعرفة أن يقال : ما أشير به إلى خارج
مختص إشارة وضعية ، فيدخل فيه جميع الضائر وإن عادت إلى النكرات ،
والمعرّف باللام العهدية وإن كان الممهود نكرة " . (١)

فابن الحاجب يعوّل في تعريفه على أصل الوضع ، ويعدّه عنصرا
أساسا في تمييز الاسم المعرفة من غيره ، وتتّصل إضافة الاسترأباني إلى
ذلك في أنه ربط بين المعرفة والسياق ، لذلك بين وجه التعريف
في الضمير العائد إلى النكرة ، وفي " أل " العهدية .

أما ابن يعيش (ت ٦٤٤ هـ) فقد انطلق في تعريفه للمصطلح
من زاوية اللغة ، فقال : " اعلم أن المعرفة في الأصل مصدر عرفت
معرفة وعرفانا ، وهو من المصا در التي وقعت موقع الأسماء ، فالمراد بالمعرفة
الشيء المعروف كالمراء بنسج اليمين أنه منسوج ، وكقوله تعالى :
* هَذَا خَلْقُ اللَّهِ * (٢) أي مخلوقه " (٣) ، ولكنه بالتالي يعرّف
إلى ما قال به سابقه أو قريب منه ، وينتهي إلى أن " المراد بالمعرفة
ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره " . (٤)

(١) المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٢) بعض الآية (١١) من سورة لقمان .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، م ١ ، ج ٥ ، ص ٨٥ ، عالم الكتب ،

بيروت .

(٤) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

وقد تعرض ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) لتعريف " المعرفة " في
(١)
غير موضع فقال : " ما ليس شائعا فهو معرفة ، ما لم يكن مقدر الشياخ " ،
وقال : " الاسم المعرفة هو الدال على معنى معين لا شياخ فيه " (٢) ،
فعدم الشيوخ وانحصار دلالة الاسم علامة كونه معرفة عند ابن مالك ، ومع
هذا فإنه قد أحس بعدم دقة هذا الحد ، وعاد ليعترف بصعوبة الوصول
إلى تعريف نهائي لهذا المصطلح فقال في موضع آخر : " من تعرض
لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه " (٣) .

ومن النحاة من تلافى هذا الإشكال فاستغنى بحد الفكرة عن
حد المعرفة ، لإمكان السيطرة على النكرة ، وتحديد ها ، وجعل ما عداها
هو المعرفة ، يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) بعد أن بين حد النكرة : " غير
النكرة المعرفة وهي ستة أقسام " (٤) ، ويتبعه في ذلك السيوطي
(ت ٩١١ هـ) بعد أن تبين صعوبة تعريف المعرفة ، فيقول : " وإذا
(٥)
كان الأمر كذلك ، فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة " .

-
- (١) شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك ،
ت : د . عبد المنعم أحمد هريدي ج ١ ، ص ٢٢٢ ، ط ١ ، دار
المأمون للتراث ، ١٤٠٢ هـ ، الناشر : جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك ،
ت : عدنان الدوري ، ص ١٣٨ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ت : د . عبد الرحمن السيد ، ج ١ ،
ص ١٢٥ ، ط ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٣٩٤ هـ .
(٤) شرح ابن عقيل ، لبهاة الدين عبد الله بن عقيل ، بشرح محمد محي
الدين عبد الحميد ، ج ١ ، ص ٨٧ ، ط ١٥ ، دار الفكر ، ١٣٩٢ هـ .
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، ت :
عبد السلام هارون ، ود . عبد العال مكرم ، ج ١ ، ص ١٨٨ ، دار البحوث
العلمية - الكويت ، ١٣٩٤ هـ .

وبهذا نجدهم قد جعلوا للنكرة الحد وللمعرفة العدم؛ للخروج من ذلك الإشكال ، ومن هنا فإن المعرفة تعني " في اصطلاح النحاة كل اسم خص واحدا بعينه من جنسه " (١) ، وهو المشهور حتى عند المحدثين أيضا .

ويظهر من خلال أكثر التعريفات التي قدمها النحاة للمعرفة - كمصطلح نحوي - قديما وحديثا ، أنهم كانوا ينطلقون فيها من المسميات المحسوسة ، أو بالأصح كانوا يعبرون عن الدلالة التي توّدها المعرفة دون نظر إلى الصيغ اللغوية التي توّدها تلك الدلالة ، فالاسم المعرفة ما دل على شيء " بعينه " ولعل هذا الأمر هو الذي جعل مصطلح " المعرفة " يبقى دون تعريف جامع ، مما دعا النحاة إلى عدم الوقوف كثيرا أمام المصطلح ، واتجهوا إلى حصر ما يشتمل عليه من المفردات والصيغ التي تأتي للدلالة على شيء بعينه .

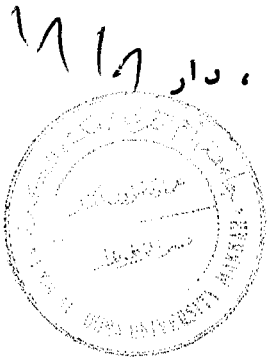
ويمكن أن يقال بعد هذا : هل يمكن استعمال مصطلح " التعريف " مرادفا للمعرفة ؟
إن هنالك فروقا دقيقة تجعل أحدهما يختلف عن الآخر ، فالمعرفة أو المعارف تدل على الأفراد التي تتكون منها أسرة المعارف ، أو تلك المفردات التي يكون مدلولها متميزا ومعروفا ، وهي التي

(١) الكليات . معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، ت : د . عدنان درويش ومحمد المصري ، القسم الرابع ، ص ٢١٩ ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي -

دمشق ، ١٩٧٥ م .

(٢) انظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، ط ٥ ، دار

المعارف بمصر ١٩٧٥ م .



تقابلها النكرات ، ومن هنا فإن المعارف والنكرات لا تعدو أن تكون تسمية للتفريق بين نوعين من الكلام يمكن حصرها وضبطها وتقنينها .

ومن الملاحظ أن النحاة الأوائل لم يستعملوا مصطلحي التعريف والتنكير ، إلا أنهم قد أسسوا له حين درسوا المعرفة والنكرة من خلال التركيب الإسنادي ، أو الإخبار الذي تتحقق من خلاله الفائدة ، فقد بين سيبويه خطورة التعريف والتنكير في توصيل المعنى . قال : " ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس . . . إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده ، كما حدثه عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به .

ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس " . (١)

فسيبويه هنا ينظر إلى المعرفة والنكرة من الناحية الوظيفية لا من الناحية الشكلية ، فيجمع بين عناصر الخطاب ، المتكلم ، والمخاطب ، والخطاب ، فالتكلم يعلم الخبر بطرفيه ، المسند إليه والمسند ، أما المخاطب فإنه لا بد أن يكون عالماً بالمسند إليه جاهلاً بالمسند لكي تتحقق الفائدة ، ولذا فإن المتكلم يقدم المعلوم على غير المعلوم ؛ ليضيف إلى علم السامع شيئاً جديداً

(١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٨ .

لم يكن يعلمه ، وإذا اختلف شيء من ذلك اختلف الخطاب ، ووقع المخاطب في لبس . وفي هذه الملاحظات على عملية الإخبار ما يشير إلى أن سبويه كان يلتفت إلى جوانب البلاغة في الكلام ؛ لأن مثل هذه الملاحظات في الصميم من علوم البلاغة ، استفاد منها العلماء فيما بعد في تأليفهم البلاغية ، فتموها ، وتوسعوا فيها .

وقد تبلورت هذه الملاحظات والأفكار المرتبطة بعملية الإخبار واتضحت عند ابن يعيش ، حيث يقول : " اعلم أن أصل الابتداء أن يكون معرفة ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب ، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم ، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هي الابتداء ، وأن يكون الخبر النكرة ؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه ، فإذا قلت : قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت ما لم يكن يعلمه ، حتى يشارك في العلم ، فلو عكست وقلت : قائم زيد ، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب ، لم تجعله خبرا مقدما يستفيدة المخاطب ، ولا يصح أن يكون الخبر ؛ لأن الأسماء لا تستفاد ، ولا يساوي المتكلم المخاطب ؛ لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب ، وإن كان المتكلم يعرفه ، ألا ترى أنك تقول : عندي رجل فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه ، فالمعرفة بالنسبة إلى

المخاطب : (١)

ونحن ننقل كلام ابن يعيش مع طوله لما له من الأهمية ، فهو المتم لما بدأه سيبويه من قبل ، ويضيف إليه أن التسمية بالمعرفة والنكرة تسمية منظور فيها إلى المخاطب ، لا إلى المتكلم ولا إلى الكلام ، وهي تعادل قولنا معلوم وغير معلوم ، لذا فإن مصطلح " التعريف " قد جاء مراعى لهذه الناحية في المعارف ، وهي المعلومات لدى المخاطب ، وعلى هذا فإن ابن يعيش قد رد على أبي بكر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) فيما ذهب إليه من أن المبهم هو أعرف المعارف (٢) بحجة أن اسم الإشارة يتعرف بشيئين ؛ بالعين والقلب ، وغيره يتعرف بالقلب لا غيره . يقول ابن يعيش : " وهو ضعيف ، لأن التعريف أمررا جمع إلى المخاطب دون المتكلم ، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم ، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم " . (٣)

ومن هنا فإن مصطلح " التعريف " ينصب على المخاطب والشئ المراد تعيينه ، لا على الصيغة اللغوية أو المفردات التي تندرج تحت مسمى المعارف ، لأن التعريف يطلق على المعارف في حالة تركيبها مع غيرها تركيباً إسنادياً يكون الغرض منه إفادة المخاطب ، وكذلك الأمر في التنكير فهو غير النكرات ، وهو تسمية لها إذا استعملت في السياق .

(١) شرح المفصل ، م ، ١ ، ج ١ ، ص ٨٥-٨٦ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي ، ت : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

(٣) شرح المفصل ، م ، ١ ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

وهذا ما نميل إليه ويؤيد به الواقع ، إذ لا معنى للتعريف إلا إذا
قابله التذكير والعكس ، بمعنى أن كلمة تعريف تستلزم أن يكون هناك
اسم شكرو يقوم المتكلم بتعريفه ، وهذا أمر لا يمكن أن يندرج تحته كل
المعارف ، إذ لا يوجد اسم علم نكرة ، ولا يوجد ضمير أو اسم إشارة أو
موصول نكرة ، ومن هنا فلا وجود للتعريف بالمعنى الأخير إلا في نوعين
فقط من الأسماء - هما : الاسم المعرف بأل ، والمضاف إلى المعرفة ، وماعداهما
فلا نصيب له من هذا المفهوم للتعريف .

ويمكن أن يلاحظ ما سبق أن وسيلة التفريق بين المعرفة والنكرة
عند النحاة شكلية لا دلالية ، فالاسم النكرة هو الخالي من "أل" ،
والمعرفة هو ما تترن به "أل" وهذا ما يتفق مع لفظ "التعريف" ،
لكنهم بعد ذلك ربطوا بين الدلالة وبين مفهوم التعريف والتذكير ، فلم
تعد "أل" هي الوسيلة لتمييز المعرفة والنكرة وإنما أصبحت دلالة
الاسم على شيء معين علامة تعريفه ، وانتفاء ذلك علامة تنكيه .

ولا شك في أن ما سمي بالمعارف والنكرات لا يخرج عن كونه
رموزا لغوية لا يمكن وصفها بأنها معارف أو نكرات ؛ لأن التعريف ليس
في اللفظ فقط ، بل لا بد من الجمع بين الصورة اللفظية والصورة الدلالية
التي تنهض بها القرينة السياقية ، سواء كانت حسية أو معنوية ، وذلك
كله بالنظر إلى المخاطب ، فإذا فإن التعريف والتذكير " من معاني الاسم
يضافان إلى معناه الوظيفي الأساسي " التسمية " ، ويدل عليه بالقرائن ،
ويسبق الاسم معينا أو غير معين تبعاً لتحقيق العلامة في السياق

تعريفاً وتذكيراً^(١)، لذلك فقد كان سيبويه على إدراك للمسألة حين حاول الربط بين المعرفة وحال المخاطب الذي يوجه إليه الخطاب، فهو ينظر إلى مدى تحقق الفائدة من وراء تعريف أحد طرفي الإسناد، والفائدة المعنية لا تنتظر إلا لدى المخاطب . لذا فأغلب الظن أنه لا مجال للقول بالمصادفة حين اختار النحاة كلمة "التعريف" للدلالة على حالة من حالات الاسم، وإنما أطلقوه وهم يلاحظون الأصل اللغوي للكلمة، فجاء المصطلح متضمناً أبرز تلك الدلالات اللغوية والقرآنية، ليكون المراد منه نحسبياً، التعيين، والتمييز، والظهور، وعدم اللبس.

ومن أهم القضايا التي شغل بها النحاة قضية ترتيب المعارف من حيث درجة التعريف . والمعارف هي : العلم، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة^(٢)، والإضمار . كما عدها سيبويه^(٣)، وذهب هو ومن تبعه من البصريين إلى "أن أعرف المعارف الاسم المضمرة لأنه لا يضر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره ممن المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهمة؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى

-
- (١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقى، ص ٢٨٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧ هـ.
- (٢) الأسماء المبهمة : هي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.
- (٣) انظر : الكتاب، ج ٢، ص ٥٥.

(١)
أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه ،
وهم بهذا يلحظون عنصر الدلالة في ترتيب المعارف فما كان أكثر دقة
في التمييز والتخصيص كان أكثر تعريفا ، وقد " ذهب آخرون إلى أن الاسم
العلم أعرف المعارف ، ثم المضمرة ، ثم المبهمة ، ثم ما عرف بالألف واللام . وهو
مذهب الكوفيين ، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي ، واحتجوا بأن العلم
لا اشتراك فيه في أصل الوضع ، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها ،
قالوا : والضمير يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه ، وقد يكون المذكور
قبله نكرة ، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع له " . (٢)

وهذا الترتيب قائم على النظر إلى أصل الوضع ، وهو لا يسلم من
الأخذ عليه ، لأن دلالة المعرفة لا تظهر إلا من خلال السياق ، وبدونه
فإنها لا تعدو أن تكون مفردات لغوية مجردة من الدلالة .

وتكثر الآراء وتتعدد الحجج بين علماء النحو حول ترتيب
المعارف بحسب درجة التعريف وإمكانية التعيين ، حتى جاء ابن يعيش ،
وانتهى إليه كل ذلك ، فأبدى اهتمامه بهذه القضية ، وعمل على ضبطها ،
وذلك عندما نظر إليها من خلال مقولة الخاص والعام ، وهذه المقولة إذا
ارتبطت بالسياق ، فإنها هي القادرة على حل ذلك الخلاف . يقول
ابن يعيش : " كما كان الاسم أخص كان أعرف " . (٣)

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات عبد الرحمن الأتباري ،
بشرح محمد محي الدين عبد الحميد ، ج ٢ ص ٢٠٧-٢٠٨ ، دار
الفكر .

(٢) شرح المفصل ، م ١ ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٧ .

ومن هنا فإنه كلما كان الاسم أكثر تخصيصاً كان أكثر تعريفاً ، وهذا

ما يلاحظ على ترتيب البصريين السابق للمعارف .

وفي ضوء مقولة التخصيص ينظر ابن يعيش إلى الضمائر ، فيقول :
" اعلم أن المحضرات وإن كانت أعرف المعارف إلا أنها تتفاوت أيضاً في
التعريف ، فبعضها أعرف من بعض ، فأعرفها وأخصها ضمير المتكلم نحو :
أنا ، والتاء في فعلت ، والياء في غلامي وضميرني ، لأنه لا يشارك المتكلم
أحد فيدخل معه فيكون ثم ليس ، ثم المخاطب ، وإنما قلنا : إن المخاطب
منحط في التعريف عن المتكلم ؛ لأنه قد يكون بحضرة اثنان أو أكثر
فلا يعلم أيهم يخاطب ، ثم الغائب ، وإنما انحط ضمير الغائب عنهما ؛
لأنه قد يكون كناية عن معرفة وعن نكرة " . (١)

وليس يلزمنا هنا أن نتناول خلافاً قد طال بين النحاة ، وإنما
بحسبنا منه ما أشرنا إليه ، لبيان مدى اهتمام النحاة بالمعارف ، ولو وصل
الجهود بعضها ببعض ؛ لأن البلاغة كانت عبر عصورها مرتبطة دائماً
بدرس اللغة والنحو منهاجاً ودراسة .

والمشهور عند جمهور علماء النحو أن ما يدخل ضمن مسمى المعرفة
أو المعارف ينحصر في ستة أقسام (٢) ، هي على

(١) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٢) إنما قلنا ذلك ؛ لأن النحاة يذكرون في باب النداء أن النكرة
المقصودة تكون معرفة إذا نوديت ، لما في النداء من معنى
القصدي ، ولكنهم لم يذكروه في باب المعرفة والنكرة .

الترتيب الآتي : (١)

الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، والمعرف
بـ "أل" ، والمضاف إلى المعرفة .

هذا هو الترتيب الذي انتهت إليه المعارف عند ابن مالك فسي
ألفيته (٢) ، والتزمه أكثر النحاة بعده .

* * *

ومن الجوانب الهامة في تناول النحاة للتعريف والتفكير ،
تقديمهم النكرة على المعرفة ، وكان سيبويه من أوائل من قالوا بذلك ،
فهو يقول : " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا ؛
لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام

(١) انظر مثلا : المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن مالك ، ت: د .
محمد كامل بركات ، ج ١ ، ص ٧٧ وما بعدها ، دار الفكر بدمشق ،
١٤٠٠ هـ ، من منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وشرح الأشموني
على ألفية ابن مالك ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، ج ١ ،
ص ٩٧ ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠ م ، وغير ذلك من كتب
النحو .

(٢) انظر : متن الألفية ، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك ، ص ٥ ،
المكتبة الشعبية - بيروت " بدون تاريخ " .

ينصرف في النكرة * (١)

ويقول في موضع آخر : " المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول
العدد ، والنكرة قبل المعرفة * (٢)

فأولوية النكرة عنده تعد من المسلمات ، فهي كالواحد في سبقه
لبقية الأعداد ، ولا نجد من يخالفه من النحاة . وهذه اللفظة من
سيبويه تأخذ مكانها عند ابن يعيش ، حيث يوضحها ويجليها . قال :
" وأعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث ، لأن الاسم نكرة في أول
أمره ، صم في جنسه ، ثم يدخل عليه ما يفرق بالتعريف ، حتى يكون
اللفظ لواحد دون سائر جنسه . كقولك : رجل ، فيكون هذا الاسم
لكل واحد من الجنس ، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه ، فتقول :
الرجل ، فيكون مقصورا على واحد بعينه ، فالنكرة سابقة ؛ لأنها اسم
الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته ، وضعه الواضع للفصل
بين الأجناس ، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى ؛
لأنه لا شريك له سبحانه وتعالى ، فالتعريف ثان أتى به للحاجة
إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس ، إذ لو حدث عن
النكرة لما علم المخاطب عن من الحديث * (٣)

-----*-----

- (١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٢٠
(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٠
(٣) شرح المفصل ، م ١ ، ج ٥ ، ص ٨٥٠

وفي هذا تعليل وجيه لتقديم النكرة على المعرفة، واعتبار النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عليها . والملاحظ هنا أن الكلام ينصب على التعريف الذي يقابله التنكير، أي ما يكون تعريفه بالأداة "أل"، أما ما عداه من المعارف فلا مدخل له في ذلك، ولعل في هذا ما يعضد ما تقرر سابقا من أن وسيلة التفريق بين المعرفة والنكرة كانت شكلية بحتة، تنطلق من مفهوم التنكير والتعريف ولا تشمل كل جزئياته .

تناول التعريف في الدرس البلاغي

المعرفة والتعريف من المصطلحات النحوية التي انتقلت إلى ميدان البلاغة ، فما الدلالة الاصطلاحية لهذين المصطلحين عند علماء البلاغة ؟

بالرجوع إلى مظان ذلك من كتب البلاغة نجد أن أصحابها يعولون كثيرا على ما في كلمة " المعرفة " ، أو " التعريف " من معنى التخصيص ، فهذا السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) - رحمه الله - يقول في مستهل كلامه عن تعريف المسند إليه : " ولا شبهة ، أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد ، كانت الفائدة في تعريفه أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه ، والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا ، وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولك : شي " ما موجود ، وفي قولك : فلان ابن فلان حافظ للتوراة والانجيل " . (١)

نستخلص من هذا أن المعرفة عند السكاكي هي ما حصل به التخصيص ، وأن النكرة على العكس منها ، فهي تفيد العموم . هذا ما يفهم من كلامه وإن لم يضع حدا لكل من المعرفة والنكرة . كما يفهم منه أيضا أن التعريف أو التخصيص درجات من حيث القوة والضعف ، وكذلك التنكير ،

(١) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، ص ١٢٨ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ .

وما يفهم هنا أو هناك لا يخرج عن المفهوم النحوي للمعارف والنكرات ،
إلا أن السكاكي يؤسس بهذا لمقولتين هامتين في الدرس البلاغي،
هما : الاختيار ، والعدول ، أي اختيار المعرفة التي تتناسب درجة التخصيص
فيها مع مقام بعينه دون غيرها من المعارف ، أو العدول عنها إلى معرفة
أخرى لغرض بلاغي .

وقد عبر عن المفهوم السابق للتعريف كل من : محمد بن علي
الجرجاني ^(١) (ت ٧٢٩ هـ) ، والخطيب القزويني ^(٢) (ت ٧٣٩ هـ) ،
ولم يخرج عما قاله السكاكي .

ومن العلماء من حاول تحديد مفهوم المعرفة والنكرة ، فنجم الدين بن الأثير
(ت ٧٣٧ هـ) يقول : " المعرفة ما دلت على شيء بعينه ، والنكرة ما دلت
على واحد لا بعينه " ^(٣) وهذا هو التعريف الشائع في كتب النحو ، والمفهوم
من كلام سابقه .

-
- (١) انظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي الجرجاني
ت : د . عبد القادر حسين ، ص ٣٦ ، دار نهضة مصر للطبع
والنشر - القاهرة ١٩٨١ م .
- (٢) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، شرح
وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، ج ١ ، ص ١١٢ ، ط ٥ ،
دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٤٠٥ هـ .
- (٣) جواهر الكنز ، لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير ، ت : د .
محمد زغول سلام ، ص ٢٨٨ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٨٣ م .

أما العلوي " ت ٧٤٩ هـ " فقد أورد التعريف السابق ، ثم عقب عليه بذكر الأسباب التي يمتنع معها الوصول إلى تعريف جامع مانع للمعرفة ، يقول : " ولا يجوز تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظي لا مريم ، أما أولا : فلأن المقصود بيان الماهية ، وهذا لا يحصل إلا بالأشياء المعنوية دون اللفظية ، وأما ثانيا : فلأن بعض المعارف يكون في معنى النكرة كقولنا : ضاريك ، وأرسلها العراك ، والجماء الفغير " . (١)

ويبدو أن هذه الأسباب هي نفسها التي أدت إلى عدم وصول النحاة إلى تعريف محدد لهذا المصطلح .

وعلى هذا فإن " المعرفة " ، و " التعريف " تعنى فـي الاصطلاح البلاغي التعيين ، وهي الدلالة التي أجمع عليها الشراح . (٢)

ومن هنا نستطيع أن نقول : إن مصطلح " التعريف " قد انتقل من النحو إلى البلاغة بلفظه ودلالته . فإنه يدل على التعيين ، وبالتالي فإنه يتضمن معنى التمييز ، والتخصيص ، والوضوح . وقد استفاد علماء البلاغة من هذه المعاني ، ووظفوها فيما يخدم دراستهم للقضايا البلاغية

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للإمام يحيى ابن حمزة العلوي ، ج ٢ ص ١١ طبع بمطبعة المقتطف بمصر ، ١٣٣٢ هـ .

(٢) انظر : شرح الأطول على متن التلخيص ، للعصام ج ١ ص ٨٧ ، المطبعة العامرة ، ١٢٨٤ هـ ، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي ، ضمن شرح التلخيص ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

المتصلة بها . ويلاحظ على مصطلح "التعريف" أنه أكثر شيوعاً في كتب
البلاغة منه في كتب النحو ؛ لأنّ التعريف يرتبط بالمخاطب - كما سبق - وعلم
البلاغة أكثر التصاقاً بالمخاطب من النحو .

* * *

والتعريف كسغيره من فروع النظرية البلاغية عند العرب ، حيث قد
مر بعدة مراحل حتى أصبح من صلب تلك النظرية ، فقد التفت علماء
النحو إلى بعض الجوانب البلاغية في التعريف ، حيث بين سيبويه (١)
وجه الحسن في تعريف المندوب ، وأنّ التفجع لا يكون إلا بأعرف الأسماء ،
كما ذكر ضمير الفصل والمواقع التي يحسن فيها (٢) ، فلفت الأنظار إلى
ذلك ليصبح كلامه منطلقاً انطلق منه علماء البلاغة فيما بعد للكشف عما
في ضمير الفصل من الفوائد البلاغية .

ومن المباحث ذات الشأن في البلاغة مبحث تعريف المسند إليه ،
وقد تنبه سيبويه لخطورته ، فأبدى في ذلك ملحوظات كانت بمثابة المفاتيح
التي تسلمها البلاغيون من بعد ، ليزيدوا البحث عمقا ، وينحوه ثراء . قال
سيبويه : " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل
به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة

- (١) انظر: الكتاب ، ج٢ ، ص٢٢٧ ، وانظر : أثر النحاة في البحث
البلاغي ، د . عبد القادر حسين ، ص ٥٨ ، دار نهضة مصر للطبع
والنشر - القاهرة ، ١٩٧٥ م .
(٢) انظر: الكتاب ، ج٢ ، ص٣٩٢ .

قولك : ضرب رجل زيدا ؛ لأنهما شيان مختلفان ، وهما في كان بمنزلتها في الابتداء . إذا قلت : عبدالله منطلق . تبتدىء بالاعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيد حليما ، وكان حليما زيد ، لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبدالله . فإذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلت : كان حليما ، فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة ، فهو يبدو به فسي الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ . فإذا قلت : كان حليما أو رجل ، فقد ابتدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور .^(١)

فهو يقرر القاعدة النحوية التي ترى أن يكون المسند إليه معرفة دائما والخبر نكرة ، ثم يعلل لذلك ويخرجه على مبدأ بلاغي هام ، وهو حال المخاطب ، وما يمكن أن يفيد من الكلام من معنى لم يكن يعلمه من قبل ، وهذه إشارات لها قيمتها في الدرس البلاغي الذي يعني بمطابقة الكلام لمقتضى الحال^(٢) ، حيث ربط سيبويه بين التعريف والتكثير وبين حال المخاطب ، لكي تتحقق الفائدة من الخبر ، وعد مخالفة ذلك موطن إلباس بأباه الكلام الفصيح ، ما لم يكن هناك مسوغ .

(١) المصدر السابق ج ١ ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ص ١٦١ .

ومن أبرز ما تعرض له سيبويه ظاهرة وضع الظاهر موضع المضمَر ،
التي تناولها علماء البلاغة في باب خروج المسند إليه على خلاف
مقتضى الظاهر : (١)

قال : " لو قلت : ما زيد منطلقا زيد ، لم يكن حد الكلام ،
وكان ههنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقا هو ؛ لأنك قد
استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضره . ألا ترى أنك لو
قلت : ما زيد منطلقا أبوزيد لم يكن كقولك : منطلقا أبوه ، لأنك
قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي ،
واستوى نف على حاله ، حيث كان هذا ضعيفا فيه . " (٢)

فهو يرى ضعف إظهار الاسم في موضع ضميره إذا وقع ذلك في
جملة واحدة ، لعدم احتمال وقوع اللبس ، بينما يستحسن الإظهار إذا جاء
في جملة غير الجملة التي فيها الظاهر الأول ، وهذا من الأسس التي
قام عليها البحث الجمالي في العدول عن المضمَر إلى الظاهر ، والعكس ،
عند علماء البلاغة .

* * *

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ، ج١ ، ص ١٥٤ .

(٢) الكتاب ، ج١ ، ص ٦٢ .

ومن أبرز ملحوظات التي يبدو فيها النظر إلى الكلمة من خلال التركيب والاتجاه بها وجهة بلاغية ، ما كان من ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) عندما لاحظ أن العلم قد يخرج عن العلمية التي وضع لها إلى معنى آخر لم يكن مقصودا فيه . قال : " من ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه .

وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته سلبته الصفة له ما كان في أصل وضعه مرادا فيه ، من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته " (١) .

وهذه اللوحة الفنية من ابن جنى لم تكن لتصدر عنه لو أنه وقف عند حدود الصحة النحوية ، ولكنه نظر إلى العلم من خلال السياق الذي يرد فيه ، فاستنتج أن العلم إذا وصف لم يعد ذلك الاسم الذي يدل على ذات تحمل في جنباتها كثيرا من الصفات ، وإنما يتجه العلم في هذه الحالة إلى الصفة المذكورة ، لتكون هي الصفة التي تحتوى العلم بعد أن كان يحتويها ، ويكون ذلك عندما يستدعي المقام إبراز صفة دون سائر الصفات .

(١) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى ، ت : محمد علي النجار ،

ج ٣ ، ص ٢٧٠ ، دار الكتب المصرية ١٣٧٦ هـ .

وهذه الملاحظة من ابن جنبي هامة جدا ، وكان حربا بالبلاغيين
أن يقفوا عندها ، لأنها إلى ميدانهم أقرب ، ولكني لا أعلم أحدا منهم
قد ذكرها في تناولهم للعلم .

وقد يخرج العلم عن الأصل الذي وضع له ، فيأتي لتستخلص
منه معاني الصفات . يقول ابن جنبي : " من ذلك ما أنشدناه أبو علي
رحمه الله - من قول الشاعر :

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ
لَيْسَ عَلَيَّ حَسْبِي بَضْوٌ لَأَنَّ (١)

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دارالملك ، وسألني عما يتعلق
به الظرف الذي هو " بعض الأحيان " فخذنا فيه إلى أن برد في
اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد : أنا
مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي
أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر أن يكون قد عرف من
أبي المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا ، فيصير
معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المفضى في بعض الأحيان ، أو أنا النجد

(١) البيت في: اللسان ، " ضأل " بدون عزو ، وقوله : " ليس علي
حسبي بضو لان " : أي: بضئيل ، أي أنا أقوم بحقوق حسبي
ولا آتي بما أعابه به .

في بعض تلك الأوقات ، أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو
" أبو المنهال ، معنى الصفة والفعلية ؟ " (١)

البحث في الأصل بحث نحوي ، ولكن ابن جنبي اتجه به إلى آفاق
فنية ، حيث أثار قضية الإيحاء ، وما يمكن أن يصحب العلم من المعانسي
الشوانسي في السياق ، إذ كان بإمكان الشاعر أن يصف نفسه بتلك الصفات
مباشرة ، فيقول : أنا المغني ، وأنا النجد ، ولكنه حرص على فنية التعبير ،
فعدل إلى العلم ليبدل به على تلك الصفات التي أضفاها على نفسه ،
وللوصول إلى ذلك فإن المخاطب ينتقل من الاسم إلى مسماه ، ومن ثم
إلى صفات ذلك المسمى ، وعدم المباشرة في التعبير هنا هو مصدر القيمة
الفنية ، ففرق بين أن يقول : " أنا المغني في بعض الأحيان ، وأنا النجد
في بعض تلك الأوقات " ، وأن يطوي تلك الصفات ويدل عليها بالعلم
الذي اكتملت فيه حتى عرف بها .

يقول ابن جنبي : " وقد مر بهذا الموضع الطائي الكبير ، فأحسن
فيه ، واستوفى معناه ، فقال :

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الْفَدْرُ وَحَدَّهَا
سَجِيَّةً نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدٌ (٢)

(١) الخصائص ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .

(٢) ديوان أبي تمام - بشرح التبريزي ت : محمد عبده عزام ، المجلد

الثاني ، ص ٨١ ، ط ٢ ، دارالمعارف بمصر ، ١٩٦٩ م .

فقوله : " كل غانية هند " متناه في معناه ، وأخذ لا تقصى مداه ،
ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك ؟
ومنه قول الآخر :

إِنَّ الذَّئَابَ قَدْ أَخْضَرَّتْ بَرَاثِنَهَا
وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا
أي إذا شبِعوا تعادوا وتفادروا ، لأن بكرا هكذا فعلها .^(٢)

فكل من " هند " و " بكر " لم يعد علما كما أريد له أن يكون ، بل
أصبحت " هند " في البيت دالة على ذلك المجموع من صفات الفوانسي ،
لا على ذات بعينها ، وكذلك " بكر " إذ ليس المقصود بكر بن وائل
القبيلة المعروفة ، وإنما المقصود الإيحاء عن طريق العلم بما اشتهر به
من صفات وأصبحت ملازمة له ، أو أنه صار نموذجا فيها .

وهذه الدلالة السياقية للأعلام يمكن أن تعد من باب العدول ،
أو الخروج باللفظ عما يقتضيه ظاهره ؛ لأن " الأعلام إنما وضعت
في الأصل ، أو نقلت إلى العلمية لتدل على زوات محددة دون مراعاة
لمعانيها التي لها في الأصل ، فلما أوحى بصفات لا يستلزمها الوضع -
كالتي نص عليها المؤلف - خرجت عن المعاني التي وضعت لها ، أو
نقلت إليها ، إلى المعاني التي استخلصت منها ، أو أوحى بها ،

(١) البيت لرجل من تميم كان أسيرا فكتب إلى قومه ، انظر : كتاب
الأمالي ، تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) ٢٨/١ ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م .
(٢) الخصائص ٢٧١/٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

فأبو المنهال خرج عن أصل وضعه في تحديد الذات إلى إفادة معنى الغناء والنجدة ، وهند خرجت عن العلمية إلى إفادة الوصفية ، وبكسر كذلك . (١)

هذا ولا أزعج أنني قد أحطت بكل ما ورد عند النحاة الاوائل من هذه الإشارات ، أو المعالم الجمالية في استعمالات المعارف ، كما أنني لا أدعي أنها من الكثرة بحيث تغطي دور البلاغيين في هذا الميدان ، وإنما هي نواة عمل البلاغيين على نموها وتطويرها ، وشملوا بنظرتهم كسمل المعارف في إطار دراستهم للأساليب .

*

فالقاضي عبد الجبار (ت ١٥٤ هـ) يسجل ما يدل على أنه قد أدرك أهمية التعريف في توجيه المعنى ، وخاصة في التعريف بـ "أل" ، ففي دلالة التعريف في قوله تعالى : * وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَفَبَا نَكَالًا مِّنَ اللّٰهِ * (٢) ، يقول : " يدل على أن السرقة المخصوصة المرادة بالآية يستحق بها العقاب ، وأنها أكبر من سائر طاعات فاعلها ؛ لأنه تعالى عم بإيجاب القطع فيها على سبيل الجزاء والنكال ، ولم يخص سارقاً من سارق والكل تحته على حد واحد .

وليس لأحد أن يحمل ذلك على الكفار لمكان العموم ؛ لأن قوله تعالى * والسارق والسارقة * تعريف ، فإذا لم يكن هناك عهد بتوجيه

(١) مناهج البحث البلاغي في الدراسات العربية ، د . عبد السلام

عبد الحفيظ ، ص ١٠٢ ، ط / ١ ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٨ م .

(٢) بعض الآية ٣٨ من سورة المائدة ، ولنا وقفة مع التعريف في الآية

في موضع آخر من البحث .

الخطاب نحوه ، فالمراد به الجنس من غير تخصيص واحد من واحد ، وإن كان لفظه لفظ الواحد ، ولذلك صح منه تعالى أن يستثنى منه ، فقال :
﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ﴾ (١) ، وهذا بمنزلة الاستثناء ، وهذا كقوله تعالى :
﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ * ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٢) ، فلما عرّف الإنسان وفقد العهد انصرف إلى الجنس ، فصح أن يقول : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٣) . (٤) ، وهذه " أل " التي عرفت فيما بعد بآل الجنسية .

أما " أل " التي للعهد فقد قال عنها في موضع آخر : " وربما قيل في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَمَسْتَفْزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ (٥) كيف يصح منهم إخراجهم من الأرض ؟

وجوابنا : أن المراد الأرض المعهودة ، فهذه الألف واللام دخلتا على معهود ، فبيّن تعالى ما كانوا عليه من شدة المعادة حتى همّوا بإخراجه من الأرض المعروفة به - صلى الله عليه وسلم - حين أن ذلك لو تم لما لبثوا إلا قليلا على سنة الله تعالى فيمن تقدم " (٦) ، فهو بهذا

-
- (١) بعض الآية ٣٩ من سورة المائدة .
(٢) الآيتان ١ ، ٢ ، من سورة العصر .
(٣) بعض الآية ٣ من سورة العصر .
(٤) مشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار ، ت : د . عدنان زرزور ، القسم الأول ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، دار التراث - القاهرة ، ١٩٦٩ م .
(٥) بعض الآية ٧٦ من سورة الإسراء .
(٦) تنزيه القرآن عن المطاعن ، القاضي عبد الجبارين أحمد ، ص ٢٣١ ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع ، دار النهضة الحديثة - بيروت .
" بدون تاريخ " .

يبرز أهمية " أل " في السياق ، ودورها في الكشف عن المعنى ، ويبين متى تكون للجنس ، ومتى تكون للعهد ، وقد عده الدكتور عبد الفتاح لاشين من السابقين إلى التمييز بين أل العهدية والجنسية ، والتعريف بهما والاستشهاد لهما . (١)

وهذه التفرقة بين نوعي " أل " تقوم على النظر إلى " أل " مع صحبها ، دون نظر إلى موقعه من الجملة ، وهو لا يفردا ببحث مستقل ، وإنما جاء ذلك عرضاً من خلال تناوله لآيات القرآن الكريم ، فهو لا يورد التعريف من أجل أنه تعريف ، ولكن يورده عندما يجد فيه قيمة بلاغية تخدم القضية التي ألزم نفسه بها ، وهي قضية الإعجاز القرآني .

وقد ذكر القاضي عبد الجبار تعريف الطرفين - المسند إليه والمسند -

ضمن ما ذكر من طرق التخصيص ، فقال : " ربما قيل في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (٢) : ما فائدة هذا التخصيص وهو عالم بسرائر القلوب ؟ " (٣) فهو يشير إلى ما يفيد تعريف الطرفين من قصر للمسند على المسند إليه ، وهذه اللفتة تجد مكانها عند علماء البلاغة ، في تناولهم لتعريف المسند .

*

(١) انظر : بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ، وأثره في الدراسات البلاغية ، د . عبد الفتاح لاشين ، ص ١٥٧ ، دار الفكر

العربي ١٣٩٦ هـ .

(٢) بعض الآية ٦٣ من سورة النساء .

(٣) تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص ١٠٤ .

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٧١ هـ ، أو ٧٤ هـ) فقد تناول التعريف في إطار المنهج الذي سار عليه في كتابه " دلائل الإعجاز " ، وعلى يده بدأت تتحدد معالم التعريف بلاغيا ، إلا أنه لم يلتزم تقسيما معيناً ، فجاء كلامه عن بلاغة التعريف أو المعارف متمشياً مع نظريته في النظم ، وذلك من خلال تحليل الأساليب . لقد تناول بعض صور التعريف في عدة مواضع ، أهمها ما ذكره في فصل عقده عن " الفروق في الخبر " (١) ، ولم يخرج فيه عن صورتين من صور التعريف ، هما :
التعريف بأل الجنسية ، والتعريف بالاسم الموصول ، لما وجد لهما من الأسرار البلاغية الجمّة ، والمواقع اللطيفة .

ومن أبرز الجوانب البلاغية في التعريف ما أثاره الإمام حول ضمير الشأن (٢) مع " إن " ، وما له من الحسن واللفظ اللذين يكون بهما ضمير الشأن محور البلاغة في الأسلوب .

كما ذكر التعريف ضمن ما عده من محاسن النظم (٣) ، فذكر التعريف بالضمير ، والإضافة ، والإشارة - في شيء من الإيجاز - كظواهر يحسن بها النظم تبعاً للمعنى . وهذا الإيجاز في الإفصاح عن بعض أوجه الحسن في المعارف أمر اقتضته طبيعة البحث في المعاني عند عبد القاهر ؛ لأن النظرية قائمة على توخي معاني النحو ، لا على تتبع الأقسام النحوية للكلام .

(١) انظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ت : محمود محمد

شاکر ، ص ١٧٧ وما بعدها ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ ، وما بعدها .

والمهم هنا الإشارة إلى أن الإمام عبد القاهر قد اهتم بالتعريف ،
ولفت الأنظار إلى بعض الجوانب الهامة فيه ، في إطار من منهجه فسي
تذوق الأساليب ، والإفصاح عن الأسرار ، والفروق الدقيقة ، مما جعل بحثه
في التعريف موزعا بين ثنايا النظرية .

*

ويأتي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ذلك العالم اللغوي النحوي ،
والمفسر البلاغي ، متأثرا بنظرية عبد القاهر ومطبعا لها في كتابه " الكشاف ؛
فيصبح التعريف عنده أكثر ثراء ، وتصبح دراسته أكثر شمولاً ، وذلك لأنه
تعمق مسالك التعريف ، وكشف عما تنطوى عليه صورته من الأسرار بذوق
الأديب المرهف الحس ، وهو في ذلك لم يلتفت إلى موقع التعريف من
الجملة ، وإنما أخذ في إبراز الدلالات التي تصحب المعارف من خلال النسق
القرآني أينما وقعت ، كلما استدعى ذلك توجيه المعنى ، وعلى هذا نجد
ملاحظات البلاغية^(١) حول التعريف بالضمير ، وأل ، واسم الموصول ،
واسم الإشارة ، والإضافة ، وكذلك فيما يقع في الضمائر من الالتفات ، وتوكيد
الضميرين ، ووضع الظاهر موضع المضمرة ، ووضع المضمرة موضع الظاهر ، وغير
ذلك مما أصبح يمثل مباحث مستقلة عند علماء البلاغة بعده .

ومن هنا يتضح منهج الزمخشري في الكشف عن الأسرار البلاغية
للتعريف بمختلف طرقه ، وفي شتى المقامات والسياقات الكثيرة المتنوعة ،

(١) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، د. محمد حسنين أبو
موسى ، ص ٢٤٨ ، دار الفكر العربي " بدون تاريخ " ، وسيرد بعض
تلك الملاحظات في مواضع متفرقة من هذا البحث .

وتتبيهه على ما لمح من دلالات لتلك الطرق ، ومن يقف على تلك اللمحات يدرك مكانة التعريف كظاهرة لغوية ، كثيرة الأسرار ، معبرة عن كثير من الأغراض ، مؤدية لكثير من المعاني ، على اختلاف طرقها وفروعها ، مما كان له كبير الأثر في تناول التعريف فيما بعد .

*

وجاء السكاكي فتناول التعريف في ظل مقولة " التخصيص " ، يتضح ذلك من قوله : " ثم إن تخصيص المسند إليه ، إما أن يكون لكونه أحد أقسام المعارف فحسب ، وهي : المضمرات ، الأعلام ، المبهمات ، أعني : الموصولات ، وأسماء الإشارة ، المعارف باللام ، المضافات إلى المعارف إضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو ^(١) ، أو لما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشيء من التوابع الخمسة ، والضمير المسمى فضلا ، وإما أن يكون لا لما ذكرنا " . ^(٢)

ومعنى هذا أن التعريف عنده طريقة من عدة طرق للتخصيص ، لكل طريقة حال تقتضيها ، ومقام يستدعيها . ويبدو من هذا الترتيب لطرق التخصيص أن التعريف أكثر تخصيصا من الطرق الأخرى .

(١) القيد هو : أن يكون المضاف قابلا للتعريف ، فلا يكون من الألفاظ

المتويزة في الإبهام التي لا تتعرف بالإضافة . انظر : النحو

الوافي ، ١ / ٤٤٠ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٧٨ .

وترتيب المعارف من حيث درجة التخصيص عند السكاكي ، هو كالآتي : الضمير ، العلم ، الاسم الموصول ، اسم الإشارة ، المعرف بأل ، الإضافة ، ونلاحظ من هذا الترتيب أنه يخالف ما درج عليه أكثر النحاة ، من تقديم اسم الإشارة على الاسم الموصول .

وأغلب الظن أن السكاكي وهو عالم بالبلاغة ، وخبير بفنون الكلام ، قد توصل إلى فروق دقيقة بين الموصول والإشارة ، مما دعاه إلى تقديم الموصول . هذا ، وقد مر بنا أن النحاة يقدمون التنكير على التعريف في التداول ، وهو أمر يتماشى مع منهجهم ، وينزل عند مستلزمات البحث النحوي ، من رد الفرع إلى الأصل ، ونحوه ، أما البلاغيون فقد نظروا إلى هذه المسألة من زاوية أخرى ، مراعين في ذلك الأصل النحوي الذي يقول بتعريف المسند إليه ، وتنكير المسند .

والسكاكي حين فصل بين أحوال المسند إليه ، وأحوال المسند ، التي من بينها التعريف والتنكير ، قدم تعريف المسند إليه على تنكيره ، كما قدم تنكير المسند على تعريفه . وقد علل بعض الشراح لذلك . قال التفتازاني : " قدم في باب المسند إليه التعريف على التنكير ، لأن الأصل في المسند إليه التعريف ، وفي المسند بالعكس " . (١)

(١) كتاب المطول شرح التلخيص ، للعلامة سعد الدين التفتازاني ، ص ٧٠ ، دار الطباعة العامة ، ١٣٠٩ هـ .

وهذا يدل على أن السكاكي كان يهتم بالأصل النحوي فسي
التبويب ، لا ما سار عليه النحاة ، فهو يبدأ بالأصل ، ثم يشني بما خرج عنه .
ويذكر السبكي تعليلا لذلك في باب المسند إليه أساسه وظيفته
البلاغية . يقول : " إنما قدم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام
على تنكيره ؛ لأن التنكير هو الأصل ، فليس للنفس تشوق طائل إلى ذكر
سببه " . (١) فذكر الأسباب التي تدعو إلى التعريف هو المهم عند السبكي ؛
لأن فيه خروجاً عن الأصل في الكلام ، وهو التنكير ، كما تقرر عند النحاة .
وأضاف إلى ذلك أنه قد قيل : لأن التعريف وجودي ، والتنكير
عدمي . وقيل : لأن المعرفة أعم من المنكر فقدم عليه ، ولعل قائله أراد أن
المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة أو الكثرة ، أو غير ذلك . . . والمعرف يدل
على الحقيقة لا بقيد ، أو أراد أن المعرفة عام إذا دخلت الألف والسلام
الجنسية ، أو الإضافة ، بخلاف النكرة المثبتة " . (٢)

وعلى الرغم من هذه المحاولات لتعليل ما بدأه السكاكي ، فإننا نميل
إلى ما ذهب إليه الفتازاني ؛ لأن ما قاله السبكي وغيره ، إن صدق على
المسند إليه ، فإنه لا يصدق على المسند ، فإن التنكير قد قدم معه
على التعريف ، والمعمول عليه هو الأصل النحوي لكل من المسند إليه

(١) عروس الأفراح ، لبهاء الدين السبكي ، ضمن شروح التلخيص

٠٢٨٧/١

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

والمسند ، حيث انطلق علماء البلاغة من تلك الاصول إلى البحث عن جمالياتها ،
وإلى ما يتبع كلا منها من المعاني من خلال الاساليب .

*

ويتمثل منهج السكاكي في تناوله للتعريف في ثلاثة محاور رئيسية ،
الأول : تعريف المسند إليه تبعاً لما يقتضيه الظاهر ، تناول من خلاله
لمرق التعريف على ترتيبها السابق في إطار من الاحوال والمقامات ، فجعل
لكل معرفة حالة تقتضيها ، يتضح ذلك من عبارته التي اعتاد أن يصدر
بها كلامه في كل موضع . وهي قوله : " أما الحالة التي تقتضي كونه ... ،
وكل حالة تشتمل على عدد من المقامات .

ومعنى هذا أن مقامات التعريف كثيرة جداً ، وبما أن المعارف
أنواع متعددة ، فإن المتكلم يختار منها ما يناسب المقام ، ويتحقق به الفرض ،
وذلك لأن الأصل في المسند إليه التعريف .

الثاني : خروج التعريف عن مقتضى الظاهر^(٣) ، وفيه تناول أهم
مظاهر ذلك الخروج ، وهي : وضع الظاهر موضع المضم ، ووضع المضم موضع
الظاهر ، والالتفات ، فبين جمالياتها في الاساليب . ويتضح من الشواهد
والأمثلة التي ساقها ، أن ذلك ليس خاصاً بالمسند إليه ولا خلافه ، كما صرح
بذلك في كلامه عن الالتفات . قال : " اعلم أن هذا النوع ... لا يختص
المسند إليه ، ولا هذا القدر^(٤) ، لذا جاء تناول هذه الظواهر
اللغوية أينما وقعت في الجملة ،

(١) أي المسند إليه .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٧٩ ، وما بعدها .

(٣) انظر : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

فالنظرة البلاغية هنا تتجه إلى الكشف عن الأبعاد التي تصحب خروج التعريف عن مقتضى الظاهر، وهنا يكون المنطلق هو القياس النحوي، الذي يحدد طريقة التعريف المناسبة فيعدل المتكلم عنها إلى التعريف بطريقة أخرى .

(١)
الثالث : تعريف المسند ، حدد فيه الحالة المقتضية لتعريفه، ثم ركز على التعريف بأل، مما جعله ينصرف عن تعريف المسند وأبعاده البلاغية إلى ذكر أقسام "أل"، وهل هي عهدية أم استفراقية ؟ ومعنى الاستفراق وأنواعه .

والحقيقة أن نظرة سريعة على ذلك تجعلنا نلمس البون الشاسع بين تناول الإمام عبد القاهر وتناول السكاكي لهذه الظاهرة، والكشف عما تنطوي عليه من الأسرار .

ومن هنا فإن تناول التعريف في البلاغة العربية شامل لكل مواقع في الجطة، وهذا التقسيم يدل على فطنة السكاكي، حيث جاء تقسيمه لمباحث التعريف في البلاغة العربية شاملاً لكل موارده في النص الأدبي .

هذه أهم المراحل التي مر بها التعريف حتى أصبح في الصميم من علوم البلاغة العربية .

*

وإذا كان علماء البلاغة قد تابعوا النحاة في الاصطلاح، وفي المفاهيم العامة للتعريف، فقد انفردوا بطريقتهم في تناول ذلك التناول القائم على أسس نفسية وفنية أخذوا يبحثون عنها في الاستعمال الأدبي،

فجاء بحثهم بحثاً عن القيم الجمالية والأسرار البلاغية للتعريف .

لذا وقف الدرس البلاغي أمام الأسباب التي تدعو المتكلم إلى التعبير بالتعريف دون التنكير ، أو التعبير بمعرفة دون غيرها من المعارف ، وكذلك الطرق التي يتبعها المخاطب لفهم ما يشير إليه التعريف في ظل مقولة المقام ، فعندما يستعمل المتكلم الاسم المعرفة فإنه يهدف بالدرجة الأولى إلى أن يستحضر المخاطب هوية المشار إليه بما يعرف عنها ، وهذا الاستحضار يمكن المخاطب من استقبال ما سيتبع هذا التعريف من معلومة جديدة لم يكن قد حصلها من قبل ، فتنتمك لديه مع المعلومات السابقة .

ولكي يستطيع المتكلم اختيار التعريف ، أو طريقة التعريف المناسبة ، فلا بد أن يكون على علم بما لدى المخاطب من معلومات سابقة عن المتحدث عنه ؛ لأن علم المتكلم بذلك ، واختياره السديد للتعبير المناسب ، يساعدان على تمكين تلك المعلومات لدى المخاطب ، لما تمر به من عمليات عقلية تتمثل في الاستحضار ، والربط ، ثم الاختزان في الذاكرة .

في إطار من هذا أخذ علماء البلاغة يبحثون عن مواطن الجمال ، ومكان الأسرار في التعريف . فهذا علي بن خلف الكاتب (من أعلام القرن الخامس) ، يشير إلى القيم النفسية في التعريف من خلال كلامه عن النظم ، وما يطرأ عليه من التقديم والتأخير ، حيث ذكر ستة وجوه للتقديم . منها : " أن يكون الأول أعرف من الثاني ، وذلك في الأخبار والصفات ، أما الأخبار فكقولك : " زيد قائم " ، ينبغي أن يبدأ بذكر زيد لتطلع النفس بذكر ما يعرف إلى الإخبار عنه ، فتقع الفائدة حينئذ على حقها

وفي مرتبتها ، فهذا أصل الكلام في كل خبر^(١).

إن أصول ذلك مقررة عند النحاة ، أما علماء البيان العربي فإنهم يبحثون عما يتبع تلك الأصول من الأسرار النفسية والجمالية ، من ذلك ما لاحظته الإمام عبد القاهر من أن تعريف المسند يأتي لإشعار المخاطب بأن ما يخبر به حقيقة ثابتة لا تقبل الشك ، وهي طريقة من طرق إقناع المخاطب ، وذلك بإيهامه أن المسند إليه ظاهر في المسند ، حتى يخيل إليه أن ذلك لا يخفى على أحد ، من ذلك تعريف " العبد " في قول حسان بن ثابت :

وإنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ

بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ^(٢)

يقول الإمام : " أراد أن يثبت العبودية ، ثم يجعله ظاهراً لمرفيها ، ومعروفاً بها ، ولو قال : " ووالدك عبد " ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة^(٣).

(١) مواد البيان ، علي بن خلف الفكاك ، ت : د . حسين عبداللطيف ،

ص ٢٠٥ ، جامعة الفاتح - طرابلس ، ١٩٨٢ م .

(٢) ديوان حسان بن ثابت ، ت : د . وليد عرفات ، ٣٩٨/١ ، طبعة

أمناء سلسلة جب التذكارية ، ١٩٧١ م . والبيت من قصيدة يهجو

فيها أبا سفيان بن الحرث بن عبد المطلب .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٢ .

وهذا البعد النفسي مداره على ما في التعريف من معاني الثبوت والوضوح ، وأنه قد اجتمعت في المهجو كل خصال العبودية ، مما يجعله ظاهر الأثر فيها ظهوراً لا خفاءً معه ، وهذه المعاني تقصى الشك لدى المخاطب ، وتحل محله الاقتناع بعبودية ذلك العبد .

أما السكاكي فقد لخص الجوانب البلاغية للتعريف في مقدمة كلامه عن تعريف المسند إليه . وذلك في قوله : " أما الحالة التي تقتضي تعرفه : فهي إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها ، والسبب في ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم ، أو لازمه - كما عرفت فسي أول قانون الخبر ، ولازم الحكم وهو أنك تعلم ، حكم أيضاً ، ولا شبهة أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد ، كانت الفائدة في تعريفه أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه ، والمسند كلما ازداد تخصصاً ازداد الحكم بعداً ، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً " . (١)

وواضح من كلام السكاكي أنه يراعي الجوانب النفسية في التعريف والتنكير ؛ لأن الفائدة ، والقرب ، والبعد أبعاد جمالية يراعيها المتكلم عندما ينشيء كلامه ، وهي أهم الأسس البلاغية لدراسة التعريف ، فالمسند إليه إذا كان عاماً ، كان احتمال ثبوت المسند في نفس المخاطب أقرب منه إذا كان مقيداً ؛ لأن المخاطب لن يجد صعوبة في قبول الحكم بالمسند

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٧٨ .

للمسند إليه ، ففي قولنا : شي* ما موجود ، لا يوجد ما يضع من قبول ذلك ؛ لأنه لا يستبعد أن يكون شمة شي* موجود في الواقع ، " أما إذا كان المحكوم له - المسند إليه - معرفة أو نكرة مخصصة ، فإن احتمال تحقق ثبوت الحكم بحقه في الخارج يكون بعيدا ، وتقبل المتلقي له وتصديقه به يكون أقل احتمالا ، وكلما ازداد تخصصا أو أصالة في التعريف ، ازداد بعد احتمال تصديق المتلقي به ، وذلك لأننا لو قلنا : سافر رجل ، فإن احتمال ثبوت السفر لرجل من الرجال لا على التعيين قريب جدا ، ولا تجد النفس صعوبة في تقبله ، والتصديق به ، ما دام من الجائز جدا وقوعه . أما لو قلنا : سافر الرجل ، فإن احتمال ثبوت السفر بحق هذا الرجل المعين بالذات من بين أفراد الجنس ، وإن كان ممكنا ، إلا أن تقبل النفس له ، وتصديقها به ، ما يحتاج إلى إثبات وتوكيد " . (١)

فالتعريف يرتبط بالمقام ، وما يتضمنه من حال المخاطب ، ومقاصد المتكلم ، مما يتطلب من المتكلم دقة في الاختيار ؛ لأن المقام الذي يناسبه التنكير يباين المقام الذي يناسبه التعريف . (٢)

والتعريف والتنكير بالنسبة للسياق والمقام أمران نسيان ؛ لأن معرفة المخاطب بالشي* المراد تعريفه له ، أو عدم معرفته به ، يحددان التعبير المناسب .

(١) الأُسْرُ النَفْصِيَّةُ لِأَسَالِيْبِ الْبِلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، د . مجيد عبد الحميد

ناجي ، ص ١١٨ ، ط ١ ، المؤسسه الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ، ١٤٠٤ هـ .

(٢) انظر : مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح ، ضمن

شروح التلخيص ، ١/١٢٧ .

ومن هنا فإن مدار البلاغة في كل من التعريف والتكثير على الإدراك الذهني للأشياء، ونوع الإدراك الذي تتجلى فيه البلاغة والبراعة هو مطلب للسياق الذي ترد فيه المعرفة أو النكرة. لذلك فإننا نتردد في قبول القول بأنه : " قد تكون النكرة أبلغ من المعرفة في مواضع لا يتعين سواها " (١) ، لأن المقام والسياق هما اللذان يحددان ما يمكن أن يكون جديرا بالاستعمال في موضع ما دون الآخر، وهذا ما عبر عنه ابن الزمطكاني (ت ٦٥١ هـ) بقوله : " قد يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى ، و يخفى عليه أن الإبهام في مواضع خليق ، وأن الإيضاح ليس بسلوك للطريق ، خصوصا في موارد الوعد والوعيد ، والمدح والذم ، اللذين من شأنهما التشديد ، و علة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد ، والنكرة متكررة الأشخاص ، يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاريها ، وينظرها بالبصيرة من منسما إلى غاريها ، فيحصل في النفس لها فحامة ، وتكتسي منها وسامة . وهذا فيما ليس لفرد ممدار محصور بخلاف المعرفة ، فإنه لو اُحد بعينه يثبت الذهن عنده ، ويسكن إليه " . (٢)

وعلى هذا فإن القول بأن التكثير أبلغ من التعريف أو العكس غير وارد تماما ؛ لأن المفاضلة لا تتم إلا من خلال السياق ، وهذا هو الأساس الذي عول عليه الإمام عبد القاهر في بيان مزايا التكثير والتعريف ، وأن أحدهما

(١) جوهر الكنز ، ص ٢٨٨ .

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، عبد الواحد الزمطكاني ، ت :

د . خديجة الحديثي ، ود . أحمد مطلوب ، ص ١٣٦ ، ط / ١ ،

مطبعة العاني - بغداد ، ١٣٩٤ هـ .

لا يمكن أن يوء ديه الآخر في سياق بعينه ، حيث تناول الأسلوب بالتحليل وأبرز ما فيه من قيم بلاغية ، نفتقدها لو تدخلنا بالتغيير ، ووضع المعرفة موضع النكرة. (١)

وهذا المنظور البلاغي لا يسري على المفاضلة بين الضدين كالتعريف والتكثير فحسب ، وإنما يتدخل في المفاضلة بين مفردات النوع الواحد ، وهذه هي وظيفة الدرس البلاغي الذي يبرز أوجه المفاضلة ، وأسباب الاختيار بين المعارف ، فلم يعد الهدف منها التعريف وكفى ، وإنما ما تحمل كسل معرفة من دلالات تكون بها ميزة للأسلوب ، وعلامة بارزة من علامات بلاغته ، وهذا ما ستكشف عنه الفصول التالية من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

(١) انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٨ .

الفصل الثاني

تعريف المسند إليه

طرقه وأغراضه

البحث الأول

تعريف المسند إليه بالضمير

الإضمار يدل على الإخفاء^(١)، وهو عكس الإظهار، وصفة التعريف في الضمير مكتسبة من السياق، أو المقام الذي يرد فيه، إذ ليس المقصود بالإخفاء ذلك الإبهام الذي يوقع السامع في حيرة؛ "لأنك إنما تضمّر اسما بعدما تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعنى وما تعنى، وأنتك تريد شيئا يعلمه".^(٢)

ومن هنا فإنه لا يحسن استعمال الضمير قبل أن يكون المخاطب قد علم المراد به، وإلا لما تحققت في الضمير صفة التعريف. يقول سيبويه: "ذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل: هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقا في حاجتك كان حسنا".^(٣)

(١) انظر: أساس البلاغة، ولسان العرب "ضم".

(٢) الكتاب، ٦/٢.

(٣) المصدر السابق ٨١/٢.

وينقسم الضمير ثلاثة أقسام رئيسة ؛ هي : المتكلم ، والمخاطب ،
والغائب . يأتي كل منها مسندا إليه في مقامات تقتضيه ، ولا غرض
تستدعيه .

أولا : ضمير المتكلم :

يأتي المسند إليه ضميرا للمتكلم إذا كان المقام مقام حكاية (١) ،
وذلك لما في الضمير من الدقة في التخصيص والتعيين الذي يتطلبه مقام
الحديث عن النفس ، ومن المقامات التي يأتي فيها ضمير المتكلم معبرا ؛ مقام
الاعتداد بالنفس والشعور بالتفوق . يقول بشار بن برد :

أنا المرعَثُ لا أخْفَى على أَحَدٍ
ذَرَّتْ بي الشَّمْسُ لِلقَاصِي ولِلدَّانِسِي (٢)

فالضمير " أنا " يتصدر الكلام ، وذلك لما أراد الشاعر من الاعتداد بما
بلغه من الشهرة ، وجاء ما بعد الضمير لبيان ما هو عليه من شهرة وتفرد .

(١) مفتاح العلوم ص ١٧٩ ، والمقصود بقوله : مقام حكاية ، أي مقام
يتحدث فيه المتكلم عن نفسه ، وفي اللسان ، حكيت عنه الكلام حكاية
وحكوت لغة " حكاها أبو عبيدة " ، انظر : لسان العرب
" حكى " .

(٢) ديوان بشار بن برد ، جمعه وشرحه : العلامة الشيخ محمد الطاهر
ابن عاشور ٤ / ٣٦ ، الشركة التونسية للتوزيع - والشركة الوطنية
للنشر والتوزيع - الجزائر ، ١٩٧٦ م ، والرَّعَاثُ : القِرْطَةُ ، واحداً رَعَاثَةً ،
ورَعَاثَةٌ ، ورَعَاثَةٌ بالتحريك ، وترَعَاثَتِ المرأةُ . أي تَقَرَّطَتْ ، وكان بشار
ابن برد يُلقَّب بالمرعَثِ ؛ لرَعَاثَةٍ كانت له في صغره . انظر : الصحاح
" رعث " .

ففي الضمير حضور للمتكم بما قد عرف عنه المخاطب ، ورد على إنكار من أنكر ذلك الحضور الدائم والشهرة الشائعة . ومثل هذا ما جاء في قول الآخر:

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ
لَا أُرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أُرِدُّ (١)

فالشاعر يتحدث عن نفسه ، ويستعمل الضمير " أنا " ، وهذا أمر مألوف ، إلا أنه يستفيد في هذا السياق من دلالة الضمير على التميز ؛ ليتسنى له الاعتداد بنفسه ، وليضفي عليها من تلك المفاخر - وهي في حالة الحضور التام - ما يمكنه من أن يكون في مقابل المجموع المتمثل في قوله : " يجدوني " .

ومن المقامات التي تستدعي ضمير المتكلم ، كون المخاطب يجهل المتكلم ، فيكون الضمير وسيلة لإزالة ذلك الجهل . يقول سبحانه وتعالى :
* وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى * إِذْ رَدَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى * فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ بِمُوسَى * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى * إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي * (٢) ، فلان موسى عليه السلام لم يكن له عهد بمثل ما سمع بدأ الكلام معه بضمير المتكلم ؛ لأنه بما له من خصائص يتلاءم مع هذا الموقف الجديد الذي لم يألفه موسى عليه السلام ، فلا تبقى له

(١) البيت من شواهد التعريف عند السكاكي ، ولم أعر على قائله .

(٢) الآيات ٩ - ١٤ من سورة طه .

شبهة في أن المتكلم هو الله سبحانه وتعالى ، وتكرار الضمير في الآيات
" لتوكيد الدلالة ، وتحقيق المعرفة ، وإمطة الشبهة " . (١)

ومن ذلك قوله جل وعلا : * فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا
فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا * قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ
مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا * (٢)

فمریم لم تكن تعرف حقيقة الملك الذي زارها في عزلتها ، وكان
في صورة إنسان ، وعدم معرفتها له ، وإنكارها لهذه الزيارة ، وما أصابها
من الخوف من هذا الموقف ، كل ذلك دعا الملك إلى أن يبدأ كلامه معها
بالضمير " أنا " ؛ ليزيل به الإنكار والخوف والوحشة ، فتطمئن من ناحيته ،
وتسكن نفسها إليه ، وليتبدد ذلك الجهل وتحل محله معرفة شاملة
للذات وللحقيقة .

ومن المواقف التي يستعمل فيها ضمير المتكلم ؛ إذا أراد المتكلم أن
يوءد ذاته لمن يتجاهلها ، أو لمن لا يعرف قدره ، فكانه بالضمير يشد
عينه وعقله إلى خصائص لا يراها (٣) ، وذلك كما في قول المتنبي في عتابه
لسيف الدولة :

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،

لجار الله الزمخشري ت : محمد الصادق قمحاوي ، ٥٣١ / ٢ ،

شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٩٢ هـ .

(٢) الآيات ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من سورة مريم .

(٣) انظر : دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث د . أحمد درويش ،

ص ١٦١ ، مكتبة الزهراء ، ١٩٨٤ م .

يا أعدلَ الناسِ إلا في معاملتِي
فيك الخِصامُ وأنتَ الخصمُ والحكمُ
أعيذُها نظراتِ منك صادقة
أن تحسبَ الشحمَ فيمن شحمه ورمُ
أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صممُ
أنا مَلءُ جفوني عن شواردها
ويسهرُ الخلقُ جَراها ويختصمُ (١)

حيث عبر بالضمير "أنا" ؛ لما فيه من إثبات للذات ، وتبنييه
للمتجاهل على ما قد علم منه من تفوقه على غيره من الشعراء ، كما أن في
الضمير إحضار الذات المتكلم وصفاته ، وتمييزه ، بحيث يتعذر مع ذلك أي
تجاهل أو إنكار .

ومثل هذا الاستعمال للضمير ما نجده في قول طرفة بن العبد :

أنا الرجلُ الضربُ الذي تعرفونهُ
خُشاشٌ كُراسٍ الحية المتوقِّدِ (٢)

(١) ديوان أبي الطيب المتنبي شرح أبي البقاء العكبري ، ضبطه

وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ،

عبد الحفيظ شلبي ، ٣٦٦/٣ ، ٣٦٧ ، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥هـ .

(٢) ديوان طرفة بن العبد - شرح الأعلام الشنتمرى ، ت : دريسة

الخطيب ، لطفي الصقال ، ص ٤٢ ، مجمع اللغة العربية بدمشق ،

فقد عبر بالضمير "أنا" في سياق التنبيه لمن عرفوا تميزه بهذه الصفات من قبل ؛ لما في الضمير من معنى الحضور والتميز الذي لا ينكره أحد .

ومن المقامات التي يكون فيها ضمير المتكلم معبرا عن أبعاد نفسه ، تلك المقامات التي يتجه فيها الإنسان إلى التعبير عما يحس به ، إذا كانت التجربة خاصة به . يقول بشار رفي رثاء ابنه :

أَظَلُّ لَأُحْدَاثِ الْمَنُونِ مُرَوِّعًا
كَأَنَّ فَوْهَادِي فِي جَنَاحِ ظُلُوبِ
عَجِبْتُ لِإِسْرَاعِ الْمَنِيَّةِ نَحْمُوهُ
وَمَا كَانَ لَوْ مُلَّتِيهِ بِعَجِيبِ
رَزَمْتُ بُنْيَّ حِينَ أَوْرَقَ عَوْدُهُ
وَأَلْقَى عَلَيَّ الْهَمَّ كُلُّ قَرِيبِ (١)

يرجع التعبير بضمير المتكلم " في المقام الأول إلى إحساس الشاعر بمأساته إحساسا ذاتيا ، فهو لا يشارك بها أحد غيره ، أو قل لا يشعر أحد بمثل ما يشعر به ، أو يحس ، فقد جاء أثر الحدث محصورا في الشاعر ،

==== ١٣٩٥ هـ ، وقوله : " أنا الرجل الضرب " أي : الخفيف من الرجال اللطيف ، و " الخشاش " : الماضي في الأمور الذكي ، و " كراس الحية " أي خفيف الروح ، ذكي ، و " المتوقد " : الكثير الحركة وأصله من توقدت النار توقدا . . .
(١) ديوان بشار ٢٧٩/١

فلم يكن الابن قائداً، أو عالماً، أو وزيراً من الناس، حتى يقاسم أحداً الشاعر إلا حاسيس والمشاعر، فيعبر الشاعر عن هذه المشاركة الشعورية، حيث يكثر استخدام ضمير الجماعة، فلا أحد كانت حالته مثل حال الشاعر،^(١) ولا أحد حزن حزن الشاعر، ولذلك كثر استخدام ضمير المتكلم*.

*

أما الضمير "نحن" فقد عسرف بأنه: "للمتكلم إذا كان معه غيره"^(٢)، وهو قول دقيق جداً؛ لأن الضمير "نحن" يدل على ما زاد عن واحد، ولا يشترط فيه الجمع. ويرتبط الضمير "نحن" في النص الأدبي بالمواقف التي تستدعي الإحساس بالجماعة، والإشعار بالكثرة، فكأن من يعبر به يشرك معه غيره فيما يريد أن يعبر عنه. لذا كثر استعمال هذا الضمير في الفخر؛ لأن كثرة العدد من دواعيه. يقول الشاعر عمرو بن كلثوم في معلقته:

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا

وَنَحْنُ الآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا^(٣)

فالترك والاختذ المترتان على السخط والرضا، لا يمكن أن يتما لشخص واحد، لذا لجأ الشاعر إلى ضمير الجماعة الذي انتشر في البيت كله؛

(١) رثاء الأبناء في الشعر العربي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، د. مخيمر صالح، ص ٨٣، ط ١، مكتبة المنار - الأردن "بدون تاريخ".

(٢) شرح المفصل، م ١، ٣ / ٩٤.

(٣) معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان، دراسة وتحقيق للدكتور محمد إبراهيم البنا ص ٩٨، ط ١، دار الاعتصام، ١٤٠٠ هـ.

ليشعر الآخرون بإمكان تحقق ما يزعم ؛ لتوافر دواعيه ، وأهمها العمد
المتثل في الجماعة الذين نطق بلسانهم .

ومعلقة عمرو بن كلثوم قائمة على مفاخرة قبيلة تغلب على قبيلة
بكر ، لذا جاءت معبرة عن الجماعة . ومنها قوله :

ونحنُ غداةُ أوقِدَ في خَزَازِ (١)

رَفَدْنَا فَوْقَ رِفْدِ الرَّافِدِينَا

ونحنُ الحَابِسُونَ بِبِي أَرَاطَى

تَسْفُ الْجِلَّةُ الْخُورُ الدَّرِينَا

ونحنُ الحَاكِمُونَ إِذَا أُطْعِمْنَا

ونحنُ العَازِمُونَ إِذَا عُصِمْنَا (٢)

يذكر أمجاد قبيلته وما قدمت في تاريخها من انتصارات ، وهذا
يدل على قوة انتماء الشاعر لقبيلته ، على الرغم من أن تجربته تكاد
تكون خاصة به ؛ لأنه كما تروى لنا المصادر (٣) قد قال معلقته عندما
غضب لأنه عند عمرو بن هند ، ولكنه لم يغفل القبيلة ، لإحساسه العميق
بما يربطه بأفراد قبيلته من علاقات وأعراف اجتماعية ، يعرف في ظلهم بأن
ما يمسهم يمس كل أفراد القبيلة الذين تكلم بلسانهم وأخذ يذكر أمجادهم .

(١) يروى (خزازى) ، وهو اسم جبل أوقد فيه ، يحتمل وجهين ، أحدهما
الحرب ، والآخر أن يكونوا نزلوا به فأوقدوا النيران للأضياف .

(٢) معلقة عمرو بن كلثوم ، ص ٩٥ وما بعدها .

(٣) انظر : الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد

محمد شاكر ، ١ / ٢٤٠ ، ط ٣ ، دار التراث العربي للطباعة ،

ومن ذلك قول الفرزدق :

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا
وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا (١)

حيث استعمل ضمير الجماعة ، وهو يفخر بأمجاد قومه ، فيستفيد من دلالة "نحن" ، ويوظفها للتعبير عن قوة الانتماء للقبيلة ، وتلك الأماجاد وذلك الانتماء يولدان عند الشاعر شعورا بالفخر والاعتداد ، يصل بهما إلى مستوى النموذج في القوة ، وإلا فما تلك الإيماءة التي تجعل الناس يقفون لمجرد الإيماءة ؟ إنها إيماءة - بلا شك - توحى بما سيكون بعدها إذا لم يؤخذ بها .

ومع أن هذه الظاهرة - أعني استعمال الشعراء لضمير الجماعة - كانت تشيع في أشعار القدماء للتعبير عن الانتماء ، فقد تولى بعضهم عن ذلك واستبدل به ضمير المفرد ، وهذا ما لا تخطئه العين في ديوان عنتره . والسبب في ذلك فيما يبدو يرجع إلى ما كان يعاني منه عنتره ، فقد كان في وضع خاص اضطره إلى أن يزكي نفسه لدى أبيه الذي لم يلحقه بنسبه ، لأنه ابن أمة غير عربية ، ولدى "عجلة" التي ما كانت لترضى بالزواج من "ابن زبيبة" ، ولدى قبيلته التي نبذته مع أبناء الإماء :

(١) ديوان الفرزدق ، تقديم كرم البستاني ، ٣٢/٢ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ . والبيت من قصيدة مطلعها : عزفت بأعشاشٍ وما كدت تعزف * وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

هَلَّا سَأَلْتَ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ
إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي
يَخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنْتِي
أَغَشَى الْوَعْنَ وَأَعْفُ عِنْدَ الْمَغْنَمِ
وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّمَّاحُ نَوَاهِلُ
مِنِّي وَبِيضُ الْبِهْدِ تَقَطَّرُ مِنْ دَمِي
فَوَدِدْتُ تَقْبِيلَ السُّيُوفِ لِأَنَّهَا
لَمَعَتْ كِبَارِقِ شَفْرِكَ الْمُتَسَمِّمِ (١)

فالفخر الخاص في شعر عنتره له ميررات دفعت الشاعر إلى
الخروج على مألوف شعراء القبائل في فخرهم العام * (٢)

ويظهر هذا الخروج أكثر وضوحاً في شعر الشعراء الصعاليك؛
لأنهم قد تحلوا من الشخصية القبلية، وانقطعت الصلة بينهم وبين
قبائلهم، ما انعكس على أشعارهم، ليصبح شعر الشاعر منهم "صورة
صادقة كل الصدق من حياته هو، يسجل فيه كل ما يدور فيها، ويصبح
ضمير المفرد "أنا" أداة التعبير فيه بدلا من ضمير الجماعة "نحن" الذي

(١) الأبيات ضمن معلقة عنتره بن شداد، انظر: شرح ديوان عنتره

بتحقيق وشرح: عبد المنعم عبد الرووف شلبي، ص ١٤٩-١٥٠
المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.

(٢) قيم جديدة للأدب العربي، د. عائشة عبد الرحمن، ٣٧/١،

دار المعارف بمصر ١٣٨٩هـ.

هو أداة التعبير في الشعر القبلي ، وتصبح المادة الفنية لشعره مشتقة من شخصيته هولا من شخصية قبيلته (١) ، استمع إلى تأبط شرا وهو يقول :

إِنِّي إِذَا خُلَّةٌ ضَمَّنْتُ بِنَائِلَهَا
(٢) وَأَمَسَّكَتُ بِضَعِيفِ الْوَصْلِ أَخْذَاقِ
نَجَوْتُ مِنْهَا نَجَائِي مِنْ بَجِيلَةٍ إِذْ
(٣) أَلْقَيْتُ لَيْلَةَ خَبْتِ الرَّهْطِ أُرَاقِي
لَيْلَةَ صَاحُوا وَأَغْرُوا بِي سِرَاعَهُمْ
(٤) بِالْعَيْكَتَيْنِ لَدَى مَعْدَى ابْنِ بَرَّاقِ

إلى أن يقول :

حَتَّى نَجَوْتُ وَلَمَّا يَنْزِعُوا سَلْبِي
(٥) بِوَالِهِ مِنْ قَبِيضِ الشَّدِّ غَيْدَاقِ (٦)

-
- (١) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي ، د . يوسف خليف ص ٢٧٧ ، ط ٣ ، دار المعارف ، ١٩٧٨ م .
- (٢) الخلة الصداقة ، ضعيف الوصل : هبل ضعيف ، الأخذاق : المتقطع .
- (٣) بجيلة : القبيلة التي أسرته ، الخبت : اللين من الأرض ، الرهط : موضع ألقى أرواقي : استفرغت مجهودي في العدو .
- (٤) العيكتان : موضع ، معدى : مصدر ميمي ، أو اسم مكان من عدا يعدو ، ابن براق : هو عمرو وهو والشنفرى صديقا تأبط شرا ، وكانا معه ليلة انفلاته من بجيلة .
- (٥) السلب : ما يسلب في الحرب ، الواله : الذاهب العقل ، الشد القبيض : الجري السريع . الفيداق : الكبير الواسع ، من الغدق وهو المطر الكثير ، يريد : أنه نجا من بجيلة مسرعا كالواله ، فيكون قد جرد من نفسه شخصا كاد يذهب عقله من سرعة الهرب ، والطلب وراءه .
- (٦) الأبيات في المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبي ، تحقيق وشرح : ===

ففي الآيات تظهر شخصية الصعلوك ، واعتداده بالشخصية الفردية ، ووقوفه في وجه الجماعة ، لذلك كثر ضمير المفرد ، واختفى ضمير الجماعة ، لاختفاء الداعي إليه ، ومثل هذا كثير في أشعار الصعاليك .

والمتتبع لمواقع " أنا " و " نحن " في القرآن الكريم يجد أنهما يأتيان للدلالة على الذات العلية ، ولكل منهما موضع ، حيث يأتي الضمير " أنا " - في الغالب - لإثبات الإلهية ، وأنه سبحانه الواحد الأحد الذي لا يشاركه أحد في وحدانيته ، يقول جل وعلا : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (١) ، أما الضمير " نحن " فإنه يأتي عندما يكون المراد إثبات القدرة الإلهية كما في قوله تعالى ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ (٢) ، فهذا أمر لا يقع إلا من عظيم أحاط علمه بكل شيء ، وفاقت قدرته كل قدرة ، لذا جاء الضمير " نحن " ليكون دالا على تلك العظمة وطك القدرة ، المتمثلة هنا فيما جاء به الوحي من القصص ، ومن ذكر الأمم الخالية .

==== أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ص ٢٨ ، ط ٦ ، بيروت

لبنان .

(١) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء ، واقرأ على ذلك أيضا : الآيات :

١٢ ، ١٣ ، ١٤ من سورة طه ، والآية ٣٠ من سورة القصص ، والآية

٢ من سورة النحل ، وانظر : معجم الأدوات والضمائر في القرآن

الكريم ، د . إسماعيل أحمد عمايرة ود . عبد الحميد مصطفى السيد ،

ص ٦٦٨ ، ط ١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف ، ومنه : الآيتان ٩ و ٢٣ من سورة الحجر ،

والآيات ٣١ ، ٤٧ ، ٥٨ من سورة الإسراء ، والآيات ٥٧ ، ٥٩ ،

٦٠ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٥ من سورة الواقعة ، وانظر

أيضا : معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، ص ٦٧٣ .

ثانيا : ضمير المخاطب :

يستعمل ضمير المخاطب إذا كان المقام " مقام خطاب " (١) ،
فالضمير سواءً كان ظاهراً أم مستتراً فإنه يدل على شخص بعينه يكون
الخطاب موجهاً إليه ، وعلى الرغم من أن ضمير المخاطب يأتي تلبية
للمقام ، فإنه لا يخلو من الأبعاد البلاغية في ضوء السياق الذي يرد فيه .
يقول ابن الرومي في عتابه لأبي القاسم التوزي :

يَا أَبَا الْقَاسِمِ الَّذِي كُنْتُ أَرْجُو
لِدَهْرِي قَطَعْتَ مَتْنَ الرَّجَاءِ
لَا أَجَازِيكَ عَنْ غُرُورِكَ إِنِّي
ي غُرُوراً وَقَّيْتُ سَوْءَ الْجَزَاءِ
أَنْتَ عَيْنِي ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ عَيْنِي
غَضُّ أَجْفَانِهَا عَلَى الْأَقْدَاءِ (٢)

فعل على الرغم مما في النداء من قصد توجيه الخطاب إلى المنادى ،
فإن الشاعر لم يكتف به وسرعان ما اتجه إلى الضمير " أنت " ؛ لأن المقام
مقام عتاب ، والشاعر يحاول أن يثبت في عتابه بعض الأمور التي

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٢٩ ، ومقام الخطاب عند علماء البلاغة يعني

التوجه بالخطاب إلى مخاطب بعينه لا يلتبس به غيره .

(٢) ديوان ابن الرومي ، ت : د . حسين نصار ١ / ٦٥-٦٦ ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ٣٧٣ هـ .

حملته على العتاب ، فاستعمل الضمير " أنت " لتمييز المخاطب وإحضاره ،
ما أتاح للشاعر أن يبعث لمخاطبه بما يكن له من الود ، وما له من المنزلة ،
ليبرّر بذلك عتابه له في خطاب مباشر ومكشفة ، يرحبها السماح عنده .

ومن المقامات التي يأتي فيها ضمير المخاطب معبرا عن مقاصد
بلاغية ، تلك المقامات التي يتجه فيها الإنسان إلى التعبير عما يحس به
من شوق وما يشعره نحو من يحب ؛ لأن المتكلم في ذلك يحاول استحضار
مخاطبه ليعبر له عما يحس به نحوه . من ذلك قول أمانة الخشمية تخاطب
ابن الدمينه الشاعر :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي
وَأَشَمَّتْ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ
وَأَبْرَزْتَنِي لِلنَّاسِ ثُمَّ تَرَكْتَنِي
لَهُمْ غَرَضًا أُرْمَى وَأَنْتَ سَلِيلِيهِ (١)

ولا يخفى ما في هذا من شعور بمرارة إخلاف الوعد ، وشماتة
الآخرين ، " فالشاعرة تلوم نفسها على سماعها لوعود هذا الرجل ،
وتتجسم شكلتها في داخل نفسها ، فتصوغها شعرا يقطر أسى و لوعة ،
وتتخيل أو تتحقق أن هذا الرجل موجود أمامها ، وحاضر مجلسها ،

(١) البيتان في الحماسة لأبي تمام ، ت : د . عبدالله عسيلان ،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ،
١٢٦/٢ هـ . ١٤٠١ هـ .

فتوجه إليه الخطاب * (١)

ومثل ذلك قول ابن الدمينه يجيبها :

وَأَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِي رَلِجَ السُّرَى
وَجَوْنُ الْقَطَا بِالْجَبَلَتَيْنِ جُشُومُ
وَأَنْتِ الَّتِي قَطَّعْتَ قَلْبِي حَزَاةً
وَقَرَفْتَ قَرَحَ الْقَلْبِ فَهَوَّكَلِيهِ (٢)

ولما كان الضمير " أنت " يدل على حضور المخاطب ، ليكون الخطاب أكثر تأثيرا ، فإنه قد يأتي لغير الحاضر ، فتتلاشى معه المسافات ، ويكون الغائب حاضرا ، والبعيد قريبا ، لما في ذلك من معاني النجاة ، كما في قول الشاعر :

جُودِي بِقُرْبِكَ أَبْلُغُ كُلَّ أُمْنِيَتِي
أَنْتِ الْحَيَاةُ وَأَنْتِ الْكُونُ أَجْمَعُ (٣)

حيث جاء طلب القرب من أول البيت ، وهذا دليل بعد محبته ، ولكنه لم يلبث أن تعطلها حاضرة أمامه يخاطبها ويناجيها بما يحس به نحوها فقال : " أنت " فالغى بذلك كل مسافة تفصل بينهما بذلك

(١) من بلاغة النظم العربي ، د . عبد العزيز عرفة ١٤٠/١ ، ط ٢ ،

عالم الكتب بيروت ١٤٠٥ هـ .

(٢) ديوان ابن الدمينه ، صنعة : أبو العباس ثعلب ومحمد بن

حبيب ، ت : أحمد راتب النفاخ ، ص ٤٢ ، مكتبة دار العرومة

٣٢٩ هـ .

(٣) لم أعثر له على نسبة .

الحضور الوهمي الذي اقتضته طبيعة الخطاب ، ومنه قول أبي العتاهية
في رثاء صديقه علي بن ثابت :

بَكَيْتُكَ يَا أَخِي بَدَمَعِ عَيْنِي
فَلَمْ يُغْنِ الْبُكَاءُ عَلَيْكَ شَيْئاً
وَكَانَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ
وَأَنْتَ الْيَوْمَ أَوْعَظُ مِنْكَ حَيْثَا (١)

حيث عدل إلى التعريف بضمير المخاطب في مقام يقتضي ضمير
الفائب ، لما يحس به من مرارة الحزن ، فأراد أن يكون الخطاب وسيلة
يسري بها عن نفسه ، لأنه يتمثل فقيداً أمامه يسبح له بما أصابه
بعده من شدة الحزن ، وأنه برغم غيابه ، فإنه موجود معه أبداً بما ترك
موته من عظات .

وضمير المخاطب مع ما للتعريف به من دلالات ، فقد تنبه دارسو
البيان العربي إلى ما يحيط باستعماله من مزالق ، فطالبوا الشعراء بالتيقظ
عند استعمال الضمير في الخطاب ، ورسموا الطرق التي تمكنهم من تجنب
تلك المحاذير التي قد تكون سبباً في تأخر الشاعر ، وتعميذه للوم
والعقاب أحياناً . (٢)

- (١) أبو العتاهية أشعاره وأخباره ، ت : الدكتور شكري فيصل ،
ص ٤٤٢ ، دار الملاح للطباعة والنشر ، دمشق ١٣٨٤ هـ .
- (٢) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع ، د . نعمه
رحيم العزاوي ص ٢٧٧ ، وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية
العراقية ١٩٧٨ م .

ومن أجل ذلك قال ابن طباطبا (ت ٣٢٢ هـ) : " وإدائاً له معنى يستبشع اللفظ به لطف في الكناية عنه وأجلّ المخاطب عن استقباله بما يتكره منه ، وعدل اللفظ عن كاف المخاطبة إلى يا ، إضافة إلى نفسه إن لم ينكر الشعر ، أو احتال في ذلك بما يحترز به ما ذمناه ، ويوقف به على أرب نفسه ، ولطف فهمه ، كقول القائل :

وَلَا تَحْسَبَنَّ الْحُزْنَ يَسْبِقُ فَإِنَّهُ
شَهَابٌ حَرِيْقٍ وَاقْدٌ ثُمَّ خَامِدٌ
سَأَلْتُ فُقْدَانَ الَّذِي قَدْ فَقَدْتَهُ
كَالْفِكَ وَجَدَانَ الَّذِي أَنْتَ وَاجِدٌ

وإنما أراد الشاعر : ستألف فقدان الذي قد فقدته كالفك وجدان الذي قد وجدته ، أي تتعزى عن مصيبتك بالسلو ، فانظر إليه كيف لطف في إضافة ذكر المفقود الذي يتطير منه إلى نفسه ، وما يتفأل إليه من الوجدان إلى المخاطب ، فجعل الموجود المألوف للمعزى ، والمفقود لنفسه . (١)

وعلى أساس من هذا فقد أبرز النقاد والبلاغيون مواضع حسن ضمير المخاطب ومواقع قبحه ، حتى أصبح ذلك من التقاليد التي تنجح القصيدة أو تفشل بحسب مراعاتها لها ، ومدار الحسن والقبح في الضمير

(١) عيار الشعر ، لمحمد بن أحمد بن طباطبا العلوي ، بتحقيق وتعليق : د . طه الحاجري ، ود . محمد زغول سلام ، ص ١٢٣ - ١٢٤ ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ، ١٩٥٦ م .

هو حال المخاطب ، فقد يصيب ذلك الخطاب معاني غير مقبولة لدى
المخاطب ، حتى وإن لم يكن المخاطب هو المقصود بها ؛ لأن الشاعر
كثيرا ما يجرد من نفسه شخصا آخر يخاطبه ، وذلك ما حصل مع ذي الرمة
في مدحته لعبدالمك التي مطلعها :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ
كَأَنَّه مِنْ كُلِّ مَغْرِيَّةٍ سَسْرِبُ (١)

(" وكانت عينا عبد المك تسيلان ماء " ، قال : فغضب عليه
ونجاه . فقيل له : ويحك إنما دهاك عنده قولك :
ما بال عينك منها الماء ينسكب

فاقلب كلامك . قال : فصبر حتى دخل الثانية ، فقال له : أنشده ،
فأنشده :

مَا بَالُ عَيْنِي مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ
حتى أتى على آخرها ، فأجازه وأكرمه " . (٢)

-
- (١) ديوان ذي الرمة رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، ت : د .
عبد القدوس أبو صالح ، ٩/١ ، ط ١ ، مؤسسة ومكتبة
الخافقين دمشق ١٣٩١ هـ .
الكلو : جمع كلية : وهي رقعة ترقع على أصل عروة المزادة .
و " مغرية " : مخروزة . يقال : " فريت المزادة فريا " أي :
خرزتها . و " سرب " : أراد المصدر ، وجعله اسما للماء الذي
خرج من عيون الخرز ، إذا كانت المزادة جديدة .
(٢) الموشح - مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة
الشعر ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، ت :
على محمد البجاوي ، ص ٣٧٤ ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ م .

فالمقام هو الذي أدى إلى رفض هذا الاستعمال للضمير ، بل
كان سببا في رفض النص كاملا ، لأن الضمير في حد ذاته لا عيب
فيه ، فلولم يكن الماء في عين المدوح لما استقبح الضمير .

وما دخله العيب من حيث عدم الدقة في استعمال هذا
الضمير ، لعدم مراعاة حال المخاطب ما وقع في شعر جرير . حيث
دخل جرير على عبد الملك بن مروان فابتدأ ينشده :

(١)
أَتَصَحُّوْا أُمَّ فُوْءَا رُكَّ غَيْرُ صَاحٍ ؟

فقال له عبد الملك : بل فوءارك يا ابن الفاعلة ، كأنه استثقل
هذه المواجهة وإلا فقد علم أن الشاعر إنما خاطب نفسه . (٢)

ولولم يكن حال المخاطب هو العمدة في قبول الضمير أو رفضه
لما عيب على جرير قوله هذا ؛ لأنه إنما كان يخاطب نفسه ، ولكنه
لم يوفق في اختيار المقام المناسب .

ومن هذه الجهة بعينها عابوا على أبي الطيب قوله لكافور أول
لقاءه مبتدئا ، وإن كان يخاطب نفسه لا كافورا :

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِيَا
وَ حَسْبُ الْمَنَايَا أَنْ يَكُنَّ أَمَانِيَا (٣)

(١) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، ت : د . نعمان محمد أمين
ط ٤ ، المجلد الأول ، ص ٨٧ ، دار المعارف بصر ، ١٩٦٩ م

(٢) ونص البيت في الديوان :
أَتَصَحُّوْا بَلْ فُوْءَا رُكَّ غَيْرُ صَاحٍ عَشِيَّةَ هَمَّ صَحْبِكَ يَا رَوَّاحِ
العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده ، أبو علي الحسن بن
رشيق القيرواني ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، ٢٢٢/١

ط ٤ ، دار الجيل - بيروت - ١٩٧٢ م
(٣) ديوان أبي الطيب المتبني ، ٢٨١/٤

فالعيب من باب التأديب للملوك ، وحسن السياسة لازم لأبي الطيب في هذا الابتداء ، لا سيما وهذا النوع - أعني جودة الابتداء - من أجل محاسن أبي الطيب ، وأشرف آثار شعره إذا ذكر الشعر^(١).

*

إلى هنا ونحن نتتبع استعمالات ضمير المخاطب عندما يكون الخطاب موجهاً إلى شخص بعينه حاضر أو غائب ، وهذا هو الأصل في استعماله ، وقد تنبه البلاغيون إلى أن الخطاب قد يقع على خلاف الأصل وأبرزوا ما في ذلك من قيمة بلاغية .

يقول السكاكي : " وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ، ثم يترك إلى غير معين ، كما تقول : فلان لثيم إن أكرمتك أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك . فلا تريد مخاطباً بعينه ، كأنك قلت : إن أكرم أو أحسن إليه ، قصد إلى أن سوء معاملته لا يخص واحداً دون واحد^(٢) .

وهذا العموم لا يقع إلا حين يكون الخطاب عاماً ، ويكون من الأهمية بحيث لا يقتصر على مخاطب دون مخاطب ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم لخطاب " كل من يستطاع الخطاب معه ، عندما يكون الأمر من الوضوح بمكان^(٣) ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾^(٤) .

-
- (١) العمدة ، ١/٢٢٢ .
(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٨٠ .
(٣) من بلاغة القرآن ، د. أحمد أحمد بدوي ، ص ١٣١ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة ، ١٣٧٠ هـ .
(٤) الآية ١٢ من سورة السجدة .

فالخطاب في الآية لكل من يمكن خطابه وليس مقصورا على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد جاء هذا العموم * قصدا إلى تفضيع حال المجرمين . وأن قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤه ها البتة ، فلا تختص روية راء دون راء ، بل كل من يتأتى منه الروية فله مدخل في هذا الخطاب * . (١)

ومنه قوله جل وعلا : * وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ * (٢) ، فحالتهم حالة ظاهرة لا تخفى على أحد ، فجاء التنويه بسوء حالهم ؛ لما في ذلك من العبرة لكل من يتلقى الخطاب ، وقد عد الزركشي ذلك من خطاب الخاص والمراد به العموم (٣) ، وضمير الخطاب في الآيتين يتضمن الدعوة إلى أخذ العبرة ، والتنويه بسوء الحالة التي تصل إليها تلك الفئة الضالة ، ليحرص المسلم كل الحرص على أن لا يصل إلى ما وصلوا إليه ، بل يجد ويجتهد فسي تجنب ذلك .

ومما جاء منه في سياق الشناء والتبشير قوله سبحانه * وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ * (٤)

-
- (١) مفتاح العلوم ، ص ١٨٠ .
(٢) الآية ٥١ من سورة سبأ .
(٣) انظر : البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ٢ / ٢١٨ ، ط ٣ ، مكتبة دار التراث القاهرة ١٤٠٤ هـ .
(٤) بعض الآية ٢٥ من سورة البقرة .

فالخطاب في الآية الكريمة للمفرد من حيث الصياغة ، ولكن هذا الإفراد يتحول في سياق الآية إلى الدلالة على كل فرد ، يقول الزمخشري في ذلك : " فإن قلت : من المأمور بقوله تعالى : " بَشِّرْ " ؟ قلت : يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون كل أحد كما قال عليه الصلاة والسلام : " بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (١) ، لم يأمر بذلك واحدا بعينه ، وإنما كل أحد مأمور به وهذا الوجه أحسن وأجزل ؛ لأنه يؤيد أن الأمر لعظمه وفخامته شأنه محقق بأن يبشر به كل من قدر على البشارة به " (٢) ، وفي ذلك ما فيه من التكريم للمؤمنين بتكليفهم بالبشارة التي هي من خصوصيات الرسل والأنبياء .

ويأتي ضمير المخاطب المفرد ويكون الخطاب عاما في القرآن الكريم للفت الأنظار إلى قدرة الله سبحانه وتعالى . كما في قوله * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ * (٣) فإنزال المطر وإحياء الأرض مما لا يختص برويته واحد دون الآخر ، والخطاب في هذه الصورة يعطي الأمر أهمية ؛ ليلفت كل واحد إلى هذه القدرة

(١) سنن أبي داود مراجعة وضبط وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد ، باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم م ١ ، ١ / ٥٤ ، رقم الحديث (٥٦١) ، طبعة دارالفكر " بدون تاريخ " وانظر : سنن الترمذي ، ت : أحمد محمد شاكر ، باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة * ١ / ٣٥٤ رقم الحديث (٢٢٣) دارالكتب العلمية بيروت " بدون تاريخ " .

(٢) الكشاف ، ١ / ٢٥٣ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج .

الإلهية ويتأملها ، كآية من آيات الله في الكون لا يمكن إنكارها ، لظهورها وقربها من المخاطب .

وقد يقع ذلك في سياق الإرشاد والتوجيه المقصود به العموم .
كما في قول بشار بن برد :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى الْقَدَى
ظَهَيْتَ وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو شَارِبُهُ (١)

فليس المراد بالضمير " أنت " في البيت واحدا بعينه ، وإنما هو صالح لكل من يصح أن يخاطب به لأن الضمير واقع في سياق النصح والتوجيه لكل إنسان ، للمحافظة على الصداقة باحتمال الصديق ، والتغاضي عن أخطائه ؛ لأن من طلب الصديق الكامل لم يجده ، كمن يطلب الماء الصافي في كل مرة فلن يجده ، بل لا بد أن يضطر إلى غيره في بعض الأحيان .

ومن ذلك قول المتنبي :

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ
وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا (٢)

فلم يقصد مخاطبا معينا ، بل الخطاب في البيت صالح لكل زمان ومكان ، يتجدد كلما أنشد ، وذلك لأن البيت يتناول خصائص

(١) ديوان بشار ، ١/٣٢٦ .

(٢) ديوان المتنبي ، ١/٨٨ .

إنسانية ، ولا يقف عند حالة خاصة ، وهذا هو سبب عموم الخطاب مع أنه بلفظ الخصوص .

ومثله قول الآخر:

إِذَا مَا كُنْتَ زَا قَلْبٍ قَنُوعٍ
فَأَنْتَ وَمَالِكُ الدُّنْيَا سَوَاءٌ (١)

وهذه الخصوصية لضمير المخاطب ذات قيمة فنية في الأسلوب يلجأ إليها الأديب كلما استدعى المقام الاتساع في الخطاب .

وقد تعددت آراء المتأخرين من علماء البلاغة في توجيه هذا الاستعمال لضمير المخاطب . قال السبكي : " مثل هذا الخطاب هل نقول : إنه عام عموم الصلاحية ، أو عموم الاستغراق ؟ ويحتمل أن يقال بالأول ، ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه ، ولكن فيه إشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شائعا ، وذلك بمعنى التنكير ، وضائر المخاطب لا تكون إلا معرفة . . . ويحتمل أن يقال : إن المراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب ، وعلى هذا فيكون عاما للشمول ، ويحتمل أن يقال : إنه استعمل ضمير المفرد مراداً به الجمع ، فيكون مجازاً إن جاوزنا التجوز في المضمرات ، وفيه بحث ، ويحتمل أن يقال : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منها حقيقة ولغيره مجازاً ، فأيهما فرضت فيه حقيقة كان في غيره مجازاً لكنه لا يتعين في الخارج ، فلم يقع حينئذ إلا على معين

(١) البيت للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى ، انظر:

ديوانه ، ص ١٧ ، المكتبة الشعبية بيروت " بدون تاريخ " .

يفيد التعيين المطلق الذي لا يتميز في الخارج ، ويحتمل أن يقال :
إنه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على أفراد^٥ ،
والمشترك على معانيه ، ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا ، بل ينصب
على كل فرد فردا انصبابا واحدا ، وهذا هو الظاهر ، ولم أر من تكلم
على ذلك * . (١)

فالسبكي يسوق هنا خمسة احتمالات للعدول بالضمير من الخصوص
إلى العموم يختار آخرها ، وهو القول بأن الضمير يدل على كل فرد بالمطابقة
كدلالة العام على أفراد^٥ ، قصدنا منه إلى أن الضمير باق على أصله ، وكأن
الخطاب يوجه إلى كل فرد من أفراد هذا العموم على حده ، وهذا هو
مضمون كلام السكاكي الذي سبق ذكره .

ويذهب ابن يعقوب المغربي إلى أن ترك الخطاب لمعين إلى
غيره ليعم الخطاب ، وذلك على سبيل البدل . لذلك قال : * إنما قلنا
على سبيل البدل إشارة إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من
كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم ، بل يصاحبه الإفراد المناسب
للتعيين ، ولإشارة إلى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه ،
فإن الضمير كما قيل : إنما وضع وضعها عاما بدلها ، ويتمين بعض ما يصح
استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال ، والعموم البدلي في الضمير المفرد
والثنى ظاهر ، وأما ضمير الجمع إن تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن

(١) عروس الأفرح ، ضمن شرح التلخيص ، ١ / ٢٩١-٢٩٢ .

العموم فيه معي لا بد لي ، ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر إلى كل جمع جمع تأمل . وذلك كقوله تعالى : * ولوترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم * ، فإن هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا ، وإنما المراد أن من تمكن منه الرواية يتناوله هذا الخطاب على سبيل البدل ، ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم معي بواسطة جعل مدلول الضمير هو " من " التي هي من الصيغ العامة ما بعد " (١) .

ويتلخص رأى المغربي في أن هذا الاستعمال للضمير من باب البدل ، لا فرق في ذلك بين المفرد والمثنى والجمع ، مع ملاحظة أن اعتبار البدلية في ضمير الجمع بالنظر إلى كل جمع جمع . وعلى أية حال فإن القول بتكثير الضمير أو بدليته قول فيه نظر ؛ لأن الضمائر معارف بلا استثناء ، ولا يدخلها التنكير ، وهو ما تقرر عند النحاة ، ثم أنها تدل على المراد منها دلالة سياقية مباشرة دون حاجة إلى البدلية لما تدل عليه من التعمين ، وإنما يقال في هذه الحالة : إنه للعموم والشمول ، فيكون مدلوله معرفة عند كل من يخاطب به إذا كان الأمر مشتركا وواضحا يتساوى جميع المخاطبين في إدراكه ، وهذا ما ذهب إليه السكاكي واختاره السبكي .

ومثل هذا يمكن أن يقال في اعتبار هذا الاستعمال للضمير

(١) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح ، ضمن شرح التلخيص

من باب المجاز (١) ، وهو ما ذهب إليه السبكي في أحد احتمالاته ،
ولست أرى ما يدعو إلى إدخال الضمير في باب المجاز ، فالمجاز هو
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب ، على وجه
يصح مع قرينة عدم إرادته (٢) ، وأين هذا من ذاك ؟ فإن الضمير
" أنت " كما سبق أن عرفنا موضوع لخطاب المعين ، ولكنه بالشمول الذي يطرأ
عليه من خلال السياق لا يخرج عن كونه أصبح صالحاً لأن يخاطب به
كل من يمكن مخاطبه في مواضع يحسن فيها ذلك ، لا غرض بلاغية لا تتأتى
إلا مع هذا الاستعمال .

*

ونشير هنا إلى مسألة أخرى حول هذا الاستعمال لضمير المخاطب ،
هي : هل يعد العدول بالضمير من الخصوص إلى العموم من الخروج على
خلاف مقتضى الظاهر أو لا ؟ .

هناك من عده منه ، حيث " قيل : إن ترك الخطاب لغير معين
من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، بل هو عند التحقيق من وضع
المضمّر موضع المظهر ، فإن قوله : " ولوترى ، الظاهر فيه ولو يرى كل
واحد " (٣) .

(١) انظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن شرح التلخيص ،

٠٢٩٠/١

(٢) التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، ضبط وشرح : عبد

الرحمن البرقوقي ، ص ٢٩٤ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

(٣) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ٠٢٩٠/١

وقد رد ذلك الدسوقي بقوله : " والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه ليس هنا شيء داعٍ إلى إيراد الخطاب لمعين ، فأجري الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر ، وروعي مطابقة الداعي (الغير) (١) الظاهر ، بل ليس هنا إلا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب " . (٢)

وعلى الرغم من أن الدسوقي يحمل هذا الاستعمال للضمير على أنه من المجاز ، إلا أنه قد عول في رده هذا على ما عرف بين علماء البلاغة من أن الكلام لا يخرج عن مقتضى الظاهر إلا حين يكون هناك داع ظاهر يستدعي تعبيرا معينا ، فيعدل المتكلم عن ذلك التعبير إلى تعبير آخر ، يقوم بتفسيره الغرض الذي قصده من كلامه ، وهذا رد مقنع في هذه المسألة .

وقد رد الدسوقي أيضا على من حمل الضمير في قوله تعالى :
﴿ ولوترى إن المجرمون ... ﴾ الآية ، على أنه من وضع المضمحل موضع المظهر ،
بقوله : " ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع المضمحل موضع المظهر ،
إن ليس وضع المضمحل موضع المظهر بمجرد صحة إقامته مقامه ، إن كل مضمحل
يصلح لذلك ، بل أن يكون المقام مقام المظهر فأقيم المضمحل مقامه ، وليس
هنا مقام المظهر بل مقام الخطاب " . (٣)

(١) " الغير " هكذا ، وهو ضعيف على الأرجح ؛ لأن " غير " من

الألفاظ الموهلة في الإبهام فلا تعرّف .

(٢) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ١ / ٢٩٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

وقد رد ذلك الدسوقي بقوله : " والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه ليس هنا شيء داعٍ إلى إيراد الخطاب لمعين ، فأجري الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر ، وروعي مطابقة الداعي (الغير) (١) الظاهر ، بل ليس هنا إلا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداعٍ وهو تعميم الخطاب " . (٢)

وعلى الرغم من أن الدسوقي يحمل هذا الاستعمال للضمير على أنه

.....

من باب المجاز (١) ، وهو ما ذهب إليه السبكي في أحد احتمالاته ، ولست أرى ما يدعو إلى إدخال الضمير في باب المجاز ، فالمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب ، على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته " (٢) ، وأين هذا من ذاك ؟ فإن الضمير " أنت " كما سبق أن عرفنا موضوع لخطاب المعين ، ولكنه بالشمول الذي يطرأ عليه من خلال السياق لا يخرج عن كونه أصبح صالحاً لحوال أن يخاطب به كل من يمكن خطابه في مواضع يحسن فيها ذلك ، لا غرض بلاغية لا تتأتى إلا مع هذا الاستعمال .

*

ونشير هنا إلى مسألة أخرى حول هذا الاستعمال للضمير المخاطب ، هي : هل يعد العدول بالضمير من الخصوص إلى العموم من الخروج على خلاف مقتضى الظاهر أو لا ؟ .

هناك من عده منه ، حيث " قيل : إن ترك الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، بل هو عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر ، فإن قوله : " ولوترى ، الظاهر فيه ولو يرى كل واحد " . (٣)

(١) انظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن شرح التلخيص ،

٠٢٩٠/١

(٢) التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، ضبط وشرح : عبد

الرحمن البرقوقي ، ص ٢٩٤ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

(٣) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ٠٢٩٠/١

وهكذا يبقى هذا الاستعمال لضمير المخاطب بدلالته الأصلية دون خروج أو عدول ، إلا ما يطرأ عليه من عموم من ناحية الخطاب لا من ناحية الدلالة ، فيكون كل من يستمع الخطاب مراداً به ، لا غرض بلاغية ، وفي مقامات لا تقتضي قصر الخطاب على واحد بعينه .

*

ثالثاً - ضمير الغائب :

هو النوع الثالث من أنواع الضمائر ، ويختلف عن سابقه من ناحية الدلالة ، لأن دلالة ضمير المتكلم وضمير المخاطب حضورية ، أما دلالة ضمير الغائب فذهنية ، لأن مرجعه يكون " في ذهن السامع لكونه مذكوراً أوفي حكم المذكور لقرائن الأحوال ، ويراد الإشارة إليه " (١) وما جاء فيه الإضمار بعد الذكر قول الشاعر :

أَرَى الصَّبْرَ مَحْمُوداً وَعَنْهُ مَذَاهِبُ
فَكَيْفَ إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَذْهَبُ
هُوَ الْمَهْرَبُ الْمُنْجِي لِمَنْ أَخَذَتْ بِهِ
مَكَارَهُ دَهْرٍ لَيْسَ عَنْهُمْ مَهْرَبٌ (٢)

فالضمير " هو " في البيت الثاني يعود إلى " الصبر " المذكور في البيت الأول ، وتنصب دلالة الضمير على ما في ذهن المخاطب عن

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٨٠ .

(٢) البيتان ينسبان للكثير بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه ، ولا في

شرح الهاشميات .

الصبر وما له من أهمية في كل الأحوال ، وللضمير دور هام في الربط بين ما سبق أن عرف المخاطب عن الصبر ، وبين ما يأتي بعده من أنه الطريق السديد للنجاة لمن أهدقت به المكاره ، فاستعمال الضمير هنا لم يفن عن تكرار الاسم فحسب ، وإنما أدى إلى حمل المعاني السابقة وضمها إلى المعاني اللاحقة ، فأصبحت تنتظم في سياق واحد دون استثناء ، مما يعجز عنه غيره من صور التعريف ، إذ لو كرر الصبر بلفظه لاستقل البيت الثاني عن الأول ، وانتفى ما يصحب الضمير من عمليات ذهنية ، ويمكن أن يقال : إن الضمير يبدو مبهما لأول وهلة ، فإذا عرف المخاطب المقصود به تمكن ما بعده في النفس أيما تمكن .

ومثل ذلك قول الآخر :

مِنَ الْبَيْضِ الْوَجُوهِ بَنِي سِنَانٍ
لَوْ أَنَّكَ تَسْتَضِيءُ بِهِمْ أَضَاءُ وَا
هَمُّ حَلْوًا مِنَ الشَّرَفِ الْهَمَلِيُّ
وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا (١)

وهناك من يرى (٢) أن لاستعمال ضمير الغائب وجهها آخر ، وهو استعماله

(١) البيتان لأبي البرج القاسم بن حنبل المري ، وهما من أبيات الحماسة من قصيدة يمدح فيها زفر بن أبي هاشم بن صعوود بن سنان .

مطلعها :

أرى الخُلَّانَ بَعْدَ أَبِي خَمِيْبٍ * وَحَجْرِي فِي جَنَابِهِمْ جَفَاءُ

انظر : حماسة أبي تمام ، ٢ / ٣١٠ .

(٢) انظر : دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث ، ص ١٦٦ .

للدلالة على الحاضر ، ومثل له بقول الشاعر :

وَمِنْ عَجَبٍ أَنِّي أَحْسَنُ إِلَيْهِمْ
وَأَنْظُرُ شَوْقًا نَحْوَهُمْ وَهُمْ مَعِي

وَتَبَكِّيهِمْ عَيْنِي وَهُمْ فِي سَوَادِهَا
وَيَشْتَاقُهُمْ قَلْبِي وَهُمْ بَيْنَ أَضْلَعِي (١)

يتضح ذلك من تعقيبه على البيتين بقوله : " فالشاعر هنا حين اختار
ضائر الغيبة عن الحبيب الحاضر ، قد أوضح أنه يحمل له نفس مشاعر
الحبيب الغائب من الشوق والبكاء والإكبار . " (٢)

ونتردد كثيرا في قبول هذه الملاحظة ؛ لأن ما يفهم ما سبق أن
الخطاب موجه إلى المقصودين بالضمير " هم " ، ولو كان إلا كذلك
لاستعمل الشاعر ضمير المخاطبين فقال : " أنتم " ، إذ لا داعي
للعُدول عن ضمير المخاطب إلى ضمير الغائب في مقام الخطاب ، وما
يفهم من البيتين هو أن المقام مقام حديث عن غائب بصرف النظر عن
البعد أو القرب ، والشاعر يشكو حاله وما آل إليه ، يشكو ذلك إلى مخاطب
غير ذلك الغائب ، فيكون الإضمار هنا على أصله ولا عدول فيه .

وقد يعبر بضمير الغائب ومرجعه في حكم المذكور ، وذلك إذا
تقدم لفظ يدل عليه ، كما في قوله تعالى : * وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ
أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * (٣)

(١) لم أعرف قائل البيتين .

(٢) دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث ، ص ١٦٦ .

(٣) بعض الآية ٨ من سورة المائدة .

فإن الضمير في قوله تعالى : " هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى " يرجع إلى العدل المذكور ضمنا في قوله " اعدلوا " ، أي : العدل أقرب للتقوى ، ولكن لما كان المراد بالعدل المأمور به في الآية ، هو عدل مع الكفار يرتبط بمناسبة معينة ، قال سبحانه : " هو " ، ولو قلنا : العدل بدلا من الضمير " هو " ، لكان المراد العدل على عمومه ، لما في التصريح بالاسم الظاهر من الاستئناف للكلام ، وليس ذلك بمراد ، وإنما المراد بالعدل المضمر هو العدل المفهوم من قوله : " اعدلوا " ، أي العدل مع الكفار . " وفيه تنبيه عظيم على أن وجوب العدل مع الكفار الذين هم أعداء الله ، إذا كان بهذه الصفة من القوة ، فما الظن بوجوبه مع المؤمنين الذين هم أولياؤه وأحبائه " . (١)

وقد يأتي ضمير الغائب دون أن يذكر مرجعه لا صراحة ولا ضمنا . كما في قوله تعالى : * إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِبَابُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * (٢)

فالضمير المستتر " هي " في قوله : " توارت " ، ليس له مرجع ، إلا أن " قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام السدال على فوات وقت الصلاة ، تدل على أن المعاد للشمس * (٣)

(١) الكشاف ، ٢ / ٥٩٨ .

(٢) الآيتان ٣١ و ٣٢ من سورة (ص) .

(٣) مواهب الفتح ، ضمن شرح التلخيص ، ١ / ٢٨٩ .

وقد عد بعض العلماء ذلك من الاختصار، يقول ابن قتيبة
(ت ٢٧٦هـ) : " ومن الاختصار أن تضر لغير مذكور . كقوله جل وعز :
" حتى توارت بالحجاب " ، يعني الشمس ، ولم يذكرها قبل ذلك ^(١) ، وهذا
من الاختصار المتناهي في البلاغة ، حيث يتولد من القرائن اسم يكون
كالظاهر في عود الضمير عليه .

ومنه قوله جل وعلا : * كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ * ^(٢) فماتك

التي بلغت التراقي ؟ .

إن " الضمير في " بلغت للنفس وإن لم يجزلها ذكر ، لأن
الكلام الذي وقعت فيه يدل عليها ^(٣) ، فالسياق والمقام والألفاظ
تدل على أن مرجع الضمير هو " النفس " ، وهذا الإضمار يدعو إلى التأمل
والتأني لاستحضار الموقف ، كما أن فيه ربطاً بين مدلول الضمير هنا وبين
المعنى العام للآيات السابقة واللاحقة ، إذ لم تكن هذه الآية هي الغرض ،
وإنما هي جزء من تلك المشاهد المتلاحقة التي تدعو إلى الخوف والتعجيل
بالتوبة ، فإذا عرف المخاطب أن المضرر عنه هو النفس ازداد خوفاً
وهلعاً ، لأنه يصبح جزءاً من ذلك المشهد .

(١) تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ،
ت : السيد أحمد صقر ، ص ٢٢٦ ، ط ٢ ، دار التراث - القاهرة

١٣٩٣ هـ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(٣) الكشف للزمخشري ١٩٢/٤ .

وهذا الإضمار وما يترتب عليه من إيجاز يتناسب مع الموقف الذي جاءت

الآية للتعبير عنه .

وما جاء منه في كلام العرب ، وإن كان لا يرقى إلى درجة ما جاء

منه في القرآن الكريم ، قول حاتم الطائي :

أَمَا وَيَّيَّ مَا يُغْنِي الشَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى
إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ (١)

فالضمير في قوله : حشرجت يعني النفس ، وهذه الدلالة

للضمير تتضح بمجرد النطق بكلمة " حشرج " ؛ لأنها تستعمل مع النفس ، فالحشرجة تدل على " تردد صوت النفس ، وهو الغرغرة في الصدر " (٢) ، وهذا الاختصار يتناسب مع المقام وما يلابسه من ضيق وضجر .

ويظهر الفرق بين الإضمار في الآيتين وبين الإضمار هنا من ناحية القرائن الدالة على المضمرة ، إذ القرينة في البيت هي الحشرجة ، أما في الآيتين فإن الفعلين " توارت " و " بلغت " لا يوحيان بالمضمرة مفردهما ، وإنما هما بحاجة إلى السياق ككل ، وهذا أدهى للتأمل ، وهو من إعجاز القرآن الكريم .

(١) ديوان شعر حاتم الطائي ، دراسة وتحقيق : الدكتور عادل سليمان جمال ، ص ٢١٠ ، مطبعة المدني القاهرة " بدون تاريخ " .

(٢) لسان العرب " حشر " .

ومن هذا الباب قول لبيد :

حَتَّىٰ إِذَا أَلَقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ
وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الشُّغُورِ ظِلًّا مَهَا (١)

حيث أضر دون ذكر في قوله "ألقت" ، والضمير "هي" يعني الشمس بدأت في المغيب (٢) ، وقد أضر الشمس لأن القرائن تدل عليها مثل "أجن" و "ظلامها" ، ولو ذكر الشمس لكان في ذلك بعد عن الفن الأدبي ، ما دامت القرائن تغني ، ولا يحصل لبس بهذا الإضمار .
وبهذا نكون قد تعرضنا لأبرز الجوانب البلاغية في التعريف بالضمائر ، في حالة مجيئها على مقتضى الظاهر ، ويتضح من خلال ذلك أن الضمائر من أهم العناصر اللغوية في النص الأدبي إذا روعيت الدقة في استعمالها ، لما يتميز به الضمير من دلالات تكون مصدر إشعاع بلاغي في الأسلوب .

(١) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، ت : الدكتور إحسان عباس

ص ٣١٦ ، وزارة الإرشاد والأنايب - الكويت ، ١٩٦٢ م ، و "كافر"

يعني : ليل سائر ، و "عورات الشغور" : مواضع المخافة منها .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ .

المبحث الثاني

تعريف المسند إليه بالعلم

العلم هو الاسم الذي يدل على فرد معين بكل خصائصه الحسية والمعنوية، التي يتميز بها عن غيره من أفراد نوعه، وبدونه يبقى الشخص مبهماً، فالاسم هو العلامة التي تكسب الشخص تميزه وتفرده.

هذه هي الوظيفة الرئيسة للعلم، ولكن أين يقع العلم من ذلك في النص الأدبي، باعتبار أن المخاطب واحد من عناصر العمل الأدبي؟ وماذا يدرك المخاطب من الاسم العلم إذا لم يكن يعرف صاحب ذلك الاسم؟

إنه لا حاجة في النص إلى معرفة الشخص؛ لأن الاسم العلم يتحول في النص الأدبي إلى نموذج ينظر إليه من خلال القيم والمعاني والصفات التي يرمز إليها، وهذا ملحوظ في القرآن الكريم، فنحن لا نعرف الأعلام الذين ذكرهم بأشخاصهم، وإنما نعرفهم من خلال ما اشتبهوا به، وما سبق أن عرفناه من أخبارهم، أو ما يصحب تلك الأعلام في السياق من أمور تكشف عن المراد بها، فالسياق يلعب دوراً هاماً في الكشف عن أبعاد الشخصية التي يدل عليها العلم، ويجب على كثير من الأسئلة التي يثيرها الاسم عند المخاطب، فمثلاً "حينما نقراً:

هَوَتْ يَدَارًا وَفَلَّتْ غَرْبَ قَاتِلِيهِ

وَكَانَ عَضْبًا عَلَى الْأَمْلَاقِ ذَا أَثَرٍ (١)

(١) لم أعتزله على قاتل .

فمن " دارا " المذكور ؟ هناك عدة أشخاص يسمون بهذا الاسم ، ولكن الشاعر لم يترك الأمر مبهما ، فقد أضاف وصفا محددا إلى " دارا " وهو " المقتول " ، فمن قاتله ؟ إنه الإسكندر ، وكثير من الأعلام يسمون بهذا الاسم غير أن الشاعر أضاف وصفا محددا وهو " القاتل " ، وهكذا فإن " دارا " يصبح محددا بقتله من قبل الإسكندر ، ويكونه آخر ملوك الفرس . (١)

هذا إذا ما اعتمدنا على التاريخ في الكشف عن دلالة العلم ، وإلا فإن " دارا " يكون هو النموذج في القوة والصدور ، ذلك النموذج الذي لم يلبث أن سقط .

وقد جاء السياق وما فيه من أوصاف تضاف إلى العلم لا من أجل تشخيص العلم واستحضاره ، لاستحالة ذلك على كل مخاطب ، وإنما من أجل الكشف عن أبعاد تلك الشخصية ، وتعميق التجربة الشعرية من خلال الموقف الذي أراه الشاعر التعبير عنه .

فوظيفة العلم في النص الأدبي من هذا المنظور لم تعد مجرد التعمين ، ويبقى التعمين في العلم كوظيفة شكلية فقط ، لأنه " متى خطر العلم في ذهن أحدنا خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التي ترتبط به ارتباطا وثيقا في ذهن المتكلم والسامع ، بل ترتبط في أذهان

(١) تحليل الخطاب الشعري ، د . محمد مفتاح ، ص ٦٦ ، ط ١ ،

المركز الثقافي العربي - المغرب ، ١٤٠٥ هـ .

كل من عرفوا صاحب هذا العلم ، واتصلوا به في تجارب سابقة ، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم شاعت صفاته في دائرة أوسع ، حتى تنتظم جميع أفران البيئة اللغوية* . (١)

ومن هنا فإن العلم يكون أشبه بالوعاء الذي يستوعب مجموع المواقف والذكريات ، فإذا ما ذكر قفزت إلى الذهن تلك المواقف والذكريات المتصلة بصاحبه ، ويبدأ عند ذلك السامع في استحضارها وتأملها ، من ذلك ما حصل مع قيس بن الملوح " مجنون ليلى " إذ " بينما هو يمشى بمنى وأبوه معه ، قد أخذ بيده يريد الجمار ، نادى مناد من تلك الخيام : يا ليلى ! فخر مغشياً عليه ، واجتمع عليه الناس وضجوا ، ونضحوا عليه من الماء ، وأبوه يبكي عند رأسه ، ثم أفاق وهو مصفر لونه متغير حاله " ،
فأنشد قائلاً :

وَدَاعٍ دَعَا إِذْ نَحْنُ بِالْخَيْفِ مِنْ مِثْنَى
فَهَيَّجَ أَحْزَانَ الْفَوَائِدِ وَمَا يَدْرِي
دَعَا بِاسْمِ لَيْلَى غَيْرَهَا فَكَأَنَّهَا
أَطَارَ بَلِيلَى طَائِرًا كَانَ فِي صَدْرِي
دَعَا بِاسْمِ لَيْلَى أَسْحَنَ اللَّهُ عَيْنَهُ
وَلَيْلَى بِأَرْضِ الشَّامِ فِي بَلَدٍ قَفَرٍ (٣)

(١) من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، ص ٢٨٣ ، ط ٧ ، مكتبة

الأنجلو المصرية ١٩٨٥ م .

(٢) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ٢ / ٥٧١ .

(٣) ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، ص ١٢٤

مكتبة مصر ١٩٧٩ م .

وهذا الحدث وما أنطق به الشاعر من أبيات دليل على أن مجرد ذكر العلم يشرفي النفس ذكرياتها وما تكنه تجاه المسمى به ، فمجنون ليلى قد سقط عندما سمع المنادي ينادي باسم ليلى ؛ لأن هذا الاسم قد استثار عنده مواقف نفسية عديدة كان قد وقفها مع من عرفها بهذا الاسم .

والعلم كغيره من المعارف الأخرى من ناحية الاستعمال الأدبي ، حيث ينظر إليه في إطار من مقولة الاختيار ، واختيار العلم دون غيره للدلالة على شخص معين لا بد وأن يكون له أغراض لا يورثها سواه من المعارف ؛ لأن الأعلام تحمل في طياتها تداعيات كثيرة جدا ، فمنها التاريخية ، ومنها العاطفية ، ومنها الأسطورية ، وهذه من أهم مكونات العمل الأدبي . وعلى الرغم من هذا نجد من الباحثين من يهمل تناول التعريف بالعلم على أن ذلك مبحث نحوي ، ولا يتصل بالناحية البلاغية (١) ، ومنهم من لم يهتم به لأنه يرى أن فوائده هامشية ومصطنعة . (٢)

ولم يهمله علماء البلاغة ، حيث تناولوه من خلال المقامات والأحوال التي تستدعي تعريف المسند إليه بالعلمية ، وما يتبع ذلك من أغراض بلاغية . يقول السكاكي : " أما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي : إذا كان المقام

- (١) انظر : خصائص التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، د . محمد أبو موسى ، ص ١٤٦ ، ط ٢ ، مكتبة وهبه - القاهرة ١٤٠٠ هـ .
- (٢) انظر : البلاغة الاصطلاحية د . عبد العزيز قلقيلة ، ص ٢٢٠ ، دار الفكر العربي - القاهرة ١٤٠٧ هـ .

مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصه^(١) ، وهذا يرجع إلى المتكلم ، ودقته في اختيار العلم ليكون معبراً في المقام الذي يقتضي التعيين بأخص الأسماء .

وكلام السكاكي دقيق جداً ، فقله : " بعينه " أي بعين من المسمى بكل خصائصه الحسية والمعنوية ، وهو احتراز من اسم الجنس نكرة كان أو معرفة ، وقله : " ابتداءً " احتراز عن المضمرة ، وقيل : يعني بلا واسطة ، فإن كلام المعارف إنما يفيد بواسطة كالملة والمشار إليه ، والتكلم والخطاب والغيبة ، وقله : " باسم مختص به " احتراز عن اسم الإشارة والموصول^(٢) .

فالتعريف بالعلم إذا يكسر في المقامات التي تتطلب مزيداً من التعيين والتخصيص ، وتتعدد السياقات التي يتجه فيها المتكلم إلى تعريف المسند إليه بالعلم بتعدد الأغراض التي تدعو إلى ذلك . كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) ، حيث جاء لفظ الجلالة - وهو علم على الأرجح -^(٤) ؛ لأن المقام هنا " مقام التوحيد ، والعلمية

- (١) مفتاح العلوم ، ص ١٨٠ .
- (٢) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ، ٢٩٦/١ .
- (٣) الآية الأولى من سورة الإخلاص .
- (٤) انظر: شرح التلخيص ٢٩٧/١ ،
طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

أنسب من سائر المعارف " (١) ، وذلك لما روى من أنه : " جاء ناس من اليهود إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالوا - صف لنا ربك ، فإن الله أنزل نعته في التوراة ، فأخبرنا : من أي شيء هو ؟ ومن أي جنس هو ؟ من ذهب هو ، أم نحاس أم فضة ؟ وهل يأكل ويشرب ؟ ومن وراث الدنيا ؟ ومن يورثها ؟ فأنزل الله تبارك وتعالى هذه السورة ، وهي نسبة الله خاصة " . (٢)

وروي أيضا " أن المشركين قالوا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : انسب لنا ربك ، فأنزل الله تعالى : * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * (٣)

فالتعريف بالعلم - لفظ الجلالة - جاء في سياق الإجابة على كثير من الاستفسارات ، وهو أخص اسم يمكن أن يعرف به سبحانه وتعالى ؛ لأنه الاسم الذي تجتمع فيه كل صفات العظمة المطلقة المتعذلة في كل شيء ، فكل شيء يشهد بوحدانيته سبحانه ، وفي ذلك كمال التوضيح لطالب معرفته سبحانه ، وأي معرفة غير العلم في هذا المقام لا تؤدى الغرض الذي أراد لفظ الجلالة .

-
- (١) مواهب الفتاح ، ضمن الشروح ١/٢٩٦ .
(٢) أسباب النزول ، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، ت : السيد أحمد صقر ، ص ٥٤٨ ، ط ٣ ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ١٤٠٧ هـ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٥٤٩ ، وانظر : تفسير سورة الإخلاص ، لابن تيمية ، ص ١٦٨ .

ومنه قوله سبحانه : * وَإِنْ يَرْفَعِ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * (١) ، حيث جاء
العلم - إبراهيم عليه السلام - صريحا ؛ لأن المقام مقام ذكر لمن قام
بهذا التكليف الرباني ، وهو رفع قواعد البيت العتيق ، وذلك ليقترن
العلم بما قدم صاحبه من عمل جليل ، ولو جاء التعريف بغير العلم لم يتجه
الذهن اليه عليه السلام ، إذ لو جاء التعريف بالإضافة " نبي الله " أو
ب"ال نبي " أو الموصول " الذي " . . . لقل احتمال إدراك المراد
لكرة الانبياء ، كما أن ذكر إبراهيم عليه السلام وقد أسند إليه رفع القواعد
يدل على أن هذه القواعد كانت قائمة وإبراهيم رفعها ومعه ابنه إسماعيل
عليهما السلام ، وذلك يدل على قدم تاريخ البيت الحرام .

ومن ذلك قول الشاعر : (٢)

أَبُومَالِكٍ قَاصِرٌ فَفَقْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَشَيْعٌ غِنَاهُ (٣)

فعبير بالعلم " أبو مالك " تعريفا وتمييزا ، لكي يضيف إليه ما عرف
من صفات فلا يلتبس بغيره ؛ لأن أبا مالك قد تفرّد بصفات قلما

(١) الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٢) هو : المتنخل الهذلي واسمه : مالك بن عمرو بن عثم بن سويد

ابن حنش بن خناعة ، من لحيان . وترجمته في : الشعر والشعراء
٦٦٣/٢ ، والمؤلف تلف والمختلف ص ١٧٨ وكنية أبيه أبو مالك .

(٣) ديوان الهذليين ، ٣٢/٢ ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ ،

والشعر والشعراء ٦٦٥/٢

توجد في غيره ، فحيات كلها عطاء ، ومن حوله يشا ركونه في ماله في حالة غناه ، فإذا ما ألم به الفقر كتم ذلك وقصره على نفسه ، وذلك أرفع منازل الكرم والسخاء ، وهذا ما حدا بالشاعر إلى اختيار الاسم علما ؛ لأن التصريح باسم من له هذه الصفات يزيد من تقريرها له ، للارتباط بين الموصوف والوصف ، ولو عبر عنه بغير العلم من المعارف لم تتعين تلك الصفات لصاحبها بعينه ، فيكون الغرض من التعريف بالعلمية هنا إحضار المسند إليه في ذهن السامع بأخص اسم له .

*

ويأتي المسند إليه علما للتذذ به ؛ لأن ذكر الاسم العلم ، أو تكراره أحيانا لا يكون بقصد التعريف فحسب ، وإنما يكون ذلك مطلبا نفسيا للمتكلم ، ومتعة لا تساويها متعة ، قال المتنبي :

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ نَكَرْنَاهَا (١)

وهذا البعد الوجداني يبدو واضحا عند تكرار العلم ، ونعني بتكراره : إعادته في موضع يمكن الاستغناء عنه فيه بمعرفة أخرى وقد نقل (٢) حازم القرطاجني (ت ٦٨٤) عن جماعة من النقاد أن ذلك يكثر في مواضع الشوق .

(١) ديوان أبي الطيب ٢٧٥ / ٤ ، والبيت من قصيدة يمدح فيها

عضد الدولة أبا شجاع فناخسرو .

(٢) انظر : منهاج البلغاء وسراج الأرباب ، لأبي الحسن حازم

القرطاجني ، ت : د . محمد الحبيب بن الخوجة ص ٣٨٢ ،

ط ٢ دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ١٩٨١ م .

يقول ابن سنان الخفاجي : * أجاز لنا في بعض الأيام شيخنا
أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

أَلَا طَرَقْتَنَا بَعْدَ مَا هَجَعُوا هِنْدُ
وَقَدْ سَرْنُ غَوْرًا وَاسْتَبَانَ لَنَا نَجْدُ
أَلَا حَبِذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ
وهنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ (١)

وقال : من حبه لهذه المرأة لم يتركب اسمها عيبا ، ولأنه يجد
للتلفظ باسمها حلاوة ، فلم يرم من الاعتذار للتكرير إلا هذا العذر* . (٢)

فالعلم * هند * بالنسبة للشاعر مصدر لذة يحاول الإبقاء على
استمرارها ، لأن الاسم * هند * عنده ليس مجرد اسم فقط ، وإنما هو
مجموع الذكريات التي طغت على نفسه وبالتالي على * أسلوبه ، فهو
قد عدل عن الضمير على ما فيه من قيم بلاغية إلى التصريح بالاسم ، وكأنه
في كل مرة يكرر وصال محبوبته من خلال اسمها ، ويتلخص موقف الشاعر

(١) البيتان للحطيئة انظر : ديوانه بشرح ابن السكيت والسكري
والسجستاني ، ت : د . نعمان أمين طه ، ص ١٤٠ ، ط ١ ،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر ، ١٣٧٨ هـ . والبيت
الأول برواية الديوان :

(٢) سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي ، شرح وتصحيح : عبد المتعال
الصعيد ي ، ص ٩٣ ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ،

في قوله : " وهند أتى من دونها النأي والبعد " ، حيث تلمس شدة ما بالشاعر من شوق ناتج عن ذلك البعد ، فلم يجد سوى اسمها يفرغ فيه ذلك الشوق الذي يعترض في صدره . ومن هذا الباب قول قيس ابن الطوح :

وَقَدْ لَأَنِّي فِي حُبِّ لَيْلَى أَقَارِسِي
أَخِي وَابْنُ عَمِّي وَابْنُ خَالِي وَخَالِيَا
يَقُولُونَ لَيْلَى أَهْلُ بَيْتِ عَدَاوَةٍ
بِنَفْسِي لَيْلَى مِنْ عَدُوٍّ وَمَالِيَا
أَرَى أَهْلَ لَيْلَى لَا يُرِيدُونَ نِي لَهَا
بِشَيْءٍ وَلَا أَهْلِي يُرِيدُونَهَا لِيَا (١)

حيث صرح باسم " ليلى " في أكثر من موضع ، والأصل أن يضر بعد أن ذكرها أول مرة ، ولكنه عدل عن ذلك إلى استعمال العلم ، ليسرى عن نفسه ، ويتلذذ بذكرها ، لا سيما وأن أقاربه قد لاموه في حبها ، وأقاموا الحواجز بينه وبينها ، ولكنه لشدة ارتباطه وتعلقه بها أخذ يذكر اسمها ، ليلون به من قسوة الأتارب ، ويتلذذ به .

وقد لاحظ البيانوي أن من الألفاظ التي تشيع في لغة المراثي " وكانت تعني شيئا كثيرا عند الشعراء " اسم الفقيد ، فكانوا يرددونه أكثر من مرة أو ما يدل عليه " . (٢)

(١) ديوان مجنون ليلى ص ٢٣٦ .

(٢) رثاء الأبناء في الشعر العربي إلى نهاية القرن الخامس الهجري ،

ويشترك المخاطب مع الشاعر في التأثر الحاصل باستحضار الفقيد ،
ويكون " أقرب إلى مصدر التجربة ، وأكثر انفعالا بها . ومن المشهور في ذلك
قول الخنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْرًا لَوَالِينَا وَسَيِّدِينَا
وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا نَشْتُوا لَنَحَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لِعَقْدَامٍ إِذَا رَكِبُوا
وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا جَاعُوا لِعَقَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَاتَمَّ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ^(١)

فالشاعرة حين تكرر العلم فإنها تتأسى بذكره ، لشدة حزنها
على صاحبه ، وتقربه من نفسها ، فهي تطلقه مع كل صرخة حزينة لتتعزى به ،
حيث لم يبق لها من الفقيد سوى هذا الاسم .

وقد يأتي المسند إليه علما للتعظيم أو الإهانة . ولما كان بعض
الأعلام لا تؤدى هذه المعاني فقد قيدها السكاكي بطبيعة الاسم ،
فالتعظيم يحصل إذا كان الاسم صالحا لذلك كما في الكنى والألقاب^(٢)

(١) ديوان الخنساء تقديم : كرم البستاني ص ٤٨ ، دار صادر - دار

بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٩ هـ .

(٢) الكنية : ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبدالله ، وأم الخير .

أما اللقب : فهو ما أشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم

كأنف الناقة . انظر : شرح ابن عقيل ١/١١٨ .

والإهانة تقع إذا كان الاسم صالحا لذلك كالأسماء المذمومة . (١)

فما يصلح للتعظيم عند السكاكي الكنى والألقاب المحمودة ، وما

يصلح للإهانة الأسماء المذمومة .

ولم يتابعه في ذلك الخطيب القزويني حين قال : * وإما لتعظيمه

أو لإهانته ، كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة * (٢) ، فكل من الكنية

واللقب عنده تغيد التعظيم أو الإهانة ، بحسب دلالة كل منهما .

وعلى الرغم من ذلك فقد أهمل بعض الشراح (٣) الكنية ، وقصروا

التعظيم والإهانة على الألقاب ، وقد علل الدسوقي لذلك عند السعد

بقوله : * وإنما نص على الألقاب لأنها الواضحة في ذلك ؛ لأن الغرض

من وضعها الإشعار بالمدح أو الذم * (٤) .

ويعترض بها الدين السبكي على الخطيب لأنه قد ذكرها ، فيقول :

* وقوله : كما في الكنى . فيه نظر ؛ فإن الكنية إن أشعرت بضعة أو

رفعة فهي من الألقاب ، وإلا فلا إشعار لها بشيء من ذلك ، إلا أن يقال :

(١) انظر : مفتاح العلوم ، ص ١٨١ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ١١٥ ، ولم يقل ذلك في التلخيص

وإنما يكتفى بقوله : أو تعظيم أو إهانة ص ٥٨ ، ضمن أغراض

تعريف المسند إليه بالعلمية .

(٣) انظر مثلا : المطول للفتازاني ص ٧٣ ، ومواهب الفتح ، للمغربي

٢٩٨/١ .

(٤) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن الشرح ١/ ٢٩٨ .

(١) الخطاب بالتكنية كيف كانت تعظيم ، قال الشاعر:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْارِيهِ لَا مُكْرَمَهُ
وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَاءُ اللَّقَبُ * (٢)

فالسبكي لا يرى في الكنية إلا التعظيم ، أما إذا دلت على غير ذلك كالضعة ، فهي من الألقاب ، لأن الألقاب هي الأصل في ذلك ، وهو ما يراه السكاكي وإن لم يصح به ؛ لأنه لم يجعل للإهانة سوى الأسماء المذمومة ، أما التعظيم فيشترك فيه الكنى والألقاب .

والأدب حين يستعمل الكنية أو اللقب فإنه يراعي دلالاتها ، وما يتبعها من معان سياقية تبعاً للفرض الذي يعبر عنه ، قال المتنبي في مدح كافور :

(٣)
أَبَا الْمِسْكِ ذَا الْوَجْهِ الَّذِي كُنْتُ تَائِقًا
إِلَيْهِ وَذَا الْوَقْتِ الَّذِي كُنْتُ رَاجِيًا
أَبَا كُلِّ طَيْبٍ لَا أَبَا الْمِسْكِ وَحَدَّهُ
وَكُلِّ سَحَابٍ لَا أَخْصُ الْفَوَارِيَا (٤)

-
- (١) البيت منسوب لبعض الفزاريين ، وهو من أبيات الحماسة ونصه :
أَكْنِيهِ حِينَ أَنْارِيهِ لَا مُكْرَمَهُ * وَلَا أَلْقَبُهُ بِالسَّوَاءِ اللَّقَبَا
انظر الحماسة لأبي تمام ، ١ / ٥٧٤ .
- (٢) عروس الأفراح ، ١ / ٣٠١ .
- (٣) أبو المسك كنية كافور الأخشيدى .
- (٤) ديوان المتنبي ٤ / ٢٨٩ .

فعبّر بالكنية "أبا المسك" ؛ لأنه وجد فيها ما يناسب المقام ،

وهو مقام المدح وفي الكنية ما يدل على تعظيم الممدوح .

أما الأسماء فإنها تستعمل للتعظيم أو الإهانة لما يلازمها

من دلالات ، إما " لكونها منقولة عن معان شريفة أو خسيصة كحمد وكذب ،

أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر" (١) ، فإن

المتكلم قد يلاحظ تلك الدلالات للأسماء فيجعلها في سياق التعظيم

أو الإهانة ، يستمد بها دلالاتها السابقة ، ليضيفها على الممدوح أو المذموم ،

فالعلم يشعر بالتعظيم أو الإهانة " باعتبار استحضار معناه ، واستحضار أنه

ربما كان حاملا على التسمية وإن لم يكن معناه مرادا ، ولذلك قال :

" أنا الذي سمّنتني أمي حيدرته " ؛ لأن موضعه قبل العلمية الأسد (٢) .

فالمتكلم يختار التعريف بالعلم إذا وجد في دلالة ما يخدم

سياق المدح أو الذم ، وقد وقف المدرس البلاغي عند أعلام بعينها تحولت

إلى نماذج اشتهرت بصفات معينة ، كحاتم ومادر .

ومما لوحظ فيه معناه الأصلي من الأعلام ، وجاء معبرا عن التعظيم

قول الخريسي :

رَأَيْتُكَ يَا زَيْدُ زَيْدَ النَّدَى

وَزَيْدَ الْفَخَّارِ وَزَيْدَ الْكِرَمِ

تَزِيدُ عَلَيَّ نَائِبَاتِ الْخُطُو

بِ بَدَلًا وَفِي سَائِفَاتِ النَّعَمِ (٣)

(١) حاشية الدسوقي ، ضمن الشروح ١/ ٢٩٨ .

(٢) عروس الأوفراح ١/ ٣٠١ .

(٣) ديوان الخريسي ، جمع وتحقيق: علي جواد الطاهر ومحمد جبار

المعيبد ، ص ٥٦ ، ط ١ دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧١ م .

فقد لاحظ معنى الزيادة في العلم ، فأخذ يضيف إليه أفضل الصفات حتى أصبح نموذجا في الزيادة في كل شيء . ومن هذا الباب قول أبي نواس :

عَبَّاسُ عَبَّاسٍ إِذَا احْتَدَمَ الْوَعْسَى
وَالْفَضْلُ فَضْلٌ وَالرَّبِيعُ رَبِيعٌ (١)

وهو من شواهد الجناس في علم البديع ، ويمكن الاستشهاد به على ما نحن فيه ، لأن الشاعر قد استغل الأصل اللغوي للأعلام الثلاثة : عباس ، وفضل ، والربيع ، ليؤدّي بها معاني التعظيم في سياق المدح ، ولا شك أن هذه الدلالات كانت من أهم الأسباب التي دعت الشاعر إلى التعريف بالعلم .

وقراءة كلام السكاكي في ذلك نجد أنه لم يقيد التعظيم والإهانة بالمسند إليه إن قال : تعظيم أو إهانة ، وكان من المتوقع أن يقول : تعظيمه أو إهانته ؛ لأن الكلام عن المسند إليه ، ولكنه عدل عن ذلك إلى عدم التقييد ، وتابعه في ذلك الخطيب في تلخيصه (٢) ، ولم يتنبه لذلك أحد من الشراح ، إلى أن جاء الدسوقي فنبه عليه عند كلامه عن تعريف المسند إليه بالعلمية فقال : " لم يقل تعظيمه أو إهانته ؛ لأنه قد يقصد بإيراده علما تعظيم غير المسند إليه أو إهانته كـ أبو الفضل صديقك ، وأبو الجهل رفيقك . فإن في إيراده علما تعظيم المضاف للمسند في الأول ، وإهانة المضاف للمسند في الثاني " . (٣)

(١) ديوان أبي نواس ، حقيقته وضبطه وشرحه : أحمد عبد المجيد الغزالي

ص ٤٦٣ ، مطبعة مصر شركة مساهمة - القاهرة ١٩٥٣ م .

(٢) انظر : التلخيص في علوم البلاغة ، ص ٥٨ .

(٣) حاشية الدسوقي على شرح السعد ١/٢٩٨ .

هذا ما يوه كد أن كتاب السكاكي بحاجة إلى قراءة متأنية ودقيقة؛ لأنه في بعض الحالات يخرج عن التقسيم، وذلك عندما يجد أن التقسيم لا يستوعب الأغراض التي يجدها في الأساليب، كما حدث هنا، والقراءة السريعة قد تغفل عن أشياء جديدة بأن تبرز، فهو عندما أراد الخروج عن التقسيم الأساسي حور الصياغة بما يخدم ذلك.

ومثل هذا نجد في الكناية^(١)، حيث عطف فقال: أو كناية، عطفًا على إهانة، ولم يقيد بها بمسند إليه ولا بغيره، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾^(٢)، وهذا ما وقع الشراح في حيرة؛ لأن المسند إليه في الآية قوله "يداً" لا العلم.

ومنهم من حاول توجيه ذلك في إطار من الإسناد، فقال السبكي: "وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه إطلاقاً لاسم الجزء على الكل فيكون منها. وفيه نظر؛ لأن يديه حينئذ أريد بها ذاته، وذاته لا تشعر بهذا الاسم الذي يشعر بالإهانة، وأيضاً فالمسند إليه على هذا التقدير ليس علماً بل هو مضاف إلى العلم"^(٣)، إلى أن قال: "أو يقال: عند السكاكي هذا من باب المسند إليه، يعني به إسناد النسبة كما نقل عن سيبويه أنه قال: غلام زيد معناه: زيد ملك غلاماً"^(٤).

(١) مفتاح العلوم ص ١٨٠

(٢) الآية الأولى من سورة المسد.

(٣) عروس الأفراح، ١/٣٠١.

(٤) المصدر السابق.

وبناءً على ما تقدم ذكره ، فإنه لا إشكال في كلام السكاكي يدعو إلى البحث عن وجه الاستشهاد بالآية الكريمة ؛ لأنه لم يصرح بأن ذلك من باب المسند إليه ولا خلافه ، بل قد يقع ذلك في أي عنصر من عناصر الجملة .

وبقي أن نبحث عن السرفي أن القرآن الكريم قد عبر بالكنية في مقام التحقير ، مع أن الكنية - كما سبق - لا تأتي إلا للتكريم والتعظيم ، يقول الزمخشري في ذلك : " فإن قلت : لم كناه والتكنية تكرمة ؟ قلت : فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون مشتهرا بالكنية دون الاسم ، فقد يكون الرجل معروفاً بأحدهما ، ولذلك تجري الكنية على الاسم أو الاسم على الكنية عطف بيان ، فلما أريد تشهيره بدعوة السوء ، وأن تبقى سمة له ذكر الأَشهر من علمه . . .

والثاني : أنه كان اسمه عبد العزى فعدل عنه إلى كنيته .

والثالث : أنه لما كان من أهل النار ، وماله إلى نار ذات لهب وافقت حاله كنيته ، فكان جديراً بأن يذكر بها ، ويقال : أبو لهب كما يقال : أبو الشر للشرير ، وأبو الخير للخير ، وكما كنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا لهب أبا صفرة بصفرة في وجهه . وقيل : كني بذلك لتلهب وجنتيه وإشراقهما ، فيجوز أن يذكر بذلك تهكماً به ، وافتخاره بذلك . (١)

(١) الكشاف ، ٤ / ٢٩٦ .

والمهم هنا أن التعريف بالكنية في الآية الكريمة قد جاء للكناية القائمة على العلاقة بين اللازم والملزوم^(١) ؛ لأن القرآن الكريم قد عبر بالكنية لينتقل منها إلى أنه من أهل جهنم.

فالقرآن الكريم يكسب هذه الكنية دلالة جديدة لم يلتفت إليها أحد قبل الاستعمال القرآني لها ، بدليل أن العرب كانت تسمى ذلك الشخص بأبي لهب في مجال الافتخار ، أما القرآن فقد أخذ ما ألفه الناس وما اشتهر به الشخص ليبدل به على ذلك النموذج الإنساني الذي تتمثل فيه كل صفات الشر التي يستحق بها أن يكون جهنميا ، وبهذا تصبح كنيته التي هي مصدر افتخاره في الدنيا مصدر خذلانه وشقائه في الآخرة ، وهذا من مواطن الإعجاز .

ولا يخلو استعمال العلم من اعتبارات لطيفة تستشف من السياق الذي يرد فيه ، وهو ما عناه السكاكي بقوله في ختام كلامه عن التعريف بالعلم : " أو ما شاكل ذلك مما له مدخل في الاعتبار " ،^(٢) ومما ذكر من تلك الاعتبارات : " التفاؤل ، والتطير ، والتسجيل على السامع " ، وهي في الحقيقة أغراض لا تخرج عن الأغراض السابقة .

- (١) انظر : شرح الطخيشي ١/٣٩٨ .
(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٨١ .
(٣) مختصر التفتازاني ، ضمن الشرح ، ١/٣٠٢ .

وقد التفت بعض العلماء إلى ما قد يصحب العلم في القرآن الكريم من المعاني التي لا تتأتى مع غيره ، فهذا الزركشي يقول : " لم يذكر الله امرأة في القرآن الكريم وسماها باسمها إلا " مريم " بنت عمران ، فإنه ذكر اسمها في نحو ثلاثين موضعا لحكمة ذكرها بعض الأشياخ . قال : إن الطوك والأشرف لا يذكرون حرائرهم ولا يستدلون أسماءهم ، يكون عن الزوجة بالعرس والعيال والأهل ونحوه ، فإذا ذكروا الإمام لم يكنوا عنهن ، ولم يصونوا أسماءهن عن الذكر والتصريح بها ، فلما قالت النصارى في مريم ما قالت صح الله تعالى باسمها ، ولم يكن عنها ، تأكيدا لأمم العبودية التي هي صفة لها ، وإجراء للكلام على عادة العرب في ذكر أبنائها ، ومع هذا فإن عيسى لا أب له ، واعتقاد هذا واجب ، فإذا تكرر ذكره منسوبا إلى الأم استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه وتنزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله . (١)

وهذا ملحوظ دقيق ، تبرز من خلاله قيمة التعريف بالعلم دون غيره من المعارف ، وخاصة أنه قد جاء على خلاف ما ألفته العرب ، فالعلم " مريم " في القرآن الكريم يدل على الذات من خلال صفاتها ، كالعفة والنزاهة والطهر ، كنموذج إنساني اجتمعت فيه كل خصال الفضيلة ، لذا خصها القرآن بالذكر في مواضع كثيرة ، حيث لا تحل التقنية محل العلم ، ولا يورث دلالته أي معرفة أخرى ، بل نجد القرآن في بعض

(١) البرهان في علوم القرآن ، ١ / ١٦٣ .

المواضع يقرن العلم ببعض الخصائص التي من شأنها الزيادة في ملاحظة
الصفة والتأكيد عليها ، كما في قوله تعالى : * وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ
فَرْجَهَا فَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا * (١) ، فهذا مقام لا يكتفى فيه أبداً ، وهذا
باب واسع ، وهو جدير بدراسة مستقلة تتتبع موارد الأعلام في القرآن الكريم ،
وأسرار التعريف بها .

(١) الآية ١٢ من سورة التحريم .

المبحث الثالث

تعريف المسند إليه بالموصول

الاسم الموصول مبهم ، والصلة تدر ذلك الإبهام وتكسبه صفة التعريف التي هي سبيل التمييز ، ولأن الصلة وسيلة تعريف فإنها لا تكون " إلا بجملته قد سبق من السامع علم بها ، وأمر قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجلاً يخشده شعراً فتقول له من غدي : " ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر ؟ " (١)

وهذه قاعدة مطردة في الصلة ، لذا قال الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٢) فإن قلت : صلة الذي والتي يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب ، فكيف علم أولئك " أن نار الآخرة توقد بالناس والحجارة ؟ قلت : لا يمتنع أن يتقدم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب ، أو سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو سمعوا قبل هذه الآية قوله تعالى في سورة التحريم : ﴿ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (٣) ، (٤)

-----*-----

- (١) دلائل الإعجاز ص ٢٠٠ .
- (٢) الآية ٢٤ من سورة البقرة .
- (٣) بعض الآية ٦ من سورة التحريم .
- (٤) الكشاف ، ١ / ٢٠٥ .

والراجع هو أن علمهم بذلك قد حصل في سورة التحريم أولاً لأنها مكية ، أما آية سورة البقرة فهي مدنية ، لذلك جاءت " نار " نكرة أولاً ، ثم عرفت بالموصول بعد ذلك لأنهم قد عرفوها .

ومن الجوانب الهامة في الموصولات كونها تنصب على الوصف دون الشخص ، وهذه الوظيفة عامة في الموصول ، حتى ولو كانت للموصول وظائف أخرى فرعية ، فإن هذه الوظيفة تنطبق على كل الموصولات مع تواجد الوظائف الفرعية الأخرى : (١)

قال تعالى : * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * (٢) ، وقال جل وعلا : * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ * (٣) ، وقال سبحانه : * أَفَمَنْ أَكْفَرُ مِنْ أَكْفَرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ أَخَذْنَا مِنْ آلِ الْفِرْعَوْنَ أَصْحَابَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ لِقَوْمٍ يُظْلَمُونَ * (٤) ، وقال : * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * (٥)

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د . محمد صلاح الدين

مصطفى ، ٣٨٨/١ ، مؤسسة علي جراح الصباح - الكويت ،

١٩٧٩ م

(٢) الآية ٣ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ١٥٢ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة التوبة .

(٥) الآية ٧ من سورة الصف .

فالشخص منظور إليه من خلال ماله من صفات ؛ لأن مثل هذه الصفات لا تقتصر على شخص بعينه ، فيكون المراد بالموصول هو من عُرف بعضهمون الصلة وتميزه .

والأدب حين يختار التعريف بالموصول فإنه يلحظ فيه مضمون الصلة ، وما يتحقق بها من أغراض بلاغية في الأسلوب ؛ لأن الصلة توهي بكثير من المعاني السياقية ، لا سيما وأن المخاطب يعلم الصلة بوجه من الوجوه ، وقد أشاد الإمام عبد القاهر بالاسم الموصول وما يصحب التعريف به من أسرار فقال : " اعلم أن لك في " الذي " علما كثيرا ، وأسرا راجمة ، وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائده توهن النفس ، وتثلج الصدر ، بما يفضي بك إليه من اليقين ، ويوهن به إليك من حسن التبيين " (١) .

وذكر علماء البلاغة الحالة التي تدعو إلى إيراد المسند إليه اسما موصولا ، وهي كما يقول السكاكي : " متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى المشار إليه ، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض " (٢) . والمهم هنا ما يتصل بهذا الإحضار من أغراض وأسرار تتنوع بتنوع السياق . وتختلف باختلاف المقام .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٩٩ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٨١ .

ومن تلك الأغراض زيادة تقرير الغرض من الكلام - كما فسي
قوله تعالى : * وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ
وَقَالَتْ هَيْت لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ
الظَّالِمُونَ * ^(١) ، فالمرادة قد حصلت من امرأة العزيز * زليخا *
ليوسف عليه السلام ، والقرآن يعبر عن تلك المرأة بالاسم الموصول * التي *
ولم يصح باسمها العلم أو يكتفي عنها بامرأة العزيز ، لأنه * لوقيل :
* زليخا * لم يفد ما أفاده من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير
المرادة ، وهي كونه في بيتها * ^(٢) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى
وهو المهم ، ما في الموصول وصلته من دلالة على * كمال نزاهته عليه السلام ،
فإن عدم ميله إليها مع دوام مشاهدته لمحاسنها ، واستعصائه عليها مع
كونه تحت يدها ، ينادى بكونه عليه السلام في أعلى معارج العفة * ^(٣) .
فالغرض هو إثبات نزاهة يوسف عليه السلام ، وبعده عن
الفحشاء ، مع توافر أسبابها ، لأن مرادته قد حصلت من امرأة هو فسي
بيتها ، وذلك سبب تمكنها منه وتمكنه منها ، إلا أنه قد رفض ذلك
ونفر منه ، فجاء الموصول لزيادة تقرير ذلك الأمر ، ولوقلنا : * زليخا * ،

(١) الآية ٢٣ من سورة يوسف .

(٢) عروس الأفراح ١/٣٠٥ .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة

أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي

١٢/٢١١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

أو " امرأة العزيز " ، أو غير ذلك من المعارف مكان " التي " لم يتحقق ذلك التقرير ، لما توّده الصلة من معاني التمكّن والنزاهة معاً .

ويرى العلامة سعد الدين التفتازاني أن في الآية شاهداً على استهجان التصريح بالاسم ، ويستند في ذلك على كلام صاحب المفتاح ، حيثُ أورد الآية الكريمة بعد أن قال : " أو أن تستهجن التصريح بالاسم ، أو أن يقصد زيادة التقرير " . (٢)

وفي ذلك نظر ؛ لما للموصول في هذا السياق من دلالة لانجدها مع غيره ، فهو الذي تتصور معه النزاهة في أكمل صورها ، مع إثباتها وتقريرها لمن اتصف بها عليه السلام ، ولو كان غير الموصول أكثر بلاغة لجاء التعريف به ، والدليل على ذلك ما جاء في قوله تعالى : * وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتْلَهَا عَنْ نَفْسِهِ * (٣) ، حيث قال : " امرأة العزيز " ، لأن الغرض هنا يختلف عن الغرض هناك ، والمقام يختلف عن المقام ، فلوجي * بالموصول هنا لم يؤد الغرض ، لأن القضية قضية اجتماعية ، المراد منها التشهير بتلك المرأة ، وهي من هي بين نساء مجتمعها ؟ إنها امرأة العزيز ، ولهذا جاء التعريف بإضافتها إلى العزيز ، لتعرف ويشتهر أمرها .

يقول الألويسي : " وإضافتهن لها إليه بهذا العنوان دون أن يصرحن باسمها أو اسمه ليظهر كونها من ذوات الأخطار ، فيكون

(١) انظر : المطول ، ص ٧٥ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٨١ .

(٣) بعض الآية ٣٠ من سورة يوسف .

عونا على إشاعة الخبر بحكم أن النفوس إلى سماع أخبار ذوي الأخطار
أميل^(١)، ومعنى هذا أن الاستهجان غير وارد هنا كفرض بلاغي
للتعريف بالموصول، إذ لو اقتضى الحال التعريف بالعلم أو الكنية لكان
ذلك.

وما جاء فيه الموصول لزيادة تقرير الفرض من الكلام قوله
سبحانه وتعالى : * أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ
يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ *^(٢)، وهو في سياق إثبات
قدرة الله عز وجل على الخلق والإعادة، وقد سبقه قوله تعالى : * وَضَرَبَ
لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْسِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ *^(٣)، وللموصول
وصلته * الذي خلق السموات والأرض * أثر واضح في تقرير غرض
الكلام ؛ * لأن من قدر على خلق السموات والأرض مع عظم شأنهما
فهو على خلق الأناسي أقدر *^(٤) وفي ذلك ما فيه من الإفحام للجاحد
والمنكر، ولا يعبر عن ذلك إلا الموصول .

ومن شواهد - وهو من غير باب المسند إليه - قول أبي العلاء

المعري :

(١) روح المعاني ، ١٢ / ٢٢٦ .

(٢) الآية ٨١ من سورة يس .

(٣) الآية ٧٨ من سورة يس .

(٤) الكشاف ، ٣ / ٣٣٢ .

أَعْبَادُ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَاحِبِي وَنَحْنُ عَبِيدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحَ (١)

ومعناه : كيف يخاف المسلمون - وهم يعبدون الله من المسيحيين الذين يعبدون المسيح ، والله هو الذي خلقهم وخلق المسيح ، وهو الأحق بأن يخاف دون سواه ؟ . وفي سياق نفي الخوف عن المسلمين جاء الموصول وصلته " من خلق المسيحا " ؛ لأن الصلة أدل على تقرير ذلك النفي ، لما يصحب الموصول من شعور بالاطمئنان عند المخاطب ، ذلك الشعور الذي لا تشيره جملة " نحن عبيد الله " مثلا ، لأن الموصول يساعد على إبراز الناحية التي ينتهي معها الخوف ، ويدعمها بالدليل القاطع المتمثل بأن الله سبحانه خلق الجميع ولا خوف إلا منه .

وقد يكون الغرض من التعريف بالموصول استهجان التصريح بالاسم ، أولاً لأن المتكلم يكره ذكره لجهة من الجهات وعلى ذلك قول حسان بن ثابت في دفعه ما نسب إليه من حديث الإفك :

فَإِنْ كُنْتُ أَهْجُوكُمْ كَمَا قَدْ زَعَمْتُمْ

فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيْيَ أَنَا طَيْسِي

فَإِنَّ الَّذِي قَدْ قِيلَ لَيْسَ بِلَا طَيْطٍ

(٢) بِكَ الدَّهْرُ بَلَّ سَعْيِي أَمْرِي بِكَ مَا حِلَّ

(١) شرح سقط الزند ، القسم الأول ص ٢٤٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ م .

(٢) ديوان حسان بن ثابت ، ١/٢٩٢ . ولائط يعني : لاق .
والماحل : الساعي بالنميمة . يقال : محل به إذا وثنى به اللسان " ليط ، محل " .

فهو ينكر حديث الإفك أصلاً ، ولذا فإنه يكره جريه على لسانه استهجاناً له ، فقال : " الذي قد زعمتمو " و " الذي قد قيل " ، وبهذا يكون قد استغل الاسم الموصول لتجنب ذكر ما يكره ، " ثم إن الصلة في التعبير مكنته من أن يشير في كل واحدة إشارة لطيفة ، ففي الأولى قال : زعمتمو ، فأشار إلى أنه زعم ، وأنه ليس من وادي الصدق واليقين ، وتعال في الثانية - قيل - بالبناء للمجهول فأشار إلى أنه قول ساقط غير منسوب إلى عاقل يستحق أن يذكر " . (١)

وقد يكون المقصود من التعريف بالاسم الموصول الإبهام والتفخيم ، وليس المقصود بالإبهام ذلك الذي يكون هجنة في الكلام ، ولكنه الإبهام الذي يحمل غموضاً لا يلبث أن يتكشف عن فوائد تؤنس النفس ، لا نجدها في التعبير المباشر ؛ " لأن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً ، فإنه يفيد بلاغة ويكسبه إعجاباً وفخامة ، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام ، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب " (٢) ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَفَشَّيْتَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيْتَهُمْ ﴾ (٣) ، حيث جاء الموصول ليدل على العقاب الذي نزل بفرعون وجنوده ، وما في الموصول من الإبهام يتناسب مع المعنى المراد ، ويصور العقاب في أعظم صورة ، لذلك فإنه يتيح المجال أمام المخاطب ليسبح بخياله ،

(١) خصائص التراكيب ، ص ١٤٨ .

(٢) الطراز ، للعلوى ٧٨ / ٢ .

(٣) الآية ٧٨ من سورة طه .

ويتصور ذلك المنظر المهول ، فلو قيل : " فغشيهم الفرق ، لم يفد هذا
التفخيم " . (١)

وهذا يعني أن التعبير بالموصل عن ذلك هو المناسب للمقام ،
لأن حالهم مع البحر أوسع من أن يحيط بها تصور ، فجاء الموصول تشبها
مع ذلك ، لأن فيه من الاتساع والإبهام ما لحالهم تلك ، وهناك
يظهر التلازم بين الصورة المعنوية والصورة اللفظية ، كما أن ذلك من
باب الاختصار ، ومن جوامع الكلم ، التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة ،
أي غشيهم ما لا يعلم كنهه إلا الله " . (٢)

ومنه قوله جل وعلا : * إِنْ يَفْشَى السِّدْرَةَ مَا يَفْشَى * (٣) ،
فالموصول في قوله : " مَا يَفْشَى " (تعظيم وتكثير لما يفشاها ، فقد
علم بهذه العبارة أن ما يفشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله
لا يكتننها النعت ، ولا يحيط بها الوصف) (٤) ، ولو عبر بغير
الموصول كالملائكة ، أو الطير ، أو الفراش على اختلاف في الروايات (٥) ، لم
يتحقق ذلك ، لأن الفرض تهويل أمر تلك الخلائق التي تفشى السدرة

(١) عروس الأفراح ، ١/٣٠٦ .

(٢) الكشاف ، ٤/٥٤٧ .

(٣) الآية ١٦ من سورة النجم .

(٤) الكشاف ، ٤/٢٩٠ .

(٥) انظر : الكشاف ، ٤/٢٩٠ .

لا مجرد الإخبار ، ولقد جاء التعريف حاملا من الدهشة ما في المنظر نفسه ، حيث قدم لنا الصورة الكلية وتركنا نهيم في تفاصيلها وفي ذلك ما فيه من الإشارة .

كما أدى الموصول بالإضافة إلى الدلالة المعنوية دورا آخر ، يتمثل في التلاؤم الصوتي بين الحروف ، وفي الألف اللينة المطلقة في " ما " التي تعكس اطلاق المعنى وامتداده . ومن ذلك قول الشاعر في وصفه لفعل الخمر :

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا
(١) وَفِي الزُّجَاغَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي

أراد أن الخمر قد فعلت فعلها في عقل شاربها حتى ذهب بالكثير منه ، وما بقي في الزجاج كفيل بما تبقى ، ولكنه عدل عن التصريح بالقدر الذي مضى من عقل شاربها إلى الاسم الموصول وقال : " ما مضى " ؛ لأن الموصول يضيف على المعنى إبهاما وتخميما لفعل الخمر ، ولو قال : أكثر عقله أو نحو ذلك لما كان للتعريف تلك الفخامة .

وشواهد ذلك كثيرة (٢) في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، والملاحظ عليها أن " ما " هي الاسم الذي يكسر استعماله في ذلك .

(١) ينسب البيت لأبي نواس وليس في ديوانه ، وهو من شواهد علماء

البلاغة في هذا الموضع .

(٢) انظر مثلا : الإيضاح في علوم البلاغة ١١٦/١ ، والطراز ٢ / ٨٤-٨٥ .

وقد يأتي التعريف بالموصل لتنبيه المخاطب على خطئه .
كما في قوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ
فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * (١) ، فالمراد تنبيه أولئك
الذين يدعون غير الله على أنهم على خطأ فيجب عليهم الإقلاع عنه ؛ لأن من
يدعونهم عباد أمثالهم ، فالصلة قد ميزت المدعوين ليستحضرهم المخاطب
ويعلم فداحة ما ارتكب من خطأ بدعوته غير الله .

والمشهور في ذلك قول عبدة بن الطبيب لبيه :

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوَّنُهُمْ إِخْوَانُكُمْ

يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا (٢)

فالشاعر في هذه الوصية ينبه أبنائه على أنهم واهمون فيمن يحسبونهم
إخوانا لهم ، فيلغى ذلك الوهم ويقم مقامه الحقيقة التي كان يدركها
هو ، وهي أن أولئك القوم يحملون في صدورهم ما يحمل العدو لعدوه ،
فاختار الاسم الموصل لذلك ؛ لأن * فيه من التنبيه على خطئهم ما ليس
في قولك : إن القوم الفلاني * (٣) ، إذ لو قال : القوم الفلاني لكان
من التحذير المألوف ، ولكن الشاعر يقيم في الصلة تلك الأخوة الموهمة ،
ويحاول انتزاعها والتنبيه على خطرهما في الشطر الثاني من البيت ، والإنسان

(١) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

(٢) شعر عبدة بن الطبيب ، الدكتور : يحيى الجبورى ص ٤٨ ،

دار التربية للطباعة والنشر ، ١٣٩١ هـ .

والبيت من قصيدة يوصي فيها بنيه ، مطلعها :

أَبْنِيَّ إِنِّي قَدْ كَبَّرْتُ وَرَأْبِيَّ * بَصْرِيَّ وَفِيَّ لِمُصْلِحٍ مُسْتَمِعٌ

(٣) المطول ، ص ٧٥ .

أكثر حرصاً ونفوراً من الشخص الذي يعلم عنه أنه يظهر له خلاف ما يبطن .
كما أن الصلة قد ساعدت الشاعر على المحافظة على سرية
التنبيه ؛ لأن تنبيهها من هذا النوع غالباً ما يأتي سرا لا جهرًا ، والصلة هنا
هي موطن السر ، إذ لا يعرف من يسمع الخطاب من المقصود به غير
المخاطب ، ولذلك فإننا لا نميل إلى ما ذهب إليه الدسوقي من أن التنبيه
في الصلة " تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس أيا كانوا ، وفي أي وقت
كان ، فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني " . (١)

وهذا التوجيه للمعنى يجعل كل الناس أعداء يجب الحذر منهم ،
وهو مخالف لما قد ألفه الناس .

وقد يكون التنبيه على الخطأ موجهاً إلى غير المخاطب كما في قول

الشاعر :

إِنَّ الَّتِي زَعَمْتُ فَوَاءَ دَاكَ مَلَّهَا

خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقَتْ هَوَى لَهَا (٢)

فمحبوبته زعمت زعماً جانباً فيه الصواب ، حيث ادعت أن قلب المخاطب قد
ملها ، وهي مخطئة في هذا الزعم ، فأراد الشاعر أن ينبه إلى ذلك عرضاً من
خلال الخطاب الموجه إلى غيرها ، وقد استعمل في ذلك الموصول الذي غيّر
مجرى السياق من مجرد خطاب إلى إحياء بالتخطئة ، وما ساعده على ذلك

(١) حاشية الدسوقي ، ١ / ٣٠٧ .

(٢) البيت لعروة بن أذينة القرشي . انظر : الحماسة لأبي تمام

١٣ / ٢ ، والحماسة البصرية ١٤٩ / ٢ .

اشتغال الصلة على الفعل " زعم " والزعم مطية الكذب ، فما ادعتسه
سوى زعم خاطيء لا يقين فيه .

ومــــن أغــــراض التعريف بالاسم الموصول :

الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، وذلك " أن تأتي بالموصول والصلة للإشارة
إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب ،

والمدح والذم ، وغير ذلك ، وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه
(١) (٢)

الفتن على الخاتمة كالإرصاد في علم البديع " ومن ذلك قوله تعالى :

* وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ
جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ * (٣)

فعندما نقرأ قوله : " الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي " حتماسير

في الذهن مباشرة جواً ذلك الاستكبار ، وعندها لا نجد غرابة في الخبر؛
لأن الموصول قد تضمن ما يوميء إلى ذلك العقاب ، والخبر أوضحه وبينه ،
يقول السعد : " فيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب
والإذلال بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام " . (٤)

واقراً على ذلك قوله جل وعلا * إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا
تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ
تُوعَدُونَ * (٥)

(١) الإرصاد هو أن يكون ما يتقدم من الكلام دليلاً على ما يتأخر منه ،
وهو يدل على براءة الناظم والناثر ؛ لأن أول الكلام لا يدل على
آخره إلا لشدة ارتباطه به ، ويسمى التسهيم انظر : معجم البلاغة
العربية ، الدكتور بدوي طيانة ٣١٣ / ١ ، دار العلوم - الرياض
١٤٠٢ هـ .

(٢) المطول ص ٧٥ .

(٣) الآية ٦٠ من سورة غافر .

(٤) المطول ص ٧٥ .

(٥) الآية ٣٠ من سورة فصلت .

فكما جاء الإِذلال في الآية السابقة جزاءً للاستكبار ، يأتي هنا العكس؛ لأن الصلة هنا عكس الصلة هناك لذا جاء ما بني عليها مناسباً لها ، فالإيمان إلى الخبر متحقق في قوله تعالى : " الَّذِينَ تَقَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا " ، والاستقامة تشمل كل نواحي الحياة وما يصدر عن الإنسان من قول أو عمل ، وفي ذلك ما فيه من الإشارة إلى الثواب العظيم الذي لا يلبث أن يظهر جلياً في الخير " تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ " ، وهو يتكافأ مع ما عبر عنه الموصول وصلته .

وهكذا يظهر ما صاحب الاسم الموصول من وشائج تربط بين عناصر الجملة لتصبح بمثابة المقدمات والنتائج التي يترتب آخرها على أولها .

ومنه قوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ

جَنَّاتٍ النَّعِيمِ * (١) ، فلا يخفى ما بين الموصول وصلته وما بين الخبر

من علاقة وثيقة تنبع مما تتضمنه الصلة من إيمان بما سيأتي بعدها ، فعندما

نقرأ أو نسمع قوله : " الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " ، نفهم أن نوع

الخبر هو: ثواب من عند الله لهمو لا المومنين العاطمين للصالحات ،

فإذا انتهى الكلام كانت نهايته تحقيقاً لما فهم من الموصول وصلته ، وذلك

واضح في قوله جل وعلا : * لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ * (٢) .

وقد يكون التعريف بالاسم الموصول ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر

كما في قول الفرزدق :

(١) الآية ٨ من سورة لقمان .

(٢) من بلاغة النظم العربي ، ١/١٤٧ .

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْمَزُ وَأَطْوَلُ (١)

" فلا شك أن الموصول ذريعة إلى ذكر صلتها ، وذكرها ذريعة إلى تعظيم الخبر الذي هو بناء البيت ، وذلك تدركه بالذوق ، فإن سمك السماء فيه تعريض بأن المسند إليه من شأنه أنه رفع السماء ، فهو قادر على المخبر عنه " (٢) ، وهكذا يصل الشاعر إلى تعظيم شأن بيته ، إذ لا بنيان يساوي بنيان من سمك السماء ، لذلك أسند إليه الفعل " بنى " ليكون بنيانه متميزا .

وقد يكون التعظيم لغير الخبر . كما في قوله تعالى : * الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْيِيًّا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ * (٣) ، فالعلاقة وثيقة بين التكذيب والخسران ، وهذه العلاقة تستلزم " تعظيم شأن شعيب ، حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدنيا والآخرة " (٤) ، إذ لا يوجد في الآية ما يدل بطريق مباشر على عظمة شأن شعيب عليه السلام . ولكن فهم ذلك ضمنا من الصلة والخبر ، وهذا ما لا يتسنى مع غير الموصول +

وقد يومي * الموصول إلى تحقيق الخبر ، أي جعله محققا ثابتا كما

في قول عبدة بن الطبيب :

(١) كتاب النقائص - نقائص جرير والفرزدق ١٨٢/١ ، طبعة ليدن ١٩٠٥ م .

(٢) عروس الأفرح ، ٣٠٩/١ .

(٣) بعض الآية ٩٢ من سورة الأعراف .

(٤) مواهب الفتاح ، ٣١٠/١ .

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مَهَاجِرَةً
بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غَوْلٌ (١)

"فإن في ضرب البيت " بكوفة الجند " وفي المهاجرة إليها إشارة إلى أن الخبر ما ينبىء عن زوال المحبة ، وذلك لأن المعروف عادة أن ترك الموطن لا يكون إلا إذا كان الإنسان كارها له ولمن فيه ، وذلك يقتضي أيضا زوال مودة المحبوبة ، وتحرير لِبغضها لمن كانت تحبه بدليل نزحها إلى ذلك البلد البعيد واستقرارها به " (٢) ، فالشاعر ساق الخبر وضمن الصلة الدليل القاطع عليه ، لذا فإن الصلة بثابة البرهان لما جاء في خبرها ، بحيث يأتي الخبر وقد تمكن تمكنا لا مجال للشك معه .

هذا ما أشار إليه السكاكي (٣) ، وقد اعترض عليه الخطيب فقال :

" قال السكاكي : وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مَهَاجِرَةً
بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غَوْلٌ

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله : " إن الذين ترونهم . . . البيت . وفيه نظر ؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق ، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ؟ (المسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه ، بل لا يبعد

(١) شعر عبدة بن الطبيب ، ص ٥٩ .

(٢) البلاغة والأسلوبية ، د . محمد عبد المطلب ، ص ٢٦٣ ، الهيئة المصرية

العامية للكتاب ، ١٩٨٤ م .

(٣) انظر : مفتاح العلوم ، ص ١٨٢ .

أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه* (١)

وهذا الاعتراض وإن أعجب بعض الباحثين (٢) إلا أن شرح التلخيص قد ردوه جملة وتفصيلاً (٣) ، حيث بينوا الفروق الدقيقة بين الاستعماليين ، وكان السعد أول من تنبه إلى ذلك فأورد قول الشاعر :
إن الذين ترونهم إخوانكم . . . البيت ، ثم أعقبه بقوله : «إن العرف والذوق شاهدا صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانا خلاصا : إن الذين تظنونهم إخوانكم ، كان فيه إيماء إلى أن الخبر السبني عليه أمرينافي الأخوة ويبين المحبة» (٣) ، ثم ذكر قول الشاعر :

إن التي ضربت بيتا مهاجرة

بكونة الجند غالت ودها غول

وعقب عليه بقوله : " فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر ما ينبيء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، فظهر الفرق بينه وبين الإيماء ، وسقط اعتراض المصنف بأنه لا يظهر فرق بينهما ، فكيف يجعل الإيماء ذريعة إليه ، ألا ترى أن قوله : إن الذي سمك السماء . . . البيت ، إن الذين ترونهم . . . البيت ، فيه إيماء من غير تحقيق

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ١/١١٧، ١١٨.

(٢) انظر : خصائص التراكيب ص ١٥٠-١٥١ .

(٣) انظر : شروح التلخيص ١/٣١١-٣١٢ .

(٤) المطول ، ص ٧٥ .

الخبر ، إذ ليس في رفع السماء تحقيق لبنائه لهم ، وقد يجعل ذريعة إلى التنبيه على الخطأ كما مر ، فأحسن التأمل في هذا المقام ، فإنه من مطاح الأنظار* . (١)

وهكذا يظهر الفرق بين الاستعمالين ، ويسلم كلام السكاكي ، ولم يبق وجه لاعتراض الخطيب ؛ لأن الإيما* إلى الخبر أصل يأتي لعدد من الأغراض ، كالتعظيم ، والتنبيه ، والتقريب ، وذلك بحسب السياق الذي يرد فيه الموصول .

ومن أغراض التعريف بالموصول : الاهتمام بالخبر وتشويق السامع إليه ليتمكن في نفسه . كما في قوله تعالى * الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ * (٢) ، فإن في الصلة ما يدعو إلى التشويق إلى ما سيأتي بعدها ؛ لأن الصلة توحي بأن ما سيأتي بعدها ذو خطر عظيم فيتحفز المسلم إلى استقباله ، وعندها يقع من نفسه موقعا مكيئا لازدياد العناية به والشوق إليه .

ومنه قول المعري :

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِّيَّةُ فِيهِ
حَيَوَانٌ سَتَحَدَّثُ مِنْ جَمَارٍ (٣)

(١) المصدر السابق ص ٧٦ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة التوبة .

(٣) شرح سقط الزند ، السفر الثاني ، ص ١٠٠٤ .

قال البطليوسي في شرح البيت : " يريد أن الجسم موات بطبعه ، وإنما يصير حيوانا حساسا متحركا باختيار ، باتصال النفس به ، فإذا فارقت عند الموت عاد إلى طبيعه ، فالحياة للنفس جوهرية وللجسم عرضية ، فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقت النفس ، ولا تعدمها النفس . وقد اختلف الناس في علة ارتباط النفس الناطقة بالجسم مدة من الزمان ، وفي علة حصول النفس الناطقة به في هذا العالم ، ومفارقتها عالمها الخاص ===

والسر في تعريف المسند إليه هنا بالموصول ما فيه من التشويق ؛ لأن الصلة " حارت البرية فيه " وما تحمله من معنى الحيرة العامة التي لا تقتصر على أحد دون أحد تستدعي اهتمام المخاطب ، وتجعله أكثر تطلعا إلى ما سيأتي بعدها ، فإذا بلغ الشوق غايته جاء الخبر " حيوان مستحدث من جماد " ، فتمكن في ذهن السامع ، لكونه أمرا عجيبا في نفسه ، ولأنه لم يأت إلا بعد معاناة وعناية ، ولوجاء التعريف بغير الموصول لما حصل التشويق ولا التمكن .

وقد يستعمل الموصول بفرض إخفاء الاسم الصريح . كما في قوله تعالى : * وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * (١) ، فقد روي أن هذه الآية نزلت في النضربن الحرث (٢) ، ومثله قوله جل وعلا : * وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوعًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ * (٣) ، والمراد بالموصول " من " في الآية النضربن الحرث (٤) .

فالتعريف بالاسم الموصول في الآيتين يتضمن فائدة عظيمة تتمثل في

" أن في التعبير به إخفاء لاسم المذنب ، وفي ذلك من الرجاء في هدايته

=====
بها ، فأصحاب الشرائع كلهم مجمعون على أن السبب في ذلك ما قصه الله تعالى علينا من حديث آدم عليه الصلاة والسلام وعصيانه الذي أوجب إهباطه إلى الأرض .
الآية ٨ من سورة الحج .

(١) انظر : مفحمت القرآن في مبهمات القرآن ، جلال الدين السيوطي ،

ضبطه وعلق عليه : الدكتور مصطفى ديب البغا ، ص ٧٤ ، ط ١ ،

مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ) .

(٢) الآية ٦ من سورة لقمان .

(٣) انظر : مفحمت القرآن ، ص ٨٤ .

ما ليس في إفشاء اسمه وفضيحته * (١)

*

وقد يكون الاستغراق غرضاً يرمي إليه المتكلم من وراء استعمال الاسم الموصول ، فيكون دالا على العموم * وقضية العموم في الموصول ليست لازمة للموصولات في كل أحوالها ، وإنما هي مقصورة على استعمالات معينة تتناول فيها الأسماء الموصولة قضايا عامة ، تقع على كل من تنطبق عليه خصائص الصلة * (٢) وفي القرآن الكريم كثير من الشواهد على ذلك ، قال تعالى : * وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * (٣) يقول أبوحيان (ت ٧٥٤ هـ) : * الذي جنس ، كأنه قال : والفريق الذي جاء بالصدق ، ويدل عليه * أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * فجمع ، وفي قراءة عبد الله : * والذين جاءوا بالصدق وصدقوا به * ، وقيل : أراد * والذين فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلفظ الذي لكان الضمير مجموعاً * (٤)

(٥) ومنه قوله تعالى : * كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ * وقوله * الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * (٦) ، فالصلة تعبر عن حالات عامة

- (١) المعاني في ضوء أساليب القرآن ، د . عبد الفتاح لاشين ، ص ٢٤٣ ط ٤ ، المكتبة الأموية ١٩٨٣ م .
- (٢) أساليب الاستغراق والشمول ، د . السيد رزق الطويل ، ص ٨٤ ط ١ ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ .
- (٣) الآية ٣٣ من سورة الزمر .
- (٤) تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، ١٤٢٨/٧ ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ وانظر : كتاب المقتضب للمبرد ١٤١/٢ .
- (٥) بعض الآيات ٢٧٥ من سورة البقرة .
- (٦) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

لا تخص فرداً أو أفراداً معينين ، لذا فإن دلالة الموصول لم تعد التخصيص وإنما تحولت إلى إفادة العموم ، أي عموم من تتناوله الصلة .

وعلى ذلك قول أبي العلاء المعري :

إِذَا مَا جَرَيْنَا ، وَالَّذِينَ تَقَدَّمُوا
مَضَوْا وَتَرَامَى فِي جَوَانِحِنَا الْبُهْرُ
تَمَتَّعَ أَبْكَارُ الزَّمَانِ بِأَيْسِدِهِ
وَجِئْنَا بِبُوهِنٍ ، بَعْدَمَا خَرَفَ الدَّهْرُ (١)

* فكل الذين تقدموا مستغرقون في المعنى لتقدم الزمن بهم (٢) ؛
لأن التقدم صفة تشمل كل من تقدم .

وتكثر أغراض التعريف بالموصول وتتعدد بتعدد السياقات التي يرو فيها ، وهذا ما لاحظته السكاكي عندما قال : " وفي هذه الاعتبارات كثرة ، فحملها حول ذكائك (٣) ، ومصدّق ذلك أنك

(١) لزوم ما لا يلزم ، لأبي العلاء المعري ، ت : نديم عدي ، ٥٥٢/٢ ،

ط ١ ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق ، ١٩٨٦ م ،

والبهر : تتابع النفس من الإعياء ، اللسان (بهر) .

والمعنى : أي أتينا في وقت شيخوخة الدهر وخرفه فكنا ضعفاء

وهو مأخوذ من قوله :

أتى الزمان بنوه في شبيبهته * فسرهم وأتينا على الهرم

(٢) البناء اللفظي في لزوميات المعري ، د . مصطفى السعدني ،

ص ٢٣٤ ، منشأة المعارف - الاسكندرية .

(٣) مفتاح العلوم ، ص ١٨٣ .

لا تكاد تقرأ الآية التي تشتمل على الموصول إلا وتجد له من المعاني ما يدل على قيمته البلاغية في سياقه . يقول سبحانه وتعالى : * قُلْ هَلَمْ شَهِدْكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ * (١)

فالموصول " الذين " من مظاهر الإعجاز في الآية الكريمة ، وقد بين ذلك الزمخشري بقوله : " فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا قِيلَ : هَلَمْ شَهِدُوا ؟ يشهدون أن الله حرم هذا ، وأي فرق بينه وبين المنزل ؟ قلت : المراد أن يحضروا شهداءهم الذين علم أنهم يشهدون لهم ، وينصرون قولهم ، وكان المشهود لهم يقلدونهم ، ويشقون بهم ، ويعتضدون بشهادتهم ؛ ليهدم ما يقومون به ، فيحق الحق ويبطل الباطل ، فأضيفت الشهداء لذلك ، وجيء بالذين للدلالة على أنهم شهداء معروفون موسومون بالشهادة لهم ونصرة مذهبهم ، والدليل عليه قوله تعالى : * فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ * ، ولوقيل : هلم شهداء يشهدون ، لكان معناه : هاتوا أناسا يشهدون بتحريم ذلك ، فكان الظاهر طلب شهداء بالحق ، وذلك ليس بالفرض ، ويناقضه قوله تعالى * فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ * . " (٢)

وانظر إلى روعة الاسم الموصول في قوله جل وعلا : * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي فَلَا آعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَئِنْ آعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * . (٣)

(١) بعض الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٢) الكشاف ٦٠/٢ .

(٣) الآية ١٠٤ من سورة يونس .

فالآية تتضمن أمرين هما : شكهم في دينه ، ورفضه لعبادة ما يعبدون . فهم لا يدينون بدينه لشكهم فيه ، وهو لا يعبد ما يعبدون لشكته من أنهم على باطل وذلك الشك لا يلبث أن يزول أمام الاسم الموصول وصلته في قوله " وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ " ، ليسبرهن لهم أنه سبحانه وتعالى الحقيق بالعبادة دون سواه ؛ لأنه القادر على أن يتوفاهم وغيره لا يقدر على شيء .

ومن المواضع التي عبر فيها القرآن بالموصول دون غيره من المعارف قوله تعالى * وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ إِخْدَانًا مِيشَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ * (١)

وفي بيان الغرض من التعريف بالموصول في قوله : " الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ " ، قال الزمخشري : " فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا قِيلَ : من النصارى ؟ قلت : لأنهم إنما سموا أنفسهم بذلك ادعاءً لنصرة الله ، وهم الذين قالوا لعيسى : نحن أنصار الله ثم اختلفوا بعد نسطوريه ، ويعقوبيه ، وملكانية ، أنصاراً للشياطين . " (٢)

وهذا المعنى للموصول دقيق جداً ، ولا يمكن أن يأتي مع غيره من المعارف ؛ لأن في الصلة إيماءً إلى السبب في تسميتهم بالنصاري ، وادعائهم لنصرة الله سبحانه .

(١) الآية ١٤ من سورة المائدة .

(٢) الكشاف ، ١ / ٦٠١ .

ومن تلك الاستعمالات للموصول ما جاء في قول كعب بن زهير :

مَهْلًا هَدَاكَ الَّذِي أَعْطَاكَ نَافِلَةَ الْ
قُرْآنِ فِيهِ مَوَاعِيظٌ وَتَفْصِيْلٌ (١)

حيث قال : هداك الذي ، وكان بإمكانه أن يقول هداك الله أو غير ذلك ، ولكنه اختار الموصول ؛ " لأن في الصلة حديثا عن عطاء الله لمحمد عليه السلام ، ففيه تكريم للنبي ، وتنويه بمقامه عند الله ، وفي ذلك إقرار مؤكداً بنبوة النبي عليه السلام ، وإعلام بإسلام كعب ، ثم إن القرآن فيه مواعظ وهداية وكأنه يذكره بما يدعو عليه السلام إلى العفو عنه من آيات الله الداعية إلى الصفح وقبول الإسلام من جاء عابداً " .
(٢)

وهل هذا يتضح أن معاني الموصول وإشاراته اللطيفة تتعدد بتعدد مواعده ، بل إنه لا يستعمل إلا لنكتة بلاغية ، ولهذا قال سعد الدين التفتازاني : " ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط " (٣) ، ومن هنا يبق التعريف بالاسم الموصول ميدانا خصبا لمتذوقى الأساليب الأدبية ، وما الأغراض التي أوردناها سوى نماذج يقاس عليها .

*

(١) شرح ديوان كعب بن زهير ، رواية أبي سعيد السكري ، ص ١٩ ،

ط ١ ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .

(٢) خصائص التراكيب ، ص ١٤٨ .

(٣) المطول ، ص ٧٧ .

وهناك جانب هام في التعريف بالموصول ، وهو ما يتعلق بمواقع
الاسمين الموصولين " من " و " ما " ، ومتى يعبر بأحدهما دون الآخر ،
وأسرار ذلك . ولم يقف عنده - كثيرا - علماء البلاغة فيما أعلم ، وهو
بحث خطير ، وبخاصة أن التعبير بهذين الاسمين يكثر في القرآن
الكريم .

لقد عني النحاة بهذين الاسمين عناية خاصة في محاولة
لتمييز موارد كل منهما ، فربطوهما بالعقل تارة (١) ، وبالعلم تارة
أخرى (٢) ، وهذا " ناشي " عن مسألة كلامية ، وهي هل يصح أن نصف
الله جل وعلا بالعقل ؟ . كثير من النحويين فيما يبدو لم يفتن إلى
أن " ما " وأختها " من " يجريان فيما يجريان على الله ، وربما
فطنوا ولكنهم إن كانوا فطنوا إلى ذلك فهم لم يذكروا كيف أجازوا لأنفسهم
أن يطلقوا العاقل على الله ، وكثير آخرون فطنوا إلى ذلك فعبروا عما تجرى
عليه " ما " بالعالم أو غير العالم . (٣)

وعلى أية حال فإن خلاصة ما انتهى إليه النحاة هو أن الأصل
في " من " استعمالها في العالم ، وقد تستعمل في غيره لعارض تشبيه به ،
(٤)

-
- (١) انظر : شرح الفصل ، ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وأوضح المسالك (١ / ١٠٧) ،
وشرح ابن عقيل (١ / ١٤٧) .
- (٢) شرح الكافية ٢ / ٥٥ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١ / ١٧٣) ،
وما بعدها .
- (٣) حديث " ما " أقسامها وأحكامها ، د . محمد عبد الرحمن المفدى ،
ص ٣٦ ، النادي الأدبي ، الرياض ١٤٠٠ هـ .
- (٤) انظر : شرح الأشموني (١ / ١٧٣) ، والتشبيه يكون إذا وقع من غير
العالم أمر لا يكون إلا من العالم ، أو أن يكون مضمون الكلام متجها
إلى شي " يشمل العالم وغيره ، فيغلب العالم على غيره .

أما " ما " فإنها " في أصل وضعها لغير العالم ، وتستعمل للعالم في ثلاث مسائل :

- أ - إذا اختلط العالم بغيره .
- ب - لصفات العالم وأنواعه .
- ج - للمبهم أمره .^(١)

وللسهيلي (ت ٥٨١ هـ) نظرات هامة حول استعمال " ما " من ذلك قوله : " فإن قيل : أليس قد وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن الكريم ، وكلام العرب ، خلافا لما نص عليه النحويون ، كقوله تعالى :

* مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ *^(٢) ، وقوله سبحانه : * وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا *^(٣) ، وقوله : * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ *^(٤) ؟ قلنا :

هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام ، لم يرد بها ما يراد بـ " من " من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره .

ومن فهم جوهر الكلام عرف ما نقوله .^(٥)

فالعبارة في استعمال " من " و " ما " الموصولتين ليس العقل وعدم العقل ، وليس العلم وعدم العلم ، وإنما العبارة بدلالة كل منهما

- (١) حديث " ما " أقسامها وأحكامها ، ص ٢٨ .
- (٢) بعض الآية ٧٥ من سورة (ص) .
- (٣) الآية ٥ من سورة الشمس .
- (٤) الآية ٣ من سورة الكافرون .
- (٥) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، ت : د . محمد إبراهيم البنا ، ص ١٨١-١٨٢ ، ط ٢ ، دار الاعتصام ، ١٤٠٤ هـ .

من ناحية التخصيص والعموم ، وهو مطلب أسدوبي يقتضيه السياق والمعنى المراد منه ، فمثلا في قوله تعالى : * مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ * (١) ، فإن " ما " قد وقعت في كلام " ورد في معرض التوبيخ والتبكيك للعين على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا التبكيك والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعلة أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه ، إذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مخلوق مثله ، إنما التكبر للخالق وحده ، فكأنه يقول له - سبحانه - : لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقتة أنا ، وشرفته وأمرتك بالسجود له ؟ فهذا موضع " ما " ، لأن معناها أبلغ ولفظها أعم ، وهو في الحجة أوقع ، وللعذر والشبهة أقلع ، فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن خلقت ؟ لكان استفهاما مجردا من توبيخ وتبكيك ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه . وليس كذلك ، فلا معنى لتعيينه بالذكر ، وترك الإبهام في اللفظ * . (٢)

ويضيف ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) إلى ما سبق ويوضحه بقوله : " ولهذا عدل عن اسم آدم العلم مع كونه أخص ، وأتى بالاسم الموصول الدال على جهة التشريف المقتضية لإسجاده له ، كونه خلقه بيديه ، وأنت لو وضعت مكان " ما " لفظة " من " لما رأيت هذا المعنى المذكور في الصلة ، وأن " ما " جي بها صلة إلى ذكر الصلة فتأمل ذلك ، فلا معنى إذا للتعيين بالذكر ، إذ لو أريد التعيين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى * . (٣)

(١) بعض الآيات ٧٥ من سورة (ص).

(٢) نتائج الفكر ، ص ١٨٢ +

(٣) بدائع الفوائد ، للعلامة ابن قيم الجوزية م ١ ، ١٣٢ / ١ ، دار الفكر .

هذا بالإضافة إلى ما في " ما " من التعظيم المصاحب للإبهام ،
والله سبحانه يجعل هذا المخلوق شيئا عظيما ، لما فيه من رقة الخلق ،
وأنه يمثل عالما رحبا لا يحاط بكنهه ، فاستحق أن يعبر عنه بما يدل
على ذلك وهو " ما " ، لما فيها من الانسياق وامتداد الصوت .

ومما جاء فيه التعريف بـ " ما " دون " من " قوله تعالى :
* وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ * (١) . وقد وقف عنده المفسرون ، ومنهم الزمخشري
حيث يقول : " فإن قلت : هلا قيل : ومن ولد ؟ قلت : فيه ما في قوله
- والله أعلم بما وضعت - أي بأي شيء وضعت ، يعني موضوعا عجيب
الشان " (٢) ، و " ما " هي التي تناسب هذا المعنى لما فيها من الإبهام
وعدم التحديد ، ولأن المقصود هنا الوصف لا الشخص .

وأضاف بعض الباحثين أن وضع " ما " مكان " من " في الآية
فيه لفت إلى أن المقصود هنا ليس أشخاصا بذواتهم ، وإنما الحديث
عن تتابع الحياة وأجيالها لا على نمط واحد ، وعن توارثها ولدا عن والد ،
وخلفا عن سلف (٣) .

فهذا موقع لا يناسبه إلا " ما " ، لأن المقصود القسم بكل والد
وكل ما ولد ، وهذا العموم لا يتأتى إلا مع " ما " ، لأنها لا يجوز أن
توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع ؛ لأنها لا تخلو من الإبهام
أبدا ، ولذلك كان لفظها ألف آخره ، لما في الألف من المد والاتساع

(١) الآية ٣ من سورة البلد .

(٢) الكشاف ، ٤ / ٢٥٥ .

(٣) التفسير البياني للقرآن الكريم ، د . عائشة عبد الرحمن ١ / ١٧٦ ،

في هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس * (١)

ومثله قوله تعالى : * وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتِ فَانكِحُوا
مَا ظَبَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَثُلُثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا * (٢) ، حيث جاء التعريف
بـ " ما " في قوله : " مَا ظَبَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ " دون " من " ، وفي ذلك
يقول الزمخشري : " قيل : " ما " زهاباً إلى الصفة ، ولأن الإناث من
العقلاء يجرى مجرى غير العقلاء " . (٣)

وفي هذا الكلام تجريد للنساء من العقل مراعاة لما عليه النحاة ، وهو
مردود في هذا المقام ، يقول أبو السعود : " ما " موصولة أو موصوفة ،
ما بعدها صلتها أو صفتها أوثرت على " من " زهاباً إلى الوصف ، وإيداناً
بأنه المقصود بالذات والغالب في الاعتبار ، لا بناء على أن الإناث من العقلاء
يجرى مجرى غير العقلاء لإخلاله بمقام الترغيب فيهن " (٤) ، وهذا ما ذهب
إليه الألويسي في تفسيره للآية (٥) ، وهو الأراجح ؛ لأنه " لما كان
المراد الوصف ، وأن هو السبب الداعي إلى الأمر بالفكاح وقصد هو
الطيب ، فتتكح المرأة الموصوفة به أتى بـ " ما " دون " من " ، وهذا باب
لا ينخرم ، وهو من ألطف مسالك العربية " . (٦)

-
- (١) نتائج الفكر ، ص ١٨٠ .
(٢) الآية ٣ من سورة النساء .
(٣) الكشاف ، ١ / ٤٩٦ .
(٤) تفسير أبي السعود ، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب
الكريم ، ت : عبد القادر أحمد عطا ، الناشر : مكتبة الرياض الحديثة
الرياض ، ١٤٠١ هـ .
(٥) انظر : روح المعاني ٤ / ١٨٩ .
(٦) بدائع الفوائد م ١ ، ١ / ١٣٤ .

وخلاصة القول في ذلك أن المقصود بـ " ما " في الآية ليس ذاتا
أوزواتا معينة ، وإنما المقصود ما تتصف به تلك الذوات ، فكان الذوات
هنا تتوارى في الصفات ، لتكون الصفات هي الركيزة الرئيسة في الاختيار
من النساء عند طلب النكاح ، ومن هذا الباب قوله سبحانه في الآية
السابقة : " أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " ، حيث يتم الانصراف عن الذوات
والأشخاص المعينة إلى الصفة ، وهي التملك أو الملكية ، التي تشمل
كل ما يحق للإنسان التصرف فيه دون قيد ، فالسراري يصبحن في الآية
بمنزلة الشيء المملوك من حيث التصرف فيهن بحق ذلك التملك . ومنه
قوله جل وعلا : * وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ * (١) ،
وقوله : * وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ
فَمِنْ تَمَلَّكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ * (٢) ، وقوله :
* وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ
ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ * (٣) ، وقوله : * يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي
ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ * (٤) .

وكما يأتي الاسم الموصول " ما " ويقصد به الإناث ، فإنه يأتي أيضا
ويقصد به الذكور ، قال سبحانه * وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا * (٥) ، وفي هذا ما فيه من

-
- (١) بعض الآية ٢٤ من سورة النساء .
(٢) بعض الآية ٢٥ من سورة النساء .
(٣) بعض الآية ٣٦ من سورة النساء .
(٤) بعض الآية ٥٠ من سورة الأحزاب .
(٥) بعض الآية ٣٣ من سورة النور .

الرد على الزمخشري فيما ذهب إليه حين أخرج النساء من دائرة العقلاء باستعمال " ما " لهن ، كما يوء كد خاصة من خواص " ما " الموصولة ، تلك الخاصة التي كثيرا ما شغلت النحاة ، وخاصة عندما تستعمل للدلالة على الذات العلية ، كما في قوله تعالى * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * (١) ، حيث قال : " ما أعبد " وفيه يقول الزمخشري : " فإن قلت : فلم جاء على " ما " دون " من " ؟ قلت : لأن المراد الصفة . كأنه قال : لا أعبد الباطل ولا تعبدون الحق " . (٢)

وعلى هذا فإن " ما " تدل على الصفات لا على الذات ، وتلحظ الذات من خلال صفاتها ، وهو ما ذهب إليه ابن القيم . فقال : " إن المقصود هنا ذكر المعبود الموصوف بكونه أهلا للعبادة مستحقا لها ، فأتى بـ " ما " الدالة على هذا المعنى ؛ لأنه قيل : ولا أنتم عابدون معبدوي الموصوف بأنه المعبود الحق ، ولو أتى بلفظة " من " لكانت إنما تدل على الذات فقط ، ويكون ذكر الصلة تعريفا لا أنه جهة العبادة ، ففرق بين أن يكون كونه تعالى أهلا لأن يعبد تعريف محض ، أو وصف مقتضى لعبادته " . (٣)

(١) الآيتان ٢ و ٣ من سورة الكافرون .

(٢) الكشاف ٢٩٣/٤ .

(٣) بدائع الفوائد م ١ ، ١ / ١٣٤ .

كما أن التعريف بالموصول وصلته في الآية يفيد تحقيق
الأصنام، وتعظيم الله سبحانه، لما في " ما " من الإبهام، ولأن
دالتها مستمدة من السياق. ومن هنا فإن المفاضلة بين " ما " و " من " قائمة على ما يوحي به كل منهما من المعاني التي يستدعيها المقام، ولهذا فقد جاء التعريف بـ " ما " في قوله جل وعلا : * وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَيْنَاهَا * وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَمْنَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّيْنَاهَا * ^(١) يقول الزمخشري :
" والوجه أن تكون موصولة ، وإنما أشرت على " من " لإرادة معنى الوصفية ،
كأنه قيل : والسما والقادر العظيم الذي بناها ، ونفس والحكيم الباهر
الحكمة الذي سواها " . ^(٢)

وعند التحقيق نجد أن هذا الموضع لا يأتي فيه إلا " ما " ؛ لأنها
جاءت في سياق القسم ، ولأن لها من الفخامة ما يناسب هذا الأسلوب ،
" لأن القسم تعظيم للمقسم به ، واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى
وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السما ، ومن حيث سواها بقدرته
وزينها بحكمته . فاستحق التعظيم وثبتت له القدرة كائنا ما كان هذا
المعظم . فلو قال : " من بناها " ، لم يكن في اللفظ دليل على
استحقاقه للقسم به ، من حيث اقتدر على بنيانها ، وكان المعنى مقصوراً
على ذاته ونفسه دون الإيحاء إلى أفعاله الدالة على عظمته المنبئة عن
حكيمته ، المفصحة لاستحقاقه التعظيم من خليقته " ^(٣) ، وذلك لأن

(١) الآيات ، ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة الشمس .

(٢) الكشاف ٢٥٨ / ٤ .

(٣) نتائج الفكر ، ص ١٨٢ .

" ما " فتفتح بابا للتأمل في تلك المخلوقات ، ذلك التأمل الذي يفضي إلى إدراك عظمة الخالق سبحانه .

وعلى هذا فإن " ما " في هذا الاستعمال يرجح أن تكون موصولة خلافا لما ذهب إليه بعض النحاة الذين عدوها مصدرية وأولوها مع ما بعدها بمصدر (١) ، وقد سبق السهيلي إلى الرد عليهم حين قال : " فإذا تأملت ما ذكرناه ، ونظرت في آخر الفصل ما نذكره من " ما " الواقعة على المصدر ، استبان لك جهالة القائلين من النحويين أن " ما " مع الفعل بتأويل المصدر ، وأن المعنى : " والسماء وبنيانها " ، فلا لصداغة النحو وفقوا ، ولا لفهم التأويل رزقوا ، وأكثروا الحز وأخطأوا الفصل وما لمبقوا " (٢) ، وذلك لأن " ما " المصدرية ، وتأويل الآية الكريمة بقولنا : والسماء وبنيانها لا يدل على تلك المعاني السامية ، ولا يدعو إلى ذلك التأمل ، الذي نجد مع الموصولة ؛ لأن دور الصلة يختفي تماما إذا ما تأولناها بمصدر ، ولا يخفى البون بين قوله : " والسماء وما بناها " ، وقولنا : والسماء وبنيانها .

والقرآن الكريم يعبر بـ " ما " كثيرا للدلالة على من يقع منهم التسبيح لله جل وعلا ، لما فيها من العموم والشمول . قال سبحانه :
* سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * (٣) ،
وقال * سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * (٤)

- (١) انظر: كتاب المقتضب ، للمبرد ٥٢/٢ ، وانظر : التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ت : علي محمد البجاوي ، القسم الثاني ص ١٢٩٠ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦ م .
- (٢) نتائج الفكر ص ١٨٣ .
- (٣) الآية ١ من سورة الحديد .
- (٤) الآية ١ من سورة الحشر .

وقال : * سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * (١)
 وقال : * يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقَدُّوسِ الْعَزِيزِ
 الْحَكِيمِ * (٢) فكل المخلوقات تسبح لله تعالى ، والاسم الذي يدل عليها
 جميعا هو " ما " ، " لأنه اسم مبهم في غاية الإبهام ، حتى إنها تقع على
 كل شيء ، وتقع على ما ليس بشيء ، ألا ترى أنك تقول : إن الله عالم
 بما كان وما لم يكن ، وما لم يكن معدوم والمعدوم ليس بشيء " (٣) ،
 وهذا الإبهام ما يتطلبه المراد من حيث كثرة المخلوقات التي تسبح لله ،
 فما من شيء إلا وهو يسبح بحمده .

والقرآن الكريم يزوج بين " ما " و " من " عند الحديث عن
 قدرة الله سبحانه ، وعبادة خلقه ، فتأتي " ما " إذا كان المقصود الصفات
 أو الإبهام والعموم ، أما " من " فتأتي حين يراد التحديد ، قال جل وعلا
 * وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّا فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ
 رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ * (٤) ، فقد وردت " من " في الآية ثلاث مرات للدلالة على أصناف
 من مخلوقات الله . وقد قيل : " لما كان اسم الدابة موقعا على المميز
 وغير المميز غلب المميز ، فأعطى ما وراءه ، حكمه ، كأن الدواب كلهم مميزون ،
 فمن شمة قيل : فمنهم " (٥) ، وقال الألويسي : " يفهم من كلام بعض
 المحققين أن لا تغليب في " من " الأولى والثالثة ، بل هو في الثانية
 فقط ، وقد يقال : لا تغليب في الثالثة بعد اعتباره في الضمير " (٦)

-
- (١) الآية ١ من سورة الصف .
 (٢) الآية ١ من سورة الجمعة .
 (٣) نتائج الفكر ، ص ١٨٠ .
 (٤) الآية ٤٥ من سورة النور .
 (٥) الكشاف ، ٣ / ٧١ .
 (٦) روح المعاني ، ١٨ / ١٩٣ .

والقول بأن لا تغليب في الثلاثة هو الأقرب إلى القول ؛ لأن
الضمير " هم " للجماعة ، وقد جاء سابقاً للاسم الموصول ، والضمير " هم "
لا يناسبه إلا " من " دون " ما " .

وترجيح عدم التَّوَلُّ بالتغليب راجع إلى أن الآية قد بدأت بعموم
في قوله : " كل رابة " ، وانتهت بعموم في قوله : " ما يشاء " ، وما بينهما
تفصيل لبعض أصناف ذلك العموم ، وهذه الأصناف شاخصة ظاهرة
لا إبهام فيها ، و " من " هي التي تعبر عن ذلك الظهور والتعيين ؛
ليتم التأمل في قدرة الله سبحانه من خلال تلك المخلوقات المعروفة
بصفاتهما ، ففي " من " تحديد وتقريب يقتضيه المقام ، وقد وردت " ما "
في الآية نفسها عند قصد الإبهام ، في قوله " يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ " ،
لتشمل ما نصت عليه الآية وما لم تنص عليه ، وهو خلق كثير لا يحيط به
حصراً .

وقد جاءت " من " في القرآن الكريم للدلالة على الذات العلية .
من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١) ،
فإن الذات ملحوظة من خلال الصفات ، فالصلة " يخلق " تتضمن اتصافه
سبحانه بالخلق ، والمخاطب عندما يتمثل تلك القدرة على الخلق يدرك
أن من خلقه عظيم وهو الذي يستحق أن يعبد ، ففي " من " لفت إلى أن
الله هو الواحد الأحد القادر الذي تجب عبادته دون سواه ، وإنكار على
من اتخذوا من دون الله آلهة يعبدونها وهي من مخلوقات الله ، فليس المراد
اتصافه بالخلق ، ولكن المراد أنه هو الخالق ، فتكون " من " دالة على
الله سبحانه وتعالى من خلال قدرته كما دلت على معبوديهم في قوله :

(١) الآية ١٧ من سورة النحل .

"من لا يخلق" ، لأنهم محدودون معلومون لديهم ، وهنا يعلمون أنهم على خطأ .

كما تظهر المزاوجة بين " ما " و " من " في التعريف بما يسبح

لله من مخلوقاته ، وقد سبق أن التعبير بـ " ما " يكثر في ذلك ، وقد جاء التعريف بـ " من " في بعض المواضع . قال جل وعلا * تَسْبِحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا * (١) ، وقال : * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَّاتٍ * (٢) ، ولم يقل : " ما " وإنما قال : " من فيهن " و " من في السموات والأرض " لتكون " من " دالة على الثقلين والملائكة ، وجميع مخلوقات الله صغيرها وكبيرها ، فلم يعد الأمر عامًا مطلقًا ، وإنما جاءت " من " لتشير إلى تلك المخلوقات بالتفصيل ، وهذا التحديد والتخصيص للمخلوقات كل على حدة يقرب الصورة من حس المخاطب ، ليتأمل تلك المخلوقات ولسان حالها دائم التسبيح لله جل وعلا ، وهذا التفصيل الداعي إلى التأمل وإلى الإدراك الذهني للمخلوقات لا يتأتي مع " ما " لإبهامها ، لذا فقد اقتضى المعنى التعريف بـ " من " في الآيتين ولا أعلم لهما ثالثًا في القرآن الكريم .

وهنا يمكن القول بأن ربط " ما " و " من " بالعاقل وغير العاقل ، أو العالم وغير العالم غير كاف لضبط استعمالتهما من منظور

(١) الآية ٤٤ من سورة الإسراء .

(٢) بعض الآية ٤١ من سورة النور .

بلاغى ، وأحسن ما يقال فيهما في رأيي : إن " ما " تستعمل حينما يراد الوصف أو العموم والإبهام ، أما " من " فتستعمل حينما يراد التعيين أو التحديد لذات أو لذوات محددة مميزة ، واستعمال إحداهما دون الأخرى يحدده السياق بحسب ما لكل منهما من دلالات يقتضيها ، وتكون معبرة فيه أدق تعبير .

المبحث الرابع

تعريف المسند إليه باسم الإشارة

تتضح القيمة البلاغية لأسماء الإشارة إذا تمثلنا وظيفتها في تمييز الذات المحسوسة ، أو المعاني التي سبق للمخاطب علم بها في سياق الكلام ، مع مراعاة معاني القرب والبعد التي تلازم تلك الأسماء .

وانطلاقاً من معاني الحس والقرب والبعد التي توّدها أسماء الإشارة اكتسبت أهميتها في الدرس البلاغي ؛ لأن هذه المعاني تلتصق في كل سياق يرد فيه اسم الإشارة بما يتناسب وذلك السياق ، لذا فإن النكات البلاغية للإشارة تتعدد بتعدد استعمالاتها ، ولأن أسماء الإشارة تقترن بالإشارة الحسية بالأعضاء ، وهو عنصر هام من عناصر إدراك الجمال ، * حيث يرتبط الحس الجمالي عند العرب بالحواس التي يتميز بها الحسن من القبيح : (١) فإن الإشارة الحسية تهدي المخاطب إلى دقائق وجزئيات لا يدركها بمعزل عن تلك الإشارة . وفي هذا يقول الجاهظ * ت ٢٥٥ هـ : * وبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت . فهذا أيضاً باب تتقدم فيه الإشارة الصوت .

والصوت هو آلة اللفظ ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منشوراً

(١) معايير الحكم الجمالي في النقد الأدبي ، الدكتور منصور عبد الرحمن ، ص ٢٠١ ، ط ٢ ، مكتبة المعارف بالقاهرة ، ١٤٠٤ هـ .

إلا بظهور الصوت ، ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف ، وحسن الإشارة باليد والرأس ، من تمام حسن البيان باللسان ، مع الذي يكون مع الإشارة من الدلّ والشكل والتقتل والتثني (١)

فالإشارة الحسية أكثر تعبيرا من الإشارة اللفظية ، فإذا اجتمعت الإشارة اللفظية والإشارة الحسية كان ذلك أكثر تأثيرا في المخاطب ، وأكثر دقة في إدراكه للمشار إليه ، لما يصحب الإشارتين من تمييز وتخصيص للمراد .

وقد بين الجاحظ أهمية الإشارة الحسية إذا صحبت الخطاب بقوله : " والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه . وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط . وبعد فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة ، وحلية موصوفة ، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها . وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح ، مرفق كبير ومعونة حاضرة ، في أمور يسترها بعض الناس من بعض ، ويخفونها من الجليس وغير الجليس ، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ، ولجهلوا هذا الباب البتة " . (٢)

وهذه الأبعاد البلاغية للإشارة ترجع إلى ما فيها من الحسية ، وما يصحبها من دقة في الدلالة على المشار إليه ، والاستغناء بها عن كثير من الكلام الذي ربما كان المقام يأباه .

(١) البيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، ت : عبدالسلام

هارون ، ١ م ، ١ ، ٧٩ / ١ ، ط ٤ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

" بدون تاريخ " .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٨ .

والحقيقة أن الإشارة اللفظية منطوقة أو مكتوبة تتضمن معنى الحسية ، فالمخاطب يتصور تلك الإشارة بمجرد ورود اللفظ الدال عليها ، ومن ثم يلمس الأغراض البلاغية التي تعبر عنها من خلال السياق الذي ترد فيه .

ولم يفغل السكاكي عن هذه الأبعاد ، عندما حدد الحالة التي تقتضي مجيء المسند إليه اسم إشارة ، وذلك حين قال : " متى صح إحصاره (أي المسند إليه) في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسا ، واتصل بذلك داع " (١) .

هذه هي الأسس التي تنبني عليها دراسة أسماء الإشارة من الوجهة البلاغية ، وهي أسس جمالية فنية ، لارتباطها بالحس ، وبالمقام وما يستدعيه من المعاني التي تصحب الإشارة ، أو يمكن أن تستشف منها كعنصر لغوي له خصائصه وميزاته .

وقد ذكر علماء البلاغة كثيرا من الأغراض والدواعي التي تدعو إلى تعريف المسند إليه باسم الإشارة ، والمقامات التي تستدعي ذلك ، كأن لا يكون لك أولسا معك طريق إلى المسند إليه سوى الإشارة ، وهذا من الدواعي التي ذكرها السكاكي (٢) ، وقد أهمل ذلك الشراح ، فلم يذكره ضمن ما ذكروا من أغراض التعريف باسم الإشارة ، ولعلهم قد رأوا أن هذا هو الأصل في الاستعمال الأدبي ، أي الأصل الذي يبنني

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٨٣ .

(٢) انظر: المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

عليه اختيار الالاءيب لاسم الإشارة كوسيلة للتعريف دون غيره من المعارف ، والذي تتفرع عنه بقية الالاء غراض والمعاني ، وهي أمور يقتضيها مقام دون مقام ، وهنا تبدو براءة المتكلم ، لانه قد اختار التعبير المناسب للمقام وللمعنى وللغرض الذي يرمي إليه من كلامه ، كأن يقصد بالإشارة أكمل تمييز وتعيين ، أي " أكمل تمييز ما يمكن من المعارف التي يسعها المقام " (١) ، وغالبا ما يكون ذلك في المقامات التي تقتضي الإدراك الحسي . وما ورد فيه اسم الإشارة طلبية لذلك قول الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن أبي طالب عندما أنكر هشام بن عبدالمك معرفته :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأْتَهُ
وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ
هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ (٢)

حيث جاء التعريف باسم الإشارة رعايظ للمقام ، لأن ما في الإشارة من التمييز كفيل بإزالة التجاهل والإنكار اللذين أبداهما هشام ، واسم الإشارة مصحوب بما للمشار إليه من صفات لا توجد إلا فيه ، وهي صفات جديرة بأن تميزه ليكون معروفا عند الجميع ولا يخفى على أحد ،

(١) شرح الالاء طول ، ٩٦/١ .
(٢) ديوان الفرزدق ، ١٧٨/٢ .

فالشاعر يستفيد مما في اسم الإشارة من الحسية ؛ لأن المحسوس يرقى فوق كل إنكار أو تجاهل ، فكأنه باختياره لاسم الإشارة ينكر على المخاطب تجاهله للمشار إليه ، لا سيما وأنه " علم " وأنه " الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم " ، وهذه الصفات إذا ارتبطت بمحسوس كانت أكثر قبولا وتأثيرا ، وكان بإمكان الشاعر أن يقول : " هو " أو السذي أو غير ذلك ، ولكنه عدل عن ذلك كله ؛ لأن تلك المعاني لا ينهض بها إلا اسم الإشارة .

ومن ذلك قول ابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني :

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ
مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ (١) (٢)

" والمعنى : هذا المشار إليه صاحب الاسم المشهور إذا ذكر رجلا فردا في محاسنه وفضائله من نسل شيبان وأولاد هذه القبيلة المقيمين في البادية ، والإقامة بها ما تتمدح به العرب ؛ لأن فقد العز في الحضر " (٣) ، فكأن الشاعر باختياره اسم الإشارة يلفت المخاطب إلى ما يتميز به المشار إليه من خصال ، فإن " كونه من نسل شيبان

-
- (١) الضال : الصدر البرّي ، الواحدة ضالة ، السلم : شجر من العشاء ، الواحدة سلمة . انظر : الصحاح " ضيل وسلم " .
- (٢) البيت من أبيات الشواهد ، وهو في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم بن أحمد العباسي ، ت : محي الدين عبد الحميد ، م ، ١ ، ١٠٧/١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٦٧ هـ .
- (٣) معاهد التنصيص ، م ، ١ ، ١٠٧/١ .

يعني كرماء العرب، وكونه بين الضال والسلم يعني من خلس السمرب
وفصائحهم، أو من أعزة الناس؛ لأن فقد العز في الحضر كما قيل، أو
من سادات العرب التي لهم مرعى ومسكن لا ينازعهم الغير فيه". (١)

وعلى أية حال، فإن المقصود هو تمييز هذا الرجل وتفرده
بالمحاسن والصفات النادرة، ولهذا فقد جاء التعريف باسم الإشارة،
ليكون الخطاب أكثر تقريرا، والصفات أكثر ثبوتا. كما أن معنى البيت
يوحي بأن اسم الإشارة يدل في سياقه على التعريف بنوع معين من
الخصوم، لم يكن لهم من المكانة ما كان للمشار إليه. ومنه قوله تعالى:
﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا
هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢)، والشاهد فيه قوله: " هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ "، حيث
(قال: هذا، ولم يقل: هو، ليعبره ويحدده، فيقع الحكم عليه بأنه
إفك مبين، بعد هذا التمييز والتجسيد، وفي ذلك قدر كبير من
قوة الحكم، وصدق اليقين، من أنه إفك مبين" (٣)، وهذا التمييز
المقرون بالحكم مدعاة إلى الابتعاد عن المشار إليه، والتنزه عنه، فتصبح
الإشارة هي طريق التشهير بالمشار إليه ورده كاملا. ومن شواهد
ذلك قول الحطيئة:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبِنَا
وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَكَّدُوا (٤)

-
- (١) شرح الأطلول ٠٩٧/١
(٢) الآية ١٢ من سورة النور.
(٣) خصائص التراكيب، ص ١٥٣.
(٤) ديوان الحطيئة، ص ١٤٠ وهو من قصيدة يمدح فيها بني سعيد.

فالشاعر أراد أن يضيف على مدوحيه عددا من الصفات الحسنة ،
فسلك إلى ذلك سبيل الإشارة بقوله : " أولئك " ؛ لأن فيه من التمييز
والتحديد ما لا مجال معه إلى اللبس ، وهذا التمييز يفيد معنى التقرير
والاعتناء ، " لأن ذكر الممدوح إذا صحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء
بأمره " (١) ، ومع أن البيت في سياق المدح إلا أن في الإشارة ما يشير
إلى أن الشاعر يعرض بغير مدوحيه ممن لم يبلغوا ما بلغ أولئك من
الصفات .

وقد يكون التعريض بغباوة السامع نفسه دون غيره ، ووجه التعريض
هو أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة لأمر معروف ، حتى كأن مخاطبه لا يتميز
له الشيء إلا بالإشارة الحسية . كما في قول الفرزدق :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ
إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِيعِ (٢)

حيث اختار اسم الإشارة دون غيره من المعارف ، على الرغم من أن جريرا
لا يجهل مكانة آباء الفرزدق وأجداده ، ولكنه أظهرهم له حتى كأنه
يراهم رأى العين ، وفي ذلك تقليل من شأن جرير وقدرته على إدراك
المراد إلا ما كان منه محسوسا واضحا ، ولا يخفى أيضا ما في اسم الإشارة
من معاني التحدي والتعجيز عندما نقرنه بقوله : " فجئني بمثلهم " ،
حيث لا يستقيم له قوله : بمثلهم ، إلا إذا كان المثال شخصا ليقاس عليه .
ومن ذلك قوله جل وعلا : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ
الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٣) ، فالإشارة تمييز

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن الشرح ١ / ٣١٤ .

(٢) ديوان الفرزدق ، ١ / ٤١٨ .

(٣) الآية ١١ من سورة لقمان .

وتجسيد لما جاء في قوله تعالى : * خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِفَعْرِ عَمِدٍ تَرَوْنَهَا
وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ * (١) ، ومجيء اسم
الإشارة بعد ذكر المخلوقات فيه دلالة على التعريض بأنهم لا يميزون
ولا يدركون إلا ما كان متجسدا أمامهم ، كما أن الإشارة تتضمن التحدي
والتوبيخ ، فقد تحداهم الله سبحانه بعد أن أظهر لهم ما خلق في صورة
لا تخفى - حتى على الغبي المعاند - أن يشيروا إلى شيء ما خلق من
دونه .

وقد يقصد بتمييز المسند إليه بيان حاله من حيث القرب والبعد
والتوسط ؛ لأن الدلالة على المكان من الدلالات الأصلية لاسماء الإشارة ،
والأدب يستغل هذه الدلالات لأغراض بلاغية . وكلام السكاكي في هذا
دقيق جدا ، فهو يقول : * أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط ،
كقولك : هذا وذلك وذاك * (٢) ، وهذه الدقة جعلت بعض الباحثين
يرد كلام السكاكي ، ولم يجد له وجهها من البلاغة . يقول : (وأسأل :
ماذا فيما قلت من البلاغة ؟ إن هذا القول وأمثاله مفروض على المتكلم
لا حيلة له فيه ، ولا اختيار له معه * (٣) .

فالسكاكي قال : حاله * ، ولم يقل * مكانه * ، والحال هنا
لها أبعاد بلاغية في العمل الأدبي ؛ لأن الأدب يتصرف في أسماء

(١) الآية ١٠ من سورة لقمان .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ١٨٣ .

(٣) البلاغة الاصطلاحية ، د . عبده قلقيلة ، ص ٢٢٦ .

الإشارة فيدل بما وضع للبعيد على القريب والعكس ، وعندها تتحول
الدلالة من دلالة على المكان إلى دلالة على المكانة ، ويتبع ذلك ما يتبعه
من المعاني .

وقد أجاب التفتازاني على مثل هذا التساؤل ، حين قال :
" فإن قلت : كون " ذا " للقريب ، و " ذلك " للبعيد ، و " ذاك "
للمتوسط ، ما يقرره الوضع واللغة ، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم
المعاني ؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد . قلت : مثله
كشرفي علم المعاني ، كأكثر مباحث التعريف ، والتوابع ، وطرق القصر ،
وغير ذلك ، وتحقيقه أن اللغة تنظر فيه من حيث أن " هذا " للقريب
مثلا ، وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب السند إليه ، يوهى
بـ " هذا " ، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على السند إليه
المذكور المعبر عنه بشيء . يوجب تصويره أيا كان " (١) ، وهذه الزيادة
على أصل المراد تختلف باختلاف السياق .

فقد يكون المراد بالإشارة للقريب تعظيم المشار إليه بالقرب . كما
في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ
الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ (٢) ، حيث
جاءت الإشارة بـ " هذا " - وهو موضوع للقريب - إلى القرآن الكريم ،
لبيان عظمته ، وأن هذا القرب فيه تيسير للاهتداء بهدي القرآن ؛ لأن

(١) المطول ، ص ٧٧ .

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء .

"المقام مقام حديث عن هار ، يقود إلى أقوم الطرق ، ولأن يكون هذا الهادي قريبا أنجح لرسالته ، وأقطع لعذر من ينصرف عن الاسترشاد بهديه" (١) . ومن هذا الباب قول جرير :

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي رِمَشَقَ خَلِيفَةً
لَوْ شِئْتُ سَأَقُكُمْ إِلَيَّ قَطِينًا (٢)

فهو يفخر بابن عمه عبد الملك بن مروان ، وهو بعيد عنه بدليل قوله : "في رمشق" ، ولكنه عدل عن اسم الإشارة الموضوع للبعيد ، وذلك أدعى لتعظيم شأنه ، وأنه برغم بعده عنهم متعكن منهم كالموجود بينهم ، يسوقهم متى شاء الشاعر ذلك ، ولو عبر باسم الإشارة الموضوع للبعيد لم نجد هذه المعاني ، ولخفت فخره بسبب البعد بينه وبين ابن عمه ، فاسم الإشارة يختصر المسافات الطويلة ، ويجعل من البعيد قريبا ، ليتحقق للشاعر ما أراد من معاني العزة والسيادة ، التي تتمثل

في "هذا" ، حيث يجسد دواعي فخره لتكون أكثر وضوحا وعظمة . وقد يقصد بالقرب تحقير المشار إليه ، والاستهزاء به - حسب زعم القائلين - كما في قوله تعالى : * وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذُكُرُكُمْ أَلهْتُمْ بِهِمْ وَيَذُكُرُ الرَّحْمَنُ بِهِمْ كَافِرُونَ * (٣) ، وقوله جل وعلا : * وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا * (٤)

(١) من بلاغة القرآن ، ص ١٣٥ .

(٢) ديوان جرير ، ٣٨٨/١ وهو من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، والقطيين : الخدم والاتباع . الصحاح "قطن" .

(٣) الآية ٣٦ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ٤١ من سورة الفرقان .

حيث يفهم من اسم الإشارة في الآيتين الاستهزاء من المشركين برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا سيما وأن في الآيتين ما يدل على ذلك ، وهو قوله : " هزوا " ، ولأن ما بعده بيان لكيفية ذلك الاستهزاء منهم ، وهم بهذا يريدون تأليب الناس واستثارتهم ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لذا قالوا : " هذا " ، ليعطي معنى تمكنهم منه ، وقد جاء ذلك من خلال الاستفهام ، والاستفهام أسلوب انفعالي أدى وظيفته في سياق من اسم الإشارة ، فكأن " في اسم الإشارة للقريب ما يشير إلى أن هذا الشخص القريب منا ، والذي نعلم من أموره ما نعلم ، لا تقبل منه دعوى الرسالة ، ولا يليق به أن يذكر أهتنا بسوء " (١)

وقال سبحانه : * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوَانُ لَوَكُنُوا يَعْلَمُونَ * (٢) ، فجاءت الإشارة إلى الحياة الدنيا ، ليكون ذلك ذريعة إلى تحقيرها ، وأنها لا تساوي شيئاً أمام الحياة الآخرة ، فاسم الإشارة فيه تجسيد للحياة الدنيا وما فيها ، وإحضارها ، والتجسيد والإحضار يلفتان إلى أن ما فى الحياة الدنيا لا قيمة له ، وأنها لا تعدو أن تكون لهواً ولعباً .

ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر : (٣)

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا
أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟

(١) من بلاغة القرآن ، ص ١٣٥ .

(٢) الآية ٦٤ من سورة العنكبوت .

(٣) الهذلول بن كعب العنبرى ، قال ذلك حين رآته امرأته يطحن

للأضياف ، فقالت : أهذا زوجي ، وضربت صدرها بيدها .

فهو يحكى عن امرأته قولها : أبغلي هذا ، تهكما واستحقارا لشأنه
ولما هو عليه من حال لا تليق برجل ، فاستعملت اسم الإشارة " هذا "
لما فيه من معنى القرب ودنو المنزلة .

ويظهر من خلال الشواهد أن هذا الاستعمال لاسم الإشارة
يكثر في الأساليب الإنشائية ؛ لأن الهدف منها إثارة الانفعال والأحاسيس ،
ولما تتضمنه في بعض مواقعها من معاني التوبيخ والإنكار والاستهزاء ،
وهنا نجد اسم الإشارة للقريب مكانه ، لما فيه من معاني الدنو والقرب التي
تتناسب مع تلك المعاني . يقول جل وعلا : * وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ
يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْكَ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ^(١) ،
فإن المقصود من الاستفهام في الآية الكريمة الإنكار والتعجب " من حاله
الشريفة صلى الله عليه وسلم وصفاته البشرية ، من أكل الطعام ، والمشى
في الأسواق وتفرده بالإنذار دون ملك يعينه " ^(٢) ، وفي اسم الإشارة
" هذا " ما يتناسب مع غرضهم .

=== انظر : الحماسة لأبي تمام ٣٥٣/١ ، والبيت منسوب في العقد
الفريد لأبي ملح السعدي ، العقد الفريد ، ١٠٩/١ ، وفي روايته :
" تقول وصكت وجهها " ، وفي الأشباه والنظائر : للحارث بن
بدر ، انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٤ / ٢ ، والمتعاس : القعس :
خروج الصدر ودخول الظهر ، وهو ضد الحدب . يقال : رجل
أَقْعَسٌ و قَمِيسٌ و مَتَقَاعِسٌ - الصحاح ، " قعس " .

(١) الآية ٧ من سورة الفرقان .

(٢) الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم ، للدكتور

صباح عبید دراز ص ١٦١ ، ط ١ ، مطبعة الأمانة - مصر ١٤٠٦ هـ .

ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ^(١) ، حيث جاء اسم الإشارة وهو يدل في سياقه على الاستهزاء بما جاء من عند الله ، وأنهم لا يرون فيه ما يطيب لهم ، وينزل عند رغبتهم ، فأرادوا التقليل من شأنه ، معبرين عن ذلك بـ " هذا " لما فيه من دلالة على القرب والدنو . يقول الزمخشري عن ذلك : " وفي قولهم : " ماذا أراد الله بهذا مثلاً " استرزال واستحقار ، كما قالت عائشة رضي الله عنها في عبدالله بن عمرو بن العاص : " يا عجا لابن عمرو هذا " . ^(٢)

وكما أن اسم الإشارة الموضوع للقريب يأتي لإفادة التعظيم والتحقير ، فكذلك ما وضع للبعيد ، فإنه يدل عليهما بما فيه من معنى البعد المكاني . وما جاء فيه اسم الإشارة للبعيد لتعظيم المسند إليه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، فالشار إليه هو القرآن الكريم ، المسمى ^(٤) بالكتاب .

وجاءت الإشارة للبعيد تمييزاً للمشار إليه ، و " تنزيلاً لبعده ورفعة محلّه منزلة بعد المسافة " ^(٥) ؛ لأن الآية تتحدث عن منزلة القرآن الكريم ، وبعده عن الريب ، فجاءت الإشارة إليه متممة لذلك ،

(١) بعض الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ١/٢٦٦

(٣) الآية ٢ من سورة البقرة .

(٤) تفسير أبي السعود ١/٣٩٠

(٥) مختصر التفتازاني ، ضمن الشرح ١/٣١٧

لتفيد أنه في الغاية القصوى من الفضل والشرف ، وعلو المنزلة ، وأنه قد
فاق جميع الكتب ، والآية الكريمة قد أوجزت هذه المعاني وعبرت عنها
باسم الإشارة الموضوع للبعيد .

ومما جاء فيه اسم الإشارة " ذلك " لإفادة التعظيم للمشار
إليه قوله جل وعلا * قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودتُهُ
عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَاءِ امْرَأَتِهِ لَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّٰغِرِينَ ^(١) * ،
فالمشار إليه هو يوسف عليه السلام ، وهو قريب من النسوة أثناء الإشارة
إليه ، ولكن " زليخا " قالت : " فذلكن " (ولم تقل : فهذا
وهو حاضر ، رفعا لمنزلته في الحسن ، واستحقاق أن يحب ويتفنن به ،
وربأ بحاله ، واستبعادا للمحل ^(٢)) ، فلم تعد الإشارة إلى المكان
وإنما هي إشارة إلى المكانة ، فهو الذي لا يبارى في الحسن المقرون
بالنزاهة والعفة ، مما جعله بعيد المنال على الرغم من قربه ، وذلك
ما يدل عليه ما ورد قبل هذه الآية . قال تعالى * فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ
وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَلَشَ لِّلهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ^(٣) * ،
فهذه منزلة عالية في الجمال والحسن ليوسف عليه السلام ، حيث يريين
فيه ملكا لا بشرا ، وهذا الحكم منهن المصحوب بالإشارة للقريب
" هذا " ما هو لإتمهيد للإشارة إليه بما هو للبعيد " ذلكن " ، فهو
قريب في الواقع بعيد في الحسن وفي المنال .

(١) الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٢) الكشاف ٣١٨/٢ .

(٣) بعض الآية ٣١ من سورة يوسف .

ومن هذا الباب قوله تعالى : * وَتِكَ الْجَنَّةُ التِّي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * (١) ، بعد أن ذكر سبحانه ما في الجنة من النعيم المقيم الذي لا يحول ولا يزول ، حتى كأنهم يرونها لشدة شفغهم بها ، وطلبهم لها قال : * وتك * رفعا لمنزلتها وتعظيما لشأنها ، وأن دخولها يتطلب عملا بالطاعة ، وصبرا عما سواها ، لأن الجنة محفوفة بالمكاره .

أما ما جاء فيه اسم الإشارة الموضوع للبعيد ، والمقصود به التحقير والإهانة ، فكما في قوله تعالى : * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ * وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ * (٢) فقد جاء التعريف باسم الإشارة * ذلك * بدلا من * هذا * ، بغرض الإبعاد والإقصاء ، ولما في ذلك من التحقير والتشهير بمن يتصف بتلك الصفة ، والتعبير باسم الإشارة * ذلك * يتناسب مع حالة كون المشار إليه بعيدا عن الدين بسبب تكذيبه به ، واسم الإشارة يعبر عن هذا البعد ، حيث جعله بعيدا عن دائرة المسلمين ، تنزيها لهم من أن يكون بينهم ، واستحقاقا له عن أن يقترب منهم ، فنزل بعده عن الإسلام وعن المسلمين منزلة بعد المسافة .

ومنه قوله تعالى : * إِنَّمَا زَاكِمُ الشَّيْطَانِ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * (٣) ، والمراد بالشیطان

-
- (١) الآية ٧٢ من سورة الزخرف .
(٢) الايتان ٢ و ٣ من سورة الماعون .
(٣) الآية ١٧٥ من سورة آل عمران .

المشار إليه في الآية الكريمة "نعيم" (١) أو أبوسفيان ، ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف ، بمعنى : إنما ذلكم قول الشيطان ، أي : قول إبليس لعنه الله . (٢)

فالإشارة إلى البعيد تخلق بعدا معنويا على سبيل التحقير والاستبعاد ، وتنبئ بأن المشار إليه بعيد عن المؤمن من لا يطول به ولا يتمكن من إغوائه ، وإنما يزداد به إيمانا واحتسابا . قال تعالى قبل هذه الآية : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَّ جَمَعُوا لَكُمْ فَآخَشَوْهُمْ فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ (٣)

ومنه - وإن كان من غير باب المسند إليه قول أبي العلاء

المعري :

تَحَارِينَا أَيَّامَنَا وَلَنَا رِضًا بِذَلِكَ لَوَانَّ الْمَنَايَا تَهَارِينُ (٤)

لأن ذلك في رأيه شيء لا يستحق أن يذكر أو يشتكى منه ، وإنما المخيف حقا هو المنايا التي لا فرار منها .

وهذه الخصوصية في أساطير الإشارة ، أعنى الدلالة على القرب والبعيد ، تحتل مكانة عالية في الأساليب إذا أحسن المتكلم اختيارها

(١) هو : نعيم بن مسعود الأشجعي . انظر : مفحات القرآن في

مبهمات القرآن ، ص ٢٨٠ .

(٢) الكشاف ١ / ٤٨١ .

(٣) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران .

(٤) لزوم ما لا يلزم ٣ / ١٥٢٨ .

في المواضع التي تناسبها ، ويتجلى ذلك في مثل قوله تعالى : * فَمَنْ
ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ
الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * (١) ، فقد جاء اسم الإشارة
" أولئك " في الآيتين للدلالة على فئتين من الناس ، وفيه تعظيم لشأن
الأولى ، وتحقيق لشأن الثانية ، وتظهر القيمة البلاغية لاسم الإشارة
في الموضعين من خلال ما يكون له من تأثير نفسي عند الفئتين ، فالأولى
تسعد به وتستشعر معه بعد منزلتها ، وأنها قد نالت الفضل من الله
سبحانه ، بينما تشعر الأخرى بخيبة الأمل والبعد عن الفلاح .

*

وقد يقصد باسم الإشارة التنبيه على أن ما قبله جدير بما بعده ،
ومن أول من أبرز هذا الغرض للتعريف باسم الإشارة الزمخشري - وذلك
من خلال تفسيره لقوله تعالى : * أَلَمْ * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ
فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُوْءُونَ مَنُونًا بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُوْءُونَ مَنُونًا بِمَا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ
وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * (٢)
حيث قال : " اسم الإشارة الذي هو " أولئك " إيدان بأن ما يرد عقيبها
فالمذكورون قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عدت لهم " . (٣)

(١) الآيتان ١٠٢ و ١٠٣ من سورة المؤمنون .

(٢) الآيات من ١ الى ٥ من سورة البقرة .

(٣) الكشاف ، ١/١٤١ .

وبهذا يكون اسم الإشارة بما فيه من التجسيد والتمييز مركزا يلتقي
حوله ما يسبقه بما يلحقه ، فالمشار إليهم في الآية الأخيرة هم " المتقون " ،
الذين سبق ذكرهم وصفاتهم في الآيات السابقة ، وطك الصفات هي :
الإيمان بالغيب ، وإقامة الصلاة ، والإنفاق في سبيل الله ، والإيمان
بما أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما أنزل من قبله ، والإيمان
باليوم الآخر ، وقد جاءت الإشارة إليهم بـ " أولئك " مع أن المقام للضمير ؛
لما في الإشارة من التنبيه للمخاطب على أن المشار إليهم قد استحققوا
ما سيرد بعده من أجل ما قدموا ، كما أن في تكرار الإشارة " أولئك "
تنبيه على أنهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح ،
فجعلت كل واحدة من الأثرين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمشابهة
التي لو انفردت كفت مميزة على حياها .^(١)

ويرى السكاكي في اسم الإشارة في هذا الموضع كمال العناية
بتمييز المسند إليه وتعيينه^(٢) ، ولا ننكر ذلك ، ولكن التمييز خصوصية
عامة في أسماء الإشارة ، تتعدد أغراضها بحسب السياقات المختلفة ، حتى
ليصبح التمييز وسيلة لا غاية .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُسْتَدْرُونَ ﴾^(٣) ، فإن
المقصود بـ " أولئك " هم من اتصفوا بالصفات السابقة عليه ، والسر البلاغي
في التعبير باسم الإشارة هو بيان أن هذا الحكم مبني على تحقق هذه

(١) المصدر السابق ، ١/١٤٥ .

(٢) انظر : المفتاح ، ص ١٨٣ .

(٣) الآية ٨٢ من سورة الأنعام .

الصفات * (١) ، أو أنهم قد استحقوا المسند لاسم الإشارة بما قدموا .
ومثله قوله جل وعلا : * الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ
وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ * (٢) ،
حيث تتلخص النتيجة في جملة الخبر " هم الخاسرون " فقد تقدم
في الآية ما يوجب عليهم ذلك الخسران من الصفات السيئة والأعمال
المشينة ، فهم ينقضون عهد الله ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ،
ويفسدون في الأرض ، ومن كانت هذه أعماله فهو جدير بالخسران ، واسم
الإشارة " أولئك " يميزهم أكمل تمييز ، تهيئة لإرسال الحكم جزاء بما
فعلوا . ومن المشهور في ذلك من الشعر قول حاتم الطائي :

وَلِلَّهِ صَعْلُوكُ يَسَاوِرُ هَمَّهُ
وَيَبْضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالذَّهْرِ مُقَدِّمًا
فَتَى طَلِبَاتٍ لَا يَرَى الْخَمَصَ تَرْحَةً
وَلَا شَبْعَةً إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمًا
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ
تَيَّمَّ كُبْرَاهُنَّ ثَمَّتَ صَمَمًا
تَرَى رُحْمَهُ وَنَبْلَهُ وَجِنَّتَهُ
وَذَا شَطَبٍ عَضَبَ الضَّرِيْبَةِ مِخْدَمًا

(١) أسلوب الدعوة القرآنية بلاغة ومنهاجا ، للدكتور عبد الفني بركة ،

ص ٣٥٠ ، ط ١ ، مكتبة وهبة ، ١٤٠٣ هـ .

(٢) الآية ٢٧ من سورة البقرة .

وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِرٍ، وَلِجَامَمَهُ
عَتَادَ فَتَى هَيْجَا، وَطِرْفَا مَسُومَا
وَيَغْشَى، إِذَا مَا كَانَ يَوْمُ كَرِيهَةٍ
صُدُورَ الْعَوَالِي، فَهِيَ مُخْتَضِبٌ دَمَا
إِذَا الْحَرْبُ أَبَدَتْ نَاجِذِيهَا وَشَمَّرَتْ
وَوَلَّى هِدَانُ الْقَوْمِ أَقْبَلَ مُعَلَّمَا
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكُ فَحَسَنٌ شَنَاؤُهُ
وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمَا (١)

فالمشار إليه في البيت الأخير هو الصعلوك بما له من صفات، وجاءت الإشارة بعد أن عدد له * كما ترى خصالا فاضلة من الضاء على الأحداث مقدا ، والصبر على ألم الجوع ، والآنفة من أن يعد الشبعة مغنا ، و تيمم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله : * فذلك * ، فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده . (٢)

(١) ديوان حاتم الطائي ، ص ٢٤٠ ، ما عدا الأبيات الثلاثة الأخيرة فهي في مختارات ابن الشجري ، للشريف أبي السعادات بن الشجري ، ضبطها وصححها : محمود حسن زباني ، ص ١٤ ، ط ١ ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٣٤٤ هـ .

يساور : يواثب ويغالب ، الخمص : الجوع ، ترحة : الترحة الشقاء والفقر ، تيمم : قصد ، المجن : الترس ، الشطب : طرائق وخطوط عريضة في متن السيف ، العضب : القاطع والضريبة من السيف ، حده ، المخذم : القاطع ، السرج القاتر : الجيد ، الطرف : الجوار الأصيل ، المسوم : المعلم لشهرته .

(٢) الإيضاح ، ١ / ١٢١ .

وهذا الاستعمال لاسماء الإشارة يجمع بين أمرين ، أولهما :
المزج بين الذات والصفات ، فلا ينظر إلى الذات إلا في إطار ما لها من
صفات . والآخر : تهيئة المشار إليه لما يأتي بعد اسم الإشارة من
حكم ، وفي ذلك تثبيت وتقدير لذلك الحكم لا يقبل النزاع أو الجسدل ،
وهذا يكون اسم الإشارة في مثل هذه الأساليب حلقة وصل يجتمع
فيها ما قبله وما بعده .

يقول السبكي : " ولك أن تقول : أي مناسبة في اسم الإشارة
اقتضت ذلك ، ولو أتى بغير اسم الإشارة من المعارف لحصل ؟ " . (١)

وجوابه : أن المعارف تتفاضل تبعاً للسياقات التي ترد فيها ،
وعليه فإن البليغ يختار ما له ميزة أسلوبية تنعكس على المعنى المراد
من السياق . ففي الشواهد السابقة نجد أن القياس يقتضي الضمير ، لكن
عدل عنه إلى اسم الإشارة ، لما فيه من دلالة على جدارة ما قبله بما بعده ،
ولما صحبه من عمليات عقلية وذهنية تفضي إلى تمكن ذلك عند المخاطب ،
وثبوته للمشار إليه ، ومدار ذلك على ما في الإشارة من الحسية . أما
الضمير فإنه (لا يدل على أن الأوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق
بخلاف اسم الإشارة ، فإنه يدل على ذلك ، وذلك لأن اسم الإشارة موضوع
للدلالة على المشار إليه ، والمشار إليه الذات الموصوفة بالأوصاف السابقة ،
وتعليق الحكم على موصوف يؤول إلى تعليقه على الوصف ، بخلاف ما لو أتى بالضمير
فإنه لا يفيد ملاحظة الأوصاف في العلية وإن كانت موجودة ؛ لأن الضمير
موضوع للذات فقط " . (٢) فالضمير له خصائصه واسم الإشارة له خصائصه أيضاً ،

(١) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ، ٣١٩/١ .

(٢) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن الشرح ، ٣١٩/١ .

وكذلك بقية المعارف ، واختيار معرفة دون غيرها يقوم على ملاحظة ما لها من الخصائص .

ومن الاستعمالات اللطيفة لاسم الإشارة استعمالها بفرض تجسيد المعنويات ، لما تقتضيه بعض المواقف من إشراك الحواس فسي الإدراك ، ولأن النفس الإنسانية قد جبلت على النظر إلى المحسوسات ، لذلك تقدم المعنويات في صورة المحسوسات لتوافق ما أفتته النفس ، وذلك عندما يتضح الأمر المعنوي إلى درجة يصبح معها كالشيء المحسوس الذي يشار إليه . قال تعالى * قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا * (١) ، فالفراق المشار إليه في الآية معنوي لا حسي ، إلا أن الخضر عليه السلام قد تصور فراق بينهما عند حلول ميعاده ، على ما قال موسى عليه السلام : إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ، فأشار إليه وجعله مبتدأ وأخبر عنه ، كما تقول : هذا أخوك ، فلا يكون " هذا " إشارة إلى غير الآخر .

ويجوز أن يكون إشارة إلى السؤال الثالث : أي هذا الاعتراض سبب الفراق . (٢)

فلا يخفى ما في الإشارة من تجسيد للفراق وأسبابه ، فلم يعد معنويا بل استمد حسيته من أهميته بالنسبة للمتكم والمخاطب ، فقد عظم في نفس المتكم حتى تصوره شيئا ماديا يشار إليه ، كما لا يخفى

(١) الآية ٧٨ من سورة الكهف.

(٢) الكشاف ، ٢ / ٩٥ ، ٤٠٤

ما صحب الإشارة من إيجاز لما يطول ذكره من الأمور التي لها علاقة
بذلك الفراق . ومثل ذلك قوله جل وعلا : * قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ
تُرزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيكُمَا ذَالِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي
تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ * (١) ، قال :
ذلکما إشارة إلى التأويل والإخبار بالمغيبات ، والتأويل والإخبار من
الأمور المعنوية ، لكن الإشارة إليها تجسدها ، وتلفت إلى أهميتها ،
وتدل على عظمها عند المتكلم ، فهي عنده بمنزلة المحسوسات التي
يشار إليها لتتضح وتتميز ، وفي الإشارة للبعيد معنى البعد في المنزلة
والدرجة ، وأنها من عند الله سبحانه .

*

ومن مواقع اسم الإشارة ما يورد في دور الرابط بين ما سبقه
وما يأتي بعده . كما في قوله تعالى * هَذَا ذِكْرٌ وَإِن لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ
مَّكَابٍ * (٢) ، فالإشارة فيه إلى ما ورد قبله ، ذلك أنه سبحانه لما
أجرى ذكر الأنبياء وأتمه - وهو باب من أبواب التنزيل ونوع من أنواعه -
وأراد أن يذكر على عقبه بابا آخر وهو ذكر الجنة وأهلها ، قال :
" هذا ذكر " ، ثم قال : " وإن للمتقين " ، كما يقول الجاحظ في كتبه :
فهذا باب ، ثم يشرع في باب آخر . ويقول الكاتب إذا فرغ من فصل من
كتابه وأراد الشروع في آخر : هذا ، وقد كان كيت وكيت ،
والدليل عليه أنه لما أتم ذكر أهل الجنة ، وأراد أن يعقبه بذكر أهل

(١) الآية ٣٧ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٤٩ من سورة (ص) .

النار قال : * هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ * (١) . وقيل معناه :
هذا شرف وذكر جميل يذكرون به أبداً . (٢)

فاسم الإشارة في الآيتين يمثل وجه العلاقة بين ما قبله وما بعده
ففي الآية الأولى يربط بين شيئين هما في الحقيقة من جنس واحد ، ألا وهو
جزاء المتقين ، حيث ذكر سبحانه الأنبياء عليهم السلام وما أعد لهم
ثم جاء بعد الإشارة ما أعد للمتقين ، فالعلاقة بين ما قبل
اسم الإشارة وما بعده قائمة على المشابهة . أما في الآية الثانية فالعلاقة
قائمة على المخالفة ؛ لأن اسم الإشارة يجعل الصورة الماضية المتمثلة فيما أعد
للمتقين من جزاء حية في ذهن المخاطب ، لتقارن بما يأتي بعد ، وهو
ما أعد للطاغين من العذاب ، فاسم الإشارة إذاً في مثل هذه المواضع
يعين على الربط بين المعاني السابقة واللاحقة سواء أكانت متفقة أم مختلفة ،
كما أن في ذلك إشعاراً بنهاية وبدء في آن واحد ، أي الانتهاء من
معنى أو غرض والبدء في آخره ، وأن بينهما من العلاقة ما يدعو إلى
استحضار السابق عند ذكر اللاحق .

*

وقد يقصد بالتعريف باسم الإشارة الإبهام ، وهذا الإبهام وإن كان
أصلاً في أسماء الإشارة ، إلا أنها غالباً ما تقترن بما يفسرها ويبرز دلالتها ،
حال النطق بها ، ولكن ما نقصده هنا هو ذلك الإبهام الذي لا يعرف معه

(١) بعض الآية ٥٥ من سورة (ص) .

(٢) الكشاف ، ٣ / ٣٧٨ .

المشار إليه ولا يتميز عند وقوع الإشارة ، وهذا الإبهام لا يعتمد إلى استعماله إلا لضرب من العبالغة ، فإذا جيء به في كلام فإنما يفعل ذلك لتفخيم أمر المبهم وإعظامه ، لأنه هو الذي يطرق السمع أولاً ، فيذهب بالسامع كل مذهب (١) .

كما في قوله تعالى : * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَاهُ لَأَرْقُطٌ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ * (٢) ، حيث جاء اسم الإشارة " ذلك " مبهماً ، ثم فسر بعد ذلك بقوله : " أَنَّ دَابِرَ هَوَاهُ لَأَرْقُطٌ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ " ، وفي ذلك تفخيم لشأن المشار إليه ، و" لوقال : وقضينا إليه أن دابر هو هـ لـ " مقطوع ، لما كان بهذه المكانة من الغخامة ، فإن الإبهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكر ، واستعظام لما قرع سمعه ، وتشوف إلى معرفته ، والاطلاع على كنهه " (٣) ، وهذه وظيفة نفسية يود ربيها اسم الإشارة ، ولا يكون ذلك إلا في أمر هام ، يراد تشبيته في نفس المخاطب ، فيكون الإبهام بمثابة الصدمة أو المؤثر النفسي الذي يدفع المخاطب إلى طلب

-
- (١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، ت : د . أحمد الحوفي ، ود . بدوي طبانة ، ٢١٩/٢ ، ط ٢ ، دار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣ هـ ، وانظر : الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، لابن الأثير ، ت : د . مصطفى جواد ، ود . جميل سعيد ، ص ١٧٢ ، طبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٧٥ هـ .
- (٢) الآية ٦٦ من سورة الحجر .
- (٣) المثل السائر ٢١٩/٢ .

ذلك المبهم ؛ لأن المخاطب إذا سمع مبهما " فلا تزال نفسه تنزع إليه ،
وتشتاق إلى معرفته ، والاطلاع على كنه حقيقته . ألا ترى أنك إذا قلت :
هل أولئك على أكرم الناس أيا ، وأفضلهم فعلا وحسبا ، وأما هم عزيزة ،
وأفداهم رأيا ، ثم تقول : فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته
ما لو قلت : " فلان الأكرم الأفضل الأنبل ، وما ذلك إلا لأجل إبهامه
أولا وتفسيره ثانيا " . (١)

وهكذا يتضح البعد النفسي البلاغي للإبهام ، وما يثيره عند المخاطب من
حرص على معرفة المشار إليه ، فإذا ما عرفه تمكن في نفسه وأدرك أهميته . هذه
هي أهم أغراض التعريف باسم الإشارة ، وهي أغراض تنبئ عن أهمية
أسماء الإشارة كعناصر لغوية ، ولا ندعي استقصاء كل الأغراض البلاغية
التي يعبر عنها اسم الإشارة ، فهي من الكثرة بحيث يبدو ذلك مطلباً
عزيزاً ، وذلك لأن اسم الإشارة لا يأتي إلا لفرض بلاغي يتحدد من طبيعة
السياق . وهو ما أشار إليه السكاكي بقوله : " ولطائف هذا الفصل
لا تكاد تنضب " (٢) ، وذلك لأن سياق التعريف باسم الإشارة يجمع
بين مقصد المتكلم ، وطبيعة المخاطب ، وحسية المشار إليه ، ولا شك في
أن ما تشترك فيه هذه العناصر لا بد وأن يكون هاما وبالغ الشفافية في
دلالة .

ومن هنا فلا بد من الوقوف عنده في كل موضع لتستشف تلك الدلالة ،
ويتضح السرفي اختياره للتعريف به .

*

(١) الطراز للعلوي ، ٢ / ٨٦ .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٨٤ .

وعلى الرغم من أن أسماء الإشارة تحتل تلك المكانة في الأساليب ،
إلا أن بعض علماء البيان قد عابوا الإكثار منها في الشعر ، فهذا ابن جنى
يقول : " قلت لأبي الطيب المتنبي إنك تكرر في شعرك - ذاك ، و ذى -
كثيرا ، ففكر ساعة ثم قال : إن هذا الشعر لم يعمل كله في وقت واحد ،
فقلت : صدقت ، إلا أن المادة واحدة ، فأمسك " (١)

لقد أمسك المتنبي ، واكتفى بالجواب الأول ، وهو أن الشعر لم
يعمل كله في وقت واحد ، يعني أن الإكثار من أسماء الإشارة أمر غير مقصود .
ومنهم من يرى أن اسم الإشارة ليس من الكلمات التي تصلح للشعر . يقول
علي بن عبد العزيز الجرجاني : " وهو - أي المتنبي - أكثر الشعراء استعمالا
لذا التي هي للإشارة ، وهي ضعيفة في صنعة الشعر ، دالة على التكلف ،
وربما وافقت موضعا يليق بها ، فاكست قبولا " (٢) ، ثم أورد عددا من
الشواهد من شعر المتنبي لا يخلو منها شاهد من اسم الإشارة ، بل قد يتكرر
في بعض الأبيات مرتين ، ثم عقب عليها بقوله : " فهو - كما تراه - سخافة
وضعفا ، ولو تصفحت شعره لوجدت فيه أضعاف ما ذكره من هذه الإشارة ،
وأنت لا تجد منها في عدة دواوين جاهلية حرفا ، والمحدثون أكثر
استعانة بها ، لكن في الفرط والندرة ، أو على سبيل الغلط والفلتة " .
(٣)

(١) سر الفصاحة ، ص ٩٦ .

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومة للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ،
تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوى ،

ص ٩٥ ، دار القلم - بيروت ١٣٨٦ هـ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

فنحن أمام رأيين ، الأول : لا يؤيد الإكثار من أسماء الإشارة في الشعر ، كما هو الحال في شعر المتنبي ، والآخر : يستقيح أسماء الإشارة مطلقا ، ولا نميل إلى واحد منهما ؛ لأن أسماء الإشارة " لا تحسن أبدا ، ولا تقبح أبدا ، وإنما تحسن وتقبح ، ويتوقف ذلك على موقعها من التركيب ، وعلى حاجة المعنى إليها " (١) ، لذلك قال صاحب الوساطة : " وربما وافقت موضعا يليق بها " .

فالمعول عليه في الحكم بالحسن أو القبح هو الموضع الذي ترد فيه تلك الأسماء ، فقد تحسن وقد تقبح من خلاله ، أما عدم استعمالها ، أو الإكثار منها فهي مسألة نسبية تحكمها طبيعة المعاني التي يطرقها الشاعر ، والأغراض التي يعبر عنها ، ولعل في الشواهد السابقة من قرآنية وشعرية ما يؤيد ذلك ؛ لأن أسماء الإشارة بما لها من خصائص تعبر عن معان دقيقة تعجز عن التعبير عنها المعارف الأخرى ، تبعاً للمقام والسياق الذي ترد فيه .

(١) النقد اللغوي عند العرب ص ٢٧٦ .

المبحث الخامس

تعريف المسند إليه بـ "أل"

لقد عني النحاة ببيان أقسام "أل" التعريف وفروعها ، أما علماء البلاغة فقد التفتوا إلى مضمون "أل" وما يدل عليه التعريف بها في النص الأدبي من دلالات زائدة عن التعريف الذي هو الأصل فيها . والتعريف بـ "أل" يستمد قيمته وأهميته مما يصرحه من عطلات ذهنية يقوم بها المتكلم أو المخاطب عند استعمالها في سياق يعينه دون غيرها من المعارف .

فقد يأتي التعريف بـ "أل" والمراد العهد ، أو ما تشير إليه "أل" ما قد سبق للمخاطب أن عرفه ، وضابط هذا الاستعمال " أن يسد الضمير مسدها مع موصوفها " (١) ، قال تعالى : * كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيًّا * (٢) ، فقد ذكر لفظ "رسول" مرتين؛ إحداهما دون "أل" والأخرى مع "أل" ما جعل بينهما نوعاً من الارتباط المعنوي الذي جعل الثانية محصورة محددة ، لأنها معهودة بالذکر السابق في الأولى ، وهذا هو العهد الذكري .

والشاهد هنا وإن لم يكن من باب المسند إليه ، إلا أنه يعطى

(١) الإلتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١م ، ١٥٦/٢ ، ط ٣ ، دار التراث-القاهرة ،

١٤٠٥هـ .

(٢) بعض الآيات ١٥ والآية ١٦ من سورة المزمل .

مؤشرا على مكانة " أل " في السياق ، لما فيها من الإشارة الدقيقة والربط الوثيق ، والإيقاظ لذهن المخاطب ، وقد علل الزمخشري للتعريف في الآية بقوله : " فإن قلت : لم نكر الرسول ثم عرف ؟ قلت : لأنه أراد أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل ، فلما أعاده وهو معهود بالذكر ، أدخل لام التعريف إشارة إلى المعهود بعينه " . (١)

ومع أنه يصح التعريف بالضمير بدلا من " أل " ومصحوبها ، إلا أن " أل " في الآية أعمق دلالة على التعيين الذي يتطلبه المقام ، فالمقام مقام تهديد ووعيد بعاقبة العصيان ، فجاءت " أل " للإشارة إلى أنه الرسول الذي تقدم ذكره ، والذي قابله فرعون بالعصيان ، وهذا التحديد لا يتأتى مع الضمير ؛ لأن الضمير يحمل شيئا من عموم مرجعه لأنه يتضمن المرجع كما هو في صورته ودلالته ، هذا بالإضافة إلى ما صحب التعريف بـ " أل " من تلاوهم صوتي بين الكلمات نفتقده لو وضعنا الضمير مكان " أل " وقلنا " فعصاه " . وما جاء فيه المسند إليه معرفا بـ " أل " قوله جل وعلا : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (٢) ، فكل من كلمتي " المصباح " و " الزجاجة " ذكرا نكرتين ، ثم أعيدا مصحوبين بـ " أل " ، وفي ذلك من تفخيم شأنهما ، ورفع مكانهما بالتفسير إثر الإبهام ، والتفصيل بعد الإجمال ، وإثبات ما بعدهما لهما بطريق الإخبار المنبيء عن القصد الأصلي دون الوصف المبني على الإشارة إلى الثبوت في الجملة ما لا يخفى . (٣)

(١) الكشاف ، ٤ / ١٧٨ .

(٢) بعض الآية ٣٥ من سورة النور .

(٣) تفسير أبي السعود ٤ / ١١٨ .

هذا إذا ما جاء المعهود صريحا في كلام سابق ، وقد يأتي ذكره
تلويحا بما يدل عليه السياق . كما في قوله تعالى * إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ
رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ *
فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ
كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (١) *
، والشاهد فيه قوله : " وليس الذكر كالأنثى " ، حيث جاءت كلمة
" الذكر " معرفة دون أن يسبق لها ذكر صريح في الآية ، " ومعناه :
وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها " (٢) ، ففي تعريف
الذكر إحالة إلى ما يدل عليه السياق ، و " إشارة إلى ما سبق ذكره كناية (٣)
في قوله : " رب إنني نذرت لك ما في بطني محررا " ، فإن لفظ " ما "
وإن كان يعم الذكر والإناث ، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة
بيت المقدس ، إنما كان للذكور دون الإناث (٤) ، ومن هنا قيل : " ليس
الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها " ، غير أن السبكي يرى أن هذا
القول " يدل على أنه قد وقع طلب الذكر حقيقة ، فيكون اللام فيه لتعريف
عهدي حقيقي ، والذي أھوج إلى إخراجها عن الجنسية أنه لو كانت للجنس
لقليل : ليست الأنثى كالذكر ، ، وليس هذا مقام قلب التشبيه " (٥)

-
- (١) الآيتان ٣٥ و ٣٦ من سورة آل عمران .
(٢) الكشاف ، ١ / ٤٢٥ .
(٣) المراد بالكناية هنا المعنى اللغوي وهو الخفاء ؛ لأن فهم الذكر
من لفظ " ما " الصارق بالذكر والأنثى فيه خفاء لعدم
التصريح . انظر : حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن
الشرح ١ / ٣٢٢ .
(٤) كتاب المطول ص ٧٩ .
(٥) عروس الأفراس ، ضمن شرح ١ / ٣٢٢ .

فهو يرى أن العهد في الآية عهد حقيقي لا كنايةي . وفيه نظر ؛ لأنه لم يرد في النص ما يدل على أن طلب الذكر قد وقع حقيقة ، وإنما جاءت الدلالة على طلب الذكر ضمنية كما سبق ، لأن " العموم في " ما " إنما هو بحسب أصل الوضع ، واختصاصه بالذكر في الآية بواسطة القرينة ، وهو الوصف بالتحريم ، فصح أن يكون الذكر مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة " (١) وعلى هذا فإن " أل " في الذكر تدل على معهود خارجي عهدا كنايةا لتقدم ذكره كناية لا صراحة ، أما " أل " التي في كلمة الانثى ، فإنها " لتعريف عهد حقيقي صريح لتقدم " وضعتها أنثى " . (٢)

*

ومن استعمالات " أل " أنها تأتي مع الاسم ابتداءً دون أن يسبق ذكره صراحة أو كناية ، وهنا يكون دور المخاطب في التفسير واستحضار المعرف ، وهذا الاستحضار إما أن يكون علميا أو حضوريا ، أي إما أن يكون ما قد علمه المخاطب من قبل ، وإما أن يكون حاضرا وقت الكلام .
ومن الأول قوله تعالى : * وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا * (٣) ، حيث جاءت كلمة " الأرض " ولم يسبق لها ذكر في الآية . يقول القاضي عبد الجبار في الآية : " وربما قيل في قوله تعالى : * وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا * ، كيف يصح منهم إخراجهم من الأرض ؟ وجوابنا : أن

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد ضمن الشرح ٣٢٢/١ .

(٢) عروس الأفراح . ضمن الشرح ٣٢١/١ .

(٣) الآية ٧٦ من سورة الإسراء .

المراد الأرض المعهودة ، فهذه الألف واللام دخلتا على معهود ،
فبين تعالى ما كانوا عليه من شدة المعاداة ، حتى هموا بإخراجه من
الأرض المعروفة به صلى الله عليه وسلم ، وبين أن ذلك لو تم لما لبثوا
إلا قليلا على سنة الله تعالى فيمن تقدم* (١)

والأرض المعروفة به صلى الله عليه وسلم هي المدينة المنورة، (٢)
أو مكة المكرمة (٣) ، وقد جاء التعريف بـ "أل" دون إضافة أو غيرها من
المعارف ؛ لأن ذكر الأرض وهي الجرم الكبير المشتغل على الأرض
المقصودة وغيرها ، يجعل الصور والمعاني تتوالى في ذهن المخاطب ،
حيث يتم الانتقال من الكل "الأرض" إلى الجزء وهي تلك الأرض التي
عرفت به صلى الله عليه وسلم ، بفعل القرائن التي تدل على أن الأرض
المعهودة ، أضف إلى ذلك ما يصحب "أل" من تعظيم لشأن تلك الأرض
لارتباطه صلى الله عليه وسلم بها ، وحبه إياها ، فكان إخراجه منها
إخراج له من الأرض كلها .

أما النوع الثاني فهو متى أشير بـ "أل" ، إلى حاضر لأن
حضوره كعهده* (٤) و منه قوله تعالى : * الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا * (٥) ، حيث دخلت "أل"
على "يوم" لتعينه وتحدده بيوم بعينه ، وقد قيل : " لم يرد يوما

-
- (١) تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص ٢٣١ .
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ ت: الأستاذ محمد علي النجار ،
الدار المصرية للتأليف والترجمة " بدون " .
(٣) انظر: الكشاف ٤٦١/٢ .
(٤) مواهب الفتح ، ضمن الشروح ٣٢٢/١ .
(٥) من الآية ٣ من سورة المائدة .

بعينه وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويدانيه من الأُزمنة الماضية والآنية كقولك: كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب، فلا تريد بالأمس اليوم الذي قبل يومك، ولا باليوم يومك، ونحوه الآن في قوله :

أَلْآنَ لَمَّا أَبْيَضَ سَرُّبَتِي وَعَضَّضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمِ (١)

وقيل : أريد يوم نزولها ، وقد نزلت يوم الجمعة ، وكان يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع . (٢)

وإني أميل إلى القول الثاني ، لأنه الذي يتناسب مع معنى

العهد في "أل" ، فالمقصود باليوم يوم محدد معروف ، وفي ذلك

تمييز لذلك اليوم لأهمية الحدث الذي ارتبط به ، وهو اكتمال الدين .

ومنه قوله جل وعلا : ﴿ الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ﴾ (٣) ، حيث جاء اليوم معرفةً بأل ليسجل عليهم

الجواب عن سوءالهم ، محددًا زمان هذه الإجابة ، فأهمية الزمان مرتبطة بأهمية الحدث الذي يحدث فيه ، والتعريف هو مظهر تلك الأهمية . وهذا ما سمي بالعهد الحضوري .

و "أل" التي من هذا النوع تأتي في عدة مواضع ؛ ذكر العلماء

(٤)

منها التي تقع بعد اسم الإشارة ، وفي وصف المنادى ، وفي اسم الزمان ؛

(١) البيت للحارث بن ولة الذهلي ، وهو في اللسان " جذم " وجذم

الأسنان : منابتها أي كبرت حتى أكلت على جذم نابي .

(٢) الكشاف ١/٥٩٣ .

(٣) بعض الآيات ٥ من سورة المائدة .

(٤) انظر مثلاً : المطول ص ٧٩ ، والإتقان في علوم القرآن ٢/١٥٧ .

لأن كلا منها له مقام معين يغلب فيه الحضور الذي يكون بحسابة العهد .

*

و قد يقصد بـ " أل " حقيقة الجنس وماهيته ، وذلك " متى أريد
بالمسند إليه نفس الحقيقة " (١) ؛ لأنّ الذهن ينصرف معها إلى
حقيقة الشيء ، وجوهره المتمثل في الكل والجزء منه لا إلى شخص بعينه ،
" وذلك كقولك : الرجل خير من المرأة ، فإن المراد بلفظ الرجل مفهومه
الذهني وهو الذكر الإنساني لا مصدوق من مصادقاته ، وكذا المراد
بلفظ المرأة ، ولهذا صح الإخبار بالخيرية على الإطلاق من غير حاجة
إلى بيان وجهها ؛ لأنّ الجنس والحقيقة خير من الجنس ، ولو قصدت الفردية
احتيج إلى بيان الوجه " . (٢) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " الْمُسْلِمُ
مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدَيْهِ " (٣) وقوله " الْمَوْءُ مِنْ لِلْمَوْءِ مِنَ كَالْبُنْيَانِ
يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا " (٤) ، فإن المراد بالمسلم والموء من من تحققت
فيهم صفة الإسلام والإيمان ف وثبتت لهم ، وقد جاء التعريف بـ " أل "

(١) مفتاح العلوم ص ١٨٤ .

(٢) مواهب الفتاح ، ضمن الشروح ١/٣٢٣ .

(٣) المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث لأبی عبد الله محمد بن

عبدالله المعروف بالحاکم ، کتاب الإیمان ، ١/١٠ ، الناشر ، مكتبة

ومطابع النصر الحديثة - الرياض .

(٤) صحیح البخاری . باب نصر المظلوم ج ٣ ص ٩٨ ، المكتب الإسلامي -

استانبول ، ١٩٧٩ م .

الجنسية لأنها تتناول تلك الحقائق العامة التي لا بد أن يكون عليها المسلم والمؤمن ، أو من تسمى بذلك حقيقة ، وإلا لم تتحقق لهم صفتا الإسلام والإيمان ، ومن ذلك قول أبي العلاء المعري :

وَإِخْلُ كَالْمَاءِ يُبْدِي لِي ضَمَائِرَهُ

مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكُودِرِ (١)

فليس المقصود خلا بعينه ، إذ لا دلالة في قوله : " الخل " على وحدة ولا تعدد ، وإنما المقصود حقيقة من يصدق عليه هذا الاسم ، من حيث مشابهته للماء في الشفافية ، وفي الصفو والكدر .

*

وقد تأتي " أل " الجنسية للدلالة على واحد من أفراد الجنس باعتبار حقيقته المعهودة في الذهن ، وفي ذلك يقول السكاكي : " إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هذا التعريف وبين أن يترك غير معرف به ، يعامل معرفة كثيرا معاملة غير المعرف " (٢) ، ولهذا فقد عقب على قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبِنِي

فَمَضَيْتُ ثَمَةً قَلْتُ لَا يَعْنِينِي (٣)

-
- (١) شرح سقط الزند ، ١٣٢/١ ، وهو من قصيدة مطلعها :
يا ساهر البرق أيقظ راقدا السمر * لعلني بالجزع أعوانا على السهر
- (٢) مفتاح العلوم ص ١٨٥
- (٣) رواه سيبويه في الكتاب ٢٤ / ٣ ، وعبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ٢٠٦ ، ورواه البحتري في حماسته للشاعر عميرة بن خلف الحنفي ص ٢٧١ ونسبه صاحب الخزانة لرجل من بني سلحول ، انظر الخزانة ٣٥٧/١

بقوله : " عَرَفَ اللّٰثِيْمَ ، والمعنى أمر على لثيم من اللثام ، ولذلك تقدر
يسمى " وصفا لا حالا ، وله في القرآن غير نظير " . (١)

وقد تابعه في ذلك الخطيب ، فقال : " وهذا في المعنى
كالفكرة " . (٢) ولمحمد بن على الجرجاني رأي في هذه المسألة ، حيث
يقول : " التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعيين المسمى ، كما
أن التنوين موضع للدلالة على عدم تعيينه ، وأما كونه جنسا ، أو استفراق
جنس ، أو عهدا ، فإنما يستفاد من قرائن الأحوال ، فإذا لم تكن القرينة ،
لم تخرج اللام عن دلالتها على تعيين المسمى ، نحو : ادخل السوق ،
واشتر اللحم ، ومنه البيت المذكور ؛ لأن المراد لثيم معين لا غير معين ،
لاستحالة مروره بغير معين ، ولذلك عرفه " . (٣)

وقد انتهى إلى أن " اللثيم " في البيت المراد به لثيما بعينه ، وفيه
نظر ؛ لما في " أل " من إشارة إلى ما عهده المتكلم والمخاطب من
حقائق يشترك فيها كل اللثام ، فإذا ذكر أحدهم في مثل هذا السياق
انصرف الذهن إلى تلك الحقيقة ممثلة في فرد من أفرادها " لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة ، يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة ، باعتبار
كونه معهودا في الذهن ، وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها ،

(١) مفتاح العلوم ص ١٨٥

(٢) التلخيص ص ٦٤

(٣) الإشارات والتنبهات في علم البلاغة ص ٤٠

كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي ، بل من حيث الوجود ، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد ، بل بعضها " . (١)

ومن هنا فلا مجال للقول بأن المعرف بأل الجنسية كالنكرة ، أو أنه يدل على التعيين ؛ لتوافر القرائن الدالة على عدم إرادة ذلك ، فقولُه " أمر " و " يسبني " يمكن أن يكونا قرينه على أن المراد هو الحقيقة من حيث هي حقيقة ملازمة لكل الأفراد .

والمهم هنا أن نتلمس أوجه البلاغة في هذا النوع من " آل " الجنسية ، وما الذي يفيدُه الأسلوب بدخولها على اسم الجنس . يقول سبحانه وتعالى على لسان يعقوب عليه السلام : * قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ * (٢) ، قال : " الذئب " ؛ لأنَّ المقام مقام اعتذار وإقناع ، وقد كان يعقوب عليه السلام يقدم العذر بين يدي بنيه لكي يقنعهم بأسباب خوفه على يوسف عليه السلام ، لئلا يتشددوا في طلبهم لذهابه معهم ، واعتذار في مثل هذه الحالة بحاجة إلى ما يدعمه من الأعدار المقنعة ، فكان من ضمن ما اعتذره خوفه عليه من أن يأكله الذئب ، ولم يقصد ذئبا بعينه ، ومع ذلك فقد جاء المفرد مصحوبا بأل ، ليصبح أكثر دلالة على شدة حرصه على يوسف عليه السلام ، فكان الطريق إلى تقوية الاعتذار هو إظهار خوفه من تلك

(١) كتاب المطول ص ٧٩ .

(٢) الآية ١٣ من سورة يوسف .

الحقيقة ، وهي الأكل التي هي من طبيعة ذلك النوع من الحيوان وهو الذئب ، فليس المقصود ذئبا معينا ، ولا كل الذئاب ، وإنما جمع تلك الحقيقة الذهنية المعروفة عن هذا الجنس من الحيوان في فرد واحد من أفرادها ؛ ليكون ذلك أكثر تركيزا لمعاني الفتك ، ولتتصل تلك الحقيقة الذهنية المعهودة لدى المخاطب فتتجلى له في فرد من أفرادها ، ولو عبرت " ذئب " أو " الذئاب لتشتتت تلك الحقيقة أشتاتا ، ولما كان لها ذلك التأثير الذي تحدته كلمة " الذئب " .

فالذئب في الآية ليس ذئبا معينا ، وإنما هو ذئب يجمع كل صفات أفراد جنسه ، والمخاطب يتخيل فردا من تلك الأفراد على حسب خبرته وتجربته وعهده بهذا الجنس ، وفي هذه الحالة تكون الصورة أتم وأكثر دلالة على الخوف ؛ لأنها آتية في سياق الخوف والتخويف ، وما جاء في هذا السياق فهو الجامع لكل صفات الذئاب ، ما نعرف منها وما لا نعرفه ، فالتعريف هنا ذهني .

ويمكن أن يقال أيضا : إن السياق يدل على الخوف المطلق من أي أذى يمكن أن يلحق بيوسف عليه السلام عند ذهابه ، سواء أكان الذئب أم غيره ، يقول الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) : " إنما يستعمل مثل هذا في فعل السباع خصوصا " الافتراس " يقول افترسه السبع . هذا هو المختار الفصيح في معناه ، فأما الأكل فهو عام لا يختص به نوع من الحيوان دون نوع " . (١)

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للبرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ت : محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغول سلام ص ٣٨ ، ط ٣ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ولكنه ذكر الذئب دون غيره ؛ " لأن الأرض كانت مذئبة " (١) ، فجعل علة خوفه عليه ممثلة في صورة الذئب المفترس ، وبهذا فإن الذئب يعني مطلق الخطر ، أو ما هو سبب للهلاك ، ولكنه ذكر الذئب لأنه معروف لديهم ، وليحتوي على أصناف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها إنسان في مثل سن يوسف عليه السلام .

ومنه قوله جل وعلا : * وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ * (٢) ، حيث دخلت " أل " الجنسية على واحد من أفراد الجنس ، وهو " الليل " ، دون أن يكون المقصود ليلا بعينه ، وإنما هو فرد من أفراد ذلك الجنس ، تجمعت فيه كل الخصائص المعهودة لليل ، من الظلام ، والوحشة ، والسكون ، و . . . الخ ، وفي الآية دعوة إلى تصور ليل يجمع في طياته كل الليالي ، ونهار يجمع في طياته كل الأيام ، وهذا المعنى لآل الجنسية هو الذي يناسب كون الآية للتأمل ، ومعرفة قدرة الله سبحانه ، ولا يتحقق ذلك مع التنكير ، ولا مع التعيين ؛ لأن المراد هو الحقيقة دون النظر إلى ما تتضمنه من أفراد .

وما جاء فيه التعريف بأل للدلالة على الحقيقة قول تأبط شرا :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ
أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ
وَلَكِنْ أَحْوَأَ الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَارِزًا
بِهِ إِلَّا مَرًّا إِلَّا وَهُوَ لِلْأَمْرِ مُبْصِرٌ (٣)

(١) تفسير أبي السعود ، ٣ / ١١٥ .

(٢) الآية ٣٧ من سورة يس .

(٣) ديوان تأبط شرا وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح : على ذو الفقار

شاكر ، ص ٨٦ ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ

فإنه لم يقصد فردا بعينه ، ولا كل الأفراد الذين يمكن أن يطلق عليهم لفظ المرء ، وإنما أراد حقيقة الإنسان الذي يتصف بالحزم والبصيرة التي تكفل له النجاة من المكاره ، ومثله قول أبي الطيب المتنبى :

إِذَا أَعْتَادَ الْفَتَى حَوْضَ الْمَنَائِمَا
(١) فَأَهْوُونَ مَا يَمُرُّ بِهِ الْوَحُولُ

فإن المراد بالفتى لسياس كل الفتيان ولا فتى بعينه ، وإنما من توافرت له الحقيقة المعهودة لهذا الجنس ، من القوة والإقدام ، فيتصور المخاطب فردا من أفراد ذلك الجنس ، ويضفي عليه الصفات التي عهد لها ، فيكون الفرد الذي تصوره نموذجا تكتمل فيه كل الصفات .

وقد كشف علماء البلاغة بنظرتهم الثاقبة ، وتعمقهم للأساليب ، عن استعمال آخر لـ " أل " ، وهو أنها قد تأتي للدلالة على العهد والجنس معا . كما في قوله تعالى : * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ * (٢) والشاهد فيه قوله : " الناس " ، يقول الزمخشري فيه : " اللام في الناس للعهد ، أي كما آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه ، أو هم ناس معهودون ، كعبدالله بن سلام وأشياعه ، لأنهم من جلدتهم ومن أبناء جنسهم ، أي كما آمن أصحابكم وإخوانكم ، أو للجنس : أي كما آمن الكاطون في الإنسانية ، أو جعل المؤمنون كأنهم الناس على الحقيقة ، وما عداهم كالبهائم فسي فقد التمييز بين الحق والباطل " . (٣)

(١) ديوان أبي الطيب المتنبى ، ٣ / ٥٥ .

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٣) الكشاف ، ١ / ١٨٢ .

ولا يمتنع الجمع بين المعنيين ، فتكون " آل " دالة على أناس
معهودين ، وعندما أطلق عليهم الناس ، وهو اسم عام اتجه الذهن إلى
أنهم الكاملون في الإنسانية أو من سلمت فطرتهم ، ووصلوا إلى حقيقة
الإيمان ، فيكون المراد بالناس أولئك الناس المعروفين الذين هدتهم
فطرتهم إلى الإيمان بالله ، وبهذا توحى كلمة الناس بمعاني التعريف
والاستهزاء بالمشركين بأنهم جنس آخر ليس من الإنسانية في شيء . ومنه
قوله سبحانه * أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ * (١)
حيث جاء لفظ " الكتاب " معرفاً بآل ، وفي ذلك يقول السبكي : " فإن
المراد جنس كتب الله ، ليكون صالحاً للتوراة والإنجيل والزبور التي
أوتيتها من تقدم ذكره من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم تسليماً ، فالسلام
فيه عهدية جنسية " (٢) ، وبالتقاء معاني العهد والجنس في " الكتاب "
تتجلى المعاني الدقيقة ، حيث تتوحد الكتب السماوية حول حقيقتها لتكون
كتاباً واحداً ، فالكتاب هنا يقوم مقام الجنس كله ، لأن الحقيقة واحدة ،
والهدف واحد ، والمصدر واحد .

*

وقد يأتي التعريف بـ " آل " ويكون المقصود به الاستفراق والعموم ،
و " آل " التي من هذا النوع لا تنفك عن معنى الجنسية ، لذلك قال
القزويني : " وقد يفيد الاستفراق " (٣) ، وهو يريد بذلك " أن اللام
الجنسية قد تغيد الاستفراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقتها " .
(٤)

(١) من الآية ٨٩ من سورة الأنعام .

(٢) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ، ١/٣٢٧ .

(٣) التلخيص ، ص ٦٤ .

(٤) عروس الأفراح ، ١/٣٢٨ .

وذلك مثل قوله تعالى : * إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ * إِلَّا الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ * (١)

ويرى الزمخشري أن المراد بالإنسان هو الجنس (٢) ، ويفغل ما في
"أل" من دلالة على العموم والاستفراق ، وفرق بين ما يدل على الجنس
فقط وبين ما يدل على استفراق الجنس ، فالإنسان في الآية السابقة
يدل بتعريفه على حقيقة الجنس مثله في جميع الأفراد التي يتناولها
بحسب الوضع ، فهو يدل على الحقيقة وأفرادها ، بدليل الاستثناء منه ،
فالناس كلهم يستوون في حقيقتهم وهي الخسران ، إلا تلك الفئة المستثناة ،
فقد خرجوا عن تلك الحقيقة ليحل الريح محلها . وعليه قوله تعالى :
* يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا * (٣) ، وقوله :
* إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * (٤) ، فالمراد بالإنسان في الآيتين كل الأفراد
الذين يطلق عليهم "إنسان" ، وبهذا يخرج الاسم من شيوعه التنكيري
إلى الدلالة على العموم ، والعموم غير الشيوخ ؛ لأن الشيوخ يعني شيئاً
مبهما ، أما العموم فإنه يدل على استقصاء ما يدل عليه الاسم ، دون أن
يكون ذلك من باب المجاز أو المبالغة ، وهذا هو الاستفراق الحقيقي .
وقد يكون الاستفراق حقيقياً ولا يقصد فيه الأفراد من حيث هم

(١) الآيتان ٢ و ٣ من سورة العصر .

(٢) انظر : الكشاف ، ٢٨٢/٤ .

(٣) الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) الآية ١٩ من سورة المعارج .

أفراد ، وإنما تكون فيه "أل" لاستفراق خصائص الأفراد^(١) ، يقول
جل وعلا : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) ،
فالتعريف في "الكتاب" يدل على "أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل ،
كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، وأنه الذي يستأهل أن يسمى
كتاباً ، كما تقول : هذا الرجل ، أي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون
في الرجال من مرضيات الخصال ، وكما قال : "هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ
خَالِدٍ"^(٣) ، ومن هنا فإن "أل" تدل على الخصائص والصفات
ليصح الكتاب المذكور في الآية هو "الكتاب الكامل في الهداية ، الجامع
لصفات الكتب المنزلة وخصائصها"^(٥) .

وهذه الصورة - أعنى استفراق خصائص الأفراد - إنما ذكرناها
للتنبية عليها كصورة من صور "أل" الاستفراقية ، وسوف نعود إليها
عند الكلام عن تعريف المسند ؛ لأن مصحوبها غالباً يأتي مسنداً ، وهو
ما أشار إليه الإمام عبد القاهر بقوله : "مذهب الجنسية في الاسم وهو
خبر ، غير مذهبها وهو مبتدأ"^(٦) .

-
- (١) الإتقان في علوم القرآن ، م ، ١ ، ١٥٧/٢ .
(٢) الآية ٢ من سورة البقرة .
(٣) هذا عجزبيت ، صدره : "وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلَجِ رِمَاوُهُمْ" ،
والبيت للأشهب بن رميلة ، انظر : البيان والتبيين ، ٤/٥٥ ،
وهو من شواهد سيبويه على حذف النون من الذين تخفيفاً ،
انظر للكتاب ١/٩٦ ، واستشهد به المبرد على حذف نون الذين ،
انظر : المقتضب ، ٤/١٤٦ .
(٤) الكشاف ١/١١١ .
(٥) الإتقان في علوم القرآن ، م ، ١ ، ١٧٥/٢ .
(٦) دلائل الإعجاز ، ص ١٩٥ .

وكما أن " أل " تأتي للاستفراق الحقيقي ، فإنها تأتي أيضا للاستفراق العرفي ، يقول السكاكي : " الاستفراق نوعان : عرفي وغير عرفي ، فلا بد من رعاية ذلك ، فالعرفي في نحو قولنا : جمع الأُمير الصاغة ، أي جمع صاغة بلده ، أو أطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا " (١) ، لتعذر أن يكون قد جمع كل الصاغة ، ويتأمل السبكي هذا النوع من أنواع " أل " فيقول : " جعل ذلك استفراقا عرفيا فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن العرف اقتضى عمومه وليس كذلك ، بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض أفراده ، والظاهر أنه يريد بالاستفراق العرفي أن ذلك في العرف يعد استفراقا وليس بمستفراق لجميع ما يصلح له بل لبعض أنواعه " (٢) ، فالعرف يتدخل في تحديد دلالة " أل " الجنسية ، ويخصصها بجزء من أجزاء جنس الحقيقة الواحدة ، قال تعالى : * وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * (٣) ، فالمراد بالسحرة من كانت لهم تلك الحقيقة ، ممن أدركوا زمن موسى عليه السلام ، وليس كل من تتضمنه حقيقة الساحر ، أو عرف بأنه ساحر .

*

(١) مفتاح العلوم ، ص ٢١٦ .

(٢) عروس الأفراح ، ضمن الشروح ، ١ / ٣٣١ .

(٣) الآية ١١٣ من سورة الأعراف .

ومن الجوانب الهامة في استعمال *أل* الاستفراقية ، أنها تستعمل مع المفرد ومع الجمع ، أي أن يكون مصحوبها مفرداً أو جمعاً ، وبين الاستعمالين فرق في نسبة الاستفراق التي توحى بها الكلمة ، وإلى هذا أشار السكاكي بقوله : * واستفراق المفرد يكون أشمل من استفراق الجمع ، ويتبين ذلك بأن ليس يصدق : لارجل في الدار في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق : لا رجال في الدار . ومن هذا يعرف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام : * رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي * (١) دون وهن العظام ، حيث توصل باختصار اللفظ إلى الإطناب في معناه * . (٢)

ويمكن رد ذلك إلى ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى : * كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ * (٣) ، حيث قال : * وقرأ ابن عباس : وكتابه ، يريد القرآن ، أو الجنس وعنه الكتاب أكثر من الكتب . فإن قلت : كيف يكون الواحد أكثر من الجمع ؟ قلت : لأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء ، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع * . (٤)

(١) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ٢١٦ .

(٣) بعض الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٤) الكشاف ١/٤٠٧ .

ومعنى هذا أن الكتاب لا يدخل في الكتب ، والكتب تدخل في الكتاب ؛ لأن الكتاب لا يدل على الوحدة ، وإنما يدل على ما يدخل في جنس الكتب وهو المجموع الكلي .

ومن ذلك ما استشهد به السكاكي ، وهو قوله سبحانه * رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي * وقد بين ذلك فيه الزمخشري حين قال : " إنما ذكر العظم ، لأنه عمود البدن ، وبه قوامه ، وهو أصل بناءه ، فإذا وهن تداعى ، وتساقتت قوته ، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه ، فإذا وهن كان ما وراءه أوهن ، ووحدته لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية ، وقصده إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام ، وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهين منه بعض عظامه ولكن كلها " . (١)

فالفرق دقيق جداً بين تعريف المفرد وبين تعريف الجمع ، ففي المفرد دلالة على شمول الوهن للعظام فرداً فرداً ، أما الجمع فإنه يدل على الوهن الكامل للعظام ، وهذا ما اختاره السعد التفتازاني (٢) ، وعقب عليه ببيان الفروق بين كلام السكاكي السابق ، وكلام الزمخشري ، فقال : " كلام صاحب المفتاح صريح في أنه يصح وهنت العظام ، باعتبار وهن بعض العظام ، دون كل فرد ، فالتنافي بين الكلامين واضح . وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما بناءً على أن مراد صاحب الكشاف أنه لو جمع لكان

(١) المصدر السابق ، ٢/٢٠٥٠٢

(٢) انظر: كتاب المطول ، ص ٨٥

قصدا إلى أن بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ، ولكن الوهن إنما أصاب الكل من حيث هو كل ، والبعض بقي خارجا ، كالواحد والإثنين ، ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم ، وقلة التدبر ، وذلك لأن إفادة الجمع المحلى بأل تعلق الحكم بكل فرد .^(١)

ويبدو أن سبب التنافي بين الكلامين هو دلالة التعريف بأل عند الرجلين ، فالزمخشري - كما يبدو من النقول السابقة - يفرق بين "أل" التي للعهد ، وبين "أل" التي للجنس ، أما السكاكي فإن "أل" عنده لتعريف العهد الذهني فقط ، أما الجنسية ، والعهدية عهدا خارجيا ، والاستغراقية فإنها داخلية تحت العهد الذهني^(٢) ، ومن هنا فقد اتجه الزمخشري إلى البحث عن الشمول من جهة حقيقة الجنس ، بينما اتجه السكاكي إلى البحث عن الشمول من جهة الأفراد المشخصة ، و"أل" التي في العظم لا تحتل غير أن تكون لحقيقة الجنس لا للعهد طبقا لما ذهب إليه الزمخشري ، لا سيما إذا ما ربطنا "العظم" في سياقه بالشيخوخة وبالفعل "وهن" فيكون الوهن قد عم جنس العظم وضعفت حقيقته التي منها يستمد باقي الجسم قوته ، وهكذا تبرز حقيقة الإعجاز القرآني في مراعاة الفروق الدقيقة بين لفظ ولفظ .

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) انظر : المفتاح ، ص ٢١٤ ، والإيضاح ، ١ / ١٢٤ ، وعروس

الأفراح ، ١ / ٣٤١ .

وما جاءت فيه "أل" مع المفرد للدلالة على العموم قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (١) ، حيث "وضع الواحد موضع الجمع ؛ لأنه يفيد الجنس ، ويبين ما بعده أن المراد به الجمع". (٢)

فالمراد بالطفل الحقيقة الملازمة لكل فرد من أفراد هذا الجنس ، التي ترد في الذهن عند ذكر الفرد منه ، من حداثة السن وما يصحبها من براءة ، وعدم الإدراك لما يدركه كبير السن . . . الخ ، فليس المقصود طفلا بعينه ، وإنما كل من توافرت فيه خصائص الطفولة من الأطفال ، والطفل أشمل من الأطفال ؛ لأن الجمع يحمل معنى الأفراد ، أما المفرد فإنه ينصب على الحقيقة التي سمي من أجلها الطفل طفلا ، والتعبير بما يدل على الحقيقة أشمل مما يدل على الأفراد .

فالطفل لم يعد ذلك الشخص أو الأشخاص ، وإنما أصبح الطفل دالا على الحقيقة ، وعلى معناه القائم في الأذهان ، ومن هنا فقد وجد البلاغيون في المفرد مع "أل" شمولاً لم يجدوه مع الجمع ؛ لأن الحقيقة المتمثلة في المفرد لا يند عنها فرد من أفراد جنسها .

وما قصد به الشمول بتعريف الجمع قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٣) ، فالمراد بالصالحات في الآية كل ما استقام من الأعمال الصحيحة التي تتفق مع ما جاء به القرآن الكريم

(١) بعض الآية ٣١ من سورة النور .

(٢) الكشاف ٦٢/٣ .

(٣) بعض الآية ٢٥ من سورة البقرة .

والسنة المطهرة ، وقد جاء ذلك بصيغة الجمع دون المفرد ؛ لأن المفرد - كما سبق - ينصب على الحقيقة ، والحقيقة تقتضي الشمول الذي لا يدع شيئاً ، وليس هذا هو المراد هنا ، وإنما المراد بالصالحات هو " الجملة من الأعمال الصحيحة المستقيمة في الدين على حسب حال المؤمن في مواجب التكليف " (١) ، ولو قصد العموم الذي يصحب المفرد لأصبح التبشير مستحيلاً إلا لمن رحم الله سبحانه ، لأن الإتيان بالصالحات جميعها أمر في غاية الصعوبة ، فمن بذل الجهد في إتيانها فكأنما عمل الصالحات المقصودة بهذا الجمع " لا من حيث تحققه في الأفراد ، إذ ليس ذلك في وسع المكلف . . . والمخصص حال المؤمن ، فما يستطيع من الأعمال الصالحة بعد حصول شرائطه هو المراد " . (٢)

والقرآن الكريم يعبر مرة بالإنسان ، ومرة بالناس ، والمقصود الاستفراق والعموم ، غير أن لكل منهما موضعاً ، فعندما يكون المراد الحقيقة العامة للجنس يأتي المفرد " الإنسان " ، وعندما يراد مجموع الأفراد يأتي " الجمع " الناس " ، ولكل سياقه ودواعيه .

والكشف عن مثل هذه الدقائق والفروق التي هي من الإعجاز يمكن ، يدل على الجهد العظيم الذي بذله أولئك الأعلام ، وينبغي عن عمق النظرة التي كانوا يتناولون بها الأساليب .

*

(١) الكشف ، ١/٢٥٥ .

(٢) روح المعاني ، ١/٢٠١ .

هذا ، ومن مواضع " أل " التي اختلفت حولها وجهات نظر

الدارسين قديما وحديثا ، ما جاء في قوله سبحانه وتعالى : * وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * ،
وقوله : * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ * ،^(١)
^(٢)

فقد اختلفت الأقوال في دلالة " أل " المتصلة بالسارق والسارقة ،

والزانية والزاني ، هل هي للتعريف أم موصولة ؟

ومنشأ الاختلاف فيها ما اشتهر بين النحاة من أن " أل " :

" إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول كانت بمعنى الذي والتي " ،^(٣)

وذلك لما يكون فيها مع مصحوبها المشتق من العموم ، فعدوها لذلك اسما

موصولا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد اتصل الخبر بالفاء التي

تقع في جواب الشرط وليس في الكلام شرط صريح . وهو الأمر الذي دعا الفراء

لأن يقول : " إنما تختار العرب الرفع في " السارق والسارقة " ؛ لأنهما

غير موقَّعتين ، فوجهها توجيه الجزاء ، كقولك : من سرق فاقطعوا يده ،

ف " من " لا يكون إلا رفعا ، ولو أردت سارقا بعينه ، أو سارقة بعينها كان

النصب وجه الكلام ، ومثله : * وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَتَاهُمَا * ،^(٤)

وفي قراءة عبد الله : * والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمنهما * .^(٥)

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) بعض الآية ٢ من سورة النور .

(٣) الكليات ، لأبي البقاء ، القسم الأول ص ٢٧٢ ، وانظر : مغني

الليبي ، ٤٩/١ .

(٤) بعض الآية ١٦ من سورة النساء .

(٥) معاني القرآن ، ج ١ ، ت : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ،

ص ٣٠٦ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠ م

فهو يعتمد في توجيه النحوي على ما في "أل" من العموم ،
فيقدر في الآية شرطا لترجيح الرفع على النصب في " السارق والسارقة "؛
أما القاضي عبد الجبار فقد عد "أل" في قوله " السارق والسارقة "
للتعريف . (١)

والشرط المقدر ، أو ما يتضمن معنى الشرط ، هو ما درج عليه
كثير من العلماء في توجيه معنى الآيتين . فقد ذهب الزمخشري إلى
أن المعنى : والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما في الآية
الأولى وتقدير الثانية : التي زنت والذي زنا فاجلدوهما ، وأن الفاء قد
دخلت على الخبر في الموضعين ، لكون الألف واللام بمعنى الذي والتي ،
وهما يتضمنان معنى الشرط . (٢)

ويستوقفه ذلك العموم في قوله تعالى : * الزانية والزاني * .
فيقول : " فإن قلت : أهذا حكم جميع الزناة والزواني أم حكم
بعضهم ؟ قلت : بل هو حكم من ليس بمحصن منهم ، فإن المحصن
حكمه الرجم ، وشرائط الإحصان عند أبي حنيفة ست : الإسلام ، والحرية ،
والعقل ، والبلوغ ، والتزوج بنكاح صحيح ، والدخول ، وإذا فقدت واحدة
منها فلا إحصان ، وعند الشافعي : الإسلام ليس بشرط ، لما روي أن
النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا ، وحجة أبي حنيفة قوله صلى الله
عليه وسلم : " مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ " .

(١) انظر ، ص ٣٢ من هذا البحث .

(٢) انظر : الكشاف ، ٦١١/١ ، ٤٧/٣ .

فإن قلت : اللفظ يقتضي تعليق الحكم بجميع الزناة والزواني ؛
لأن قوله : الزانية والزاني عام في الجميع ، يتناول المحصن وغير المحصن .
قلت : الزانية والزاني يدلان على الجنسين المنافيين لجنسي العفيف
والعفيفة دلالة مطلقة ، والجنسية قائمة في الكل ، والبعض جميعا ، فأيهما
قصد المتكلم فلا عليه ، كما يفعل بالاسم المشترك " (١) .

وبين ما قال به سابقا ، وما قال به هنا فرق واضح ، فهو كما
ترى قد عد " أل " موصولة حين ربطها بالخبر والفاء الداخلة عليه ، وعندما
أراد الوقوف على المعنى المراد عدل عن ذلك فعدها جنسية ، والموصولة
تباين الجنسية من جهة العموم في كل ، فالموصول يدل على عموم مطلق لكل
ما تتضمنه الصلة ، أما الجنسية - وهي للتعريف بطبيعة الحال - ، إنما تعم
الجنس من حيث الحقيقة والماهية .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الإمام عبد القاهر لم يعتبر
" أل " مع الاسم المشتق موصولة ، وإنما ذكرها على أنها حرف تعريف ، على
الرغم من أن كثيرا من شواهد (٢) من هذا الباب " أي من المشتقات " .
والقول بأن " أل " في الآيتين السابقتين موصولة
لأنها قد دخلت على المشتق - قول مشهور عند كثير من المفسرين (٣) .

(١) المصدر السابق ، ٤٧/٣ .

(٢) انظر : هلال الإعجاز ، ص ١٧٩ وما بعدها .

(٣) انظر مثلا : تفسير البحر المحيظ ٣٧٦/٣ ، وتفسير أبي السعود

أما السكاكي فإنه يستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ على العموم والاستغراق .^(١) ، على مذهبه من أن الاستغراق فرع من فروع العهد ، ومن هنا يعد " أل " للتعريف لا موصولة . وقد تعرض بعض الباحثين المحدثين لهاتين الآيتين في محاولة للكشف عن دلالة " أل " فيهما ، فهذا مصطفى محمود يقف عند آية القطع مفصحا عن رأيه في بعض أسرارها ، مستأنسا بما قال غيره . يقول : " معلوم أنه لا يجوز تطبيق الحد في شبهة أو في مجاعة أو في ظروف حرب ، ولا يجوز تطبيقه على سارق سارق ليأكل ، أو رجل مختل العقل ، كما لا يجوز تطبيقه في مجتمع تشيع فيه المظالم ، وإنما لا بد أن يواكب القانون نظام إسلامي عادل لتوزيع الثروات وتشغيل الأيدي المتعطلة . ومع ذلك ففي آية قطع اليد القرآنية مجال للتأمل والنظر .

يقول المستشار مصطفى كمال المهدي : إن الآية لا تذكر

سارقا أي سارق ، وإنما هي تأتي به معرفاً بأل التعريف فتقول : السارق والسارقة . . . و " أل " التعريف لا تأتي في القرآن عبثاً ولا يوجد حرفه زائد ، إلا لحكمة ، ومعنى مقصود وسبب ، وفارق كبير بين كلمة " سارق " وكلمة " السارق " .

و " السارق " مثلها مثل الفارس والكاكب حينما تأتي بأل التعريف ، فنحن لا نطلق الفارس على من ركب الفرس مرة واحدة ، وإنما على من احترف الركوب وعرف به ، وكذلك لا نطلق اسم " السكاكب " على من كتب ذات مرة بضع كلمات في ورقة ، ولا نطلقه إلا على من احترف الكتابة وعاودها

(١) انظر : مفتاح العلوم ، ص ١٨٥ .

واصطنعها وعرف بها ، وكذلك السارق الذي تقطع يده في القرآن هو
محترف السرقة الذي يرتكبها ويعاودها ، أما الذي يسرق مرة في ظرف
انفعالي ، فلا تنطبق عليه الآية ، وإنما يؤخذ بقوانين الردع الجنائية
السارية ، وينذر بقطع يده إذا عاود السرقة ، فإذا عاد إلى السرقة
بعد خروجه من السجن ، فهو " السارق الحق " الذي يقع تحت طائلة
الآية . هذا هو تحليل الأئمة المستشار مصطفى المهدي ، وهذا هو
فهمه .

وكذلك " الزانية والزاني " فقد ورد كلاهما في القرآن الكريم ،
بـ " أل " التعريف ، و " أل " التعريف تعني الرجل والمرأة اللذين أخذا
إلى الزنا واتخاذ سلوكا مختارا أو حرفة أو حياة ، ولا تعني رجلا سقط ذات
مرة في لحظة ضعف تحت إغراء عارض ، فقصارف الزنا ، ثم ندم ، فمثل هذا
الرجل ومثل هذه المرأة لا يذكران بأل التعريف ، وإنما هما محض
زان وزانية ، وتنطبق عليهما الآية الأخرى في سورة النساء : ﴿ الذَّانِ
يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَخَازُ وَهُمَا فِي تَابٍ وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا
رَحِيمًا ﴾ (١) ونوع الإيذاء هنا ودرجته متروك لولي الأمر ، ويدخل تحت الإيذاء
التشهير ، والمقاطعة ، والضرب ، والحرمان من الحقوق ، فإذا عاود الإثنان
الزنا واصطنعاه ، فإنما يقعان تحت طائلة الآية : ﴿ الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ (٢) .

(١) الآية ١٦ من سورة النساء .

(٢) من أسرار القرآن لمصطفى محمود ، ص ٨٤ ، ٨٥ ، دار المعارف

بمصر " بدون تاريخ " .

لقد أخفق مصطفى محمود في الكشف عن السرفي الآيتين ، بل قد أساء إلى التشريع الإسلامي ؛ لأن في كلامه ذلك ، وما نقله عن المستشار تعطيلاً لحدود الله ، وقد تصدى لرد تلك الإساءة ، والكشف عما تنطوى عليه ، أستاذان جليلان ، أحدهما هو الدكتور عبد الفتاح لاشين حيث بين الأوهام التي وقع فيها الباحث وأثبت عدم صحتها ، وأنها تنبسيء عن جهل الباحث بأسرار التراكييب . (١)

وقد اعتبر الدكتور لاشين أن سقوط الباحث في هذا الخطأ يرجع إلى خروجه على اللفظة بغير المؤلف ومخالفته لجمهور النحاة في أن " أل " هنا موصولة وليست للتعريف ، فبدأ بتحديد دلالة " أل " في الآيتين وأثبت أنها موصولة . (٢)

أما الآخر : فهو الأستاذ أحمد محمد جمال ، وقد اعتبر ذلك الكلام إساءة فهم لأحكام القرآن الكريم في السرقة والزنا وكان رداً مفحماً ، وهو وإن لم يصرح باسم صاحب الكلام فإن الكلام يدل على صاحبه .

- (١) ارجع كتاب صفاء الكلمة للدكتور عبد الفتاح لاشين ص ٤٥ وما بعدها . دار المريخ - الرياض ١٤٠٣ هـ
- (٢) المرجع السابق ص ٤٦ .
- (٣) مجلة التضامن الإسلامي الجزء الخامس ، شهر شعبان ١٤٠٥ هـ مقال بعنوان حوار تشريعي ، وقد امتد الرد في أعداد تالية لهذا العدد .

ولا شك أن مصطفى محمود قد نأى عن النصوص الشرعية الصريحة في تلك الأحكام ، وأنه قد أقحم نفسه في التصدي لأسرار القرآن دون أن يتزود لذلك بما يلزم من العلوم الضرورية لمعرفة تلك الأسرار ، فاعتمد على حسه ، والحس في مثل هذه المسائل لا يفني عن العلم شيئاً .

بعد هذا العرض لأراء بعض القدماء والمحدثين حول معنى الآيتين السابقتين ، ونوع "أل" في "السارق والسارقة" و"الزانية والزاني" ، يتحدد الإشكال في أسئلة ثلاثة هي : ما المراد بالسارق والسارقة ، والزانية والزاني ؟ ومن أين أتت الفاء الواقعة في الفعل ؟ ثم ما نوع "أل" أهـي للتعريف أم موصولة ؟

إن الفقهاء يلحظون العموم والشمول في "أل" ، لكن ليس على إطلاقه ، وإنما هو من قبيل العموم المخصص (١) بالسنة النبوية الشريفة ، والشروط بشروط لا يقام الحد إلا إذا تحققت ، وهـي مبسوطة في كتب الفقه . (٢)

(١) انظر : المغني ، للعلامة موفق الدين أبو محمد عبد الله بن

قدامة والشرح الكبير للإمام شمس الدين بن قدامة المقدسي ،

كتاب الحدود ، ١٠ / ١٢٥ و ٢٣٩ ، دار الكتاب العربي ،

بيروت ١٣٩٢ هـ ، بعناية جماعة من العلماء .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٦ ، ٢٣٩ .

فالقَطْع ثابت في حق السارق والسارقة ، والجلد ثابت في حق الزانية والزاني ، ولكن متى تحققت الشروط المعتبرة شرعا ، وبها يكون السارق سارقا ، والزاني زانيا ، وإلا فلا ؛ لأن الفرد إذا ثبت أنه سارق أو زان فإنه يدخل ضمن أفراد الحقيقة ، أي حقيقة السارق أو الزاني ، فيكون العموم والاستفراق لمن ثبتت عليهم الجريمة شرعا ؛ لأن حقيقتهم وماهيتهم هي حقيقة السارق والزاني وماهيتهم ، ومن هنا فإن الاستفراق يشمل أفراد هذه الحقيقة الذين ثبتت لهم .

وعلى هذا فلا مندوحة من أن تكون "أل" في المواضع السابقة تعريفية لا موصولة ، ويترتب عليه "أن القول بأن "أل" إذا اتصلت بالمشتقات كانت موصولة لا يمكن أن يؤخذ على عمومه ، وهذا ما أشار إليه السعد التفتازاني إشارة سريعة^(١) بينها وجلاها السيكي بعد ذلك فقال : " ليتنبه لفائدة جليلة أيضا أهملها النحاة أو أكثرهم ، وهو أن إطلاق أن الألف واللام الداخلة على المشتقات موصولة لا يصح ؛ لأنها إنما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد ، أما إذا أريد بها الثبوت فلا ، فخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين إذا قصد بها الثبوت ، وخرج بذلك أفعال التفضيل ، وخرجت الصفة المشبهة ، فإنها يقصد بها الثبوت . . . وبهذا يعلم أن إطلاق أهل المعاني أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار ليس ما شيا على عمومه " .^(١)

(١) انظر: مختصر التفتازاني للتلخيص ، ضمن الشرح ١/٣٣٢ .

(٢) عروس الأفرح ، ضمن الشرح ١/٣٣١ .

وبهذا يتضح أن دلالة الاسم المشتق هي الأساس في تحديد نوع "أل" ، فإن أفراد التجرد كانت "أل" معه موصولة ، وإن أفراد الثبوت كانت للتعريف . وإذا كان ذلك كذلك فإن "أل" في "السارق والسارقة" و"الزانية والزاني" تعريفية جنسية ؛ لأن هذه المشتقات بالمعنى السابق ما يدل على الثبوت ، كما في المؤمن ، والكافر ، والعاقل ، والجاهل ، فـ"أل" هنا تدل على حقيقة الجنس التي تعتبر القاسم المشترك بين أفراد ذلك الجنس .

وأغلب الظن أن الإمام عبد القاهر ، والشيخ السكاكي ، قد كانا على وعي بهذا الأمر ، وإن لم يصرحاه .

*

أما الغاء الواقعة في قوله : "فاقطعوا" ، وقوله : "فاجلدوا" ، فلا صلة لها بـ"أل" ؛ لأن سيبويه لا يجيز أن يكون ما اتصلت به الغاء هو الخبر من أجل الغاء ، وإنما يجيز ذلك فيما إذا كان مبتدأ "الذي" وصلته بالفعل أو الظرف ؛ لأنه يشبه الشرط ، والسارق ليس كذلك .

يقول سيبويه : " تقول : اللذين يأتينك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعته - يعني اللذين - على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضر . وإن شئت كان مبتدأ ، لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسنا . ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله

درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر
الجزاء . (١)

فالفعل مع الفاء لا يكون خبرا إلا إذا كان المبتدأ شرطا
أو ما فيه معنى الشرط ، فإن لم يكن شيئا من ذلك كان الاسم خبرا
لمبتدأ مقدر ، أو مبتدأ لخبر مقدر .

وقد استشهد سيبويه بالآيتين السابقتين ، قال :

" وكذلك " الزانية والزاني " ، كأنه لما قال جل ثناؤه * سُورَةٌ
أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا * (٢) . قال : في الفرائض الزانية والزاني ،
أو الزانية والزاني في الفرائض . ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد
" أن مضى فيهما الرفع ، كما قال :

وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَاَنْكَحُ فَتَاتَهُمْ (٣)

(١) الكتاب ، ١/٣٩٠ .

(٢) بعض الآية الأولى من سورة النور .

(٣) هذا شطر بيت لم يعرف قائله ، وتامه :

وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

انظر : تفسير البحر المحيط ٣/٤٧٧ ، وخزانة الأدب ١/٤٥٥ ،
واللسان " خلا " .

وخولان : هي باليمن والأكرومة : اسم للكرم ، كالأحدوثة اسم
للحدث ، والخلو والخلوة : بكسر الخاء : المرأة الخالصة من
الزوج ، وقوله " كما هيا " أي كما عهدت بكرها في حالها
الأول ، وقوله الحيين : يريد هي أبيها وهي أمها ، ويجوز أن
يريد أن خولان قد اشتهت على حيين أو أحياء كثيرة ، والمعنى
: رب قائلة قالت لي : هذه خولان فانكح فتاتهم ، فقلت
كيف أنكحها وأكرومة الحيين خالصة من الزواج . انظر : هامش (١)
ص ٢٨٠ من كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، ت : د . محمود
الطناحي .

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضر . وكذلك : " والسارق والسارقة " كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم . فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث " (١) . ويتضح في جلاء أنه لا علاقة بين " أل " والفاء ؛ لأن الفاء واقعة في جملة غير الأولى التي وقعت فيها " أل " . ومن هنا فإن بعض العلماء يرى أن الفاء في مثل هذا التركيب زائدة (٢) ، مع أن سيبويه لا يرى ذلك ، بل يرى أنها قد تحسن ويستقيم بها المعنى (٣) ، كما أننا لا نرى يد القول بزيادة شيء في القرآن الكريم ، بل لا نقبله على الإطلاق .

والراجع ما ذهب إليه صاحب الخزانة ، قال " الفاء إما لعطف الإنشاء على الخبر ، وهو جائز في ما له محل من الإعراب ، وإما لربط جواب شرط محذوف ، أي : إذا كان كذلك فانكح " (٤) .

ويكون تقدير الشرط في الآيتين : السارق والسارقة إن ثبتت عليهما السرقة . . . ، والزانية والزاني إن ثبت عليهما الزنا . . . وبهذا يتأكد القول بأن " أل " فيما تقدم للتعريف ، لزوال الأسباب التي تدعو إلى القول بأنهما موصولة ، كما تتأكد أهمية التعريف بها ،

(١) الكتاب ، ١ / ١٤٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ، للاخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) ،

ت : الدكتور فائز فارس ، ١ / ١٢٤ ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ ،

الناشر : محققه ، الصفاة - الكويت .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٣٨ .

(٤) خزانة الأرب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن

عمر البغدادي ، ت : عبد السلام محمد هارون ١ / ٤٥٥ ،

ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٧٩ م .

وأنه مكن من مكامن الأسرار البلاغية ، فلا ينبغي النظر إليها على أنها
حرف تعريف وحسب ، وإنما المهم لماذا جاء التعريف بها ، وتتجلى أبعاد
الإجابة على هذا السؤال فيما سبق أن عرضنا له من مواقعها .

المبحث السادس

تعريف المسند إليه بالإضافة

يعتبر الغرض الأول من إضافة النكرة إلى المعرفة هو التعريف ،
أما ما يتبعه من المعاني السياقية فزائدة عليه ، والمتكلم يختار التعريف
بالإضافة إذا وجد فيه ما يتناسب مع المقام والسياق ؛ لأن التعريف بالإضافة
كغيره من المعارف الأخرى ، يصار إليه في أحوال يكون فيها أبلغ وبالتقدمة
أولى . وما ذكره السكاكي من تلك المقامات التي يناسبها التعريف بالإضافة :
" متى لم يكن للمتكلم إلى إحضاره - أي المسند إليه - في ذهن السامع
طريق سواها أصلا ، كقولك : غلام زيد ، إن لم يكن عندك منه شيء
سواه ، أو عند سامعك " . (١)

وهذا ما لم نجد له ذكرا عند الشراح ، وهو دليل ضمني على أنهم
لا يتفقون مع السكاكي في أن يكون ذلك مقصدا بلاغيا ، ولعل إهمالهم لذلك
هو الذي دعا أحد الباحثين إلى الاعتراض على السكاكي قائلا : " تعريف
المسند إليه بالإضافة فيما علة ، ومثلت له مفروض علينا ، وليس أمامنا طريق
آخر نسلكه ، والبلاغة تكون حيث يكون الاختيار ، ولا يكون الاختيار إذا كان
إجبار " . (٢)

ومن الحيف أن يهمل كلام السكاكي ، أو يرد دون دليل قاطع على
عدم جدواه ؛ لأن السكاكي كان على وعي بكل ما يقول ، وعلى هذا يجب أن

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٨٦ .

(٢) البلاغة الاصطلاحية ، ص ٢٣١ .

نقرأ كلامه قراءة واعية ، وسنجد أنه يراعي عنصر الاختيار . يبدو ذلك بين قولك : فلان ، وبين قولك : غلام زيد ، بحيث لو سئلت لماذا قلت : غلام زيد ولم تقل : فلان ؟ لقلت : لأن المخاطب لا يعلم من أحواله غيره ، وهذا دليل على مراعاة المقام والحال .

ومن هنا فلا مجال للقول بالإجبار بخاصة إذا اتصل القول بالنص الأدبي ، ويأتي التعريف بالإضافة عندما يكون المقام مقام اختصار ، وليس للمتكلم طريق إلى إحضار السند إليه في ذهن المخاطب أخصر منها . وذلك كما في قول الشاعر (١) :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ

(٢)
جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مَوْثَقُ

فقوله : " هوائي " يعني " مهوي " ، وهذا أخصر من الذي أهواه ، ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام ، وفطر السامة ، لكونه في السجن ، وحبيبه على الرحيل . (٣)

(١) جعفر بن عتبة الحارثي ، ويكنى أبا عارم وهو من مخزومي الدولتين

الأُموية والعباسية وهو شاعر مقل غزل ، وفارس مذكور في قومه ، قتله بنو عقيل صبرا لدماء كانوا يطلبونه بها ، انظر : معجم الشعراء ومعهم الموتى والمختلف ص ١٩ ، ٣٠٥ .

(٢) قال هذا البيت وهو محبوس بمكة ويليهِ :

عجبت لمسراها وأني تخلصت * إلي وباب السجن دوني مفلق
ألمت فحييت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهبق
فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم * لشيء ولا أني من الموت أفرق
ولا أن نفسي يزد هيبها وعيدكم * ولا أنني بالمشي في القيد أخرق
ولكن عرتني من هواك صباية * كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق

الابيات في الحماسة لأبي تمام ١/٦٥ ، وفي معاهد التنصيص ١/١٢٠

(٣) المطول ص ٨٧ .

ومع أن الاختصار مطلب أساسي هنا ، إلا أن الإضافة تفيض بالمعاني ، وهذه المعاني تكمن في قوله : " هوأي " و " جثمانى " ، فهوأي أو من يهوى يحمل معنى الحياة والأمل ، وبفراقه لا يسبق منه سوى الجثمان الذي يفقد أكثر معاني الحياة ، يتضح ذلك إذا لاحظنا العلاقة بين " هوأي ومصعد " و بين " جثمانى وموثق " ، فهو يتألم بسبب التخلف عن الركب ، ويرى في ذلك الفراق صورة لفراق النفس للجسد ، وبهذا تكون الإضافة معبرة عما أحس به من لوعة الفراق التي أفصح عنها في الأبيات التالية لهذا البيت .

وقد ذكر الدسوقي شيئاً من هذا عندما اعترض على السعد في أن يكون الغرض في الإضافة هنا الاختصار فقط ، قال : " ظاهره أنها أخصر طرق التعريف ، وليس كذلك ، إذ لا تظهر الأخصرية إلا بالنسبة للموصول ، وأما العلم والضمير ، واسم الإشارة ، والمعرف باللام ، فالأمر بالعكس . وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق فبني إحضار المسند إليه في ذهن السامع ملتبساً بالوصف الذي قصدته المتكلم لإحضاره في ذهن السامع من حيث ذاته ، ألا ترى أن قصد المتكلم في البيت المذكور إحضاره بوصف كونه مهوياً ، لأجل إفادة زيادة التحسر . ولو قال : الذي أهواه ، أو من أهواه ، أو الذي يميل إليه قلبي مع الركب اليمانيين . . . الخ ، لكان طريقاً مفيداً المقصود المتكلم ، إلا أنه ليس أخصر من الإضافة ، ولو أتى به اسم إشارة أو ضميراً ، بأن قيل : هذا مثلاً أو هي مع الركب اليمانيين . . . الخ ، لا يفيد غرض المتكلم إذ لا يعلم كونها محبوبة أم لا ، ولو قيل : همد مهويتي أو محبوتي كان غير أخصر ، وإن كان مفيداً لغرض المتكلم ، ولو أتى به معرفاً باللام لم يفد غرضه إلا بواسطة الجار والمجرور ،

نحو : المحبوب لي ، وفيه طول بالنسبة للمضاف . (١)

وعلى هذا فالدسوقي قد تتبع جميع الأساليب التي يمكن أن
تؤدّي المعنى المراد فلم يجد أنسب من الإضافة لا من حيث الاختصار
فحسب ، وإنما من حيث إمكانية الإضافة ، وما تشتمل عليه من إحضار للمسند
إليه ملتبسا بالوصف الذي قصده الشاعر من ذلك الإحضار .

*

ومن الاعتبارات اللطيفة لتعريف المسند إليه بالإضافة أنها تفنى
عن التفصيل المتعذر ، والمقصود بالتفصيل المتعذر هو ذكر أفراد المسند
إليه إذا كان ما يكسر أفرادها ، ففي الإضافة غناء عن تفصيل ذلك . ومن
ذلك ما جاء في قول الشاعر : (٢)

بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَأَنَّهُمْ

أَسْوَدٌ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَّانَ أَشْبِلُ (٣)

فالمراد ببني مطر هم قوم المدوح وعددهم كثير ، والشاعر أراد أن تصل
مدحته إلى كل واحد منهم دون استثناء ، حتى حديثي السن منهم ، فالآباء
أسود والآباء أشبيل ، ولما كان من المتعذر عليه أن يذكر كلا منهم باسمه

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد ، ضمن الشرح ١ / ٣٤٤ .

(٢) مروان بن أبي حفصة يمدح معن بن زائدة الشيباني .

(٣) شعمر مروان بن أبي حفصة ، جمعه وحققه د / حسين عطوان ،

ص ٥٥ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م .

عبر بالإضافة التي لا تدع أحدا منهم إلا شطته ، وهذا أكثر دلالة على أن
صفة الشجاعة أصيلة في المدوحين توارثوها جيلا بعد جيل . ومثل ذلك
قول حسان بن ثابت :

أَوْلَادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ
(١) قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

فهو يمدح الفساسنة ، وهم من الكثرة بحيث لا يستطيع استقصاءهم بالذكر
كما أن الشعر لا يحتمل ذلك ، لذا فقد سلك إلى التعريف بهم طريق
الإضافة لما فيها من الاختصار مع الشمول ، كما أنه عن طريق الإضافة استطاع
أن يبرز المدوحين في مجموعهم ، فعندما قال : " أولاد جفنة " فهو يشير
إلى ما يتميزون به عن غيرهم من الصفات ، وهم يستوون في الاتصاف بها .
وقد لا يكون التفصيل متعذرا ، ولكنه مرجوح لجهة من الجهات ، فتأتي
الإضافة لتغني عن ذلك التفصيل . كما في قول الشاعر : (٢)

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي
(٣) فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

-
- (١) ديوان حسان بن ثابت ، ١ / ٧٤ .
(٢) هو : الحارث بن ولة بن عبد الله بن الحارث بن بلع بن سبيلة ،
وانظر ترجمته في كتاب الأغاني ، ٢٢ / ٢١٧ ، الموء تلف والمختلف
ص ١٩٧ .
(٣) البيت في الحماسة لأبي تمام ١ / ١١٨ ، والموء تلف والمختلف
ص ١٩٧ ، والمصون في الأدب ص ٤ ، وأميم : ترخيم أميمة .

حيث استغنى بالإضافة في قوله " قومي " عن ذكر أسماء من قاموا بقتل أخيه ، وكان في إمكانه ذكر القاتل باسمه ، ولكنه رجح عدم الذكر ؛ لأنه لو فعل ذلك " لحقدوه ونفروا عنه ، ولأن في التفصيل تصريحاً بدم قومه وعد معابيحهم بخلاف تركه " . (١)

ولإضافة أبعاد أخرى ، لا سيما إذا ما ربطنا بين الإضافة في قوله : " قومي " وبين الأخرى في قوله " سهمي " ؛ لأن البيت يعبر عن تجربة مريرة مربها الشاعر ، يدل عليها قوله : قتلوا أخي ، ويصيبني سهمي ، حيث تعبر عن الحسرة وشدة الألم والحزن ، وسبب ذلك يتلخص في قوله : " قومي " ، فالحزن والحسرة لم يلما به لأن أخاه قد قتل ، ولكن لأن من قام بقتله من قومه ، فهو ينسب القاتل والمقتول إلى قومه ، وفي ذلك ما فيه من التوبيخ والتقريع لهم ، لأن القبيلة أو القوم هم عادة موطن الاحتما من الأخطار والاطمئنان ، وصعب جداً أن يقابل بالموت من كان يحتمي به . والشاعر برغم ذلك لا يزال يحس بالانتما وينأى بنفسه عن الانتقام كما يظهر في قوله : " يصيبني سهمي ؛ لأنه يجد ذاته في كل فرد من أفراد قومه ، فلو أراد الانتقام فإنه إنما ينتقم من نفسه ، وذلك مخالف لناموس الحياة .

*

(١) حاشية الدسوقي ، ضمن الشرح ١ / ٣٤٧ .

وقد يقصد بإضافة تعظيم المضاف . كما في قوله تعالى :
* وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا * (١) ،
حيث قال سبحانه " عبدالله " ؛ لأن المقام مقام ذكر لعبادة الله
سبحانه ، وهي عبادة المخلوق لخالقه ، وذلك لا يدعو إلى العجب
الذي كادوا يكونون عليه لبدا بسببه ، لأنهم قد رأوه صلى الله عليه وسلم
في هيئة لم يألفوها ، قال الزمخشري : " فإن قلت : هلا قيل : رسول
الله أو النبي ؟ . قلت : لأن تقديره : وأوحى إلي أنه لما قام
عبدالله ، فلما كان واقعا في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه
جيء به على ما يقتضيه التواضع والتذلل ، أولان المعنى : أن عبادة
عبدالله لله ليست بأمر مستبعد عن العقل ، ولا بمستنكر حتى يكونوا عليه
لبدا " . (٢)

وعلى " آية حال ، فإن الإضافة تتضمن تعظيم شأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؛ لأن التذلل لله سبحانه فيه عظمة للمتذلل ، وإضافة
هي مظهر تلك العظمة في الآية ، لأنها إضافة إلى لفظ الجلالة .

ومن ذلك قوله جل وعلا : * إِذَا تَطَلَّعَ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ
خَرُّوا سُجَّدًا وَكِيًّا * (٣) ، حيث أضيفت الآيات إلى الرحمن تعظيما لشأنها ،

(١) الآية ١٩ من سورة الجن .

(٢) الكشاف ، ٤ / ١٧٠ .

(٣) بعض الآية ٥٨ من سورة مريم .

ولتكون أكثر تأثيراً؛ لأنها آيات من يملك الرحمة سبحانه ، والإضافة هي التي تناسب ما ورد بعدها من ذكر السجود والبكاء من خشية الله ، وذلك لم يحدث إلا لأن الآيات هي آيات الرحمن ، وجاءت الإضافة إلى الرحمن دون لفظ الجلالة ؛ لأن الرحمة هي ما ينشده من خروا سجداً وكياً .

ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (١) ، والشاهد فيه قوله : " عباد الرحمن " حيث عظمهم الله وشرفهم سبحانه بإضافتهم إلى اسم من أسمائه .

وقد يستفاد من التعريف بالإضافة تعظيم المضاف إليه ، وما مثل به علماء البلاغة قولهم : " عبيد ي حضر " (٢) ، ومنه قول امرئ القيس :

وَبَظَلَّ غَلَامِي يُضْجِعُ الرَّمْحَ حَوْلَهُ
لِكُلِّ مَهَابَةٍ أَوْلاً حَقَبَ سَهْوَقٍ (٣)

حيث أضاف " غلام " إلى ضمير المتكلم بفرض تعظيم شأن نفسه بأن له ذلك الغلام المدرب على الصيد ، فهو لا يتجشم متاعب الصيد ، وإنما يعتمد فيه على غلامه .

(١) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٢) انظر : شروح التلخيص ١/٣٤٦ .

(٣) ديوان امرئ القيس ، القسم الأول - رواية الأصبهاني ، تحقيق :

محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ١٧٥ ، ط ٤ ، دار المعارف ١٩٨٤ م

قوله : يضجع الرمح حوله : يعني قد لحقه فهو يطعنه كيف شاء ،

والأحقب : حمار الوحش ، والسهوق : الطويسل .

ومنه ما جاء في قول حاتم الطائي :

وَمَا تَشْتَكِي قَدْرِي إِذَا النَّاسُ أَمَلُوا

أَوْ شَفَّهَا طَوْرًا ، وَطَوْرًا أَمِيرَهَا (١)

فقد عرف القدر بإضافة إلى الضمير تمييزا لها من غيرها من القدر ، وفي هذه الإضافة تعظيم للمضاف إليه ، وهو المتكلم ، لأن قدرا هذه حالها يحق لصاحبها أن يكون عظيما بكرمه الذي فاق به أمثاله من الكرماء ، فقدرة مظهر من مظاهر كرمه ، ذكرها مضافة إلى ضميره .

*

وكما أن الإضافة تأتي للتعظيم ، فإنها تأتي للتحقير ، إما لتحقير

المضاف ، وإما لتحقير المضاف إليه ، وما جاءت فيه الإضافة لتحقير المضاف قوله

تعالى : * اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ

حِزْبُ الشَّيْطَانِ إِلَّا إِنْ هِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ * (٢) ، فقد

ورد ذلك في معرض الحديث عن غضب الله عليهم ، من الذين حادوا عن

الطريق الصحيح ، ونسوا ذكر الله ، فعرفهم سبحانه وجعل شهرتهم (حزب

الشیطان) ، وفي ذلك ما فيه من التحقير لهذا الحزب ، وهو تحقير يتناسب

مع ما ينتظرهم من خسران ، يتضح ذلك إذا ما ربطنا بين ذلك وبين قوله

تعالى * أُولَئِكَ هِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ هِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * (٣) ،

(١) ديوان حاتم الطائي ص ٢٤٦ .

(٢) الآية ١٩ من سورة المجادلة .

(٣) الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

فالتحقير والتعظيم يتجليان إذا قارنا بين الحزين ، ولاحظنا الفرق بين
المسلكين ، فالحزب الأول انحرف عن الجادة واستحق الخسران ، وبالتالي
فهو حقير في سلوكه وفي عاقبته ، أما الآخر فقد التزم بها ، وسار على النهج
القومى فاستحق الفلاح ، فشأنه عظيم في سلوكه وفي عاقبته .

ومنه قوله جل وعلا : * لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ
الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ^(١) حيث جاء المسند إليه معرفا بالإضافة ، فقد
أضيفت كل فئة إلى ما ينتظرها ، فأشعرت بالإضافة بالتحقير والتعظيم ،
تحقير أصحاب النار وتعظيم أصحاب الجنة ، وفي التحقير لأصحاب
النار ووسمهم بأنهم أصحابها تنفير من طريقهم الذى سلوكه ، كما أن
في تعظيم أصحاب الجنة ترغيب في التأسى بهم وسلوك طريقهم .

وهكذا نجد أن الإضافة هي مدار الجوانب الانفعالية في الآية ؛
لأنها مصدر الترغيب والترهيب ، لا سيما إذا نظرنا إليها من خلال سياق
النفي (لا يستوى) ، قال الزمخشري : " هذا تنبيه للناس وإيذان
لهم بأنهم لفرط غفلتهم ، وقلة فكرهم في العاقبة ، وتهالكهم على إشار
العاجلة واتباع الشهوات ، كأنهم لا يعرفون الفرق بين الجنة والنار ، واليون
العظيم بين أصحابها ، وأن الفوز مع أصحاب الجنة ، فمن حقهم أن يعلموا
ذلك وينبهوا عليه ، كما تقول لمن يعق أباه : هو أبوك . تجعله بمنزلة
(٢)
من لا يعرفه فتنبهه بذلك على حق الأبوة الذى يقتضى البر والتعطف ."

(١) الآية ٢٠ من سورة الحشر .

(٢) الكشاف ٤/٨٧ .

وهو بهذا يشير إلى الجانب النفسي والانفعالي في الآية ، وبينه

على جانب الإشارة فيها ، وهي أمور جاءت مصاحبة للتعريف بالإضافة .

(١) وما جاء فيه التعريف بالإضافة لتحقير المضاف إليه قول الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ

(٢) وَجَدِّي يَا حَجَّاجَ فَارِسُ شَمَّسَرَا

وهو من أخصب المهجاء كما يقول ابن عبد ربه ، والشاهد فيه قوله " أبوك " حيث أضاف الأب إلى الابن بما يرى له من صفات الجبن تحقيرا للابن ، وخطا من منزلته ، بينما جاءت الإضافة في قوله " جدي " لتفيد التعظيم ؛ لأن جده كان فارسا شجاعا ، بالإضافة ألحقت كلا منهما بأصله ، فهبطت بالأول وارتقت بالثاني . وقد يكون التعظيم والتحقير في الإضافة لغير المضاف والمضاف إليه كقولهم " عبد السلطان عند فلان أو عندي " ، و " ولد الحجام جليس زيد " (٣) ، ففي الأول تعظيم لمن يكون عنده عبد السلطان ، وفي الثاني تحقير لزيد ؛ لأن جليسه ولد الحجام .

*

(١) جميل بن عبد الله بن معمر من بني عذرة ، له ترجمة في طبقات فحول

الشعراء لابن سلام ٦٦٩/٢ ، والشعر والشعراء ٤٤١/١ .

(٢) ديوانه ١١٣ ، وانظر أيضا الحماسة ١٨٦/١ والعقد الفريد

٢٩٩/٥ ، وفي العقد الفريد " يا شماخ " وفي اللسان

" يا عباس " مادة " شمر " و " شمر " اسم فرس ، اللسان " شمر " .

(٣) انظر: شرح التلخيص ٣٤٦/١ .

وقد يأتي التعريف بالإضافة ، لما تتضمنه من المعاني المجازية^(١) .
ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَوَّكَبَ الْخَرَقَاءُ لَاحَ بِسُحْرَةٍ
سُهَيْلٌ أَزَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(٢)

والشاهد فيه أنه " أضاف الكوكب إليها لجدّها في عملها عند طلوعه ،
وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفا فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو
وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع^(٣)
سهيل وردت تجد في العمل ، وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن "
فكانما سهيل موكل بها يظهر حقيقتها للناس ، ولا يخفى ما في
هذه التسمية للكوكب من التهكم والسخرية من حال تلك المرأة .

*

ومن الاعتبارات البلاغية في التعريف بالإضافة ، أنه يشل ناحية من
نواحي لطف المأخذ . ذكر ذلك حازم القرطاجني ضمن ما ذكر من تلك
الأنحاء . قال : " وهذه الأنحاء التي ينزع بالمعاني إليها ، منها
ما يتيسر التهدي إليه على أكثر الشعراء ، ومنها ما لا يتيسر التهدي إليه
إلا على بعضهم .

(١) مفتاح العلوم ص ١٨٧ .

(٢) لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائله ، انظر شرح المفصل م ١ ،

٨/٣ ، ومفتاح العلوم ، ص ١٨٧ ، وفي اللسان " القرائب "

بدلا من " القرائب " مادة (غرب) .

(٣) شرح المفصل ، م ١ ، ٨/٣ .

والذي لا يتهدى إليه إلا بعضهم : منه ما يشترك فيه
العربي والمحدث ، ومنه ما لا يكاد يوجد إلا في شعراء المحدثين .
وذلك مثل إسنادهم وإضافتهم ضد الشيء إليه ، وكإعمالهم الشيء
في مثله . . . فأما إضافة ضد الشيء إليه فنحو قول "أبي الطيب رحمه
الله :

(١) صلة الهجرلي ، وهجر الوصال . (٢)

وهذه طريقة من طرق توليد المعاني ، أو ما استحدث من المعاني في
العصر العباسي ، ووجه اللطافة فيه أن الشاعر قد جمع بين الضدين في
تركيب إضافي ، ليطالعنا هذا التركيب بمعان لطيفة تكشف عن معاناة
الشاعر بسبب الهجر .

وهكذا تبرز القيم البلاغية ، وتتجلى الأبعاد الجمالية التي
تصحب المسند إليه في شتى المقامات وبمختلف طرق التعريف ، فالتعريف
لا يرد في سياق إلا ليوء دي غرضاً ، ويخفي وراءه سرا ، لذا فقد تناولنا
التعريف في صورته المختلفة في محاولة لاستشفاف تلك الأسرار ، وإبراز
تلك الأغراض .

(١) ديوان المتنبي ، ٣ / ١٩١ ، وتامه :

" نَكْسَانِي فِي السُّقْمِ نَكْمَنَ الْهَلَالِ "

(٢) منهاج البلاغ ، ص ٣٦٧ .

الفصل الثالث

تعريف المسند

لما كان المسند هو الجزء الذي يمثل الفائدة التي ينتظرها المخاطب ، بعد أن يكون قد عرف المسند إليه ، لذا كان الأصل في المسند التنكير ، لأن تلك الفائدة تتنافى مع التعريف الذي يتطلب أن يكون المخاطب على علم سابق بالمعرف ، وقد يعدل المتكلم عن تنكير المسند إلى تعريفه لغرض بلاغي لا يورثه التنكير ، مع تحقق الفائدة التي من أجلها كان المسند مسندا .

ومن هنا فإن المتكلم هو الذي يقرر المعدول عن التنكير إلى التعريف في المسند ، وذلك بمقتضى تقديره لأبعاد المعلومات السابقة لدى المخاطب ، وإذا عدل الأريب عن تنكير المسند إلى تعريفه ، جاء الأسلوب قائما على التعريف ، لأنه ينفرد بطرفي الإسناد ، وهو مظهر من مظاهر البلاغة والفصاحة في الكلام .

لقد أدرك علماء البلاغة أهمية ذلك ، فأولوه عنايتهم ، وكشفوا عن أبعاده ونكاته البلاغية التي يرمي إليها الأريب عندما ينشيء كلامه ، فيعمد إلى التعريف .

والبحث في تعريف المسند يشتمل على عدد من القضايا البلاغية .

أهمها :

- ١ - الفرق بين تنكير المسند وتعريفه .
- ٢ - معنى التقديم والتأخير بين المعرفتين .
- ٣ - الفروق الدقيقة في المعنى بين طرق التعريف التي يكثر تعريف المسند بها .
- ٤ - الفصل بين المسند إليه والمسند المعرفتين .
- ٥ - أهم الأغراض البلاغية لتعريف المسند .

إن العنصر الأساسي في التفريق بين التعبير بالنكرة أو المعرفة، هو حال المخاطب وما يعلمه من الأمر المخبر به، وهو فرق دقيق جداً، لأنه يبنى على نوع الفائدة التي ينتظرها المخاطب . لذا فإن التعبير بأحدهما مكان الآخر - أو في مقام يقتضي الآخر - قد يوقع المخاطب في لبس، فلا يكون للخبر عنده معنى يستفیده . ومعنى هذا أنه لا بد للمتكم أن يكون دقيقاً عند العدول عن التنكير إلى التعريف في المسند، فلا يعبر بالتعريف إلا إذا علم أن مخاطبه سهياً لقبول ذلك الخبر، ليفيد منه .

يقول الإمام عبد القاهر : " إذا قلت : " زيد منطلق " ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تخيده ذلك ابتداءً .

وإذا قلت : " زيد المنطلق " ، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره . والنكته أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : " زيد منطلق " فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو " زيد المنطلق " فعلا قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأدته ذلك " . (١)

فحين قال جرير :

وَنَحْنُ الذَّاكِرُونَ إِذَا جِئْتُمْ

من السَّبِي المَصْبِحِ وَالسَّوَامِ (٢)

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٧ .

(٢) ديوان جرير ، ١٠ / ٢٠٢ .

لم يقصد إفادة المخاطب شيئاً لم يعلمه ، إذ لو قصد ذلك لقال : نحن
ذائدون ، ولكنه أراد أن يخبر بأنهم هم الذائدون ، " أو هم الذين قاموا
بما علم المخاطب بوقوعه ، وكذلك ما جاء في قول زهير بن أبي سلمى :

يَطْلُبُ شَأْوَ امْرَأَيْنِ قَدَّمَا حَسَنًا
نَالَا الطُّووكَ ، وَذَا هَذِهِ السُّوُكَا
هُوَ الْجَوَاوُ ، فَإِنْ يَلْحَقَ بِشَأْوَهِمَا
عَلَى تَكَالَيْفِهِ ، فَمِثْلُهُ لِحَقِيسَا (١)

فالتعريف في قوله : " هو الجواد " فيه معنى إثبات المسند للمسند إليه ،
لا الإعلام بأنه جواد ، لأن هذا ما حصله المخاطب وعلمه .

*

وتعريف المسند يقتضي أن يكون طرفاً لإسناد معرفتين ، وإذا كانا

كذلك فأيهما يكون المسند إليه وأيهما المسند ؟

إنها مسألة قديمة قدم علم النحو ، ومن المفيد هنا أن نورد رأى
سيبويه فيها ، حيث مثل لها مع " كان " . فقال : " وإذا كانا معرفة ،
فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتَه ونصبت الآخر ، كما فعلت
ذلك في ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيدٌ صاحبك ،

(١) شعر زهير بن أبي سلمى ت : فخر الدين قباوة ، ص ٧٤ ، ط ٣

دار الأفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠ هـ ، والبيتان من قصيدة

يمدح فيها هرم بن سنان .

وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك . وتقول : من كان أخاك ، ومن
كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك ، إذا جعلت * من * الفاعل
... (١)

ويتضح من هذا أن سيمويه لا يرى فرقا في المعنى إذا تبادل
المعرفتان المواقف ، والمتكلم بالخيار يجعل أيهما شاء مسندا إليـه
والأخرى مسندا .

وقد تناول الإمام عبد القاهر هذه المسألة ، فاكتسبت على يديه
عمقا بلاغيا ؛ لأنه ينظر إليها في إطار من المعاني النفسية التي أقام عليها
نظرته للتفريق بين الأساليب ، وانتهى فيها إلى خلاف ما ذهب إليه النحاة .

فهو يرى أن ثمة فرقا في المعنى بين * المنطلق زيد ، وزيد المنطلق * ،
فقولنا : * زيد المنطلق * يدل على أن المخاطب قد علم بالانطلاق ،
ولكنه لم يعلم من كان ، بمعنى أنه يمكن أن يكون وقع من زيد أو من غيره ،
فإذا قيل : زيد المنطلق ، علم المخاطب على جهة اليقين بأن الانطلاق
قد كان من زيد دون غيره .

أما إذا قلت : * المنطلق زيد * ، كان المعنى على أنك رأيت
إنسانا ينطلق ، فلم تعلم أزيد هو أم عمرو ، فإذا قيل : * المنطلق زيد *
عرف ذلك الشخص المنطلق .

وينتهي الإمام عبد القاهر إلى أنه * متى رأيت اسم فاعل أو صفة
من الصفات قد بدى به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في
المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك ، غير الغرض إذا كان اسم الفاعل

(١) الكتاب ، ١/٤٩ ، ٥٠ .

أوالصفة خبراً* (١)

وقد أولى الإمام هذه المسألة عناية خاصة ، فوضح ما اشتبه على النحاة ، وألقى الضوء عليه ، فأزال الوهم في أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا ، وتثني بذاك ، وأثبت أن المعنى يتغير بتغير موقع المعرفة من الجملة . واستشهد على ذلك بقول العرب : " ليس الطيبُ إلا المسكُ " ، وقول جرير :

الَسْتُمْ خَيْرٌ مِنْ رُكْبِ الْمَطَايَا

وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٍ رَاحِ (٢)

وقول المتنبى :

الَسْتِ ابْنِ الْأُولَى سَعِدُوا وَسَادُوا

وَلَمْ يَلِدُوا امْرَأَةً إِلَّا نَجِيبًا (٣)

فالمسند إليه والمسند معرفة في الثلاثة ، وقد جاء كل منها على ترتيب معين ليدل على معنى معين ، لا نجد له لو قدمنا وأخرنا ، وجعلنا المسند مسنداً إليه والعكس .

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨٧ .

(٢) ديوان جرير ، ٨٩/١ ، مسن قصيدة في مدح عبد الملك بن

مروان .

(٣) ديوان المتنبى ١/١٤٤ .

وعقب الإمام على الشواهد السابقة بقوله : " قل : ليس المسك إلا الطيب ، وأليس خير من ركب المطايا إياكم ؟ ، وأليس ابن الأسي سعدوا وسادوا إياك ؟ ، تعلم أن الأمر على ما عرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير " . (١)

فالخبر يقع تاليا للمبتدأ تبعاً للمعاني النفسية التي يريد المتكلم التعبير عنها ، لأن المعنى هو الذي يحدد أيهما المبتدأ وأيها الخبر . " وهذا تتجلى فلسفة - عبد القاهر - النحوية ، حيث يلبس الخبر ثوبه من المعنى تأخر أو تقدم ، ففي تأخره إلى موضعه يكون له مدلوله من المعنى يخالف مدلوله إذا تقدم على المبتدأ " . (٢)

وقد أمعن الإمام في إيجاب القطع بهذا الفرق انطلاقاً من مدلول الإسناد ، فالمبتدأ مسند إليه لأن المعنى يثبت له ، والخبر مسند لأن المعنى يثبت به ، لذلك فإنه إذا تأخر المبتدأ عن الخبر كان ذلك على نية التقديم .

وعلى هذا فإنك إذا " جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً ، فقد وجب وجهاً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول . فإذا قلت : " زيد أخوك " ، كنت قد أثبت بأخوك معنى لزيد ، وإذا قدمت وأخرت فقلت : " أخوك زيد " ، وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لأخوك ،

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٩ .

(٢) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز ، د . فؤاد

علي مخيم ، ص ٢١٠ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ م .

وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإن ذاك خبرا ، تغييرا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم " المبتدأ والخبر فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه . وذلك ما لا يشك في سقوطه " (١)

ويضي الإمام عبد القاهر في إيراد المزيد من الأدلة على اختلاف المعنى بالتقديم والتأخير بين المعرفتين ، فيبين وجه الفرق بين قولهم :

" الحبيب أنت " و " أنت الحبيب " في قول المتنبي :

أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ
مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مُحْسِبٍ (٢)

وهو فرق لطيف ، فمعنى قولهم " الحبيب أنت " أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة ، أما قوله " أنت الحبيب " فمعناه أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس ، ومن هنا فإنه لا يجوز أن يكون " أخوك زيد " ، و " زيد أخوك " بمعنى واحد . (٣)

وللفخر الرازي (ت ٦٠٤ هـ) رأي في هذه المسألة ، حيث نظر إليها من خلال أن الخبر صفة للمبتدأ ، لذا فإنه يرى أن الوصف لا بد أن يكون خبرا ، قال : " المبتدأ موصوف والخبر صفة ، وكما وجب أن يكون

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٩ .

(٢) ديوان المتنبي ١٧٦/١ ، من قصيدة في مدح كافور الاخشيدى .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٩٠ " بتصرف " .

أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً ، والآخر بأن يكون صفة ،
فكذلك في اللفظ ، فإذا قلنا : الله خالقنا ومحمد نبينا ، فالخالقية
صفة لله تعالى ، والنبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فهما في الحقيقة
متعينان للخبرية ولا يصلحان للمبتدئية .^(١)

وهذا يخالف ما قرره الإمام عبد القاهر ؛ لأن الصفة والموصوف كل
منهما يصلح للمبتدئية والخبرية ما دام كل منهما معرفة ، وذلك على حسب
المعنى الذي يريد المتكلم إثباته ، ولا معنى لتعيين أحدهما للمبتدئية
والآخر للخبرية .

فإذا قلنا : الله خالقنا ، نكون قد أثبتنا بالخالقية معنى لله
سبحانه وتعالى ، وإذا قلنا : خالقنا الله ، نكون قد أثبتنا بلفظ
الجلالة معنى للخالقية ، وكذلك الحال في قولنا : محمد نبينا ، أو نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم .

وأكثر علماء البلاغة^(٢) لا يرون غير ما قرره الإمام ، غير أن السكاكي
قد تناول المسألة في إطار من أغراض الخبر ، وبين من خلالها الفائدة
التي يستفيد منها المخاطب مع التقديم والتأخير في المعرفتين قال :

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز فخر الدين الرازي ، ت : الدكتور

إبراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات أبو علي ، ص ٧٨ ، دار

الفكر - عمان ، ١٩٨٥ م .

(٢) انظر مثلاً : مفتاح العلوم ص ٢١٢ ، والتبيان في علم البيان المطلع

على إعجاز القرآن ، لابن الزمطكاني ، ص ٩٨ ، وشروح التلخيص ٢ / ٩٤ .

" كأنني بك أسمعك تقول : فالمسند إذا كان متشخصا عند السامع معلوما له ، استلزم لا محالة كون المسند إليه معلوما أيضا لما قدمتم أنتم ، وإذا كانا معلومين عنده ، فماذا يستفيد ؟ فإننا نقول : يستفيد إما لازم الحكم كما ترى في قولك لمن أثنى عليك بالغييب: الذي أثنى عليّ بالغييب أنت ، معرفا لأنك عالم بذلك ، أو الحكم كما ترى في قولك لمن تعرف أن له أخا ، ويعرف إنسانا يسمى زيدا ، أو يعرفه يحفظ التوراة ، أو تراه بين يديه ، لكن لا يعرف أن ذلك الإنسان هو أخوه إذا قلت : أخوك زيد ، أو أخوك الذي يحفظ التوراة ، أو أخوك هذا ، فقدمت اللاحق . (١)

فالتقديم أو التأخير يرتبط بتصوير المتكلم للمعنى وحال المخاطب ، فإذا قلت : الذي أثنى علي بالغييب أنت ، فإنك تقوله لمن أثنى عليك بالغييب ، وتتصوره يريد أن يعرف هل بلغك ذلك الشئ ، فيكون الحكم على الوجه المتصور في ذهنه ، أما إذا قلت : أنت الذي أثنى علي بالغييب ، فإنك تقوله لمن أثنى عليك ، وبلغك ذلك الشئ بمحضه ومحضر غيره ، فتصورته وهو يطلب كيف يكون حكمك عليه .

وإذا قلت : أخوك زيد ، قلته لمن يعتقد أن له أخا ، ولكن لا يعرفه ، لأنك تتصوره وهو يطلب منك ذلك التعيين ، أما إذا قلت : زيد أخوك ، قلته لمن يعرف زيدا ، ولكن لا يعرف أنه أخوه .

وخلاصة ذلك " أنه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف ، ويكون السامع عالما باتصافه بإحدهما دون الأخرى ، فإذا أردت أن تخبره

(١) مفتاح العلوم ، ص ٢١٢ .

بأنه متصرف بالأخرى ، تعتمد إلى اللفظ الدال على الأول وتجعله مبتدأ ،
وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا ، فتفيد السامع ما كان
يجمله من اتصافه بالثانية * (١)

*

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ١/١٨٨ .

معاني العهد والجنس في تعريف المسند :

قد يبدو لا أول وهلة أنه لا فرق في المعنى بين أن يعرف المسند بـ "أل" العهدية ، وبين أن يعرف بـ "أل" الجنسية ، انطلاقاً من أن "أل" في كلتا الحالتين للتعريف ، ولكن الأمر على العكس من ذلك ، فالفرق بينهما كبير ، بل إن المعنى مع "أل" العهدية يختلف تماماً عن المعنى مع "أل" الجنسية ، وذلك بالنظر إلى الدلالة الأصلية لكل منهما ، وإلى المعنى المراد إثباته بالإسناد .

لقد عقد الإمام عبد القاهر موازنة بين قولك "أنت الحبيب" ، و "أنت الشجاع" ، و "زيد المنطلق" ، واستبعد أن يكون المعنى في "أنت الحبيب" و "أنت الشجاع" كالمعنى في "زيد المنطلق" ؛ لأنه لو كان المعنى واحداً لاقتضى أن يكون المعنى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب ، وأنه لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده ، وما هو شجاع به ، وذلك محال ^(١) .

ووجه الفرق بينهما أن المعنى في "زيد المنطلق" هو إثبات انطلاق علمه المخاطب لشخص يعرفه ، هو زيد ، فالمخاطب يعرف زيدا ، ويعلم الانطلاق ، ولكنه لا يعرف الذي قام به ، فجاءت "أل" العهدية لتحدد ذلك الانطلاق في شخص بعينه .

أما المعنى في "أنت الحبيب" و "أنت الشجاع" فهو إثبات حقيقة المحبة وحقيقة الشجاعة للمسند إليه ؛ لأن "أل" فيهما جنسية ، تتناول حقيقة الجنس و لا شيئاً معهوداً منه .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٩١ .

وشة فرق آخر يتعلق بالصيغة الصرفية لكلمة " حبيب " ، لأن
" الحبيب " فعيل " ، بمعنى " مفعول " ، فالمحبة ليست له
بالحقيقة ، وإنما هي صفة لغيره لا يسته وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول ،
والصفة إذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من
هي صفة له ، دون من تلابسه ملابسة المفعول .

وإذا كان كذلك ، بعد أن تقول : " أنت المحبوب " ، على
معنى أنت الكامل في كونه محبوباً ، كما أن بعيداً أن يقال : " هو
المضروب " ، على معنى أنه الكامل في كونه مضروباً . (١)

ومن هنا فإن المعنى في قولك : " أنت الحبيب " ، أي أنك
الذي أختصه بالمحبة مني ، وأن محبتي مقصورة عليك دون غيرك ، ولهذا
يخطف عن المعنى في قولك : " أنت الشجاع " ، إذا أردت أنه الكامل
في الشجاعة ، لأن ذلك يقتضي أن لا يكون في الدنيا شجاعة إلا ما تجده
عنده ، وهذا وذاك ليسا كالمعنى في قولك : " زيد المنطلق " ؛ لأن
" أل " في " المنطلق " عهدية تشير إلى انطلاق قد عرف المخاطب
أنه كان .

وقد يكون قولنا : " زيد المنطلق " بمنزلة " أنت الحبيب " ،
إذا قيدنا الخبر بقيد تكون معه " أل " جنسية ، كأن نقول : " زيد
المنطلق في حاجتك " ؛ لأن المراد لم يعد انطلاقاً معيناً معهوداً ،
وإنما جنس من الانطلاق ، أي الذي من شأنه وعادته أن يسمع في حاجتك . (٢)

(١) المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢) انظر: المصدر السابق ، ص ١٩٢ " بتصرف " .

وهكذا تتضح الفروق الدقيقة في تعريف الخبر بـ "أل الجنسية والعهدية ، وهي فروق ندرك من خلالها الجهد الذي بذله الإمام عبد القاهر في هذا الباب ، كما أنها تكشف عن عبقرية هذا الرجل ، وما تميز به من براعة في الاستنباط والتعليل .

ولكي يسبين الإمام عبد القاهر الفروق في الإخبار بأل الجنسية ، وحال المعنى معها ، أسس لذلك بأصلين ، ونبه على أهميتهما . أحدهما : أن أسماء الأجناس والمصادر تتنوع إذا وصفت . فيصير " الرجل " الذي هو جنس واحد إذا وصفته فقلت : " رجل ظريف " ، و " رجل طويل " ، و " رجل قصير " . . . أنواعا مختلفة ، ويرد اسم " الرجل " بكل صفة تقرنها إليه ليبدل على جنس مختلف ، وهكذا في المصادر ، فكلمة " العلم " تدل على الجنس ، فإذا وصفت فقلت : " علم ضروري " و " علم مكتسب " و " علم جلي " و " علم خفي " ، انقسم الجنس أقساما ، وصار أنواعا .

والآخر : أن المصادر والاسم المشتق تتفرق بالصلة ، فقولنا :

" الضرب " يدل على جنس واحد ، فإذا قلت : " الضرب بالسيف " كان

نوعا مخصوصا من الضرب ، وكما في قول المتنبي :

وَتَوَهَّمُوا اللَّعِبَ الْوَعَى ، وَالطَّعْنَ فِي الْ

هَيْجَاءِ غَيْرِ الطَّعْنِ فِي الْمَيْدَانِ (١)

فالطعن غير الطعن ، وكل من الطعنين جنس برأسه ، فهذا في الهيجاء

(١) ديوان المتنبي ١٧٦/٤ ، من قصيدة في مدح سيف الدولة .

وذاك في الميدان . (١)

وينتهي من ذلك إلى أن تقول : " هو الوفي حين لا يفى أحد " ،

وقول الشاعر :

هُوَ الْوَائِبُ الْمَائَةِ الْمُصْطَفَا

ةَ إِمَامًا مَخَاضًا وَإِمَامًا عَشَارًا (٢)

وقول المتنبي :

وَهُوَ الضَّارِبُ الْكَتِيبَةَ وَالطَّعْمَ

نَةَ تَغْلُو ، وَالضَّرْبُ أَغْلَى وَأَغْلَى (٣)

وأشبه ذلك " كلها أخبار فيها معنى الجنسية ، وأنها في نوعها الخاص بمنزلة الجنس المطلق إذا جعلته خبرا فقلت : " أنت الشجاع " .

وكما أنك لا تقصد بقولك : " أنت الشجاع " إلى شجاعة

بمعناها قد كانت وعرفت من إنسان ، وأردت أن تعرف من كانت ، بل تريد أن تقصر جنس الشجاعة عليه ، ولا تجعل لأحد غيره فيه حظا ، كذلك

لا تقصد بقولك : " أنت الوفي حين لا يفى أحد " إلى وفاء واحد .

كيف ؟ وأنت تقول : " حين لا يفى أحد " . (٤)

(١) انظر : دلائل الإعجاز ، ص ١٩٢ وما بعدها .

(٢) ديوان الأعمش الكبير ، "ميمون بن قيس" ، شرح وتعليق : د . محمد

محمد حسين ، ص ١٠١ ، ط ٧ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٣ هـ

والبيت من قصيدة في مدح : قيس بن معد يكرب .

(٣) ديوانه ١٣٢/٣ ، من قصيدة يعزى فيها سيف الدولة بأخته

الصفري ويسليه بالكبرى .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ١٩٤ .

وكذلك الحال في قوله : " هو الواهب المائة المصطفاة " ،
فليس المراد هبة واحدة ، لم يعد لمثلها ، ولكن المعنى على أن ذلك يقع
منه أبدا ، وأنه هو الذي يبلغ عطاؤه هذا المبلغ .
وفي قوله : " وهو الضارب الكتيبة " فإنه لم يقصد ضربا واحدا ،
ولكن أنه هو الذي من عادته أن يضرب الكتيبة .
فالوحي والواهب والضارب هنا أنواع خاصة من أجناسها المطلقة ،
فالوحي يختص بهذا النوع من الوفاء ، والواهب يختص بهذا النوع من
الهبة ، والضارب يختص بهذا النوع من الضرب ، فهي تتكرر منهم على
الدوام ، ولو كان المراد وفاء واحدا ، وهبة واحدة ، وضربا واحدا ، لخفت
المدح وقل شأن المدوح ؛ لأن غير هذا الوحي قد يفي مرات ومرات ،
وغير هذا الواهب قد يهب المئات والألوف ، وغير هذا الضارب قد يكرر من
الضرب حتى يشتهر به .

ويقف الإمام وقفة متأنية يفرق فيها بين دلالة " أل " الجنسية
إذا اتصلت بالخبر وبين دلالتها إذا اتصلت بالمبتدأ ، ويدير حواراه على
قوله " أنت الشجاع " ، وقولهم " الشجاع موقى " ، والجبان مَلَقَّى " (١) ،
وينتهي به البحث إلى أن الفرق بينهما عظيم ، فأل في قولهم :

(١) " الشجاع موقى " مثل . ويقال " إنه لحنين بن خشرم السعدي ،
ويقال للشاب القوى . كتاب الأمثال تأليف الإمام الحافظ أبي عبيد
القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق : د . عبد المجيد
قطامش ص ١١٦ ، ط ١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ .

" الشجاع موقى " تدل على استفراق الجنس ، أما في قوله " أنت الشجاع " فإنها تدل على الجنس فقط ، وذلك لأن المعنى في قولك " الشجاع موقى " أنك تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة ، فهو في معنى قولك الشجعان كلهم موقون تجعل الوقاية تستفرق الجنس وتشمله وتشيع فيه ، وأما قولك : " أنت الشجاع " فلا معنى فيه للاستفراق ، إذ لست تريد أن تقول : " أنت الشجعان كلهم " . (١)

ويسوق الإمام الأديلة على بطلان أن يكون قولك : أنت الشجاع ، بمعنى " أنت الشجعان كلهم " ، أي أنه لا يمكن أن يكون لاستفراق الجنس ؛ لأنه لو كان بهذا المعنى ، فكأنك " تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس ، من غير أن تبطل تلك المعاني وتنفيها عن الناس ، بل على أن تدعي له أمثالها " . (٢)

وهذا هو معنى استفراق الجنس ، وفرق بين أن يقصد ذلك ، وبين أن يكون المقصود حقيقة الجنس ، كما في قولك : " أنت الشجاع " ؛ لأن ما يدل عليه هذا من تفرد بحقيقة الجنس ، فهو على سبيل الادعاء ، لأنك " تدعى له أنه انفرد بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أوتي فيها مزية وخاصة لم يوتئها أحد ، حتى صار الذي كان يعده الناس شجاعة غير شجاعة " . (٣)

-
- (١) دلائل الإعجاز ، ص ١٩٦ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٩٧ .
(٣) المصدر السابق ص ١٩٨ .

وعلى هذا وجب القطع بأن "أل" الاستفراقية لا تصلح لأن تدخل على الخبر إذا كان اسم جنس ؛ لأن في دلالتها عموماً لجميع أفراد ذلك الجنس ، ومن المحال أن تجتمع تلك الأفراد في شخص السند إليه ، أما الجنسية فإنها تنصب على الحقيقة دون الأفراد ، لذلك جاز التعبير بها لا دعاء كمال المسند في المسند إليه ، وليس معنى الكمال أن تأتي إلى شجاعات كثيرة فتجمعها في المخاطب ، بل المعنى على حد قولك : "كنا قد عقلنا الشجاعة وعرفنا حقيقتها ، وما هي ؟ وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه وطشه حتى يعلم أنه شجاع على الكمال ؟ واستقرينا الناس فلم نجد في واحد منهم حقيقة ما عرفناه ، حتى إذا صرنا إلى المخاطب وجدناه قد استكمل هذه الصفة ، واستجمع شرائطها ، وأخلص جوهرها " . (١)

ويستدل الإمام على هذا المعنى ، بأن الجميع يتفقون على أن قولك : "أنت الشجاع" بمعنى الكامل في الشجاعة ، فلو كان المعنى على استفراق جميع الشجاعات التي يتوهم وجودها في الموصوفين بالشجاعة ، لما قالوا : إنه بمعنى الكامل في الشجاعة ؛ لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغي أن تكون عليه ، دون قصد إلى أن تجتمع تلك الأحاد من الجنس .

وينتهي الإمام إلى أن الغرض في قولك : "أنت الشجاع" ، هو الغرض بقولهم : "هذه هي الشجاعة على الحقيقة ، وما عداها جبن" ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

و" هكذا يكون العلم ، وما عداه " تخيل " و" هذا هو الشعر ، وما سواه
فليس بشيء " . (١)

وذلك لأن " أل " مع الخبر تتجه إلى المصدر الذي تشتق
منه الصفة ، كالشجاعة ، والعلم ، والشعر ، لا إلى الصفة وهي : الشجاع ،
والعالم ، والشاعر ، وهذا على العكس تماما من مجيء " أل " الجنسية مع
المبتدأ ، فإنها تتجه إلى الصفة ، فتستفرقها وتحيط بكل آحادها ، كما هو
الحال في قولهم : " الشجاع موقى " ، لذلك كان : " الشجاع موقى "
بمعنى كل الشجعان ، وكان " أنت الشجاع " بمعنى الكامل فسي
الشجاعة .

*

(١) المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

تعريف المسند بالاسم الموصول :

تتمثل الوظيفة النحوية للاسم الموصول في أنه لا يتصل إلا بجملة قد سبق من المخاطب علم بها (١) ، وهذه الوظيفة تبدو متعارضة مع وظيفة المسند ، التي تقتضي أن لا يكون المخاطب على علم به . من أجل ذلك ، ومن أجل كثرة وقوع الموصول وصلته مسندا ، وقف الإمام عبد القاهر ليجرز الوجه في ذلك ، والفرق بين الإخبار بالموصول وبين الإخبار بغيره من خلال المعنى ، بما لا يتنافى مع القاعدة النحوية ، بل إنه ليؤكّد على أن صلة الموصول لا بد أن تكون معلومة لدى السامع ، وأنه لا بد من أن يكون قد علمها على الجملة وحدث بها ، فإنك لا تقول : " هذا الذي قدم رسولا " ، لمن لم يعلم أن رسولا قدم ، ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل ، وكذا لا تقول : " هذا الذي كان عندك أمس " ، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسان وذهب عن وهمه ، وإنما تقوله لمن ذاك على ذكر منه ، إلا أنه رأى رجلا يقبل من بعيد ، فلا يعلم أنه ذاك ، ويظنه إنسانا غيره " . (٢)

ومن هنا فليس المعنى في قولك : " هذا الذي قدم رسولا " ، كالمعنى في قولك : " هذا قدم رسولا من الحضرة " ، وذلك بالنظر إلى حال المخاطب ، وما يكون في ذهنه من المعلومات التي تتصل بالخبر ، وما يمكن أن يفيد في كل من الحالتين .

فأنت في قولك : " هذا قدم رسولا من الحضرة " مهتدى خيرا

(١) انظر ص ١٠٤ من هذا البحث .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

بأمر لم يبلغ السامع ، ولم يسبِّغه ولم يعلمه أصلا ، وفي قولك : " هذا
الذي قدم رسولا " ، معلم في أمر قد بلغه أن هذا صاحبه " . (١)

فمعنى الخبر في الحالتين يحقق فائدة لدى المخاطب ، ولا يحل
أحدهما محل الآخر ؛ لأن لكل منهما مقاما يقتضيه ، وحالة تستدعيه ، فالتعبير
بأحدهما دون الآخر يأتي نتيجة لتصور المتكلم لنوع الفائدة التي
ينتظرها المخاطب ، وهو فرق دقيق لا يدركه إلا من أمعن في فهم
الأساليب ، وتحرى الدقة في توجيه معانيها ، والإمام عبد القاهر يعتبر
المثل الأعلى في ذلك .

*

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

الفصل بين المعرفتين وفائدته :

قد تصاغ الجملة من مسند إليه ومسند معرفتين ، ويفصل بينهما بضمير الفصل ^(١) ، لغرض بلاغي لا يتحقق بدونه ، وضمير الفصل لا يحسن إلا في هذا الموضع . قال سيبويه : " اعلم أن " هو " لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة ، أو ما أشبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فزارع زيدا وعمرا ، نحو : خير منك ومثلك ، وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقه كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ما لا يدخله الألف واللام " . ^(٢)

فالضمير لا يكون فصلا إلا إذا وقع بين المبتدأ والخبر المعرفتين ، أو ما ضارع المعرفتين ، وقد تضمن كلام سيبويه أهم الشروط ^(٣) التي يجب أن تتوافر ، لكي يكون الضمير للفصل .

(١) هو ضمير يقع بين المبتدأ وخبره أو ما أصلهما كذلك إذا كانا معرفتين ، وقد سماه البصريون فصلا ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتامه ، وسماه الكوفيون عمادا ، كأنه عمدة الاسم الأول وقسوا به بتحقيق الخبر بعده . انظر : شرح المفصل ، م ، ١ ، ٣ / ١١٠ .

(٢) الكتاب ، ٢ / ٣٩٢ .

(٣) لقد اشترط النحاة في ضمير الفصل ستة شروط ، اثنان فيما قبله ، واثنان فيما بعده ، واثنان في الضمير نفسه . فيشترط فيما قبله : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة ، ويشترط فيما بعده كونه خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة ، أو كالمعرفة

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن منه قوله جل وعلا : ﴿ إِنَّهُ هُوَ
يُبْدِي وَيُعِيدُ ﴾ (١) ، فألحقوا الفعل المضارع بالاسم (٢) ، وإلى مثل
هذا ذهب السكاكي (٣) ، والقزويني (٤) ، حيث مثلا له بقولهم : " زيد
هو يذهب " أو " يقوم " ، وتابعهما في ذلك بعض شراح التلخيص ، (٥)
واستدرك ذلك السبكي ، قال : " وليس بصحيح ؛ لأنه ليس بفعل لأن
بعده فعلا مضارعا " . (٦)

=== في أنه لا يقبل " أل " وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسما ،
ويشترط في الضمير نفسه : أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع " زيد
إياه الفاضل " و " أنت إياك العالم " ، وأما " إنك إياك الفاضل "
فجائز على البدل عند البصريين ، وعلى التوكيد عند الكوفيين ، والشرط
الثاني : أن يطابق الضمير ما قبله ، فلا يجوز " كنت هو الفاضل " ،
انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله
جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق : محمد محي
الدين عبد الحميد ، ٩٣ / ٢ " بدون تاريخ " .

- (١) الآية ١٣ من سورة البروج .
- (٢) انظر : المغني ٢ / ٩٤ .
- (٣) انظر : مفتاح العلوم ، ص ١٩١ .
- (٤) انظر : الإيضاح ، ١ / ١٣٥ .
- (٥) انظر : شرح التلخيص ، ١ / ٣٨٦ .
- (٦) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ١ / ٣٨٧ .

وقد اختلف النحاة في محل ضمير الفصل من الإعراب ، فمنهم من لا يرى له محلا من الإعراب ، ومنهم من يرى أنه حرف ، ومنهم من يرى أنه اسم ، ومنهم من يرى أن له محلا من الإعراب ولهم في ذلك مذاهب .^(١)

واختار الدسوقي القول بحرفية ضمير الفصل . قال : " والحق إنه حرف جيء به على صورة الاسم وليس بضمير ، ولا مرجع له ، وإنما يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة " .^(٢)

وربما التبس ضمير الفصل بالتأكيد والبدل في بعض المواضع ، والفرق بينهما ما ذكره ابن يعيش ، وهو أن الضمير لا يكون تأكيدا إلا إذا كان المؤء كد ضميرا . نحو : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، كما أن الضمير إذا كان تأكيدا فهو باق على اسميته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك ضمير الفصل .^(٣)

(١) يقول ابن هشام : " بزعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، و " أل " الموصولة ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إن بالعكس " المغني ، ٢ / ٩٦ ، ٤٠٤

(٢) حاشية الدسوقي ، ضمن الشروح ، ١ / ٣٨٦ ، وهذا ما نميل إليه ؛ لأن الخبر يبقى على خبريته ، ولو لم يكن حرفا لما فصل بين المتدأ والخبر ، وإنما يكون جزءا من الخبر ، بمعنى أنه يكون متدأ ثانيا وما بعده خبر له ، ويكون هو وخبره خبرا للمتدأ الأول .

(٣) لأن ضمير الفصل عنده حرف لا محل له من الإعراب ، انظر : شرح المفصل

أما الفرق بينه وبين البديل ، فإن البديل تابع للمبدل منه في إعرابه ، فإذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب ، وإذا أكدت أو فصلت لا يكون ، إلا بضمير المرفوع ، ثم إن " لام التأكيد تدخل على الفصل " ، ولا تدخل على التوكيد والبديل ؛ لأنه لا يفصل بين التأكيد والمؤكد ، والبديل والمبدل منه . (١)

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى وظيفة ضمير الفصل وفائدته البلاغية ، في معرض كلامه عن فروق الخبر في الإثبات ، قال : " إذا كنت قد بُلِّغْتَ أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا ، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد . فإذا قيل لك : " زيد المنطلق " ، صار الذي كان معلوما على جهة الجواز ، معلوما على جهة الوجوب ، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى " فصلا " بين الجزأين ، فقالوا : " زيد هو المنطلق " . (٢)

وأغلب الظن أنه يريد بالتأكيد هنا - كما يفهم من سياق الكلام - تأكيد الإسناد ، أو الحكم بإسناد الانطلاق إلى زيد دون غيره ، وإيجاب انفراجه به ، وذلك كما يفهم من قوله : " إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير " .

ومن هنا فإن فائدة ضمير الفصل عنده تأكيد الإسناد ، لا تأكيد المسند إليه ، ولا تأكيد المسند .

وذكر الزمخشري الفائدة البلاغية في ضمير الفصل من خلال تفسيره لقوله

(١) المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٧٨ .

تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(١) . قال : (" هم " فصل ،
وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ^(٢) ، والتوكيد ، وإيجاب
أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ^(٣) .

فالتوكيد ، وإيجاب ثبوت المسند إليه من فوائد ضمير الفصل عنده ،
وهذا قريب مما ذكره الإمام عبد القاهر ، وإضافة الزمخشري تتمثل في أنه
قد لاحظ أن ضمير الفصل يدل على ثبوت المسند للمسند إليه ، بمعنى أن
الفصل يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند دون غيره ، ومن هنا يكون
المراد في الآية تخصيص المشار إليهم بالفلاح دون غيرهم .

وذهب السكاكي إلى أن ضمير الفصل يأتي لتخصيص المسند
بالمسند إليه ، قال : " وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي : إذا كان
المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه ، كقولك : " زيد هو المنطلق " ^(٤) .
وتبعه في ذلك البيضاوي (ت ٧٩١ هـ) في تفسيره ^(٥) ،
والشهاب في حاشيته ، وأكد الشهاب (ت ٦٩٠ هـ) على أن ضمير الفصل
يفيد اختصاص المسند بالمسند إليه لا عكسه ^(٦) ، أما الخطيب فإنه يرى

-
- (١) بعض الآية (٥) من سورة البقرة .
(٢) هذه فائدة لفظية ، ووظيفة نحوية ، ولم يذكرها كثير من علماء البلاغة .
(٣) الكشاف ، ١ / ١٤٦ .
(٤) مفتاح العلوم ، ص ١٩١ .
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تأليف القاضي ناصر الدين أبي سعيد
عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ، ١ / ٦٥ ، دار الكتب العربية
الكبرى - بمصر ، ١٣٣٠ هـ .
(٦) انظر : حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ، ١ / ٢٥١ ، طبعة
محمد باشا عارف ، ١٢٨٣ هـ .

أن ضمير الفصل يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند^(١) ، وهو رأى عبد
القاهر والزمخشري ، وقد اختاره السبكي ، واستدرك على السكاكي . قال :
" قول المصنف : تخصيصه ، أي تخصيص المسند إليه بالمسند ، وهذه
العبارة هي الصواب ، وأما قول السكاكي في المفتاح : تخصيص المسند
بالمسند إليه فهو سهو منه " .^(٢)

ومجمل القول هو أن آراء العلماء قد اختلفت حول فائدة ضمير
الفصل ، فمنهم من يرى أنه للتوكيد ، ومنهم من يرى أنه للتخصيص ، والذين
يروون أنه للتخصيص انقسموا فريقين ؛ فمنهم من يرى أنه لتخصيص المسند
بالمسند إليه ، ومنهم من يرى أنه لتخصيص المسند إليه بالمسند .

والراجع هو أن ضمير الفصل يجمع بين التأكيد والتخصيص ، أما
التأكيد فهو خاص بالحكم المراد إثباته بطرفي الإسناد ، وأما التخصيص
فهو تخصيص المسند إليه بالمسند لا العكس ، وذلك لأن تخصيص المسند
بالمسند إليه يستفاد من تعريف المسند بأل الجنسية على ما ذكره الإمام
عبد القاهر عند الكلام على قولهم : " أنت الحبيب " ، قال : إنك الذي
اختصه بالمحبة من بين الناس " .^(٣) ، وقال في موضع آخر : " إنما الذي
يريدون أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ؛ وأنه ليس لأحد غيرك حظ
في محبة مني " .^(٤)

(١) التلخيص ، ص ٧٣ .

(٢) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ، ١ / ٣٨٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٩٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

وذلك ما انتهى إليه السبكي . قال : " للفصل ثلاث فوائد ،
التأكيد ، والتخصيص ، وأن ما بعده خبر ، فإن نظرنا للفائدة الأولى ،
فالأولى أن يجعل من اعتبارات الإسناد ؛ لأنه توكيد للحكم ، كما جعل
التأكيد بـ " أن " من اعتباراته ، ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك ،
كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند إليه والمسند ، والتأكيد بها
من اعتبارات الإسناد وإن نظرنا إلى فائدة التخصيص ، فالأولى
أن يجعل من اعتبارات المسند إليه ؛ لأن الفصل تخصيص المسند إليه
بالمسند ، والفصل مخصص بالكسر - ، والمسند إليه مخصص بالفتح - ،
والمسند مخصص به ، فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند إليه ،
ويصير قائما بالمسند إليه ، فعلم أن نسبه إلى المسند إليه أولى " (١)

ومن هنا تتضح الفوائد البلاغية التي يقصدها المتكلم من تعريف
المسند إليه والمسند ، والفصل بينهما بضمير الفصل ، وهي : التوكيد
للحكم ، ويستفاد من ضمير الفصل ، وتخصيص المسند إليه بالمسند ، ويستفاد
من ضمير الفصل أيضا ، وتخصيص المسند بالمسند إليه ، ويستفاد من تعريف
المسند .

*

(١) عروس الأفراح ، ضمن الشروح ، ١/٣٨٩ .

أغراض تعريف المسند :

لا يعدل الأديب عن تنكير المسند إلى تعريفه، إلا ليحقق بذلك أبعاداً جمالية في الكلام، وتتخلص تلك الأبعاد والنكات في عدة صور تفصح عن بلاغة التعريف، من ذلك أنك تعرّف الخبر، وأنت تريد " أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك البالغة، تقول : " زيد هو الجواد " ، و " عمرو هو الشجاع " ، تريد أنه الكامل ، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد ، أو الشجاع لم توجد إلا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال " (١) ، وعليه قول المتنبي :

وَدَعُ كُلَّ صَوْتٍ غَيْرَ صَوْتِي فَإِنِّي

أَنَا الصَّاحِحُ الْمَحْكِيُّ وَالْآخِرُ الصَّدَى (٢)

فادعى في قوله : " فإنني أنا الصائح " قصر الشاعرية عليه ، وأن شعره غيره ليس بشيء " إذا ما قيس بشعره . ومثله قول الآخر :

وَنَحْنُ الْوَازِعُونَ الْخَيْلَ تَرْدَى

بِفُتْيَانِ الصَّبَاحِ الْمَعْلَمِينَ (٣)

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٧٩ .

(٢) ديوان المتنبي ، ١ / ٢٩١ .

(٣) البيت لابن الدمينة . ديوانه ص ١٥٣ ، والوازعون : جمع وازع ،

وهو الذي يدبر أمر الجيش ، وردى الفرس ردياً وردياناً ؛ رجم الأرض بحوافره ، والمعلم : الرجل الذي علم مكانه في الحرب بعلامة أعلمها ، وأعلم الفرس : جعل لنفسه علامة الشجعان .

حيث عرف المسند " الوازعون " بقصد المبالغة في قصر جنس المعنى على المسند إليه " نحن " ، وهذا التعريف يوحي بأن الشاعر لا يعتد بما كان من غير المسند إليه في هذه الصفة .

والذي يتميز به هذا المعنى للتعريف هو أنه لا يجوز فيه العطف ، فلا تقول : زيد الجواد وعمرو ، وإنما تقول : زيد الجواد ، فإن أردت أن تشرك عمرا في هذه الصفة ، قلت : " زيد وعمرو الجوادان " ، على معنى أنك لا تعتد بغيرهما في الجود ، (فلو قلت : " زيد وعمرو الجواد وعمرو " ، كان خلفا من القول " (١) ؛ لأن العطف ينافي القصر .

وقد يكون القصر على الحقيقة لا على الادعاء ولا على المبالغة ، وذلك إذا خصص المعنى بشيء يجعله في حكم جنس بذاته ، ومنه قول الأعرابي :

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ
(٢) إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

والقصر يستفاد من تخصيص الهبة بالمائة ، فهي جنس من الهبة مخصوص تفرد به المدوح ، لذا صح قصرها عليه حقيقة ، إن لو كان المراد مطلق الهبة أوهبة معينة لما جاز قصرها عليه ؛ لأنها ما يشاركه فيه غيره .
ومن قول ابن الدمينية :

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ عَلَى سَلِيلٍ
(٣) مَعَ الطَّيْرِ الْخَوَامِعِ يَعْتَرِينَا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٠ . (٢) ديوان الأعرابي الكبير ص ١٠١ .
(٣) ديوان ابن الدمينية ، ص ١٥٢ ، وسليل وشليل : من أسماءهم ،
والخوامع : الضباع ، يعتريه : يخشيه .

حيث أفاد التعريف في قوله : " التاركون " قصر المسند على المسند إليه ،
لوجود القيد الذي يجعله في حكم ترك مخصوص عرف به المسند إليه ، فقصر
المسند على المسند إليه هنا ليس باعتبار التعريف لذاته ، بل باعتبار القيد
الذي يخصص المسند إليه بالمسند .

*

وقد يفيد تعريف المسند القصر دون قيد ، وذلك إذا كان التعريف
بالاسم الموصول ، لأن الموصول لا يوصل إلا بجملته قد سبق للسامع علم بها ،
كما في قوله جل وعلا : * هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ
اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ * (١) ، وقوله سبحانه : * هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ
كَيْفَ يَشَاءُ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * (٢) ، فإن خلق ما في الأرض ،
وتصوير الأجنة في الأرحام ، أمور لا يقدر عليها غير الله سبحانه ، لذا فقد
جاء الموصول خبرا ليفيد القصر والاختصاص .

*

وقد يفيد تعريف المسند بـ " أل " الجنسية ثبوته للمسند إليه ،
وأنه قد ظهر ظهورا لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شك ، كما في قول الخنساء :

إِذَا قَبَّحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ
رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ (٣)

(١) بعض الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية (٦) من سورة آل عمران .

(٣) ديوان الخنساء ، ص ١١٩ ، من قصيدة في رثاء أخيها صخر .

فهي لم تذهب إلى ادعاء أن البكاء على من قتل غير أخيها قبيح ، ولم تقصد قصر الحسن على بكائه دون غيره من البكاء ، " ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شك " . (١) ومنه قول الآخر :

أَسْوَدٌ إِذَا أَبَدَتْ الْحَرْبُ نَابَهَا

وَفِي سَائِرِ الدَّهْرِ الْغُيُوثُ الْمَوَاطِرُ (٢)

تقديره : " هم الغيوث المواطر " ، والشاعر لم يرد قصر هذه الصفة على مدوحيه ، وإنما أراد أن هذه الصفة بلغت فيهم غاية الكمال ، وثبتت لهم ثبوتا ظاهرا حتى عرفوا بها ، ولو قال : " هم غيوث مواطر " ، لم يحصل معنى الثبوت والظهور ، ولكانت هذه الصفة في المدوحين كما هي في غيرهم ممن يتصفون بها .

*

ومن الأبعاد البلاغية لتعريف المسند أنه يأتي للإشارة إلى أن المسند إليه قد بلغ في الاتصاف بالمسند مبلغ حقيقته المتصورة في الذهن . وهذا البعد يقول عنه الإمام عبد القاهر : " هذا فنٌ عجيب الشأن ، وله مكان من الفخامة والنبيل ، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه . والمعسول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل " . (٣)

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٨١ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٣ .

وإدراك المعنى المراد في ذلك لا يتأتى لأول وهله ، ولكنه يمر بمراحل تبدأ بالتصور والتقدير للصفة ، ثم الربط بين الصورة الذهنية المتخيلة وما عهدته المخاطب منها ، ليصل إلى المراد بالتعريف . كما في قول الشاعر :

أَنَا الرَّجُلُ الْمَدْعُو عَاشِقَ فَقِيرِهِ
إِذَا لَمْ تُكَارِمْنِي صُرُوفُ زَمَانِي (١)

كأنه يقول للمخاطب : تصور رجلا يوصف بأنه عاشق فقره ، فإذا تشلت ذلك ، وتصورته حق تصوره ، في حالة يكون معها قد استكمل تلك الصفة ، فاعلم أنه أنا ، أي أنا ذلك الرجل الذي يصدق عليه أن يدعى عاشق فقره .
ومنه أيضا قول ابن الرومي :

أَسْدَى إِلَيَّ أَبُو الْحُسَيْنِ يَدًا
أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدًا
وَكَذَلِكَ عَادَاتُ الْكَرِيمِ إِذَا
أَسْدَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدًا
إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدًا
فَلَا زَعَمَنَّكَ ذَلِكَ إِلَّا حَادًا (٢)

فقوله : " ذلك إلا حادا " متناه في هذا المعنى ، إن ليس فيه إشارة إلى أحد معهود ، وإنما للمخاطب أن يتصور واحدا من الناس شديد الحسد لنفسه ، فإذا تصوره في إطار ما عهد ، وانتهى إلى النموذج الذي يستحق أن يقال له بحق : حاسد نفسه ، علم أنه ذلك الرجل .

(١) لم يعرف قائله .

(٢) ديوان ابن الرومي ، ٧٨٦/٢ ، والابيات في قصيدة في مدح القاسم .

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم . (١)

ومنه قول الشاعر أبي حوط حجّية بن المضرب السكوني : (٢)

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعَى لِمُطَمَّئَةٍ

يُجِبُّكَ ، وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ (٣)

والشاهد فيه : " أخوك الذي . . . حيث جاء الموصول ، ولم يكن المخاطب قد عرف إنساناً بضمون الصلة ، ولكنه جاء على سبيل الخبر الموهوم الذي يستدعي من المخاطب تصور معنى الصلة في رجل ما ، وإذا تصوره وقد أخذ بغايتها عرف أنه هو الذي يستحق أن يطلق عليه اسم الأخوة . يقول الإمام عبد القاهر : " فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يعنى في الوهم ، دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه ، حتى كأنك قلت : " أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لطمه يجيبك " . (٤)

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٤ .

(٢) هو حجة بن المضرب الكندي السكوني ، يكنى أباحوط ، شاعر

فارس ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ، انظر ترجمته في :

الموتلف والمختلف ، ص ١٨٣ .

(٣) البيت في : الحماسة ، لأبي تمام ، ٦٠١ / ١ ، والموتلف والمختلف ،

ص ١٨٣ ، ودلائل الإعجاز ، ص ١٨٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ١٨٥ .

وهكذا تظهر القيم البلاغية ، والفروق الدقيقة في تعريف المسند ،
فالمسند لا يعرف إلا حينما يكون لتعريفه بعدا بلاغيا ، وهو من المباحث
ذات الشأن في البلاغة العربية .

ومع أن تعريف المسند يفيد القصر في بعض وجوهه - على النحو
الذي تقدم - إلا أن ذلك لم يشتهر عند علماء البلاغة ضمن طرق القصر ،
وإنما يذكرون ذلك عرضا في الكلام عن تعريف المسند ، وقد تنبه لذلك
(١)
الدكتور محمد أبو موسى ، فذكر تعريف المسند كطريق من طرق القصر ،
وهذا لا يمنع من الإشارة إليه في أحوال المسند ، ثم تناوله تناولا أوسع
في باب القصر .

(١) انظر : دلالات التراكيب ، ص ٨٥ ، ط ١ ، مكتبة وهبة - القاهرة ،

الفصل الرابع

خروج التعريف عن مقتضى الظاهر

مظاهره وأسراره

البحث الأول

وضع الظاهر موضع المضمـر

من المؤلف أن السياق إذا استدعى تكرار الاسم ، فإنه يكرر بضميره لا بلفظه ، وقد نفاجاً بظهور الاسم في موضع الضمير ، وعند ذلك تبدأ النظرة ذات الأبعاد البلاغية في البحث عن السبب أو الأسباب التي دعت إلى ذلك ، لأن إظهار الاسم في موضع ضميره لا يكون إلا " إذا تعلق به غرض " . (١)

وهذه الظاهرة - أعني وضع الظاهر موضع المضمـر - لها أبعادها الجمالية ، بل إنها قد تكون مظهر الحسن في الكلام الذي ترد فيه ، فقد حكى عن صاحب من أنه قال : كان الأستاذ أبو الفضل يختار من شعر ابن الرومي ، وينقط عليه (٢) ، قال : فدفع إلي القصيدة التي أولها :

أَتَحْتُ غَلْدُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ (٣)

(١) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤٨٤ .

(٢) صاحب : هو صاحب بن عباد ، وأبو الفضل : يعني ابن العميد ، وينقط عليه : أي يضع نقطة علامة على اختياره .

(٣) تمامه :

" عَلَيَّ مَا مَضَى أُمَّ حَسْرَةٌ تَتَجَدَّدُ "

وهو مطلع قصيدة يمدح بها صاعد بن مخلد . انظر القصيدة بتمامها

في : ديوانه ٢ / ٥٨٤ .

وقال : تأملها ، فتأملتها ، فكان قد ترك خير بيت فيها ، وهو :

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُنْتَضٍ
وَحِلْمٍ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُغْمَدٍ

فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تجاوزه ؟
قال : ثم رأني من بعد فاعتذر بعذر كان شرا من تركه . قال : إنما
تركته لأنه أعاد السيف أربع مرات . قال الصاحب : لولم يعسده أربع
مرات فقال : " بجهل كجهل السيف وهو منتضى ، حلم كحلم السيف
وهو مغمد " لفسد البيت " . (١)

فالصاحب بن عباد ينكر على أبي الفضل تركه للبيت ؛ لأن القصيدة
تفقد بتركه مظهرا من مظاهر البلاغة ، وموطنا من مواعن الحسن ، ثم ينكر
العذر ؛ لأن في الإضرار فسادا للبيت ، وانحطاطا ببلاغته وذهابا لحسنه .
وقد أورد الإمام عبد القاهر هذه القصة في باب " إدراك البلاغة
بالذوق وإحساس النفس " ، ثم عقب عليها بقوله : " والأمر كما قال الصاحب ،
والسبب في ذلك أنك إذا حدثت عن اسم مضاف ، ثم أردت أن تذكر المضاف
إليه ، فإن البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضره .

تفسير هذا أن الذي هو الحسن الجميل أن تقول : جاءني غلام
زيد وزيد ، ويقبح أن تقول : جاءني غلام زيد وهو ، ومن الشواهد
في ذلك قول دعبل :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٥٥٤ .

أَضْيَافُ عِمْرَانَ فِي خِصْبٍ وَفِي سَعَةِ
وَفِي حَبَاءٍ وَخَيْرٍ غَيْرِ مَنْسُوعٍ
وَضَيْفٌ عَمْرُو وَعَمْرُو يَسْهَرَانِ مَعًا
عَمْرُو لِبَطْنَتِهِ وَالضَّيْفُ لِلْجُوعِ (١)

وقول الآخر :

وَإِنْ طَرَّةٌ رَاقَتَكَ فَانظُرْ ، فَرَبَّمَا
أَمْرًا مَذَاقُ الْعُورِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ (٢)

(١) شعر دعبل الخزاعي (ت ٢٤٦ هـ) ، صنعة الدكتور : عبد الكريم
الأشتر ، ص ٤٠٠ ، ط ٢ ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ ، ورواية الديوان :

أَضْيَافُ سَالِمٍ فِي خَفِيٍّ وَفِي دَعَاةٍ
وَفِي شَرَابٍ وَلَحْمٍ غَيْرِ مَنْسُوعٍ
وَضَيْفٌ عَمْرُو وَعَمْرُو يَسْهَرَانِ مَعًا
عَمْرُو لِبَطْنَتِهِ ، وَالضَّيْفُ لِلْجُوعِ

(٢) نسبة قدامة بن جعفر ، في نقد الشعر إلى الشاعر خالد بن صفوان
ص ٢٠٣ ، ورواية الشطر الأول منه :

" فَإِنْ صَوْرَةَ رَاقَتِكَ فَاخْبِرْ فَرَبَّمَا "

وهو في الدلائل ، ص ٥٥٥ ، وفي سر الفصاحة ص ٢٣٧ ، بدون
عزو ، و " الطرة " في الأصل حاشية الثوب وموضع هدبه ، و " طرة
الجارية " أن يقطع لها في مقدمة ناصيتها كالعلم أو كالطرة تحت
التاج ، تتجمل بذلك . انظر : اللسان ، " طرر " .

وخالد بن صفوان من بلغاء الدولتين الأموية والعباسية وهوثيمي
منقري ، كان من أعلام الخطباء ، توفي سنة (٣٣ هـ) ، له ترجمة

في : أمالي المرتضى ، ج ٢ / ٢٦١ ، والمعارف ، لابن قتيبة ص ٤٠٣ .

وقول المتنبي :

بِمَنْ نَضْرِبَ الْأَمْثَالَ أَمْ مِنْ نَقِيصِهِ
إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالِدَهُرُ (١)

ليس يخفى على من له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير:
فقيل : " وضيغ عمرو وهو يسهران معا " ، و " ربما أمر مذاق العبود
وهو أخضر " ، و " أهل الدهر دونك وهو " ، لعدم حسن ومزية
لاخفاء بأمرهما ، ليس لأن الشعر ينكسر ، ولكن تنكره النفس (٢) .

فالإمام عبد القاهر تناول الظاهرة وعلل لها جماليا من حيث
الحسن والقبح وأرجع ذلك إلى النفس وإلى الذوق ، وتتجلى رؤية عبس
القاهر لذلك في قوله : وقد يزي في بادي الرأي أن ذلك من أجل اللبس ،
وأنت إذا قلت : " جاءني غلام زيد وهو " ، كان الذي يقع في نفس
السامع أن الضمير للغلام ، وأنت على أن تجي له بخير ، إلا أنه لا يستمر ،
من حيث أنا نقول : " جاءني غلمان زيد وهو " ، فتجد الاستنكار ونبو النفس ،
مع أن لا لبس مثل الذي وجدناه ، وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون السبب
غير ذلك (٣) .

فهو لا ينظر إلى هذه الأساليب من خلال الصحة في الأداة ، لأن
المعنى يمكن أن يولد بأي طريق ، ولكن ينظر إليها في إطار من العمق
النفسي ، لأن الإظهار في بعض الأحوال يحدث من التأثير في نفس

(١) ديوان المتنبي ، ١٢٧/٢ ، ورواية الشطر الأول فيه :

" بِمَنْ أَضْرِبُ الْأَمْثَالَ أَمْ مِنْ أَقِيصِهِ "

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٥٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥٦ .

المخاطب ما لا يتأتى مع الإضرار ،
فالمستكلم إذا يتعمد الإظهار في موضع الإضرار ، لما في الإظهار من الكشف
والإفصاح الذي يورث له دور له لدى المخاطب بما يحدثه من الأثر ،
* ومن البين الجلي في هذا المعنى - وهو كبيت ابن الرومي سواء ؛ لأنه
تشبيه مثله - بيت الحماسة :

شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضَبَانُ (١)

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عَصَامٍ سَوَدَتْ عَصَامًا
وَعَلَّمَتْهُ الْكِرَّ وَالْإِقْدَامَا (٢)

ولا يخفى على من له ذوق حسن هذا الإظهار ، وأن له موقعا في النفس ،
واعثا للآريحية ، لا يكون إذا قيل : * نفس عصام سودت * ، * شبي *
منه البتة * . (٣)

فالإظهار مطلب بياني يستدعيه المقام إذا قصد المتكلم
العناية بالأمر الذي يتحدث عنه ، وأراد أن يقف المخاطب على تلك
العناية وإشراكه فيها ، يقول العلوي في ذلك : * اعلم أن هذا وإن كان

(١) البيت للغندلزماني ، من قصيدة قالها في حرب البسوس .

انظر الحماسة ٦٠/١ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح : كرم البستاني ، ص ١١٨

دار صادر بيروت ٣٨٣ هـ وانظر : الفاخر ، لأبي طالب المفضل

ابن سلمة (ت ٢٩١ هـ) تحقيق : عبد العليم الطحاوي ص ١٧٧ ،

ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ٣٨٠ هـ ، وعصام هو عصام بن شهير

الجرمي ، وكان قد غلب على أمر النعمان بن المنذر ، ولم يكن لآبائه

شرف فشرّف نفسه .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٥٥٦ .

معدودا من علم الإعراب، لكن له تعلق بعلم المعاني، وذلك أن الإفصاح بإظهاره في موضع الإضمار له موقع عظيم، وفائدة جزله، وهو تعظيم حال الأمر المظهر والعناية بحقه^(١)، وهذا يرتبط بالمقام، وجهة العناية بالاسم المظهر، وهو ما أشار إليه الشيخ المرصفي في تعقيبته على بيست ابن الرومي السابق. قال: "إن حسن هذه العبارة من الجهة التي منها الاستهجان، فإن الغرض تربية الروعة، وإيقاظ الاستهالة متزايدة في نفوس الأعداء، ألا ترى أنك في مقام التهديد تكثر من المرهوبات، كما أنك في مقام التبشير وبسط النفوس تكثر من ذكر المرغوبات^(٢)."

فالاستهالة والتبشير والترغيب أبعاد نفسية ترتبط بمقامات متباينة، يأتي الإظهار في كل منها معبرا عن تلك الأبعاد تبعاً للسياق الذي يرد فيه. ولوضع الظاهر موضع الضمير صورتان^(٣)؛ إحداهما: أن يقع في الجملة الواحدة، والأخرى: أن يقع في جملة غير الجملة التي يرد فيها مرجع الضمير، والصورة الأولى أكثر وضوحاً لقرب موقع الضمير من مرجعه. لذلك قال الزركشي: "إنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت^(٤) سهل الأمر^(٥)."

-
- (١) كتاب الطراز ١٤٨/٢.
- (٢) الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، حسين المرصفي ٣٦/٢، ط ١، مطبعة المدارس الملكية بدرب الجمايز، ١٢٩٢هـ.
- (٣) الكتاب ٦٢/١.
- (٤) وهو قول الشاعر:
إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَاتِهَا * سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ
والبيت في اللسان "سقط" بدون عزو.
- (٥) البرهان في علوم القرآن، ٤٨٣/٢.

والحكمة هنا يراد بها الخصائص الجمالية التي تكتنف الإظهار في موضع الإضمار ، وقوله : سهل الأمر لا يعني انعدام تلك الخصائص ، وإنما قد تكون أوضح وأقرب . لذلك قال في موضع آخر : * إذا وقع في جملتين فأمره سهل ، وهو أفصح من وقوعه في الجملة الواحدة ؛ لأن الكلام جملتان ، فحسن فيهما ما لا يحسن في الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا

نَفَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا (١)

فتكرار * الموت * في عجز البيت أوسع من تكراره في صدره ؛ لأننا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع المضمحل لمّا أراد من تعظيم الموت ومن تهويل أمره ، فإذا عللها مكررة في عجزه عللناه بهذا ، وبأن الكلام جملتان * . (٢)

وقد فصل السكاكي بين أن يكون الاسم المظهر اسم إشارة ، وأن يكون واحدا من المعارف الأخرى ، لأن لكل منها سياقاً يناسبه ، ومعنى يقتضيه ، فاسم الإشارة يأتي في موضع الضمير إذا كملت العناية بتمييز المشار إليه ، وكمال العناية بالتمييز يأتي في مواضع أهمها :

(١) يروى لسواد بن عدى ، ويروى لأبيه عدى بن زيد وهو من قصيدة

مطلعها :

طَالَ لَيْلِي أَرَأَيْتُ التَّنْوِيرَا * أَرَأَيْتُ اللَّيْلَ بِالصَّبَاحِ بَصِيرَا

انظر: خزانة الأدب ، ١ / ٣٨١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥٥١ .

أولا : إذا اختص المشار إليه " بحكم بديع عجيب الشأن " (١) ،
كما في قول ابن الراوندي : (٢)

سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا
وَفَرَّقَ السَّعِيرَ وَالْإِنْدَالَ تَفْرِيقًا
كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ
وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً
وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَ زُنْدِيْقًا (٣)

والشاهد فيه قوله : " هذا " في البيت الثالث " فإن أصله " هو " ، أي ما تقدم ذكره من إعياء مذاهب العاقل ، ورزق الجاهل " (٤) ، ومع أن اسم الإشارة قد عرف بدلالته الحسية إلا أن الشاعر قد استعطفه للإشارة إلى غير محسوس ، ووضع في موضع الضمير ، وذلك لكمال عناية الشاعر بهذا الأمر ، ولأن المشار إليه قد اختص بما جاء بعده من حيرة الأوهام ، وتزندق العالم ، وهو حكم عجيب الشأن ، استدعى أن يكون المحكوم له متميزا عما سواه فكانت الإشارة سبيل ذلك .

- (١) مفتاح العلوم ، ص ١٩٧ .
(٢) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي ، توفي سنة ٢٤٥ هـ وقيل سنة ٢٥٠ هـ . وله ترجمة في وفيات الأعيان ، لابن خلكان ٩٤ / ١ ، وفي معاهد التنصيص ، ١٥٥ / ١ .
(٣) معاهد التنصيص ١٤٧ / ١ .
(٤) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ٤٥٤ / ١ .

ثانيا : إذا قصد المتكلم تمييز المشار إليه ، و " ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر " (١) . ومنه قول ابن الدمينه :

تَعَالَلَّتْ كَيْ أَشَجَسِي وَمَا بِكَ عَلَّةٌ

تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِكَ (٢)

فمقتضى الظاهر أن يقول : " ظفرت به " بدلا من " ظفرت بذلك " لأن المشار إليه وهو القتل " قد سبق ذكره ، فالقياس أن يكرر بضميره ، ولكن الشاعر عدل عن ذلك إلى الإظهار " لادعاء ظهور القتل ، وأنه في غاية الوضوح ، بحيث لا يشك فيه ، ويحتمل أن يكون مع ذلك أشار به إلى بعد قتله عن غيرها ، وظفرت به هي " (٣) .

وقد ذكر علماء البلاغة أغراضا أخرى لإظهار اسم الإشارة ، كقصد التهكم بالسامع والسخرية منه ، أو الإعلام بكمال بلادة السامع ، وأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره ، أو كمال فطانته وبعد غير إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، (٤) وهي في مجملها لا تخرج عن الأغراض التي مر ذكرها في مبحث التعريف باسم الإشارة ، وقد فصل السكاكي بين إظهار اسم الإشارة وبين إظهار غيره من المعارف ، لما يتميز به اسم

(١) مفتاح العلوم ، ص ١٩٧ .

(٢) ديوان ابن الدمينه ، ص ١٦ .

(٣) مواهب الفتح ضمن الشروح ١ / ٤٥٦ .

(٤) انظر : مفتاح العلوم ص ١٩٧ ، وشرح التلخيص ١ / ٤٥٤ .

الإشارة من دلالات لا توجد مع غيره ، كالدلالة على القرب والبعد والحس وغير ذلك مما يختص به اسم الإشارة ، وهي معان إضافية يوظفها الأريب في التعبير عن المعنى .

*

أما إذا كان الاسم المظهر غير اسم إشارة ، فإنه لذلك مواقفه وأغراضه بحسب السياق الذي يقع فيه الإظهار . ففي قوله تعالى :
* وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * (١) ، فإن مقتضى الظاهر أن يقال : " وهو بكل شيء عليم " ؛ لأن لفظ الجلالة قد تقدم ، لكن الآية الكريمة جاءت على خلاف ذلك ، حيث أظهر الاسم الجليل ، وفي ذلك " تعظيم لشأنه عز شأنه " (٢) ، والتعظيم بالإظهار في الآية ما يقتضيه المقام ، لما جاء بعد اسمه جل وعلا من الإخبار بأحاطته سبحانه بعلم كل شيء ، ومن كان هذا علمه فهو عظيم ، ويجب تعظيمه ، وعليه قوله سبحانه * وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * (٣) ، فإن إظهار لفظ الجلالة في قوله : " إن الله خبير " يفيد التعظيم لله عز وجل .

ومن ذلك قوله تعالى : * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * (٤)

فإن مقتضى الظاهر أن يقال : هو الصمد ، ولكن حل الاسم الكريم محل

(١) بعض الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) روح المعاني ٣/٦٢٠ .

(٣) بعض الآية ١٨ من سورة الحشر .

(٤) الآيتان الأولى والثانية من سورة الإخلاص +

الضمير ، * للإشعار بأن من لم يتصف بذلك فهو بمعزل من استحقاق
الألوهية * (١) ، وهو مقام يقتضي تعظيمه سبحانه بإعادة ذكره
مصحوبا بصفة من صفاته .

وقد يرد الاسم صريحا خلافا لمقتضى الظاهر للإهانة والتحقير ،
كما في قوله تعالى : * إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ
لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا * (٢) حيث كان مقتضى الظاهر أن يقال : إنه كان
للإنسان عدوا مبينا ، إلا أن القرآن يصح بالاسم لما في التصريح به من
التحقير والإهانة ، ولربطه مباشرة بصفة العداوة ، ليستحضره المخاطب في
إطار من تلك الصفة .

ومنه قول ذى الرمة :

تَخَطَّ إِلَى الْفَقْرِ امْرُؤُ الْقَيْسِ إِنَّهُ

سَوَاءٌ عَلَى الضَّيْفِ امْرُؤُ الْقَيْسِ وَالْفَقْرِ (٣)

حيث أظهر الاسم "امرؤ القيس" في موضع إضماره ، وذلك لأن المقام مقام هجاء ،
وفي الإظهار ما يناسب الغرض من التوبيخ والتحقير ، ومثل ذلك ما جاء في
قصيدة لجرير يهجو فيها الأخطل :

(١) تفسير أبي السعود ٥ / ٥٩١ .

(٢) بعض الآيات ٥٣ من سورة الإسراء .

(٣) ديوان ذى الرمة ١ / ٥٩٤ ، وتخط : أي تجاوز إلى الفقر وهو من

قصيدة في هجاء امرئ القيس بن زيد مائة ، مطلعها :
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارِ مِيَّ عَلَى الْبَلَى * وَلَا زَالَ مِنْهَا لِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ

تَرَكَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّهُ وَكَانَتْهَا
مَنْحَاةٌ سَانِيَةٌ تُدِيرُ مَحَاةً
وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَآبُ لَهُ لِيَنَالَ (١)

*

وقد يقصد بالإظهار زيادة التقرير والتمكين والتثبيت ، قال
تعالى ﴿ وَيَالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ (٢) ، والقياس أن يقال :
وبه نزل ، قال الزمخشري في معنى الآية : " وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة
المقتضية لإنزاله ، وما نزل إلا ملتبسا بالحق والحكمة ، لاشتماله على الهداية
إلى كل خير ، " أو ما أنزلناه من السماء ، إلا بالحق محفوظا بالرصد من
الملائكة ، وما نزل على الرسول " صلى الله عليه وسلم " إلا محفوظا من تخليط
الشياطين . " (٣)

فمعنى الحق الثاني غير معنى الحق الأول ، لذلك قال الألويسي :
" المراد بالحق الأول على ما قيل الحكمة الإلهية المقتضية لإنزاله ، وبالثاني
ما اشتمل عليه من العقائد والأحكام ونحوها ، أي ما أنزلناه إلا ملتبسا
بالحق المقتضي لإنزاله ، وما نزل إلا ملتبسا بالحق الذي اشتمل عليه . " (٤)

(١) ديوان جرير ٥٧/١ ، والمنحاة : طريق السانية ، والمحال :

بكرة السانية .

(٢) بعض الآية ١٠٥ من سورة الاسراء .

(٣) الكشاف ٤٦٩/٢ .

(٤) روح المعاني ٨٧/١٥ .

ومن هنا يتضح أن المراد من تكرار لفظ " الحق " هو زيادة
التحكين والتشبيث في النفس ؛ لأن ما كان أمره كه حقا جدير بالاهتمام والتقدير
والبعد عن الشبهات ، فهو في مقتضاه ومحتواه يمثل الحق بكل دلالاته وفي
أجلى صورة ، ولوقيل : وبالحق أنزلناه وبه نزل ، لكان معنى غير
المراد في الآية الكريمة .

ومن ذلك قوله تعالى * اللَّهُ الصَّمَدُ * (١) فقد ورد لفظ الجلالة
في قوله * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * فلما " أريد تقرير كونه " الله " أعيد
بلفظ الظاهر دون ضميره " . (٢)

وهذا ما أشار إليه الزمطكاني بقوله " لن يبلغ الضمير العائد مبلغ
المظهر ، وإن اعتراك شك في ذلك ، فعليك بقوله تعالى * وَيَالْحَقِّ
أَنْزَلْنَاهُ وَالْحَقِّ نَزَلٌ * ، وبقوله سبحانه * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * ،
فإن فيه من النبيل ما لا يخفى على بصير ، إنه يربو على قولك " وبالحق
أنزلناه وبه نزل " ، و * قل هو الله أحد . هو الصمد * (٣) ولا شك
أن هذا مظهر من مظاهر الإعجاز القرآني وسر من أسرار نظمه ، حيث لا تحل
كلمة مكان أخرى في أداء المعنى المراد ، وأي تغيير يغير المعنى عن جهته ،
حتى وإن كان مدلول الكلمتين واحدا كما في الاسم ضميره .

(١) الآية ٢ من سورة الإخلاص .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/٤٨٨ .

(٣) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٤٨ .

وقد يقصد بوضع الظاهر موضع المضمرة إزالة اللبس ، وذلك عندما يكون في الضمير إيهام بأن الأول غير مراد كما في قوله تعالى ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ (١) ، فإن مقتضى الظاهر أن يقال : استخرجها منه ، ولكن جاء الاسم الظاهر مكان ضميره ، وفي ذلك يقول الزركشي : « إنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل " فاستخرجها منه " لتقدم ذكره ؛ لأنه لو قيل ذلك لآوهم عود الضمير على الأخت ، فيصير كأن الأخت مباشرة لطلب خروج الوعاء ، وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا . وإنما لم يضر الأخت ، فيقال : " ثم استخرجها من وعاءه " لا مريم :

أحدهما : أن ضمير الفاعل في " استخرجها ليوסף عليه السلام ، فلو قال : " من وعاءه لتوهم أنه ليوסף ، لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .

والثاني : أن الأخت مذكور مضاف إليه ، ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتجج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهره أيضا (٢) .
فالسبب إذا في التعبير بالظاهر دون المضمرة ما يصحب الإضمار من اللبس الذي يخرج بالآية عن معناها المراد .

ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ (٣) حيث عبر بالظاهر في موضع الضمير في قوله " إن قرآن

(١) بعض الآيات ٧٦ من سورة يوسف .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٨٩/٢ وتابعه في ذلك السيوطي في كتابه

معتك الأقران لجلال الدين السيوطي ت : على محمد البجاوي

٣٦٢/١ ، دار الفكر العربي ١٣٩٢ هـ .

(٣) بعض الآيات ٧٨ من سورة الإسراء .

(١) الفجر " ، وذلك لأنه " لوقال : " إنه " لا وهم عود الضمير إلى الفجر " وهذا يتغير معنى الآية ؛ لأن المشهود هو قرآن الفجر لا الفجر .
ومنه قوله تعالى : * يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا * (١) ، حيث قال : " وكانت الجبال " ، ولو جاء الضمير موضع الجبال ، لوقع الوهم بأن المراد الأرض والجبال ، وليس ذلك بمراد ، وإنما المراد الجبال ، فجاءت بلفظها ، لإزالة اللبس .

*

ومن الإيماات التي يقصد إليها من إظهار الاسم في موضع الضمير ، تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع كما في قول الحق تبارك وتعالى * إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأُمْنَانَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنْ أَلَّفَ نِعَمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا * (٢) فإن في " تصدير الكلام - بأن - الدالة على التحقيق وإظهار الاسم الجليل ، وإيراد الأمر على صورة الإخبار من الفخامة وتأكيد وجوب الامتثال ، والدلالة على الاعتناء بشأنه ما لا مزيد عليه " (٤) ؛ لأن اقتران الأمر باسم من صدر عنه سبحانه من دواعي إتيان الأمور به ، وذلك لأن المخاطب يستشعر الخوف والروعة فيبادر بالاستجابة ، وهذا لا يتحقق مع الضمير ؛ لأن الخوف قد لا يتحقق أو قد يخفت عند المخاطب .

(١) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤٨٩ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الزمل .

(٣) بعض الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٤) روح المعاني ٥ / ٦٤ .

ومنه قوله جل وعلا : * وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ * إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ . (١) حيث جاء لفظ الجلالة في صدر الآية ليكون ذلك أكثر تأثيراً في المخاطب ، فيؤدي ما أمر به من العدل والإحسان خوفاً من الله سبحانه ، ومثل ذلك كثير الوقوع في القرآن حيث يتصدر لفظ الجلالة الأمر والنواهي الهامسة ، وذلك أكثر وقعاً في النفس ، وأدعى للاشتغال عند المخاطب .

*

وقد يحل الاسم الظاهر محل الضمير ويكون المراد به تقوية داعية الأمور ، كما في قوله جل وعلا * فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ * (٢) ، فإن مقتضى الظاهر أن يقال : فتوكل عليّ ؛ لأن المقام للمتوكل ، فعدل عن ضمير المتكلم إلى المظهر ، وهو لفظ الجلالة لما فيه من تقوية الداعي على اشتغال أمر التوكل ؛ لما فيه من الإعلام بمدلوله الذي هو الذات الموصوفة بأوصاف الألوهية الكاملة من القدرة والإرادة وغيرهما ، والتوكل على من هو كذلك يجب . (٣)

-
- (١) الآية ٨٩ وبعض الآية ٩٠ من سورة النحل .
(٢) بعض الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .
(٣) مواهب الفتاح ، ضمن الشرح ٤٥٩/١ .

وبهذا يكون وضع الظاهر موضع المضمَر قد أدى دورا هاما بما له من التأثير النفسي لدى المخاطب ؛ لأنه إذا استحضرت القدرة الإلهية ازداد حماسا واطمئنانا، فيقدم بثقة تامة، لأنه متوكل على الله طالب لحبه .

وقد يقصد بالإظهار في موضع الإضمار تعظيم الأمر كما في قوله سبحانه * أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِيُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * (١) ، حيث جاء لفظ الجلالة صريحا في قوله * ثم الله ينشي * ، وكان قد أضمر من قبل في قوله * كيف بدأ الخلق * ، ومقتضى الظاهر أن يضر قياسا على ما سبق ، وقد علل الزمخشري لذلك بقوله : * فإن قلت : ما معنى الإفصاح باسمه مع إيقاعه مبتدأ في قوله * ثم الله ينشي * النشأة الآخرة * بعد إضماره في قوله * كيف بدأ الخلق * ، فكان القياس أن يقال : كيف بدأ الله الخلق ثم ينشي * النشأة الآخرة ؟

قلت : الكلام معهم كان واقعا في الإعادة ، وفيها كانت تصطك الركب ، فلما قررهم في الإبداء بأنه من الله احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء ، فإذا كان الله الذي لا يعجزه شيء هو الذي لم يعجزه الإبداء ، وجب أن لا تعجزه الإعادة ، فكأنه قال : ثم ذاك الذي أنشأ النشأة الأولى هو الذي ينشي * النشأة الآخرة ، فللدلالة والتبسيه على هذا المعنى أبرز اسمه وأوقعه مبتدأ * (٢) ، وذلك لأن أمر

(١) الآيتان ١٩ و ٢٠ من سورة العنكبوت .

(٢) الكشاف ٢٠٢/٣ وانظر المثل السائر ٢١٣/٢ .

الإعادة عند الجاحدين المعاندين أمر عظيم ، ولعظم هذا الأمر أظهر الاسم الكريم مرتبطا به تخيلا له وزيادة في تعظيمه .

ومن ذلك قوله تعالى * ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقِي * كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَُوا وَآلَاتِ حَيْسِنَ مَنَاصِي * وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكُفِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ * ، حيث صرح باسمهم في قوله " وقال الكُفِرُونَ " ومقتضى الظاهر أن يأتي مضرا " قالوا " عطفًا على " عجبوا " ، ولكن جاء التصريح فيه " إظهارا للغضب عليهم ودلالة على أن هذا القول لا يجسر عليه إلا الكافرون المتوغلون في الكفر المنهمكون في الغي ، الذين قال فيهم :- أولئك هم الكافرون حقا - وهل ترى كفرا أعظم ، وجهلا أبلغ من أن يسموا من صدقه الله بوحيه كاذبا ، ويتعجبوا من التوحيد ، وهو الحق الذي لا يصح غيره ، ولا يتعجبوا من الشرك ، وهو الباطل الذي لا وجه لصحته " . (٢)

ولا يخفى ما في هذه الأساليب من الروعة ، ومن مطابقة لمقتضى الحال ، ففي الشاهد الأول جاء الاسم في مكان الضمير ، للتأثير في المخاطب الجاحد المعاند ، وتغيير ما وقر في نفسه من استحالة الإعادة ، ولا يحصل ذلك إلا مع الاسم الظاهر ، وفي الشاهد الثاني جاء الاسم مظهرا للكشف عما يدور في نفوس أولئك الكفار ، وأن ما قالوه ثابت في نفوسهم ، لذلك جاء ملتصقا بالاسم الظاهر مباشرة ، ولم يكن الضمير ليؤدى هذه الأبعاد .

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة (ص) .

(٢) الكشاف ٣ / ٣٦٠ .

والعدول عن الإضمار إلى الإظهار في الأسماء لا يحسن إلا إذا كان * يستند إلى فائدة يهيم ذكرها ، فإن يكن هناك مثل هذه الفائدة وإلا فلا يحسن الإظهار بعد الإضمار * .^(١) وليس في القرآن منه إلا ما كان لفائدة عظيمة ، ودعا إليه السياق .

*

وقد يكون التوصل بالاسم الظاهر إلى الوصف هو الداعي للإظهار في موضع الإضمار ، قال تعالى * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْتِي مِنَ اللَّهِ الْكَلِمَاتِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * .^(٢)

ومقتضى الظاهر أن يقال : به وبني ، ولكن جاءت الآية على خلاف ذلك ، وقد أبرز الزمخشري السر فيه قال * فإن قلت هلا قيل فآمنوا بالله وبني ، بعد قوله * إنني رسول الله إليكم * ؟ قلت : عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه ، ولما في طريقة الالتفات من مزية البلاغة ، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به واتباعه هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته كائنا من كان أنا أو غيري ، إظهارا للنصفة ، وتفاديا من العصبية

(١) المثل السائر ، ٢ / ٢١٤ .
(٢) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف .

لنفسه " . (١)

وقد يكون الغرض من الإظهار التنبيه على علة الحكم كما في قوله تعالى ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (٢) ، فمقتضى الظاهر أن يقال : فانزلنا عليهم ، فيكون الضمير عائدا على " الذين ظلموا " ، ولكن " وضع الموصول موضع الضمير العائد إلى الموصول الأول ؛ للتعليل والمبالغة في الذم والتفريع ، وللتصريح بأنهم بما فعلوا قد ظلموا أنفسهم بتعريضها لسخط الله تعالى " . (٣)

ومن هنا يتضح السرفي الإظهار ، وهو إبداء العلة التي كانت سببا في الحكم عليهم بأنهم فاسقون ظالمون لأنفسهم بما فعلوا من فعل استحقوا عليه العقاب من الله عز وجل .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِعَايَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) ، حيث قال سبحانه " لا يفلح الظالمون " والقياس " إنهم لا يفلحون " ، ولو ذكر الظاهر لقال : " لا يفلح المفترون " أو " الكاذبون " ، لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم (٥) ، وهذا يكون المراد بالتعريف بالظاهر

(١) الكشاف ١٢٣/٢ . والزمخشري يسمي هذه الظاهرة الأسلوبية

التفاتا، وسيأتي الكلام عن ذلك إن شاء الله .

(٢) الآية ٥٩ من سورة البقرة .

(٣) تفسير أبي السعود ١/١٢٧٩ .

(٤) الآية ٢١ من سورة الأنعام .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢/٩٣٤ .

دون المضمرة الدلالة على الأصل الذي دعاهم إلى الافتراء أو التكذيب ،
وفي التعريف بهذه الطريقة شمول لمن كانت حقيقته حقيقة الظالم .

*

وقد يقصد بالإظهار ما في الاسم الظاهر من العموم . كما في
قوله تعالى : ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن
يُضَيِّفُوهُمَا ﴾ (١) ، حيث أظهر الاسم " أهلها " ، والقياس أن يقال :
" استطعماهم ، والسر البلاغي في ذلك ما أجابه والد البهاء السبكي
رحمهما الله على سؤال بهذا الخصوص ، وقد نقله البهاء ، قال : " لو
أعاد الضمير فقال : استطعماهم ، تعين أن يكون المراد الأولين لا غير ،
فأتى بالظاهر إشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها ،
حتى استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء " (٢) ، ولا شك
أن هذا التركيب وهذه المعاني من إعجاز القرآن الكريم ؛ لما فيها من دقة
التركيب ومطابقته للمعنى وما يقتضيه الحال ، فهما قد استطعما جميع
أهل القرية لا بعضهم ، وفي الضمير احتمال أن يكون المراد بعضهم ، أما
التعريف بإضافة أهل إلى الضمير فإنه يشمل جميع من فيها ، وفي ذلك
تشهير بهم وإشارة إلى سوء ما أجمعوا عليه .

ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَمَا أُبْرَىٰ نَفْسٌ إِلَّا النَّفْسَ لَاتَمَّارَةً بِالسُّوءِ
إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣) ، وكان القياس أن يقال :

(١) بعض الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٢) عروس الأفراح ، ضمن الشروح ١ / ٤٦١ .

(٣) الآية ٥٣ من سورة يوسف .

إنها لامارة، ولكن خولف ذلك وأظهر الاسم؛ لأنه "لوقيل : إنها لامارة، لاقتضى تخصيص ذلك، فأتى بالظاهر ليبدل على أن المراد التعميم". (١)

وعلى هذا فإن سبب الخروج هو أن المراد الجنس لا الفرد منه، "أي أن هذا الجنس يأمر بالسوء، ويحمل عليه بما فيه من الشهوات". (٢) ومثله قوله تعالى : * إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِمَّنَّ الْحَقَّ شَيْئًا * (٣)، حيث جاء الظن في المرة الثانية مظهرا، أي جنس الظن لا ظن بعينه، فيكون النفي في قوله : " لا يفني " شاملا لجنس الظن بعامة، ولو جاء الضمير لما أدى هذا المعنى؛ لأن المراد به يكون ذلك الظن الذي سبق ذكره.

*

وقد يقصد بذلك الدلالة على الخصوص، كما في قوله تعالى : * وَإِمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ * (٤)، حيث كان مقتضى الظاهر أن يقال : "إن وهبت نفسها لك إن أردت... بالإضمار؛ لأن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قد سبق في أول الآية، ولأن الآية جاءت بعد ذلك بصيغة الخطاب، ولكن جاء موضع الشاهد على خلاف ذلك، "للإيدان بأنه ما خص

-
- (١) البرهان في علوم القرآن، ٢/٤٩٥ .
(٢) الكشاف ٢/٢٣٧ .
(٣) بعض الآية ٢٨ من سورة النجم .
(٤) بعض الآية (٥٠) من سورة الأحزاب .

به وأثر ، ومجيئه على لفظ النبي للدلالة على أن الاختصاص تكرمة له -
صلو الله عليه وسلم - لا أجل النبوة بتكريره تفخيم له ، وتقرير لاستحقاقه
الكرامة لنبوته * . (١)

فجاء اللفظ معبرا عن أدق المعاني من خلال السياق ، فمسح
أن قصد الخصوص قد جاء جليا في قوله تعالى : " خالصة لك " ، إلا
أن معنى الخصوص قد جاء مضمنا في الأسلوب ، وقرينته التصريح بالاسم
الخاص في هذا الموضع دون غيره من المواضع في الآية الكريمة ، ولولم يظهر
الاسم لكان الجواز له صلوا الله عليه وسلم ولغيره من المؤمنين .

*

وقد يوضع الاسم الظاهر موضع ضميره إذا كان الظاهر أهم من
الضمير في دلالة أو كان في الضمير ليس . كما في قوله تعالى : * أن
تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى * (٢) ، حيث جاء الإظهار في
قوله : * فتذكر إحدهما * ، والقياس أن يقال : فتذكرها الأخرى ، والتعريف
بالاسم الظاهر دون الضمير هنا جاء * لتأكيد الإبهام والمبالغة في الاحتراز
عن توهم اختصاص الضلال بإحدهما بعينها ، والتذكير بالأخرى * . (٣)

وقد علل بعض العلماء لهذا الإظهار في الآية بما يصحبه من الإيقاع
الدلالي ، يقول الزركشي : * قال بعضهم : إنما أعيدت " إحداهما " لتعادل

(١) الكشاف ، ٣ / ٢٦٨ .

(٢) بعض الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٣) تفسير أبي السعود ، ١ / ٤١٨ .

(١) الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ، وهو المعنى في الترصيع البديعي ، بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ، فكانه ترصيع معنوي ، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام .
(٢) ويمكن الجمع بين التوجيهين ولا منافاة بينهما ، بل إن مثل هذا الموضع بحاجة إلى الاستقصاء وإعادة النظر ، للوصول إلى الأبعاد البلاغية الخفية وراء مجيء الكلام على خلاف ما يقتضيه الظاهر .

ومن موارد الإظهار في موضع الإضمار أنه يأتي للإشارة إلى عدم دخول الجملة التي يقع فيها في الجملة الأولى ، كما في قوله تعالى :
* أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشِئِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * (٣) ، فقوله :
" يمح الله الباطل " * استئناف مقرر لنفي الافتراء ، غير معطوف على يختم كما ينبي عنه إظهار الاسم الجليل . (٤)

فإظهار الاسم الجليل دل على أن الجملة التي وقع فيها مستقلة عن سابقتها ، ولو جاء التعريف بالضمير لوجب العطف ، وهو غير مراد لافي نظم الآية ولا في معناها ؛ لأن أولها خاص وآخرها عام .

*

- (١) معناه فصي أبواب البلاغة : أن يقسم الكاتب أو الشاعر عباراته إلى أقسام منفصلة ، ثم يجعل كل لفظ منها في مقابل لفظ آخر يتفق معه في الوزن ، انظر : معجم البلاغة العربية ، ١/٣١٧ .
- (٢) البرهان في علوم القرآن ، ٢/٩٦ ، ٤ .
- (٣) الآية ٢٤ من سورة الشورى .
- (٤) تفسير أبي السعود ، ٥/٦٦ .

وقد يقصد بالإظهار استعطف المخاطب كما في قول الشاعر :

إِلْهِسِي عَمْدَكَ الْعَاصِي أَتَاكَ
مِقْرًا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ
فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِيذَاكَ أَهْلٌ
وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمُ سِوَاكَ (١)

* والشاهد فيه : وضع المظهر - وهو "عبدك" - موضع المضمرة وهو أنسا للاستعطف ، وهو : طلب العطف والرحمة ، إذ ليس فيه ما في المظهر من استحقاق الرحمة وترقب الرأفة * . (٢)

*

هذا إذا كان الاسم المظهر بلفظ الأول السابق له و "ربما كان وضع الظاهر بغير لفظ الأول" (٣) ، كما في قوله تعالى : * مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ * (٤)

مقتضى الظاهر أن يقال : " وهو يختص برحمته " بالإضمار ؛ لأن المرجع قد تقدم " ربكم " ، ولكن لفظ الجلالة جاء صريحا في موضع الضمير ،

(١) البيتان في معاهد التنصيص ، ١٧٠/١ بدون نسبة .

(٢) معاهد التنصيص ، ١٧٠/١ .

(٣) عروس الأفرح ، ضمن الشرح ٤٦٠/١ .

(٤) الآية ١٠٥ من سورة البقرة .

وهو غير لفظ المرجع ، وذلك * لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب لللاهية * (١) . وقد جعل منه الزمخشري قوله تعالى :
* إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ وَيَقُولُ
الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا * (٢) ، قال : * المرء هو الكافر ، لقوله تعالى :
* انا أنذرناكم عذابا قريبا * ، والكافر ظاهر وضع موضع الضمير
لزيادة الهم . (٣)

وقال أبوحيان : * يوم ينظر المرء عام في المؤمن من والكافر * (٤) ،
وهو ما اختاره الألويسي (٥) ، وعلى هذا فلا شاهد في الآية على ما نحن
فيه ، لأن الإضرار في مثل هذه الحال لا يصح ، لأنه لن يعود على الكافر
فقط ولكن عليه وعلى المؤمن من وهذا غير المراد .

ومنه قوله جل وعلا : * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ
تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ * (٦) ،
حيث تعود الضمائر في الآية إلى المنافقين ، فكان القياس أن يقال :
لا يهديهم ، ولكن الآية جاءت على خلاف ذلك حيث جاء التعبير بالظاهر

-
- (١) عروس الأفلح ، ١/٤٦٠ .
(٢) الآية (٤٠) من سورة النبأ .
(٣) الكشاف ، ٤/٢١١ .
(٤) البحر المحيط ، ٨/٤١٦ .
(٥) انظر : روح المعاني ، ٣٠/٢٢٢ .
(٦) الآية (٦) من سورة المنافقون .

" القوم الفاسقين " ، " لبيان غلظهم في الفسق ، وإشارة إلى علة الحكم
أو الجنس وهم داخلون دخولا أوليا " (١) ، فهم قد استحقوا عدم
الهداية لفسوقهم ، وخروجهم عن أوامر الله سبحانه .

ولا أملك أمام الأسرار البلاغية لظاهرة وضع الظاهر موضع المضمرة
إلا أن أكرر ما نقله السبكي عن والده يرحمهما الله :

لِأَسْرَارِ آيَاتِ الْكِتَابِ مَعَانِي
تَدِيقٌ فَلَا تَبْدُو لِكُلِّ مَعَانِي
وَفِيهَا لِمُرْتَضٍ لَبِيبٍ عَجَائِبُ
سَنَى بَرَقِهَا يَعْنُوهُ الْقَمَرَانِ
إِذَا بَارَقَ مِنْهَا لِقَلْبِي قَدْ بَدَا
هَمَّتْ قَرِيرَ السَّعِينِ بِالطَّيْرَانِ
سُرُورًا وَابْتِهَاجًا وَوُجُودًا عَلَى الْعَلَا
كَأَنَّ عَلَى هَامِ السَّمَاءِ مَكَانِي (٢)

(١) روح المعاني ٢٨ / ١١٣ .
(٢) الأبيات في عروس الأفراح ١ / ٤٦١ .

المبحث الثاني

وضع المضمير موضع الظاهر

معلوم أن المضمير لا يأتي إلا إذا سبق بما يكون مرجعا له ، فإن جاء الكلام على خلاف ذلك ، كان مظهرا من مظاهر مخالفة القياس ؛ لأن المضمير في هذه الحالة يكون مبهما ، لا يتضح المراد منه مباشرة ، وإنما هو بحاجة إلى ما يكشف عن مدلوله .

ومن هذا الاستعمال للمضمير ، ما يسمى بضمير الشأن أو القصة ، ويتلخص الفرق بينهما في أنه إذا " وقع قبل الجملة ضمير غائب إن كان مذكرا يسمى ضمير الشأن . نحو : " هو زيد منطلق " ، وإن كان مؤنثا يسمى ضمير القصة ، ويعود على ما في الذهن من شأن أو قصة ، أي الشأن أو القصة مضمون الجملة التي بعده " . (١)

فالمتمكّم يراعي حال المخاطب ، كما يراعي مضمون الكلام الذي يعبر عنه عندما يورد المضمير ابتداءً ، فإن كان المراد به الشأن الذي يريد المخاطب معرفته جاء به مذكرا ، وإن كان المراد به قصة قد علم بها أو سمع عنها بحال من الأحوال جاء به مؤنثا .

فالفرق بينهما دلالي لا يتضح إلا من خلال الصياغة ، واستعمال أحدهما دون الآخر فيه تهيئة للمخاطب لاستقبال ما سيأتي بعده ؛ لأن

(١) الكليات ، القسم الثالث ، ص ١٣٣ .

* الشأن أو القصة أمرهم لا يتعين إلا لخصوصية يعتبر هو فيها، ويتحد هو مع مضمونها في التحقيق ، فيكون ضمير الشأن أو القصة متحدا مع مضمون الجملة التي بعده ، ولهذا لا يحتاج في تلك الجملة إلى العائد إلى المبتدأ * (١)

لضمير الشأن أو القصة يقوم بعملية سبك ومزج بين عناصر الأسلوب ، حيث يمتزج معه المبتدأ بالخبر فيتحدان في المضمون ، فالضمير يدل على مضمون ما بعده ، وما بعده يكشف عن مدلوله ، وهي وظيفة بلاغية .

وقد تعرض الإمام عبد القاهر لضمير الشأن عند الكلام عن " إن " ومواقعها . قال : " ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها ، وذلك في مثل قوله تعالى : * إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * (٢) ، وقوله : * أَنَّهُ مَنْ يُحَارِبِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ * (٣) ، وقوله : * أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ * (٤) ، وقوله : * إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ * (٥) ، ومن ذلك قوله * فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ * (٦) وأجاز أبو الحسن (٧) فيها وجهها

(١) المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٢) بعض الآية ٩٠ من سورة يوسف .

(٣) بعض الآية ٦٣ من سورة التوبة .

(٤) بعض الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

(٥) بعض الآية ١١٧ من سورة المؤمنون .

(٦) بعض الآية (٤٦) من سورة الحج .

(٧) أبو الحسن هو الألف في الألف والوسط . (ع ٢١٥ هـ) ولم أعر على هذا

الرأي في كتابه معاني القرآن وقد أجاز الزمخشري الوجهين . انظر : الكشاف ١٧/٣ ، أما السكاكي فإنه يستشهد بالآية على ضمير الشأن

فقط . انظر : مفتاح العلوم ص ١٩٨ .

آخر ، وهو أن يكون الضمير في " إنها " للأبصار ، أضرت قبل الذكر على شريطة التفسير ، والحاجة في هذا الوجه أيضا إلى " إن " قائمة ، كما كانت في الوجه الأول ، فإنه لا يقال : هي لا تعنى الأبصار ، كما لا يقال : هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع " . (١)

فقد بين الإمام ما يصحب " إن " مع ضمير الشأن من الحسن واللفظ ، وهو يميل إلى أن ضمير الشأن لا يأتي إلا مصحوبا بالعامل ، وهو رأى يتفرد به الإمام فيما أعلم ، فعلماء البلاغة لا يفرقون بين أن يكون الضمير مصحوبا بالعامل ، وبين أن يأتي بدونه ، (٢) وإن كان هناك فرق بين الاستعمالين ، فإنه فرق في نسبة الإسهام ، فهو مع " إن " أقوى لتأكيد . على ما بينه الزطكاني . (٣)

وباعتبار ضمير الشأن أو القصة من المهمات فإن وظيفته البلاغية تتمثل فيما يصحبه من المفاجأة والصدمة للفكر، فيوقفه ويهيوه ، لما سيأتي بعده ، " وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن السمع بعده فضل تمكن في ذهنه ، وهو السرفي التزام تقديمه " . (٤) وهذه أبعاد نفسية لضمير الشأن أو القصة ، وهي من أسرار البيان العربي ، حيث لا يره ضمير الشأن إلا مصحوبا بسر بلاغي .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٧ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ، ص ١٩٨ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن

ص ١٥٨ ، وشرح التلخيص ١ / ٤٥٠ .

(٣) انظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٥٨ .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٩٨ ، وانظر : الطراز ٢ / ١٤٢ .

والتعبير بضمير الشأن يدخل في دائرة الغموض الفني الذي لا يلبث أن يتكشف عن معاني العظمة والفخامة ؛ لأن الشيء إذا كان مبهما كانت النفس أكثر تطلعا إليه ، فإذا ظهر المراد منه بعد معايشة المفاجأة والاهتمام المتزايد والشوق ، فإنه يكون أكثر وقعاً في النفس ، وأعمق في التمكن ، وذلك لأن * الحاصل بعد الطلب * أعز من المنساق بلا تعب * (١) ، لذلك نجد أن ضمير الشأن أو القصة يكثُر في التعبير عن الأمور الهامة التي تحتاج إلى أن تهيأ النفوس لتلقيها . قال جل شأنه : * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * (٢) ، ومقتضى الظاهر أن يقال : الله أحد ، وتتضح قيمة الإضمار إذا ربطنا بينه وبين سبب نزول السورة الكريمة (٣) ، الذي يتلخص في أن أناساً من الكفار قالوا : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه .

ولا شك في أن السؤال خطير ، والسائل في تيقظ تام لمعرفة الإجابة ، لأن الإجابة هي الفيصل بين السائل والمسؤول ، لذلك جاء الجواب مصدراً بضمير الشأن ولما له من دلالة تناسب مضمون ما بعده ، فمجيء الضمير هنا دون سابق ذكر يدل على أن ما سيأتي بعده أمر عظيم ، فيزداد تيقظ المخاطب وتتهيأ نفسه لاستقبال ذلك ، ولوقيل : الله أحد ، لكان تعبيراً مألوفاً ليس فيه ما يتكافأ مع المقام ، ولم تكن له تلك القوة والإثارة التي تضمنها ضمير الشأن .

ومن ذلك قول الله تعالى : * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ * (٤) ، حيث قال : * فإنها * ، ومقتضى

(١) عروس الأفراح ، ضمن الشرح ١ / ٤٥١ .

(٢) الآية الأولى من سورة الإخلاص .

(٣) سبق إيراده ص ٨٩ .

(٤) الآية ٤٦ من سورة الحج .

الظاهر أن يقال : فإن الأَبصار لا تعنى ، ولكن القرآن يعبر بالضمير ،
للتنبية على أن ما سيأتي أمر هام ، وهو نفي العمى عن الأَبصار ، وإثباته
للقلوب ، وهو تفسير لحالة أولئك المعاندين الذين رفضوا قبول الاسلام ،
وانصرفوا عنه ، ولا يخفى ما في الضمير هنا من الإشارة ، فهو بمثابة الصدمة
النفسية والعقلية التي تجعل المخاطب يتلهف لمعرفة ما يتضمنه الضمير ،
فإذا ما سمع ذلك استقر في نفسه وتمكن ، وهكذا يكتسب الأسلوب تلك
الفخامة والقوة بوضع المضمير موضع المظهر .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة : " يَا كَعْبُ بِنِ
عَجْرَةَ إِنَّهُ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ " . (١)

فإن الضمير في قوله : " إنه " هو ضمير الشأن ، عبر به صلى الله
عليه وسلم " لتحريك النفس بطلب ما يزيل الإبهام ، حتى يتمكن المعنى فضل
تمكن ، لظهوره في صورتى الإبهام أولاً ، والبيان ثانياً ، فإذا لوحظ هذا
مع التأكيد أولاً بالأداة ، وثانياً بالقصر الذي أداته النفي والإثبات ، تبين
مدى اهتمامه عليه السلام بمضمون خبره ، فحمل ذلك المخاطب على الحرص
الشديد على تمثل النار لتلتهم اللحم الربابي من السحت عند كل معاملة من
بيع أو شراء أو غيرهما مما هو أولى بالاحذر منه " . (٢)

(١) سنن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) ، كتاب الرقاق ، باب أكل السحت ، ٣١٨/٢ ،

طبع بعناية : محمد أحمد دهمان ، نشرته دار إحياء السنة النبوية ،
و " السحت " : كل حرام قبيح الذكر ، وقيل : هو ما خبت من المكاسب
وحرم ، والسحت : الحرام الذي لا يحل كسبه . اللسان " سحت " .

(٢) الحديث النبوى من الوجهة البلاغية ، د . عز الدين علي السيد ، ص ٣٢٥

دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، ١٣٩٢ هـ .

وعن أغرّ مزينة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّهُ لَيَغَانَّ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ " . (١)

والحديث يشتمل على ضمير في موضع الظاهر ، وذلك في قوله :
" إنه " ، وهو ضمير مبهم غاية الإبهام ، وهذا الإبهام مصحوب بالتأكيد
بان وباللام ، و الإبهام الموهّد يتناسب مع مضمون الخبر الذي يكشف
ذلك الإبهام ، فإذا عرف المخاطب مضمون الخبر بعد معاناة طلبه ، أتيسل
عليه متأمله ومعتبرا به ، وعاملا بمقتضاه ، فإذا كان الرسول صلى الله
عليه وسلم مع أنه المثل الأعلى في الخوف من الله سبحانه ، وفي عبادته
يخشى على قلبه من الصوارف فيكرر الاستغفار مائة مرة ، فإن غيره من البشر أكثر
عرضة لتلك الصوارف من الأفكار ، فلا بد أن يقتدي بفعل الرسول صلى الله
عليه وسلم ويكثر من الاستغفار .

(٢)
ومن هذا الباب قول أبي خراش الهذلي :

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار
٢٣ / ١٧ ، ط ٣ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٤ هـ ،
وغين على قلبه غينا : تغشته الشهوة ، وقيل : غين على قلبه غطي
عليه . اللسان (غين) .

(٢) أبو خراش : من شعراء هذيل واسمه : خويلد بن مرة أحد بني قرد
ابن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل . . شاعر مخضرم .
انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٦٦٧ / ٢ ، وخزانة الأدب ،
٤٠٦ / ٥ .

حَدَّثُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا
خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرَّاهُونَ مِنْ بَعْضِ
فَوَاللَّهِ مَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزَيْتُهُ
بِجَانِبِ قَوْسِي مَا مَشَيْتَ عَلَى الْأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُومَ وَإِنَّمَا
نُؤَكِّلُ بِالْأَثْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي (١)

والشاهد فيه قوله : " على أنها تعفو الكوم " أي على أن القصة هي أن تعفو الكوم ، حيث عدل إلى ضمير القصة ، وسبب هذا العدول هو ما للخبر من الأهمية ، فأراد الشاعر أن يضيف عليه الفخامة والعظمة التي تناسب تلك الأهمية ، ليهيء المخاطب نفسيا لتلقي ذلك ، والقصة التي تضمنها الضمير هي : أن الإنسان يتعرض في حياته للمصاعب والألام الكثيرة ، ولكنه يوكل دائما بما يقرب حدوثه ، ولو كان ما قبله أشد منه ، وهو بهذا يشير إلى تجربته ، ويلفت إلى أمر عام ، وطبيعة من طبائع النفس البشرية .

(١) الأبيات في : حماسة أبي تمام ، ٣٨٥ / ١ ، والشعر والشعراء
٦٦٨ / ٢ ، والخزانة ٤٤٣ / ١ ، وهي في رثاء عروة بن مرة أخو أبي
خراش ، وقد كان عروة وخراش بن ضراس ، قد وقعا في أسر بطنين
من ثالة فقتلوا عروة ونجا خراش ، انظر شرح الحماسة للتبريزي ،
٠٢٨٠ / ٢

ورزته : الرزء المصيبة بفقد الأعة ، ورزته أصبت به ، اللسان
" رزأ " ، وقوسي : بفتح القاف وسكون الواو وسين مهمله ثم ألف
مقصورة ، تكتب يا : بلد بالسراة ، وبه قتل عروة أخو أبي خراش
الهندلي . . انظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ١٨٢ / ٢ .
ط ١ ، مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ

تلك أهم القيم البلاغية التي تصحب ضمير الشأن أو القصة ، فهو لا يأتي إلا إذا كان المقام يستدعي مفاجأة المخاطب أو تنبيهه عن طريق الإبهام والغموض ، ولأن هذا الضمير يتميز بسعة المدلول فإنه يقترن بالمراد منه ، وهو جملة الخبر ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ، لأنها عين المبتدأ في المعنى .

*

وسا يأتي فيه الإضمار في موضع الإظهار ، أساليب المدح والذم ؛ لأن الضمير يأتي فيها ابتداءً دون سابق ذكر لفظاً أو تقديراً ، وهذه الظاهرة الأسلوبية لا تتحقق إلا إذا كان المخصوص بالمدح أو الذم خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مسبباً لخبر محذوف ، وقد مثل له السكاكي بقوله :
نعم رجلا زيد ، ويئس رجلا عمرو ، مكان : نعم الرجل ، ويئس الرجل ،
على قول من لا يرى الأصل : زيد نعم رجلا ، وعمرو يئس رجلا . (١)

وهذا يعني أننا * إذا قلنا : زيد مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، فليس من هذا الباب ؛ لأن الضمير يعود على متقدم في الرتبة * .
أي إذا جعل المخصوص مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبراً ؛ لأن الضمير حينئذ يكون في محله ، فهو جار على مقتضى الظاهر .

وسا جاء فيه الإضمار قبل الذكر قوله جل وعلا : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ
وَدُرَيْتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ (٣) ،

-
- (١) مفتاح العلوم ، ص ١٩٧ .
(٢) عروس الأفراح ضمن الشرح ١/٩٤٤ .
(٣) بعض الآيات (٥٠) من سورة الكهف .

لأن الأصل فيه أن يقال : " بئس البديل من الله إبليس " (١) ، وإضمار
فاعل بئس يمثل عنصر المفاجأة في الآية الكريمة ، لأن المخاطب إذا فوجئ
بهذا الإبهام أحس بخطورة الأمر المبهم ، فيحقق متأهبا لمعرفة ، وهذا
يتمكن من نفسه ، فيزداد حرصه من إبليس وأتباعه .

ويدخل فيما نحن فيه " كل فعل ماض بني على وزن فعل
- بضم العين - لقصد المدح أو الذم . كقولك : شرف رجلا صلاح الدين ،
وقبح رجلا الصاد عن سبيل الله ، وعليه جاء قوله تعالى : * سَاءَ مَثَلًا
الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِسَائِيَتِنَا وَانْفَسَمُ كَانُوا يَظْلِمُونَ * (٢) . (٣)

والسرفي وضع المضمَر في موضع المظهر في مثل هذه
الأساليب هو الاهتمام بالمضمَر وتخيمه ليتمكن في نفس المخاطب ؛ لأن
إنسان - كما يقول العصام : " مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقة
وإن قل مقداره ، وبعدم المبالاة لفوت ما حصل بسهولة وإن كان عظيما ،
ولأن سماع الضمير المبهم كسماع حرف التنبيه ، يزيل الغفلة فيدرك ما
يعقبه بريئا عن الغفلة " . (٤)

(١) الكشاف ٤٨٨/٣ .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٣) بحوث المطابقة لمقتضى الحال صورها وعلاقتها بالنقد الأدبي

الحديث ، د / علي البدرى ، ص ٢٥٢ ، ط ١ ، مكتبة النهضة

المصرية ، ١٤٠٢ هـ .

(٤) الأ طول ١٥٠/١ .

والتعبير بالضمير المبهم في أساليب المدح والذم قليل الوقوع في
كلام العرب وشاهده عند النحاة قول الشاعر :

نَعَمْ امْرَأً هَرْمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً

إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا (١)

والقيمة البلاغية فيه ترجع إلى الإضمار ابتداءً في نعم قبل أن
يعرف المخاطب المراد بالضمير ، فيكون ذلك بمثابة التنبيه له الذي يتهيأ
معه لاستقبال ما يأتي بعده ، فإذا ما عرف المضرعنه "هرم" ، كان
ذلك أدعى للاهتمام به ، والاعتناء بأمره ، لأن ذلك لم يحصل إلا بعد
تعب ومشقة وانتظار .

(١) البيت غير منسوب ، والوزن : كل ما التجأت إليه وتحصنت به
اللسان "وزر" .

المبحث الثالث

الالتفاتات

الالتفات كسفيره من المصطلحات النقدية والبلاغية ، يستند في

دلالاته إلى أصل لغوي ، والأصل الذي اشتق منه هو الفعل " لفت " .

يقول ابن منظور : " لفت وجهه عن القوم : صرفه ، والتفت

التفاتا ، والتلفت أكرمه . وتلفت إلى الشيء والتفت إليه : صرف وجهه

إليه . . .

واللَّفْتُ : لِي الشَّيْءِ عَنْ جِهَتِهِ ، كَمَا تَقْبِضُ عَلَى عُنُقِ إِنْسَانٍ

فَتَلْفَتُهُ ، وَأَنْشُدُ :

وَلَفْتَنَ لَفَاتٍ لِهِنَّ خَضَادُ

وَلَفَّتْ فُلَانًا عَنْ رَأْيِهِ ، أَي صَرَفْتَهُ عَنْهُ ، وَمِنْهُ الْإِلْتِفَاتُ (١) .

وهذه المعاني اللغوية للمادة " لفت " ومشتقاتها ، لا تخرج عن

معنى الصرف والانصراف ، صرف الشيء إلى غير وجهته ، والانصراف عن الشيء

أو إليه .

ويبدو من تعريف علماء البيان للالتفات ، ومن تناولهم له ، أنه

يشمل كل انتقال في الأسلوب ، فهو عند ابن المعتز (ت ٣٣٧ هـ) :

(١) اللسان : " لفت " .

• انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار ، وعن الإخبار إلى المخاطبة ، وما يشبه ذلك . ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر . (١)

وهذا المعنى يلتقي مع المعنى اللغوي من حيث الدلالة على الانصراف عن شيء إلى آخر ، وحقيقته مأخوذة من التغات الإنسان عن يمينه وشماله ، فهو يقبل بوجهه تارة كذا ، وتارة كذا . (٢)

وتسمية هذه الظاهرة الأسلوبية بالالتفات هي التي عرفت عند علماء البيان العربي ، وإن كان بعضهم قد ذكره بغير هذه التسمية ، فقد سماه أسامة بن منقذ (ت ٥٨٤ هـ) " الانصراف " (٣) ، وذكره الفيروزآبادي باسم " التلون " (٤) .

والالتفات عند السكاكي صورة من صور خروج الكلام عن مقتضى الظاهر ، ولم يذكر منه إلا ما وقع في الضمائر ، ولم يخصه بالمسند إليه .

- (١) كتاب البديع ، لعبدالله بن المعتز ، اعتنى ينشره وتعليق المقدمة والفهارس عليه : اغناطيوس كراتشكوفسكي ، ص ٥٨ ، طبعة ١٩٣٥ م .
- (٢) المثل السائر ٢ / ١٨١ .
- (٣) البديع في البديع في نقد الشعر ، لآسامة بن منقذ ، ت : عبدا . علي مهنا ، ص ٢٨٧ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- (٤) بصائر ذوي التمييز ، للمجد الفيروزآبادي ، ت : محمد علي النجار ، ١٠٨ / ١ ، ط ١ ، المجلس الأعلى للمشتون الإسلامية " بدون تاريخ " .

قال : " اعلم أن هذا النوع ، أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ، لا يختص بالمسند إليه ، ولا هذا القدر ، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثهما ، ينقل كل واحد منها إلى الآخر ، ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني " . (١)

وهذا يعني أنه لم يجعل كل انتقال التفاتا ، وهذا هو ما عليه الجمهور . (٢)

والسكاكي لم يقيد الالتفات في تعريفه بأن يكون الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، بل هو عنده كل عدول عما يقتضيه الظاهر ، وإن لم يسبق ذكر للمعدول عنه . يتضح هذا من أنه قد عد من الالتفات قول امرئ القيس :

تَطَاوَلُ لَيْلُكَ يَا لَأَثْمِدٍ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَقُدِ (٣)

وليس فيه انتقال من تكلم أو غيبة ، وإنما فيه عدول عما يقتضيه الظاهر من التكلم ، وهو من التجريد (٤) ، لذلك قال الخطيب :

-
- (١) مفتاح العلوم ص ١٩٩ .
(٢) انظر : عروس الأفرح ، ضمن المشرح ، ٤ / ١ ، ٤٦٤ ، ٤٧٩ .
(٣) ديوان امرئ القيس ، ص ١٨٥ .
(٤) التجريد هو أن تأتي بكلام يكون ظاهره خطابا لغيرك ، وأنت تريد خطابا لنفسك فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك وأخلصته لغيرك ، انظر : معجم البلاغة العربية ، ١ / ١٤٨ .

* المشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من

الطرق الثلاثة ، بعد التعبير عنه بطريق آخر منها .

وهذا أخص من تفسير السكاكي ؛ لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق

من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره ، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه

بغيره . فكل الالتفات عندهم الالتفات عنده ، من غير عكس* . (١)

فأسلوب الالتفات يقوم على أساسين رئيسيين :

أولهما : أن يكون المعبر عنه واحدا .

الثاني :- أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما ينتظره السامع .

والسكاكي لا يهتم بالأساس الثاني ، أما الجمهور فلا يد عندهم

من التعبير بأحد الطرق الثلاثة ، ثم الانتقال إلى غيره .

والالتفات عند حازم القرطاجني من الحيل الشعرية التي

يبدأ بها الكلام للقبول . قال : * أما المأخذ الذي من جهة الحيلة الراجعة

إلى القائل فمن شأنه أن تقع معه الكلم المستندة إلى ضمير المتكلم

كثيرا . فأما ما يرجع إلى السامع من ذلك فكثيرا ما تقع فيها الصيغ الأمرية

وما بإزائها ، وبالجملة تكثر فيها المسموعات التي هي أعلام على المخاطبة .

فأما ما يرجع إلى المقول به فكثيرا ما تقع فيها الأوصاف والتشبيهات ، وأكثر

ما يستعمل ذلك مع ضمائر الغيبة وهم يسأمون الاستمرار على ضمير متكلم

(١) الإيضاح ١/١٥٧ .

أو ضمير مخاطب ، فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة ، وكذلك يتلاعب المتكلم بضميره ، فتارة يجعله ياءً على جهة الإخبار عن نفسه ، وتارة يجعله كافاً أو تاءً ، فيجعل نفسه مخاطباً ، وتارة يجعله هاءً ، فيقيم نفسه مقام الغائب فلذلك كان الكلام المتوالي فيه ضمير متكلم أو مخاطب لا يستطاب ، وإنما يحسن الانتقال من بعضها إلى بعض .^(١)

والحيلة عند حازم هي الوسيلة السلوبية التي يسيطر بها المتكلم على مخاطبه ، ليتمكن لديه الكلام .

وقد أبرز الزمخشري أهم دواعي الالتفات من خلال تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(٢) ، حيث جاء بصيغة الخطاب بعد الغيبة . قال : " فإن قلت : لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ . قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان ، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى التكلم . كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرٌ سَحَابًا فَسَقَلَهُ ﴾^(٤) . وذلك على عادة افتنانهم في الكلام ، وتصرفهم فيه ، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظاً

(١) منهاج البلاغ ص ٣٤٧ .

(٢) الآية (٥) من سورة القاتحة .

(٣) بعض الآية ٢٢ من سورة يونس .

(٤) بعض الآية (٩) من سورة فاطر .

(١)

للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقفه بفوائد .

وعلى الرغم من أن الزمخشري قد كشف عن أهم القيم الجمالية

في الالتفات ، فإن ضياء الدين بن الأثير يعترض على ذلك . يقول :

" اعلم أن عامة المنتمين إلى هذا الفن إذا سئلوا عن الانتقال عن الغيبة

إلى الخطاب ، وعن الخطاب إلى الغيبة ، قالوا : كذلك كانت عادة العرب

في أساليب كلامها . وهذا القول هو عكاز العميان ، كما يقال . ونحن نسأل

عن السبب الذي قصدت العرب ذلك من أجله . " (٢)

وتتلخص اعتراضات ابن الأثير في أن الانتقال من أسلوب إلى

أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظا للإصغاء إليه ، فإن

ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد . وهذا عنده قدح

في الكلام ، لأنه لو كان حسنا لما مل .

كما أنه قد فهم من كلام الزمخشري أن الانتقال من أسلوب إلى

أسلوب إنما يستعمل قصدا للمخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه ،

لا قصدا لاستعمال الأحسن . فخلص إلى أن المراد من كلام الزمخشري أن

الكلام إذا لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب ، فإنه ليس بحسن .

وأخيرا فإنه لم يجد لما ذهب إليه الزمخشري مكانا إلا في

الكلام المطول ، لأن الانتقال من أسلوب إلى أسلوب قد وقع في القرآن الكريم ،

(١) الكشاف ١/٦٢ .

(٢) المثل السائر ، ٢/١٨١ .

ومجموع الجانبين معا يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك. (١)

والحق أن ابن الأثير قد تصرف في كلام الزمخشري ، بل أخذ ما يمكن أن يفهم منه ، وأسنده إلى نفسه ، وكلام الزمخشري يشتمل على ثلاثة عناصر هي : الافتتان ، والتطرية ، والإيقاظ ، وهي عناصر جمالية ، فالافتتان قيمة فنية تحتل ما له علاقة بالشكل ، وهو خاص بالمتكلم ، أما التطرية والإيقاظ فهما بعدان نفسيان يتمثلان في إغراء المخاطب بالمطابقة ، لما في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب من الإشارة .

فالمتكلم يتفنن في المراوحة بين الأساليب ، والمخاطب يتأثر بتلك المراوحة ، فينعكس ذلك على إقباله على الكلام .

أما السبب الذي يسأل عنه ابن الأثير ، فقد أشار إليه الزمخشري بقوله : " وقد تختص مواعنه بفوائد " ، يعني بذلك الأغراض البلاغية ، وهي غير العناصر السابقة ، وتلك الأغراض والأسرار لا تتضح إلا في إطار من السياق والمقام .

فالزمخشري إذا سجل الظاهرة ويبرز أهم دواعيها ، وابن الأثير يتجه إلى الجانب التطبيقي بحثاً عن الفوائد والأسرار .

ومن هنا فلا تناقض بين العالمين الفاضلين ، بل إن اعتراضات ابن الأثير قد كان لها أثرها الكبير على تناول الالتفات ، حيث فتحت آفاقاً جديدة في البحث البلاغي ، وهذه هي القيمة الفعلية لتلك الاعتراضات ؛

(١) المصدر السابق ٢/١٨٢ .

لأن تلك الاعتراضات قد أخذت مكانها من كتب البيان العربي ، فكانت
مناقش وبحث عميق ، فهذا ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) يرى
ما يراه الزمخشري ، وينتصر له على ابن الأثير^(١) ، وكذلك العلوي فند
تلك الاعتراضات واحدا بعد الآخر^(٢) .

وينقسم الالتفات عند الجمهور^(٣) ستة أقسام هي :

- ١ - من التكلم إلى الخطاب .
- ٢ - من التكلم إلى الغيبة .
- ٣ - من الخطاب إلى التكلم .
- ٤ - من الخطاب إلى الغيبة .
- ٥ - من الغيبة إلى الخطاب .
- ٦ - من الغيبة إلى التكلم .

وليس هناك معنى من المعاني أو غرضا من الأغراض يرتبط بصيغة بعينها
من صيغ الالتفات ، بحيث يعرف ذلك المعنى أو الغرض بمجرد التعبير بصيغة
دون أخرى ؛ لأنه قد ترد صيغة من صيغ الالتفات في سياق فتفيد معنى ،
ثم ترد في سياق آخر لتدل على معنى آخر على النقيض من المعنى الأول .

- (١) انظر : الفلك الدائر على المثل السائر ، ت : د . أحمد الحوفي ،
ود . بدوي طبانة ، ص ٢٠٩ ، ط ٢ ، دار الرفاعي - الرياض ١٤٠٤ هـ .
- (٢) انظر : الطراز ١٣٣/٢ .
- (٣) انظر : شرح التلخيص ١/٦٦٤ ، والبرهان في علوم القرآن
٣/٣١٥ .

وهذا هو معنى قول ابن الأثير : " الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته . وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، غير أنها لا تحد بحد ، ولا تضبط بضابط ، لكن يشار إلى مواضع منها ، ليقاس عليها غيرها ، فإننا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب ، ثم رأينا ذلك بعينه - وهو ضد الأول - قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، فعلنا حينئذ أن الفرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة ، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود ، وذلك المعنى يتشعب شعباً كثيرة لا تنحصر ، وإنما يوثق بها على حسب الموضوع الذي ترد فيه " .

فالسباق هو الذي يحدد المعنى المقصود عند التعبير بصيغة دون أخرى ، لأن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة قد يأتي في سياق ما وهو يدل على التعظيم ، وقد يأتي في سياق آخر ليدل على التحقير ، كما أنه يمكن التعبير عن الفرض نفسه بصيغة أو صيغ أخرى غير الصيغتين السابقتين .

ولما كان السياق هو الذي يحدد المعنى المقصود من الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، فإن القول بالكثرة أو القلة لإحدى صيغ الالتفات يصبح مستحيلاً ، ولا يمكن ضبطه بضوابط ثابتة ، فلم يبق إذاً غير الوقوف عند مواقع الالتفات في النصوص الأدبية للكشف عن أبعاده البلاغية ، في ضوء السياقات التي يرد فيها .

ومن الانتقال من أسلوب إلى أسلوب على سبيل الالتفات قوله جل
وعلا : * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ *
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * (١) ، والالتفات يتمثل في قوله * إياك
نعبد وإياك نستعين * ؛ لأنه جاء بصيغة الخطاب ، بعد أن جاءت الآيات
السابقة بصيغة الغيبة ، ولاللتفات هنا أبعاد نفسية تتكشف إذا تأملنا الآية
في موضعها من السورة الكريمة .

يقول الزمخشري : * أنه لما ذكر الحقيق بالحمد ، وأجرى عليه
تلك الصفات العظام ، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالشأن ،
وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات ، فخطب ذلك المعلوم المتميز
بتلك الصفات فقيل : إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة ،
لا نعبد غيرك ولا نستعينه ، ليكون الخطاب أدل على أن العبادة
له لذلك التميز الذي لا تحقق العبادة إلا به * . (٢)

فالانتقال من الغيبة إلى الخطاب جاء محققا للتولين في الخطاب
من ناحية ، ومشييرا إلى معاني العظمة لله سبحانه وتعالى ، يقول السكاكي
في ذلك : * الوجه هو إذا افتتح التحميد أن يكون افتتاحه عن قلب
حاضر ونفس زكرة ، يعقل فيم هو ، وعند من هو ، فإذا انتقل من التحميد
إلى الصفات أن يكون انتقاله محذوا به هذا والافتتاح ، فإنه متى افتتح
على الوجه الذي عرفت مجريا على لسانه " الحمد لله " ، أفلا يجد محركا

(١) الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة الفاتحة .

(٢) الكشاف ١ / ٦٤ .

للإقبال على من يحد من معبود عظيم الشأن ؟ حقيق بالشناء والشكر ؟
مستحق للعبادة ؟ ... فما ظنك بذلك المحرك ؟ أيسع ذلك أن لا
يصير إلى حد يوجب عليك الإقبال على مولى شأن نفسك معه ، منذ
افتتحت التوحيد ما تصورت ، فتستطيع أن لا تقول : إياك يا من هذه
صفاته نعبد ، ونستعين ، لا غيرك .^(١)

فالالتفات في الآية الكريمة يمثل خلاصة مجموعة من المواقف النفسية ،
أو هو قمة ذلك التصعيد النفسي الذي صحب ضمير الغائب ، ذلك
التصعيد لقوى النفس الكامنة المتمثلة في ازدياد التشوق والتحفز إلى
التقرب إليه سبحانه ومناجاته ، فجاء الانتقال من الغيبة إلى الخطاب في قوله
" إياك " تلبية لذلك ، ليكون المسلم مخاطبا لربه ، مقراله بأنه
صاحب الفضل ، وأنه هو الذي يستحق العبادة وحده ، وفي الخطاب في
هذا الموضع تعظيم لشأن المخاطب بكل ما تعنى كلمة تعظيم ، لما يصحبه
من شعور بأن القارىء قد انتقل من مقام الغياب إلى مقام الخطاب لخالقه
والنعم عليه ، فإذا ما خاطبه أعلن تعظيمه له بتخصيصه بالعبادة .

وقد استمر الخطاب بصيغة المخاطب حتى قوله تعالى ﴿ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) ، فجاء الانتقال إلى صيغة الغيبة بقوله
تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وكان مقتضى الظاهر أن يقال : " غير
الذين غضبت عليهم ، وفي هذا الانتقال تنزيه لله سبحانه من إسناد الغضب
إليه ، وفي إسناد النعمة إليه سبحانه وعدم إسناد الغضب تعظيم لله
سبحانه وتعالى .

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

يقول ابن الأثير " هذه السورة قد انتقلت في أولها من الغيبة إلى الخطاب ، لتعظيم شأن المخاطب ، ثم انتقلت في آخرها من الخطاب إلى الغيبة ، لتلك العلة بعينها ، وهي تعظيم شأن المخاطب أيضا ، لأن مخاطبة الرب تبارك وتعالى بإسناد النعمة إليه تعظيم لخطابه ، وكذلك ترك مخاطبته بإسناد الغضب إليه تعظيم لخطابه " (١)

فالغرض الذي دعا إلى الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أولا ، ثم الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ثانياً واحد ، وهو تعظيم شأن المخاطب ، وهذا يؤيد ما سبق من أن الغرض من الالتفات يرتبط بالسياق ، ولا بد للبحث عن سر الالتفات من تأمله في كل مرة في سياقه .

ومنه قوله جل وعلا * وَمَالِيَ لَآ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * (٢)

حيث جاء ضمير المتكلم في " مالي ، أعبد ، فطرني " وكان القياس أن يقال : أرجع ، ولكن الآية جاءت على غير القياس ، حين جاء الضمير في " ترجعون " للخطاب ، وهو من المواضع التي تحتاج إلى دقة نظر للوقوف على أسرارها .

فالآية حكاية لمقالة الرجل المؤمن الذي كان يدعو قومه من أهل أنطاكية (٣) ، أراد أن يبين لقومه ما كان ينبغي أن يكونوا عليه ، فجاء كلامه " في معرض المناصحة لنفسه ، وهو يريد مناصحتهم ، ليتطوف بهم

(١) الشل السائر ٢ / ١٨٤ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يس .

(٣) انظر : الكشاف ٣ / ٣١٧ .

ويدار بهم ، ولأنه أدخل في إمحاض النصح ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لروحه ، ولقد وضع قوله : " ومالي لا أعبد الذي فطرني " مكان قوله " وما لكم لا تعبدون الذي فطركم " ، ألا ترى إلى قوله : " وإليه ترجعون " ، ولولا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرني وإليه أرجع . (١)

ويقول الدكتور حسن باجودة في تأملاته : " لعلنا لاحظنا أن الجزء الأكبر من الآية يستعمل فيه ضمير المتكلم ، وأن الجزء الثاني الأصغر يستعمل فيه ضمير المخاطبين ، وأن الجزء الأول يتضمن إنكاره ألا يعبد الذي فطره ، وأن الجزء الثاني يضيف جديداً إلى معلومات القوم ، أو بعبارة أدق يعمق المعلومات السابقة التي جاء هم بها الرسل . ففي هذا الجزء الثاني تقرير لمعلومات سابقة وليس فيه أي لوم أو إنكار بعكس الجزء الأول الذي يستخدم فيه ضمير المتكلم والتحول من الحديث عن الذات إلى الحديث عن المخاطبين ، يتمشى مع الانتقال من الإنكار إلى التقرير . وكل ذلك يؤيد (٢) حنكة هذا الرجل وحرصه على الخير لقومه ، إن يمتنى لهم ما يمتنى لنفسه ."

ففي الالتفات في قوله " ترجعون " تنبيه على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام من البداية ، فيدرك المخاطبون أن اللوم والإنكار واقع عليهم لا محالة وكان الضمائر السابقة على أفرادها وتعين مدلولها تتحول في السياق للدلالة على المجموع ، فيكون كل منهم ملوما ومدعوا للعودة إلى الصواب بطريق غير مباشر ، وهذا هو الطريق الصحيح إلى الدعوة إلى الله سبحانه ، إن لو أنكسر

(١) المصدر السابق ٣ / ٣١٩ .

(٢) تأملات في سورة (يس) ، د . حسن محمد باجودة ص ٤١ ، ط ٣ ،

عليهم من البدء لما استطاع التأثير عليهم ، ولكنه أفرد نفسه باللوم
وأشركهم معه في المصير والخاتمة ، وذلك أكثر وقعا للتحذير والتنبيه .

ومن الالتفات ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَخْيَيْنَاهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ (١) .

حيث جاء ضمير المتكلم في قوله : فسقناه ، وكان مقتضى الظاهر
أن يقال : ساقه عطفًا على قوله : أرسل ، والانتقال على هذا النحو " أدخل
في الاختصاص وأدل عليه " (٢) ؛ لأن سوق السحاب من بلد إلى بلد يدل على
قدرة السائق سبحانه وتعالى ، وإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم بهذه الصيغة
يدل على اختصاصه سبحانه بذلك ، وهذه الأبعاد لا تتأتى إلا مع
الالتفات ، إذ لوجاء ضمير الغائب لم يكن له ذلك التأثير في المخاطب ؛
لأن الكلام معه يأخذ طابع الإخبار ، وليس ذلك بمراد وإنما المراد الكشف
عن قدرة الله سبحانه من خلال ما قد يظن أنه ظواهر طبيعية . ومنه
قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا
طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فَغَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ
وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ
الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (٣) .

حيث قال : " استوى " و " قضاهن " و " أوحى " ثم قال :

-
- (١) الآية ٩ من سورة فاطر .
(٢) الكشاف ، ٣ / ٣٠٢ .
(٣) الآيتان ١١ و ١٢ من سورة فصلت .

" زينا " منتقلا من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم ، " والفائدة في ذلك أن طائفة من الناس غير المشرعين يعتقدون أن النجوم ليست في سماء الدنيا ، وأنها ليست حفا ولا رجوما ، فلما صار الكلام إلى ههنا عدل به عن خطاب الغائب إلى خطاب النفس ؛ لأنه مهم من مهمات الاعتقاد ، وفيه تكذيب للفرقة المكذبة المعتقدة بطلانه " (١) .

فالانتقال إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه يدل على الاهتمام بالأمر ، وهو طريق للإقناع ، وهذه الأمور لا تتحقق مع ضمير الغائب ؛ لأن الحديث عن النفس أكثر إقناعا ، فكان في الالتفات لفتا إلى أهمية الأمر وخطورته ، ووجوب الإيمان به .

ومنه قوله جل وعلا : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٢) .

فقد جاء الضمير في قوله " أسرى " بلفظ الواحد ، ثم جاء في قوله " باركنا " بلفظ الجمع ، ثم قال " إنه هو السميع العليم " بضمير الغائب ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليريه من آياته إنه هو السميع البصير ، وقد تناول ضياء الدين بن الأثير هذه الآية مبينا السر في ذلك . فقال : " لما بدأ الكلام بسبحان ردفه بقوله : " الذي أسرى " إن لا يجوز أن يقال : الذي أسرينا ، فلما جاء بلفظ الواحد ،

(١) المثل السائر ، ٢ / ١٨٦ .

(٢) الآية الأولى من سورة الإسراء .

والله تعالى أعظم العظما ، وهو أولى بخطاب العظيم في نفسه الذي هو بلفظ الجمع استدرك الأول بالثاني ، فقال : " باركنا " ، ثم قال : " لِئُرِيَهُ مِنْ أَيْتِنَا " فجاء بذلك على نسق " باركنا " ، ثم قال : " إنه هو " عطفاً على أسرى ، وذلك موضع متوسط الصفة ؛ لأن السمع والبصر صفتان يشاركه فيهما غيره ، وتلك حال متوسطة ، فخرج بهما عن خطاب العظيم في نفسه إلى خطاب غائب .

فانظر إلى هذه الالتفاتات المترادفة في هذه الآية الواحدة التي جاءت لعمان اختصت بها ، يعرفها من يعرفها ، ويجملها من يجملها . (١)

فقد أبرز ابن الأثير الأسرار البلاغية في الآية ، وخلاصة ما وصل إليه هو أن الانتقال إلى ضمير المتكلم بلفظ الجمع يدل على التعظيم وعلى الاختصاص ؛ لأن المباركة وكشف المحجوب من الأمور التي يختص بها الله وحده ، أما الانتقال إلى ضمير الغائب فقد جاء لأن صفتي السمع والبصر صفتان مشتركتان . وفيما قاله نظر ؛ لأن السمع والبصر المراديين في الآية غير السمع والبصر اللذين يشترك فيهما الخلق ، فهما سمع وبصر يختص بهما الله سبحانه و تعالى ولا يشاركه فيهما غيره . ويتمثل هذا الاختصاص في صيغة " فعيل " ، وفي تركيب الجملة الخبرية ، حيث جاء متبدأً معرفاً بالضمير ، ثم جاء الخبر معرفاً بأل ، وفصل بينهما بضمير الفصل " هو " ، فتعريف المتبدأ والخبر يفيد التخصيص ، وضمير الفصل تأكيد لذلك التخصيص .

(١) المثل السائر ٢/١٨٦

ثم إن ضمير الجمع هنا لا يتناسب مع المعنى ، ولو قلنا : إننا نحن ، لاقتضى ذلك جمع السميع البصير ، وهذا لا يتفق مع جلال الله سبحانه وتعالى ووحدانيته .

ومن هنا يمكن القول بأن الانتقال في قوله : " إنه هو " عطف على قوله " أسرى " ، ولما في ضمير الغائب من التعظيم لأنه ضمير مبهم ، وفي إبهامه ما يتناسب مع تخصيص السمع والبصر به سبحانه ، وهذا بالإضافة إلى ما يصحب ضمير الغائب في الآية من تلاؤم صوتي بين مفرداتها ، وذلك يتمثل في الضمير الهاء المضمومة في " إنه " والهاء المضمومة في قوله " هو " .

فالالتفات في الموضعين يدل على التعظيم وعلى الاختصاص ، ولكنه جاء في كل موضع بالأسلوب المناسب .

وقد يأتي الالتفات للتوبيخ ، كما في قوله تعالى : * وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * (١) ، يقول ابن الأثير : " إنما قيل " لقد جئتم ، وهو خطاب للحاضر بعد قوله " قالوا " ، وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة ، وهي زيادة التسجيل عليهم بالجراءة على الله تعالى ، والتعرض لسخطه وتنبيه لهم على عظم ما قالوه ، كأنه يخاطب قوما حاضرين بين يديه ، منكرًا عليهم ، وموخرًا لهم " (٢) . وهذا معنى رقيق وفائدة عظيمة ، لأن المراد من الآية هو التوبيخ لهم على

(١) الآيتان ٨٨ و ٨٩ من سورة مريم .

(٢) المثل السائر ٢ / ١٨٥ .

ما قالوه ، ولكن ضمير الغائب لا يحقق القوة التي حققها ضمير المخاطبين ، فالخطاب الذي يتضمن الإنكار أشد وطأة على المخاطب من أن يتلقاه خبرا بضمير الغيبة ، وصيغة الخطاب تستدعي حضور المخاطب لسمع الخطاب الموجه إليه ، وسماع اللوم مباشرة - على اعتبار ذلك الحضور - أكثر قوة وتأثيرا في المخاطب .

ومن ذلك قوله تعالى : * إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كَلًّا إِلَيْنَا رَاجِعُونَ * (١) ، حيث قال : " تقطعوا " ، وكان القياس أن يقال : تقطعتم مراعاة لما سبقها في " أمتكم " و " ربكم " ، فقد بدأ الكلام بخطابهم ودعوتهم إلى العبادة بصيغة الخطاب ، فلما كان منهم ما كان ، أبعدوا تحقيرا لهم ، فكانه سبحانه " ينعمي عليهم ما أفسدوه إلى آخرين ، ويقبح عندهم فعلهم ، ويقول لهم : ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هوء لا في دين الله " (٢) .

فجاء ضمير الخطاب في مقام كان يرجى فيه صلاحهم ، وعندما لم يستجيبوا جاء التشهير بهم عند غيرهم ، والتحقير والتوبيخ كان يمكن أن يتحققا مع ضمير المخاطب ، ولكنهم استبعدوا ، وخوطب غيرهم (٣) . وهذا أبلغ في التنكيل بهم من ورود الكلام على سبيل الخطاب لهم .

وقال جل شأنه : * هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَ تَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ * (٤) ، فقد انتقل الكلام من أسلوب الخطاب

(١) الآيتان ٩٢ و ٩٣ من سورة الأنبياء .

(٢) الكشاف ٥٨٣/٢ .

(٣) جواهر الكنز ص ١٢٠ .

(٤) بعض الآية ٢٢ من سورة يونس .

في قوله : " كنتم " إلى أسلوب الغيبة بقوله " بهم " ، وفي هذا يقول
الزمخشري : " فإن قلت : ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة ؟
قلت : المبالغة ، كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ، ويستدعي
منهم الإنكار والتقيح " . (١)

فالفرض إذا من الالتفات في الآية هو المبالغة في التوبيخ والإنكار ،
فخطابهم توبيخ ، يمكن أن يستشف من السياق ، وصرف الخطاب عنهم
إلى غيرهم توبيخ في حد ذاته ، واجتماع هذا وذاك أقوى تأثيراً وأشد
وتعاً .

ومما جاء من الالتفات في الشعر العربي لأغراض بلاغية ما أورده
الزمخشري (٢) ، وهو قول امرؤ القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالأَثْمَدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قَدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَكَلْبَةٍ ذِي العَائِرِ الأَثْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءِ نَيْسِي وَأُنْبِئْتَهُ عَنِ أَبِي الأَسْوَدِ (٣)

- (١) الكشاف ٢ / ٢٣١ ، والجدير بالذكر أن ابن الأثير ينقل كلام
الزمخشري في هذا الموضع دون إشارة . انظر : المثل السائر ٢ / ١٩١
مع أنه كان قد رد كلام الزمخشري جملة وتفصيلاً ، ولم يجد له
قيمة في هذا الباب .
- (٢) انظر الكشاف ١ / ٦٤ .
- (٣) ديوان امرؤ القيس ص ١٨٥ ، والأثمد : اسم موضع ، والخلي : هو
الخلو من الهموم ، والعائر : الذي يجد وجعا في عينه وهو العوار .

وقد تناول السكاكي الأبيات وكشف عن قيمة ما فيها من التفاتات متأثرا بما قاله الزمخشري في هذا الفن ، والسكاكي على مذهبه فسي الالتفات ، يذكر في الأبيات ثلاثة التفاتات ، على أن في البيت الأول التفاتاً يقول السكاكي : " حين قصد تهويل الخطب واستحفظاه في النبأ الموجع ، والخبر المفجع للواقع ، ألفت في العضد ، المحرق للقلب والكبد ، فعل ذلك منها في التفات الأول ، على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ، ولهت وله الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي ، إلا بتفجع الملوك له ، وتحزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه بمطاول ليك تسلية ، وأوبه على أن نفسه لفظاعة شأن النبأ ، وأاستشعارها معه كمدا وارتاضا ، أبدت قلقلًا لا يقلقه كمد ، وضجرا لا يضجره مرتض ، وكان من حقها أن تثبت وتتصبر ، فعل الملوك ، وجريا على سننها السلوك ، عند طوارق النوائب ، وبوارق المصائب ، فحين لم تفعل شككت في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب ذي حرق ، قائلا له : تطاول ليك مسليا ، وفسي التفات الثاني على أن المتحزن تحزن تحزن صدق ، ولذلك لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك ، وفي التفات الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه إلى من سواه ، وأوبه في التفات الأول على أن ذلك النبأ أطار قلبه ، وأبارله ، وتركه حائرا ، فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية ، فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا ، والإنسان إذا دهمه ما تحارله العقول ، وتطيره الألباب ، وتدهش معه الفطن ، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك . وفي التفات الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركا بعض الإدراك ، ما وجد النفس معه ، فبنى الكلام على الغيبة ، وفي التفات الثالث على ما سبق . (١)

هذا هو تفسير السكاكي للفتات امرئ القيس ، وهذا التفسير يكشف عن أبرز النكات البلاغية التي صحبت الالفتات ، ومن الملاحظ هنا أن السكاكي يبحث عن تلك النكات من خلال الربط بين الكلام وقائله ، فالانتقال من أسلوب إلى أسلوب إنما هو أثر من آثار التجربة التي مر بها الشاعر ، وانعكاس لما في نفسه .

والقيمة البلاغية للالفتات في الأبيات تتمثل في هذا الانعكاس وذلك الأثر ، وهذه اللفتة من السكاكي هامة جدا في ميدان الدرس البلاغي ، ويمكن تطبيقها على كثير من النصوص ، وذلك عندما يكون النص الأدبي معبرا عن تجربة خاصة بالأديب ، وهكذا لم تعد أسرار الالفتات مقصورة على المخاطب ، وإنما يمكن البحث عنها من خلال الربط بين النص وقائله .

ومن الالفتات ما جاء في قول أبي تمام : (١)

وَرَكِبَ يَسَاقُونَ الرَّكَّابَ زُجَاجَةً

مِنَ السَّيْرِ لَمْ تَقْصِدْ لَهَا كَفَّ قَاطِبِ (٢)

فَقَدْ أَكَلُوا مِنْهَا الْفَوَارِبَ بِالسُّرَى

وَصَارَتْ لَهَا أَشْبَاهُهُمْ كَالْفَوَارِبِ (٣)

(١) ديوانه ٢٠١/١ ، والأبيات من قصيدة في مدح أبي دلف العجلي
مطلعها :

(٢) على مثلها من أربع وملاعب * أنزلت مصونات الدموع السواكب
أبي يسكرون المطي بالتعب فكأنهم سقوها زجاجة ، أي شرابا
في زجاجة و " قاطب " أي مازج ، أي ليست هي على الحقيقة
زجاجة فيها شراب .

(٣) الأشباح : جمع شبح وكان الشبح الشخص إذا رثي من بعيد .
يقول أتعبوها حتى ذابت أسنفتها وصاروا لها كالأشباح فوقعها .

- يُصِرُّ مَسْرَاهَا جَذِيلٌ مُشَارِقٌ
(١) إِذَا آبَهُ هَمٌّ عَذِيقٌ مَفَارِبِ
يَرَى بِالْكَعَابِ الرَّوْدِ طَلْعَةَ ثَائِرٍ
(٢) وَبِالْعَرْمِسِ الْوَجَاءِ غُرَّةً آئِسِبِ
كَأَنَّ بِهَا ضِفْنًا عَلَى كُلِّ جَانِبِ
(٣) مِنَ الْأَرْضِ أَوْ شَوْقًا إِلَى كُلِّ جَانِبِ

- (١) أي قائد هوءلاً الركب رجل مسفار ، احتكت به البلدان ، فجزب وتبصر كما تحتك الإبل بالجذيل وهو تصغير الجذل ، وهو خشب تحتك به الإبل فتشفى به ، والعذيق : تصغير عذق ، وأصل المثل أن يقول " أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب " فأما الترجيب فإن يُبنى دكان تحت النخلة لثلا تميل وذلك إذا كانت كريمة . والمعنى : إن رئيسهم إذا حزبه أمر رجل عالم يشفق بما عنده من الرأي والمعرفة بالسفر . ويجوز أن يكون شبه قائدهم لتأثير السفر فيه وتغييره من لونه وجسمه بالجذيل ، لأنه يسود إذا احتكت به الإبل الجربى للطلاء الذي عليها ، وبالعذيق في رفته ونحافته .
- (٢) يقول هذا الرجل من حبه للسفر في طلب العلى إذا رأى الكاعب الحسناء فكانما يرى طلعة ثائر جاء ليثأر منه ، لبيضه للكاعب وحبه للسفر ، والعرمى : الناقة الصلبة .
- (٣) يقول من حبه للسفر والذهاب في البلاد كأنه ضفنٌ على المكان الذي هو به حتى يتركه ، أو كأنه مشتاق إلى الجانب الذي لم يفض بعد إليه حتى يبلغه .

إِذَا الْعَيْسُ لَاقَتْ بِي أَبَادَلِفٍ فَقَدَ
تَقَطَّعَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّوَائِبِ (١)
هُنَالِكَ تَلَقَى الْجُودَ حَيْثُ تَقَطَّعَتْ
تَمَائِمُهُ وَالْمَجْدُ مَرَّخَى الذَّوَائِبِ (٢)

فقد انتقل الشاعر من ضمير الغائب في قوله : " يصرف سراها " إلى ضمير المتكلم في قوله : " إذا العيس لاقت بي " ، ثم إلى ضمير المخاطب في قوله : " هنالك تلقى الجود " ، وفائدة الانتقال من الغيبة إلى التكلم هي " أنه لما صار إلى مشافهة المدوح والتصريح باسمه خاطب عند ذلك نفسه ، مبشرا بالبعد عن المكروه ، والقرب من المحبوب " . (٣)

أما فائدة الانتقال من التكلم إلى الخطاب فهي " أنه يخبر غيره بما شاهده ، كأنه يصف له جود المدوح ، وما لاقاه منه ، إشارة بذكره ، وتنويها باسمه ، وحملا لغيره على قصده . وفي صفة جود المدوح بتلك الصفة الغريبة البليغة ، وهي قوله : " حيث قطعت تمائمه " ، ما يقتضي له الرجوع إلى خطاب الحاضر " . (٤)

(١)(٢) يقول تلقى الجود قد أحب هذا الموضع ورسي فيه ، فما يحب أن يفارقه . . . أراد أن المجد كالأمان فيهم من أن يتحول عنهم إلى غيرهم ، ويكون أيضا قد أحاط به الشرف من كل جانب . انظر شرح التبريزي المطبوع مع الديوان .

(٢) المثل السائر ٢/١٨٩ .

(٣) المصدر السابق .

وهذه الأبعاد البلاغية للانتقال بين الضمائر لا تخلو أن تكون تعبيراً عما يدور في نفس الشاعر، وتتناسب مع المراحل التي مر بها الشاعر في كلامه ، فالوصول إلى الممدوح كان في البدء أمنية يتمناها الشاعر ، لذلك قال : " إذا العيس لقت بي " ، ولو قال : ألقى المجد أو الجـود ، لكان أيضاً من التمني الذي يقل معه احتمال وصول الشاعر إلى ممدوحه ، فانتقل إلى ضمير المخاطب ؛ لأنه يمنح الشاعر شعوراً بالثقة من أن اللقاء متحقق ، فأصبح يحدث غيره عن ذلك ، ويصف الممدوح بأوصاف يطمئن معها إلى ما سيلقاه من المجد .

وهكذا تتعدد أغراض الالتفات البلاغية ، وتتنوع أبعاده الجمالية بتنوع السياقات التي يرد فيها ، ومن هنا فلا يمكن حصرها في عدد محدد ، ومهما أوردنا منها فإنه لا يعدو أن يكون نماذج يتضح من خلالها ما للالتفات من أهمية ، والالتفات جدير بأن يكون موضوعاً لدراسة مستقلة ، تشمل مواقعها في القرآن الكريم وتبين أسرارها ونكاته البلاغية في كل موقع .

الفصل الخامس

التعريف في (سورة الملك)

دراسة تحليلية

سُرْمُورَةُ الْمَلِكِ

سُورَةُ الْمَلِكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبَرَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ
الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٢﴾
الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ
تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ
يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ
الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَجَعَلْنَا فِيهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ
السَّعِيرِ ﴿٥﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَلْسُ الْمَصِيرُ
﴿٦﴾ إِذَا الْقُورَاقُ فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ
مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾
قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ
إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ
السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَاعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١١﴾
إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١٢﴾

وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا
يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ
الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ
﴿١٥﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ
تَمُورٌ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا
فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾ وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ
كَانَ نَكِيرِ ﴿١٨﴾ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتْ وَيَقْبِضْنَ مَا
يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ أَمْ نَ هَذَا الَّذِي
هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ
﴿٢٠﴾ أَمْ نَ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُوا فِي عُتُوٍّ
وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾ أَمْ نَ يَمْشِي مُكِبًا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمْ نَ يَمْشِي سَوِيًّا
عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ
فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ ﴿٢٥﴾ قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٢٦﴾

فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّتَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي
كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴿٢٧﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكِنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ
أَوْ رَحِمْنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٢٨﴾ قُلْ هُوَ
الرَّحْمَنُ أَمَّنَابُهُ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ
﴿٢٩﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴿٣٠﴾

الدرر السمر الحليلي

سورة الملك مكية في قول الجميع (١) ، وهي كغيرها من السور
الكريمة التي نزلت قبل الهجرة الشريفة ، وذلك من حيث خصائصها وما تتضمنه
من أساليب تتناسب وأحوال المخاطبين في تلك الحقبة ، فقد " كان
الخطاب الإلهي فيها - أي سورة الملك - موجها إلى المشركين ، وهوفي الأظب
يدور حول إثبات وجود الله تعالى ، والاستدلال عليه بما خلق من الكائنات ،
ثم إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه صادق في دعوى الرسالة
والوحي ، ثم تقرير المكذبين وتخويفهم ما بين أيديهم من هول الحشر
والحساب ، وأن هذا الحشر ممكن وسيقع بالفعل ، فيلقى كل فريق من
الجاهدين والمؤمنين جزاءه اللائق به ، في داره المعدة له . ووصف
هاتين الدارين وصفا بدعا في أسلوبه ، عجيبا في نسقه وتركيبه ، ويتخلل
الآيات تسلية النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقوية قلبه الشريف ، وحثه على
الصبر والتجلد " . (٢)

وفي ظل ما تضمنته السورة الكريمة من أغراض ، سنقف أمام بعض
ما ورد فيها من التعريف لنكشف عن أسرار التعبير به ، ملتزمين بآراء العلماء ،
حريصين كل الحرص على عدم التفسير بالرأى .

(١) الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري

القرطبي ، ت : أحمد عبد العليم البردوني ، ٢٠٥ / ١٨ ، دار

إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٦ م .

(٢) تفسير جزء تبارك ، تأليف العالم الجليل الشيخ عبد القادر المغربي ،

صححه : علي محمد حسب الله ، ص ١ ، المطبعة الأميرية - القاهرة

قال جل وعلا * تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * (١) ، هذا الاستهلال فيه تمجيد لله سبحانه وتعالى ، حيث بدأت السورة بكلمة " تبرك " ، ومعناها : " تقدس وتنزه وتعالى وتعظم ، لا تكون هذه الصفة لغيره " (٢) ، فهي كلمة تدل على عدد من الصفات الإلهية ، لا يتصف بها غير الله سبحانه وتعالى . " والتقديم للموصول وصلته هنا بالصفة الخاصة به تعالى ، وهي قوله تعالى : " تَبَرَّكَ " يدل على عظمة الموصول " . (٣)

فالفرض من التعريف بالاسم الموصول " الذي " إفادة عظمة ذلك الملك الذي لا يملكه إلا العظيم ، وتعريف " الملك " يفيد الجنس ، وهو يدل على الهيمنة التامة ؛ لأن كلمة " الملك " ، تدل على أنه ملك واحد ، وكل ما عداه ليس بملك على الحقيقة ، وهذا فيه تعظيم لله سبحانه وتعالى .
فالتعريف بالاسم الموصول يفيد عظمة الملك ، وتعريف الملك يفيد عظمة المالك سبحانه ، ويدل على قدرته وهيئته .

وضمير الغائب في قوله تعالى : * وهو على كل شيء قدير * بما فيه من سعة المدلول الذي يستدعي الإمعان في التخيل ، جاء ليربط ما بعده بما قبله ، فما قبله يدل على عظمة الله جل وعلا ، وعظمة ملكه واتساعه ، وما بعده يدل على شمول القدرة الإلهية التي تصرف ذلك الملك ، وذلك الشمول يتمثل في كلمة " شي " النكرة وإضافة " كل " إليها .

(١) الآية الأولى من سورة الملك .

(٢) " اللسان " " برك " .

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف محمد الأمين بن

وقال سبحانه : * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ * (١)

وهذه الآية تتضمن إثبات القدرة الإلهية بالدليل القاطع ، وهو خلق الموت والحياة ، وقد تصدر الاسم الموصول " الذي " ، لما للصلة من مضمون يتحقق به الغرض من الآية . وتزداد هذه الفائدة البلاغية وضوحا إذا لاحظنا ما في الاسم الموصول من التشويق إلى ما يأتي بعده : فالموصول مبهم إذا سمعه المخاطب بقي منتظرا لعقب الكلام ، وفي هذا التشويق والانتظار تمكين لضمون الصلة في نفس المخاطب .

ويتبع ذكر الموت والحياة المراد من خلقهما ، وهو الابتلاء والاختبار للمكلفين ، ويأتي ذلك بصيغة الخطاب بضمير المخاطبين في قوله : " ليبلوكم أيكم " ، وهو خطاب عام يدخل فيه كل مكلف ، فلا يكون لأحد بعد ذلك عذر .

والضمير " هو " جاء مبتدأ ليربط بين الابتلاء وبين ما يناسبه من صفات الله جل وعلا وهي " العزيز الغفور " ؛ لأن المكلفين يتفاوتون في عمل الطاعات و" العزيز : أي الغالب المنتقم من عصاه ، والغفور : أي لمن تاب إليه ورجع عن إساءته " (٢) ، وتعريف " العزيز " و" الغفور " بأل الجنسية يفيد قصر الخبر على المبتدأ قصرا حقيقيا لا ادعاء ولا

(١) الآية ٢ من سورة الطك .

(٢) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل ، لعلاء الدين

علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي ٧ / ١٢٤ ، ط ٢ شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٥ هـ .

ولا مبالغة ، لأن هذين الجنسيتين لا يكتلمان إلا لله جل وعلا ، أي لا عز مع عزه ولا غفران مع غفرانه .

وتتوالي الآيات الكريمة في ذكر الدلائل الدالة على قدرة الله . قال تعالى : * الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ * ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ * . (١)

والاسم الموصول " الذي " ، جاء ليؤيد دوره في إثبات قدرة الله سبحانه وتعالى ، من خلال ما تتضمنه صلته من المخلوقات المحسوسة التي تعتبر شاهدا واضحا على تلك القدرة ، وبرهاننا أكبر من أن ينكره الجاحدون ، فالاسم الموصول " الذي " يتكرر ، وفي كل مرة يتضمن مقصدا بلاغيا ، وتعجيذا للكافرين .

وفي قوله : " ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت " تعريفاً ،

الأول : الضمير في قوله : " ما ترى " والآخر : في قوله : " خلق الرحمن " ولكل منهما ما يتبعه من الأسرار البلاغية .

فالضمير من باب توجيه الخطاب إلى مخاطب غير معين ، " أي

ما ترى يا ابن آدم في شيء " مما خلق الرحمن اعوجاجا ولا اختلافا ولا تناقضا " (٢) ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : ما ترون ، مراعاة للخطاب السابق في قوله تعالى : " ليملوكم " ، ولكن القرآن الكريم يعبر بصيغة المفرد ، وفي ذلك تعميم للخطاب لكل من يصح أن يخاطب ، فكان كل من

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الطك .

(٢) تفسير الخازن ١٢٤ / ٧ .

يستمع إليه مخصوص بالخطاب فيكون التأمل والتدبر لقدرة الله أمرا لا يختص به "أحد دون أحد"، فالكل فيه سوا، وعلى هذا فالضمير في الآية الكريمة يؤول فائدة جليلة لا يؤول ديها التعريف بطريق آخر، وهو لا شك من مواطن الإعجاز في القرآن الكريم.

أما التعريف في قوله "خلق الرحمن"، ففيه وضع للظاهر موضع المضمع، إذ القياس أن يقال: ما ترى فيهنن، أو ما ترى في خلقه من تفاوت، ولكن "وضع" (خلق الرحمن) موضع الضمير للتعظيم والإشعار بأنه تعالى يخلق مثل ذلك بقدرته الباهرة رحمة وتفضلا، وأن في إبداعها نعمة جليلة لا تحصى^(١).

كما أن في الإضافة إشارة إلى أن السبب في السلامة من التفاوت هو أنه خلق الرحمن القادر الذي أحسن كل شيء خلقه.

و"البصر" يعنى الجنس، فيكون استيفاء حاسة البصر دليلا على قدرة الله سبحانه؛ لأن المراد بالأمر بإعادة البصر إزالة الشبهة. وهذا أمر يحتاج إلى دقة متناهية، واستنهاض قوة البصر والإيمان في التركيز، لإدراك الأحكام في ذلك الخلق وتناسبه.

ويتكرر الأمر بإعادة البصر، وتتكرر معه كلمة "البصر" معرفة، لتكون معاودة البصر بنفس القدر الذي كان، مع زيادة في الدقة، وذلك "بأن لا يقتنع بالرجعة الأولى وبالنظرة الحمقاء، وأن يتوقف بعدها ويجسم بصره ثم يعاود ويعاود إلى أن يحس بصره من طول المعاودة".^(٢)

(١) تفسير البيضاوى ٥/١٤١.

(٢) الكشاف ٤/١٣٥.

وجاءت كلمة " البصر للمرة الثالثة في قوله : " ينقلب إليك البصر " في موضع الضمير لإفادة " التنبيه على أن الذي يرجع خاسئا حسيرا غير مدرك الفطور هو الآلة التي يلتصق بها إدراك ما هو كائن ، فإذا لم يدرك شيئا دل على أنه لا شيء " . (١)

ومن الدلائل الدالة على قدرة الله سبحانه وتعالى ، ما جاء في قوله : * وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ * . (٢)

لقد جاء التعريف معبرا عن تلك القدرة ، فالضمير في قوله " زيننا " فيه لفت إلى أن من أوجد تلك الزينة لا بد أن يكون عظيم الشأن قادرا على خلق ما يشاء .

ويأتي الضمير في قوله : " جعلناها " و " اعتدنا " عطفًا على " زيننا " ، ومن خلال الضمير " نا " في مواقعه الثلاثة يبرز عنصر الإيقاع في الآية الكريمة ، لما فيه من امتداد للصوت المنبهي عن علو الشأن وعظمة القدرة وسعة الملك .

والمصابيح أو الكواكب التي خلقها الله زينة للسماء ، جعلها سبحانه وسيلة للانتقام من الشياطين . ولكن ما المراد بـ " أل " في قوله :

(١) كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، للإمام ناصرالدين

أحمد بن محمد بن المنير ، مطبوع على حاشية الكشاف ١٣٥ / ٤ .

(٢) الآية ٥ من سورة الملك .

" للشياطين " ؟ أهـي للجنس أم للعهد ؟

لما كان القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا ، فإن المراد بالشياطين

في الآية هم الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى : * إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا

بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * (١) ، وقوله :

* وَزَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبُوحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * (٢)

ومن هنا فإن المراد بالشياطين هم الذين يسترقون السمع (٣) ،

وليس الجنس كله ، والرجم لأولئك الشياطين هو العقوبة العاجلة ، أما

ما أعد لهم يوم القيامة فهو أشد ، إنه " عذاب السعير " ، لقد جاء

العذاب معرفا بإضافته إلى السعير ، والسعير " أشد الحريق ، يقال :

سعرت النار فهي مسعورة وسعير " . (٤)

فعذابهم في الآخرة أشد عذاب وأقواه ، ومن هنا ندرك السرفي

التعريف بالإضافة فهي تعبر عن شدة ما أعد لهم في إيجاز ، وذلك لما

لكلمة " السعير " من دلالة ، فهي تدل على النار في أقوى وأشد صورة

لها ، والفرس من الإضافة هنا لا يؤيد قولنا : النار ، أو عذاب النار ،

أو عذاب جهنم ، لأن هذه الأسماء لا تؤيد معنى الشدة والقوة الذي

تضمنه قوله سبحانه : " عذاب السعير " .

وفي تقريب الكفار وتخويفهم

(١) الآيتان ٦ و ٧ من سورة الصافات .

(٢) بعض الآية ١٢ من سورة فصلت .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٩٩/٨ ، وأضواء البيان ٣٩٤/٨ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢١١/١٨ ، وانظر : اللسان " سعير " .

ما بين أيديهم من العذاب الشديد قال جل شأنه * وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا
بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَبِئْسَ الْمَصِيرُ * إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهيقًا
وَهِيَ تَفُورٌ * تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا
أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن
شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ * وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا
فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ * فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لَّا صَحَابَ السَّعِيرِ (١) *

وقد تصدر الاسم الموصول هذه الآيات لما فيه من العموم لمن اتصف
بالكفر فيكون المعنى : * ولكل من كفر بالله من الشياطين وغيرهم عذاب
جهنم (٢) ، وفي إضافة كلمة " رب " إلى الضمير في قوله : " ربهم " ،
توبيخ وتقريع لآلئك الكفار ؛ لأنهم كفروا بربهم الذي خلقهم ورباهم ،
وفي الاسم الموصول وصلته إيماة إلى ما سيأتي من الجزاء ، وأنه " أشد عذاب
وأقساه ، وهو " عذاب جهنم " ومجيء التعريف بإضافة العذاب إلى جهنم
ليعم عذاب السعير وغيره ، فالذم موجه إلى عذاب جهنم على إطلاقه ،
ولا يختص به منزلة دون منزلة ، بل كلها داخل في قوله : " وبئس المصير " ،
وفي ذلك ما لا يخفى من التهديد والوعيد لمن كفروا بربهم ، والتفسير
من أي طريق يؤدى إلى جهنم .

(١) الآيات من ٦ إلى ١١ من سورة الملك .

(٢) تفسير الفخر الرازى المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام

فخر الدين الرازى ، (ت ٦٠٤ هـ) م ١٥٠ ، ٦٣/٣٠ ، ط ٣ ،

دار الفكر - بيروت ١٤٠٥ هـ ، وانظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل

للبيضاوى ، ١٤١/٥ .

وتتجلى القيم البلاغية للتعريف من خلال الحوار الذي يبدأ من قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَ الْقِيَّ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ ، ومن ذلك ما جاء في التعريف بالإضافة في قوله : " خزنتها " ، أي خزنة جهنم وهم " مالك وأعوانه من الزانية " (١) ، ولا شك أن مجيء التعريف على هذه الصورة يتناسب مع المقام ؛ لأنه مقام وعيد وتهديد ، ووصف لما ينتظر الكفار يوم القيامة ، وكلمة خزنة أو خازن تدل على الحرص الشديد وعدم التفريط في الشيء المخزون (٢) ، وإذا أضيف الخزنة إلى جهنم كان ذلك أكثر وقعاً في نفس المخاطب ، لا سيما وأنه قد عرف هول جهنم من خلال الآيات السابقة ، فإذا عرف أن ذلك الهول وذلك التعذيب موكل إلى خزنة كان ذلك أبلغ في التخويف .

ويطالعنا سوء الالمهيب في قوله : " ألم يأتكم نذير " بصيغة الخطاب ، وهو جزء من التعذيب ، وهو مقدمة لما سيأتي بعده ؛ لأن التعبير بضمير المخاطبين في سياق الاستفهام فيه " توبيخ يزدادون به عذاباً إلى عذابهم وحسرة إلى حسرتهم " (٣) ، فخطابهم وهم على تلك الحال أكثر إيلا ما لنفوسهم التي عاندت وانصرفت عن الحق ؛ لأنه لا يؤلم نفس المرء شيء " مثل أن يقال له في حين ظهور خطئه ، ومقاساة عاقبة ما جنته يدها ، إنك أنت الجاني على نفسك ، أنت الذي فرطت بما تيسر لك من أسباب النجاة والسعادة ، فشقيت " (٤) .

(١) الكشاف ١٣٦/٤ والبحر المحيط ٣٠٠/٨ .

(٢) اللسان " خزن " .

(٣) الكشاف ١٣٦/٤ .

(٤) تفسير جزء تبارك ، للمغربي ، ص ٩٠ .

فالفائدة في التعريف بضمير الخطاب في الآية تتمثل فسي
توبيخ المخاطبين والتسجيل عليهم ، وهي عقوبة نفسية سببت للمخاطبين
ضياح أمل وحسرة مابعدا حسرة ، مما جعلهم يعترفون بما وقع منهم ،
ويصرحون به ، وينسبون ما هم فيه من العذاب إلى ما قدموا في الدنيا ،
وهم يعبرون عن ذلك كله بضمير المتكلمين نتيجة لما يحسون به من الندم
والاستياء بسبب التفريط . يظهر ذلك في قوله تعالى " جاءنا " ، و
" فكذبنا وقتلنا " ، و " لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير " .

فهم ينسبون لأنفسهم ما حصل منهم من قول أو عمل ، وهذه
الضائر المتتالية تشير إلى عول الموقف ، وهول السؤال الذي لا يتسنى
معه الإنكار ولا تقف أمامه إلا عذار ، فيلجأ أولئك الكفار للتعبير عن مرارة
ما يمرون به في ذلك الموقف ، ولات ساعة مندم ، فهم لفرط ما يجدون يمزجون
بين ذواتهم وبين ما يحسون به ، فيطلقون ضمير المتكلمين تعبيرا عن ذلك ،
وفي هذه الاعترافات تحذير وردع لكل من تسول له نفسه ابتغاء دين غير
الدين الإسلامي الحنيف .

ومن التعريف في الآيات السابقة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِن أَنْتُمْ
إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴾ ، فضمير الخطاب " أنتم " فيه وجهان ، أولهما :
أنه من جملة قول الكفار وخطابهم للمنذرين ، والآخر : أن يكون من كلام
الخنزرة للكفار . والأول هو الراجح ^(١) ؛ لأن الضمير قد وقع في جملة

(١) انظر : التفسير الكبير ٦٤ / ٣٠ ، وتفسير البيضاوي ١٤١ / ٥ ،
وتفسير البحر المحيط ٣٠٠ / ٨ ، وتفسير الخازن ١٢٥ / ٧ .

ما حكاه الكفار عن تكذيبهم للرسول عليهم الصلاة والسلام ، فكان مقتضى الظاهر أن يقال : إن أنت ؛ لأن مخاطب كل أمة نذيرها ، وقد بين أبو السعود السعدي وضع ضمير الجماعة موضع ضمير المفرد . قال :

" جمع ضمير الخطاب مع أن مخاطب كل فوج نذيره لتغليبه على أمثاله مبالغة في التكذيب ، وتماديا في التضليل ، كما ينبيء عنه تعميم المنزل مع ترك ذكر المنزل عليه ، فإنه طوح بعمومه حتما " . (١)

ويمكن أن يكون السبب في التعبير بضمير الجماعة ، ما استقر في نفوسهم من التكذيب وعدم الاعتراف بصدق أحد من الرسل والمندريين ، فتكذيبهم لا يقتصر على نذير دون نذير ، وهو ما يشف عنه التنكير في كلمة " شي " ، في قوله : " ما أنزل الله من شي " ، فهم ينكرون أن ينزل الله شيئا فضلا عن إرسال الرسل .

وتكرر في الآيات إطلاق " أصحاب السعير " على الكفار ، مع أنه قد سبق أن عذاب السعير منزلة الشياطين ، وأن عذاب جهنم منزلة الكافرين ، لذلك فإن مقتضى الظاهر أن يقال : فسحقا لهم ولأصحاب السعير ، (٢)

" لكنه عدل وغلّب أصحاب السعير الدال على الأصاله على غيره من التوابع ، وذكر أن في هذا التغليب إجازا وهو ظاهر ، ومبالغة أي في الإبعاد ،

(١) تفسير أبي السعود ٣٦١/٥ .

(٢) ورد في غير موضع من القرآن الكريم إطلاق " أصحاب السعير " على الكفار ، ولا تختص الشياطين بالسعير ، والذي دعا إلى التقدير هنا هو ما يقتضيه السياق حيث الكلام عن الكفار دون الشياطين .

إذ لو أفرد كل من الفريقين بالذكر لا يمكن أن يتوهم تفاوت الإبعاد ين ، بأن يكون إبعاد الكفرة دون إبعاد الشياطين على ما يشعر به جعلهم الشياطين أصيلا وأنفسهم طحقة بهم ، فلما ضموا إليهم في الحكم به دل على أن إبعادهم لم يقصر عن إبعاد أولئك ، وأيضا لما غلب سبحانه وتعالى أصحاب السعير ، وهم الشياطين على الكفار ، فقد جعل الكفار من قبيل الشياطين ، فكأنهم هم بأعيانهم ، وفيه من المبالغة ما لا يخفى .^(١)

ثم إن ذكر الكفار بأصحاب السعير وتسميتهم بذلك يتضمن النعي عليهم وتحقيرهم ، والتنفير من علمهم .

وبعد أن ذكر سبحانه وتعالى الكفار وما أعد لهم من العذاب ، ذكر الموتى منين وما ينتظرهم من النعيم المقيم . فقال جل وعلا : * إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ * .^(٢)

فخشية الله سبحانه بالغيب هي سبب فلاح الذين آمنوا وفوزهم بالنعيم ، وفي التعريف بالوصول * الذين * إيمانهم إلى جنس الخبر ، وأنه من جنس الأجر والثواب * كما أن في الوصول وصلته تشويقا إلى معرفة الخبر . وماذا يكون ؟ وتعظيما لشأن ذلك الخبر .

وللتذكير في قوله تعالى * لهم مغفرة وأجر كبير * فائدة جلية ، وهي أن دلالة التذكير تتناسب مع التعظيم الذي يشعر به الوصول ؛ لأنه يدل على أشياء غير محدودة ، فما أعد لهم كبير كما وصفه القرآن الكريم .

(١) روح المعاني ٢٩/١٢-١٣ .

(٢) الآية ١٢ من سورة الملك .

ثم قال سبحانه : * وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ
الْصُّدُورِ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ * (١) ، وضمير الخطاب
في قوله : * وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ * فيه وجهان ، الأول : * قال ابن عباس :
نزلت في المشركين ، كانوا ينالون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخبره
جبريل عليه السلام بما قالوا فيه ونالوا منه ، فيقول بعضهم لبعض :
أسروا قَوْلَكُمْ لثلاث يسمع إله محمد * (٢) ، والآخر : * أنه خطاب عام
لجميع الخلق في جميع الأعمال ، والمراد أن قولكم وعملكم على أي سبيل
وجد ، فالحال واحد في علمه بهذا * (٣)

وعلى أية حال فالخطاب يفيد التحذير لجميع المخاطبين به ،
ليتجنبوا المعاصي والذنوب في السر والعلن ، والخطاب أعمق تأثيراً ؛
لأن فيه معنى الحضور والتنبيه المباشر الذي لا يحتمل التأويل .

كما أن في ضمير الخطاب لفتاة إلى قدرة الله سبحانه من خلال المخاطب
ذاته ، ودعوة لكل مخاطب ليتأمل تلك القدرة التي لا يتفاوت فيها الجهر
والسر ، ويدل على شمول علمه سبحانه وإحاطته بأخفى الخفيات قوله :
* إنه عليم بذات الصدور * ، وكيف لا يعلم السر والعلن من كان علمه كذلك ؟

(١) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة الطك .

(٢) أسباب نزول القرآن ، للواحدى ، ص ٥٠٨ ، وانظر : تفسير القرطبي

١٨ / ٢١٤ ، وتفسير الخازن ٧ / ١٢٦ .

(٣) تفسير الفخر الرازي ٣٠ / ٦٦ ، وانظر : تفسير البحر المحيط

وفائدة التعريف بضمير الغائب ما يتضمنه من التعظيم لله جل وعلا،
والربط بين ما سبقه وبين ما يأتي بعد لينتظم المعنى دون استئناف ؛
لأن ما بعده تقرير وإثبات لما قبله . والمراد بقوله " ذات الصدور "
أي " بضمائرهما قبل أن تترجم الألسنة عنها " (١) ، فالتعريف بالإضافة
جاء للدلالة على شمول علمه سبحانه ، وهذا التعريف هو الذي يتناسب
مع ما ورد في صدر الآية من ذكر لشمول ذلك العلم واستقصائه لما كبر
وما دق ، وما أعلن وما أخفي ، ولو قيل : الأسرار ، أو الخفايا ، أو القلوب لم
يكن له من الدلالة ما في الإضافة ، كما أن في " تحلية الصدور بسلام
الاستفراق ووصف الضمائر بصاحبيتها من الجزالة ما لا غاية وراءه ، كأنه
قيل : إنه مبالغ في الإحاطة بضميرات جميع الناس وأسرارهم الخفية
المستكنة في صدورهم بحيث لا تكاد تفارقها أصلا ، فكيف يخفى عليه
ما تسرونه وتجهرون به " (٢) .

وللتعليل لما سبق جاء قوله " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف
الخبير " ، وقبل أن نحاول معرفة السر البلاغي في التعريف بالاسم الموصول
" من " ، لا بد من معرفة موقعه من الإعراب .

يقول العكبري : " من " في موضع رفع فاعل يعلم ، والمفعول
محذوف ، أي ألا يعلم الخالق خلقه . وقيل : الفاعل مضمرة ، و " من "
مفعول " (٣) وكثير من المفسرين (٤) يذكرون الوجهين دون ترجيح

(١) الكشاف ١٣٧/٤ .

(٢) تفسير أبي السعود ٣٦٣/٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، القسم الثاني ، ص ١٢٣٢ .

(٤) انظر مثلا : الكشاف ١٣٧/٤ و تفسير الخازن ١٢٩/٧ ،

وتفسير البيضاوي ١٤٢/٥ .

أحدهما على الآخر ، واختار بعضهم ^(١) " كون " من " مفعولاً به ، وهو أقرب إلى القول ؛ لأن المعنى في هذه الحالة يكون " أينفى علمه بمن خلق ، وهو الذي لطف علمه ، ودق وأحاط بخفيات الأمور وجلياتها " ^(٢) ، وهذا المعنى يناسب السياق ، فالآية تعليل لعلم الله المطلق ، ونفي الشبهة عن ذلك ، وهنا تأتي فائدة الصلة ؛ لأنها تدل على أن الله هو الخالق ، ولا يحتمل أن لا يكون الخالق عالماً بما ظهر وما خفي من خلقه ، كيف لا وهو الذي خلق وأنشأ سبحانه وتعالى ؟

فالسر في التعريف بالموصول إذا هو قصد العموم لجميع الخلق المستفاد من لفظ " من " ، وبيان السبب والعلية في أن الله يعلم السر والجهر ، وهو ما تشير إليه الصلة " خلق " .

و جملة " وهو اللطيف الخبير " حال ، أي : " وحاله أنه اللطيف الخبير المتوصل علمه إلى ما ظهر من خلقه وما بطن " ^(٣) ، وتعريف الخبير يدل على أنه مقصور على المبتدأ ، فيكون المعنى أن من يوصف بأنه اللطيف الخبير على الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى دون سواه .

ومن مظاهر لطفه جل شأنه قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ ^(٤) ، والوجه في

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٣٠٠/٨ وأضواء البيان ٤٠٣/٨ .

(٢) تفسير البحر المحيط ٣٠٠/٨ .

(٣) الكشاف ١٣٧/٤ .

(٤) الآية ١٥ من سورة الطك .

اتصال هذه الآية بما قبلها " كأنه تعالى قال : أيها الكفار اعلموا
أني عالم بسركم وجهركم ، فكونوا خائفين مني محترزين من عقابي ، فهذه الأرض
التي تشون في مناكبها وتعتقدون أنها أبعد الأشياء عن الإضرار بحكم ،
أنا الذي ذللتها لكم وجعلتها سببا لنفعمكم ، فامشوا في مناكبها " (١)

فالأرض نموذج ما تقع عليه حواسهم ، وما يتصل بحياتهم ومقوماتها
، لذلك قال : " جعل " ، ولم يقل : خلق ، لأن المراد دعوتهم إلى
التأمل في تسخير الأرض وتمكنهم منها ، وتعريف المبتدأ والخبر في قوله :
" هو الذي " يفيد قصر الصفة على الموصوف سبحانه حقيقة ، فالمخاطبون
يدركون أن الأرض مذلة ومسخرة من واقع حياتهم عليها ، فجاء الموصول
وصلته لتقرير ذلك وإثباته لله تعالى ، وبيان جهته ، وأن ليس ذلك
ظاهرة طبيعية ، وإنما هو بقدرة خالق الكون جل شأنه .

وللموصول بعد بلاغي آخر ، وهو ما فيه من التشويق إلى ما بعده ، وما
يذكر ذلك تقديم قوله " لكم " على " الأرض " ، وما فيه من تمكين للخبر
في نفس المخاطب .

(١) تفسير الفخر الرازي ٦٨/٣٠ ، وهو يجعل الخطاب هنا للكفار فقط ،
وذلك لأنه يعد الخطاب في قوله : " وأسروا قولكم . . . للكفار
فقط ، ولا يمتنع أن يكون الخطاب في هذه الآية لكل من يصح أن
يخاطب ؛ لأن الآية عبرة وموعظة لكل من يخاطب بها .

وتعريف الأرض بأل للاستغراق ، أي كل الأرض ، وقال سبحانه
* في مناكبها * ولم يقل : فيها ، لأن * منكب البعير أرق أعضائه ، وأنها
عن أن يطأه الراكب بقدمه ، فإذا جعل الأرض في الذل بحيث يتأتى المشي
في مناكبها لم يبق منها شيء لم يتذلل * (١) هذا إذا كان قوله : * في
مناكبها * استعارة ، وقد ذكر العلماء في ذلك وجوها كثيرة ، منها أن المراد
بمناكبها : أطرافها ، وهي الجبال ، أو جوانبها ، أو فجاجها ، أو جبالها (٢) ،
وكل منها يدل على كمال التذليل ، لأنها تشير جميعا إلى الشمول الذي
لم يبق معه شيء مستعصيا على المشي فيه والاستفادة منه .

وإضافة الرزق إلى الضمير فيها دلالة على أنه سبحانه هو الذي
يطك الرزق ، وأن ما بين أيديهم من عنده ، وفي التعبير بالإضافة اختصار
وإيجاز ، لأن قوله * رزقه * يشمل كل شيء ما هو بحوزتهم ، وهو
أخصر من قولنا : ما خلقه الله رزقا لكم ، أو ما رزقكم الله ، فالمراد
عموم الرزق ولا رازق إلا الله سبحانه .

ولتحذير المخاطبين عن الكفر والمعاصي ، وتنبههم إلى أن
الذي خلقهم ومكنهم من الأرض ورزقهم قادر على عقابهم . قال سبحانه
: * أَأَمِنْتُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ
أَمِنْتُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يَرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ * (٣)

(١) تفسير أبي السعود ٥/٣٦٣ .

(٢) انظر: تفسير المفخر الرازي ٣٠/٦٩ ، وتفسير البحر المحيط ٨/٣٠١ .

(٣) الآيتان ١٦ و ١٧ من سورة الطك .

لقد جاء التعريف في الآيتين بالاسم الموصول " من " في سياق الاستفهام الإنكاري ، ولم يذهب أئمة السلف إلى أن غير الله سبحانه هو المراد بالاسم الموصول ^(١) ، والتعريف بالموصول أكثر تأثيرا في نفس المخاطب من أي معرفة أخرى ؛ لأن المقام مقام تحذير وتخويف ، وفي الصلة ما يعبر عن ذلك ، فلفظ السماء يشير إلى تعظيم سلطان الله وقدرته ، وهيئته على كل المخلوقات فلا يعجزه شيء .

وللتعريف بالموصول وجه آخر من البلاغة يتمثل في التلاؤم الصوتي بين الميم في " أنتم " وبين الميم في " من " ، ومما يصحبهما من الإدغام والانسياق في الصوت ، الذي لا نجده لـ و استبدلنا بكلمة " من " غيرها من المعارف .

ولتأكيد هذا التحذير والتخويف للكافرين ذكّرهم الله بمن نزلت بهم أمثال هذه العقوبات . قال : ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ^(٢) ، والمراد بالاسم الموصول " الذين " كقار الأم السالفة ، كقوم عاد وشمود وقوم لوط وقوم فرعون ، وغيرهم ، ففائدة الاسم الموصول هنا هي ما يدل عليه من الاستفراق لجميع من وقعت بهم عقوبة الله سبحانه وتعالى ، وفي ذلك غناء عن تفصيل يطول به الكلام .

ولما كان الخطاب في الآيات السابقة موجها إلى المشركين ، فإن

(١) انظر : روح المعاني ٢٩ / ١٥٠ .

(٢) الآية ١٨ من سورة الطك .

مقتضى الظاهر أن يقال : " من قبلكم " ، ولكن الضمير جاء بصيغة الغيبة
على سبيل الالتفات ، والغرض منه " إبراز الإعراض عنهم والتهوين من شأنهم .
(١)
ولاشبهات كمال القدرة لله جل شأنه ، وأنه قادر على إيصال
العذاب إليهم ، دلهم على تأمل مظاهر تلك القدرة في أمور يدركونها
بالحسن . قال تعالى : * أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ
مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ * .
(٢)

وتتجلى بلاغة التركيب ، وجلال الإعجاز في قوله : " صَافَّاتٍ
ويقبضن " ، حيث جاء الضمير " نون النسوة " مسنداً إلى الفعل " يقبضن " ،
ولم يقل وقابضات . وقد بين الزمخشري السبب في ذلك . قال : " فإن
قلت : لم قيل ويقبضن ولم يقل وقابضات . قلت : لأن الأصل فسي
الطيران هو صف الأجنحة ؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء ،
والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها ، وأما القبض فطاري على
البسط للاستظهار به على التحرك ، فجاء بما هو طاري غير أصل بلفظ
الفعل على معنى أنهم صافات ، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما
يكون من السابح " . (٣)

(١) تفسير أبي السعود ٥ / ٣٦٤ .

(٢) الآية ١٩ من سورة الطك .

(٣) الكشاف ٤ / ١٣٨ .

فالضمير مرتبط بالفعل الطاريء وتكراره من الطيريا لهام من الله سبحانه ،
ولو كان القبض أصليا كالصف لقييل : قابضات .

وجاء التعريف في قوله : * ما يمسكهن إلا الرحمن * باسم الرحمن
دون غيره من الأسماء الحسنو لسربلاغي ، أبرزه الفخر الرازي في تفسيره
للآية . قال : * إنه تعالى قال في النحل : * أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ
فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ * (١) ، وقال ههنا : * ما يمسكهن
إلا الرحمن * فما الفرق ؟ قلنا : ذكر في النحل أن الطير مسخرات في
جو السماء ، فلا جرم كان إمساكها هناك محض الإلهية ، وذكر ههنا
أنها صافات وقابضات ، فكان إلهاما إلى كيفية البسط والقبض على الوجه
المطابق للمنفعة من رحمة الرحمن * . (٢)

فذكر الإلهية يناسب السياق هناك ، وذكر الرحمة يناسب السياق
هنا ؛ لأن الطير في آية النحل ليست فاعلة ، وإنما هو التسخير الإلهي ،
أما في سورة الطك فإن الطير بما لها من خصائص خلقية تساعد على
الطيران تداوم على البسط والقبض ولا تسقط بقدرة الله ورحمته التي
وسعت كل شيء ، فعوامل البقاء من رحمة الله بخلقه .

وقال جل شأنه : * أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنَدَلَكُمْ يَنْصَرِكُمْ مِّنْ
رُّونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ * أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ
أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَل لَّجُوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ * أَمَّنْ يَمْشِي مَكْبًا عَلٰى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ
أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * (٣)

(١) بعض الآية ٧٩ من سورة النحل .

(٢) تفسير الفخر الرازي ٣٠ / ٧١ .

(٣) الآيات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من سورة الطك .

وفي هذه الآيات رد لاعتقاد الكفار بأن الأوثان تنصرهم وترزقهم من دون الله ، والإنكار لما يزعمون ، من خلال أسلوب الاستفهام ، لما فيه من إثارة لانفعال المخاطبين ، والتقدير عليهم ، والتبكييت لهم ، والتعريف باسم الإشارة " هذا " يتناسب مع تلك المعاني ، لما له من دلالة على معنى الدنو والقرب ، والمشار إليه هو تلك الأوثان التي يعتقدون أنها تنصرهم وترزقهم ، وعلى هذا فإن الإشارة للقريب تغيد تحقير تلك الأوثان ، وتسفيه أحلام أولئك الكفار .

والتعريف بالاسم الموصول في قوله : " الذي هو جند لكم " ، وقوله : " الذي يرزقكم " ، يدل " على تأكد اعتقادهم في ذلك الباطل " . (١)

وفي ضمير الخطاب في قوله : " لكم " ، و " ينصركم " و " يرزقكم " ، تهكم بالكفار وإظهار لفساد زعمهم ، فهم معينون معلومون ، ومخاطبتهم وهم على تلك الحال من الزيغ والضلال توبيخ لهم ، ولوقلنا : لهم ، وينصرهم ، ويرزقهم لأشرف السؤال إلى غير معين ، فلا يكون في الأسلوب معنى للتوبيخ والتهكم .

ولبيان كمال رحمة الله سبحانه قال : " الرحمن " ، إشارة إلى أنه لولا اتصافه سبحانه بالرحمة لعاقبهم بالخسف أو الحاصب ، أو غير ذلك من أصناف العقوبات ، ولكن رحمته جل وعلا سبقت غضبه ، كما أن في اسم الرحمن ترغيباً للكافرين في العزوف عما هم عليه بعدما علموا

(١) روح المعاني ١٩/٢٩ .

فساده ، وحقارة شأنه .

ومقتضى الظاهر أن يستمر الخطاب فيقال : إن أنتم إلفي غرور ،
ولكن جاء الكلام بصيغة الغيبة للالتفات عن خطابهم إلى خطاب
غيرهم ، ثم وضع الاسم الصريح بكفرهم في موضع الضمير . فقال سبحانه :
" إن الكُفرون إلا في غرور " ، " والالتفات إلى الغيبة للإيدان باقتضاء
حالهم الإعراض عنهم ، وبيان قبائحهم للغير . والإظهار في موضع الإضرار
لذمهم بالكفر ، وتعليل غرورهم به " . (١)

فضمير الخطاب جاء عندما كان الـمرخا صا بهم ، وكان السؤال موجها
إليهم ، ولما كان الـمر يقتضي بيان العلة في غرورهم انتقل الكلام من ضمير
الخطاب إلى ضمير الغيبة ، ثم إلى الاسم الظاهر ، لنعي حالهم إلى غيرهم ،
ولبيان أن الكفر هو سبب غرورهم ، وانحراف فطرتهم ؛ ليستدعي من غيرهم
الإنكار عليهم .

وكذلك وقع الالتفات في قوله : " بل لجو في عتو ونفور " إن
الأصل فيه بل لهجتم عطفاً على الخطاب السابق . والسرفي هذا الالتفات
هو الذم لما فعل أولئك ، وذكر فعلهم لقوم آخرين ، ليقبح عندهم ما فعل
الكفار .

وبعد فضح الكفار والاستهزاء بهم ، وبيان سبب غوايتهم ، جاء
الكلام عن كمال قدرة الله سبحانه . قال جل من قائل : * قُلْ هُوَ
الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ * قُلْ
هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * (٢)

(١) روح المعاني ١٨ / ٢٩

(٢) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة الطك .

وقد جاء الخبر في الآيتين معرفاً بالاسم الموصول " الذي " لما فيه من دواعي تشويق المخاطب إلى ما سيأتي بعده ، فيتمكن في نفس المخاطب ، ولما تتضمنه الصلة من تعظيم لقدرة الله سبحانه الذي أنشأ الخلق ، والذي نراه في الأرض ، وهذه أمور محسوسة إذا استشعرها المخاطب كان لها في نفسه أكبر الأثر ، وأدرك أن من يقدر على ذلك لا شك قادر على ما سواه .

كما أن في الصلة تعريضاً بضعف أولئك الكفار وما يعبدون من دون الله ، والتعريض يستفاد من قصر مضمون الصلة على المسند إليه " هو " ، فالإنشاء والذرة لا يقدر عليها إلا الله وحده ، وما عداه لا يقدر على شيء ولا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .

والتعريف في قوله : " السمع والأبصار والأفئدة " للعهد ، أي ما عهدتموه من هذه الأمور الثلاثة هي من فضل الله عليكم ، " واعلم أن في ذكرها ها هنا تنبيهاً على دقيقة لطيفة ، كأنه تعالى قال : أعطيتكم هذه الأعطيات الثلاثة مع ما فيها من القوى الشريفة ، لكنكم ضيعتموها ، فلم تقبلوا ما سمعتموه ، ولا اعتبرتم بما أبصرتموه ، ولا تأملتم في عاقبة ما عقلتموه ، فكانكم ضيعتم هذه النعم وأفسدتم هذه المواهب " . (١)

وقوله سبحانه : " وإليه تحشرون " وعيد لهم وتهديد ، ولكنهم لتماذيبهم في الإنكار عبروا عنه في صيغة استفهام ، قال تعالى : * وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * (٢) ، وهذا السؤال يتضمن السخرية

(١) تفسير الفخر الرازي ٧٣ / ٣٠ .

(٢) الآية ٢٥ من سورة الطك .

والتحدي والاستهزاء ، ومن أجل ذلك جاء التعريف باسم الإشارة
" هذا " ؛ لأنه يدل على القرب ، والمراد بالقرب هنا قرب المكانة لا قرب
المكان ، وهذا ينبيء عن أن الوعد لم يوثق فيهم ، ولم يقع من نفوسهم
موقع التصديق ، فهم لا يرون فيه غير مجرد وعد لا أكثر .

وقوله : " إن كنتم صادقين " خطابهم " للنبي صلى الله عليه وسلم
والمؤمنين ؛ حيث كانوا مشاركين له عليه الصلاة والسلام في الوعد وتلاوة
الآيات المتضمنة له " (١) ، وخطاب الجماعة بهذه الصيغة دون المفرد
يدل على فرط عتوهم ، وإصرارهم على تحديهم ، فأظهروا هذا التحدي
في صورة خطاب الجماعة .

ثم أجاب الله سبحانه عن هذا السؤال بقوله تعالى : ﴿ قُلْ
إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢)

وهذه الإجابة تصحيح لمفاهيم الكفار ، ووضع للأموء في نصابها ،
ولا يبقى معها مجال لسؤال سائل ، والأصل أن يقال : علمه ، أي
الوعد ، ولكن جاء التعريف بأل الجنسية لما فيها من دلالة على الشمول
لعلم كل شيء ، ذلك العلم الذي لا يند عنه شيء مهما دق أو كبر ، بل
إنه مقصور على الله وحده لا يشاركه فيه أحد .

(١) تفسير أبي السعود ٥/٣٦٧ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الملك .

ولما كانت هذه الآية لتقرير الحقائق ، جاء التعريف بالضمير " أنا " في قوله : " وإنما أنا نذير مبين " ، وفيه تمييز للمتكم ، لتحدد بعد ذلك وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي الإنذار دون العلم ، والإنذار غير العلم ، كما أن في الضمير إشارة إلى خطأ الكفار في خطابهم السابق حينما خاطبوا الجماعة ، فالرسالة منوطة بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو المخصوص بالتبليغ عن الله جل شأنه .

وقد بين سبحانه حال الكفار عند نزول ذلك الوعد بهم . قال

: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ

تَدْعُونَ ﴾ (١) ، هذه حالهم إذا رأوا ما كانوا يوعدون ، وقد " خص الوجوه (٢) بالذكر لأن آثار الانفعالات النفسية من حزن وكمد وقلق إنما تظهر عليها " ، والأصل أن يقال : وجوههم ، ولكن جاء الاسم الموصول في موضع الضمير " لدمهم بالكفر وتعليل المساءة به " . (٣)

ولتميخ الكفار على تكذيبهم وإنكارهم قال سبحانه : " وقيل هذا

الذي كنتم به تدعون " ، فجاء اسم الإشارة أتم ما يكون في ذلك ، وتزداد وظيفة اسم الإشارة ظهوراً إذا ربطناه بمقولتهم السابقة : " متى هذا الوعد " ، عندما كانوا يستهزئون ، فأشاروا إليه إشارة معنوية تدل على عدم تصديقهم ،

(١) الآية ٢٧ من سورة الملك .

(٢) تفسير جزء تبارك ، ص ٢٤ .

(٣) تفسير أبي السعود ٣٦٧/٥ .

أما في هذا المقام فالإشارة تدل على القرب الحقيقي والمعانيه ؛ لأن الوعد أصبح حقيقة ملموسة يشار إليه إشارة حسية لا معنوية ، والإشارة إليه باسم الإشارة الموضوع للقريب فيها تعظيم وتهويل للمشار إليه ، وقرب يفقدون معه كل أمل في النجاة .

والاسم الموصول وضمير الخطاب في قوله : " الذي كنتم به تدعون " فيهما تذكير لهم بما قد بدر منهم ، توبيخا لهم واستهزاء بهم ، وفيهما تتمثل العقوبة النفسية ، وتتلخص خاتمة الكفار وما يلقونه من الذل والهوان .

ولما كان الكفار يتمنون موت الرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين ^(١) ، قال تعالى * قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكِنِي اللَّهُ وَمَنْ يَمَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * ^(٢) .

فجاء التعريف بضمير الخطاب في قوله " أَرَأَيْتُمْ " لتوبيخ الكفار وتأنيبهم على ما حصل منهم ، والتأنيب في حالة الحضور أشد وأوقع في النفس ، وهذا الخطاب يقتضي أن يقال : " فمن يجيركم " ، ولكن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، للتسجيل عليهم بالكفر ، وتعليل نفسي الإنجاء به ^(٣) ، كما أن فيه تعريضا بكفرهم ، وعدم استجابتهم للدعوة إلى النجاة .

-
- (١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ، ٢٢١ / ١٨ ، والكشاف ٤ / ١٤٥ ،
والبحر المحيط ، ٣٠٤ / ٨ .
(٢) الآية ٢٨ من سورة الطك .
(٣) تفسير أبي السعود ٥ / ٣٦٨ .

وللتصريح بالاسم في موضع الضمير فائدة أخرى هي أن الاسم الظاهر يشمل كل من كفر بالله سواء كان من المخاطبين بهذه الآية أم من غيرهم ، ولهذا فإن الوعيد يصدق على كل من يكفر بالله .

وختمت السورة الكريمة بقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَّنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ * ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْحَابَ مَاؤُكُمْ غَوَّا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ (١) .

ومعنى التعريف في قوله : " هو الرحمن " أى لا رحمن سواه ، وأن غيره لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعا ولا ضرا .

أما الضمير " نا " في قوله : " أمانا به وعليه توكلنا " ، فإنه يدل على الاعتداد بهذا الإيمان وبهذا التوكل ، والتعريض بمن لم يؤمن بالله ولم يتوكل عليه ، " كأنه قيل : آمانا ولم نكفر كما كفرتم " (٢) ، لذلك جاء ضمير المخاطبين في قوله " فستعلمون " على سبيل التهديد والوعيد الذى يستدعي حضور المخاطبين ؛ لأن التهديد في مقام الخطاب ، أشد وقعا في النفس ، ولهذا لم يقل : فسيعلمون ؛ أو فسنعلم ، لأن التهديد في ذلك لا يكون موجها إلى معين ، ثم قال : " من هو في ضلال مبين " ، ولم يقل : إنكم في ضلال مبين ، والتعبير بالاسم الموصول دون الضمير يدل على الانصاف ؛ لأن الموصول يدل على العموم ، " أى نحن أم أنتم " (٣) ،

(١) الآيتان ٢٩ و ٣٠ من سورة الملك .

(٢) الكشاف ١٤٠/٤ .

(٣) تفسير الخازن ١٢٨/٧ .

وهذا العموم يستدعي منهم المقارنة بين حال الفريقين ، واستعادة ما سبق من آيات وسيعلمون من هوفي ضلال مبین .

وليريهم قبح ما هم عليه من الضلال . قال : " أرايتم " ، أي أخبروني ^(١) ، وهو إنكار عليهم ، وضمير الخطاب للتعجيز لهم ، ولكشف ضلالهم وفيهم والوقوف بهم على الحقيقة .

و جاء التعريف بالإضافة في قوله : " ماؤه كم " ، لإدخال الخوف إلى نفوس المخاطبين ؛ لأن الماء أهم مقومات الحياة ، وإضافة الماء إليهم تدل على الملكية ، أي الماء الذي تدعون ملكيته وأن غير الله يرزقكم به ، فإذا تدبروا ذلك علموا أنهم لا يقدرون هجم ولا أوثانهم على إعادة ما يملكونه ، وأنه لا يقدر عليه إلا الله الذي يملكهم ويملك ما يملكون .

فإضافة الماء إليهم في سياق التعجيز تشعرهم بالخيبة وضياع الأمل ، فلا يملكون أمام قوله : " فمن يأتيكم بماء معين " إلا الاعتراف بالحقيقة ، وهي أن الله وحده هو القادر على ذلك .

وهكذا يتفتق التعريف في السورة الكريمة عن كثير من الأسرار ، والمقاصد البلاغية ، التي تكشف بدورها عن بعض الجوانب من إعجاز القرآن الكريم . والله تعالى أعلم بأسرار كلامه .

(١) تفسير الفخر الرازي ، ٣٠ / ٧٦ .

لِسَانِ عَمْرٍو

الخاتمة

تناول البحث ظاهرة التعريف ومكوناتها وأبعادها البلاغية، ومدى أهميتها في النص الأدبي، وقد التزم في ذلك منها موضوعيا. وما من شك في أن التعريف من أهم الباحث البلاغية، لكونه عنصرا جوهريا في الأسلوب الأدبي. وإن كان لم يلق من اهتمام الباحثين ما يستحق.

وقد جاء البحث بطبيعته في خمسة فصول، تتلخص معالمها ونتائجها في السطور التالية :

عالج الفصل الأول مفهوم التعريف في اللغة وفي الاصطلاح النحوي، ثم البلاغي، وانتهى إلى أن التعريف يدل على التعيين، وأن هذا المعنى لا يتحقق إلا بالنسبة إلى المخاطب، لا إلى الصيغة اللغوية التي يأتي بها التعريف، فالصيغة اللغوية لا تشمل كل المعارف، إذ لا يوجد معنى للتعريف بهذا الاعتبار إلا في الأسماء التي تكون في أول أمرها نكرات، ثم يدخل عليها ما تعرف به، وهذا لا يخرج عن التعريف بـ "أل"، والتعريف بالإضافة، أما إذا ارتبط مصطلح "التعريف بالمخاطب"، وبالشئ المراد تعيينه، فإنه يشمل كل طرق التعريف. مشيرا إلى أن البحث البلاغي للمعارف قد قام على هذا المفهوم، وأصبحت النظرة إلى التعريف من خلال الإدراك الذهني للأشياء، والطرق التي يتبعها المتكلم لذلك.

ثم أبرز جهود علماء البيان العربي في تناول هذه الظاهرة، والأسس البلاغية لدراساتها، ومنهج علماء البلاغة في تناولها، مبينا مدى أصالتها وأهميتها في الدرس البلاغي.

أما الفصل الثاني فقد تناول تعريف المسند إليه ، فوقف عند الأسرار البلاغية للتعريف بالضمير بأنواعه الثلاثة ، وفقا للمقامات التي تقتضي كلا منها ، وناقش أهم القضايا المتعلقة بها ، كالمقامات التي يكثر فيها التعبير بضمير المفرد ، والتي يكثر فيها التعبير بضمير الجماعة ، والمقامات التي يكثر فيها كل من ضمير المخاطب والغائب ، وتوجيه الخطاب للمفرد والمراد العموم ، والإضمار قبل الذكر، وغير ذلك . كما وقف عند التعريف بالعلم ، وأبرز وظيفته في العمل الأدبي ، ومتى يختار الأديب التعريف به ، ثم رد على من لم يروا في التعريف بالعلم غير فوائد هاشمية ومصطنعة ، وأبرز أهم الأغراض البلاغية للتعريف بالعلم ، والمواقف التي تستدعي ذلك ، ثم فرق بين أغراض التعريف باللقب وأغراض التعريف بالكنية ، وكشف عن حاجة كلام السكاكي إلى قراءة متأنية ودقيقة ، مبينا أسرار الاستعمال القرآني للكنية .

ثم تناول التعريف بالاسم الموصول ، فبين الوجه في ذلك ، وأهميته في الدرس البلاغي ، مستشهدا على ذلك ، وذكر الحالة التي تستدعي التعريف بالموصول ، ثم أبرز أهم الأغراض البلاغية في ذلك ، مناقشا ومحللا لأبعادها الجمالية ، وأنصف السكاكي برآء الاعتراض الذي وجهه إليه في هذا الموضع ، وأبرز بعض المواضع التي يكون فيها الموصول مظهرا من مظاهر الإعجاز البياني .

كما وقف البحث عند التعريف بـ " من " و " ما " الموصولتين ، مقارنة بين استعمالتهما من خلال مواقعهما في القرآن الكريم . مبينا الرأي في ذلك .

ثم انتقل البحث إلى الحديث عن التعريف باسم الإشارة ، فأبرز علاقة الإشارة بأدراك الجمال ، لما في الإشارة من معاني الحسن ، ودقتها في تحديد المشار إليه ثم عقب بذكر المقامات والأغراض التي تستدعي التعبير باسم الإشارة دون غيره ، من خلال التحليل اللغوي والفني ، وكشف عن بعض خصوصيات أسماء الإشارة ، وأهمها : أن الإشارة للقريب تكثر في الأساليب الإنشائية ، إذا كان المراد بها التوجيه والاستهزاء لمفاني تلك الأساليب من الإثارة للانفعالات والأحاسيس .

كما أبرز الأبعاد النفسية للإبهام المفسر في أسماء الإشارة ، ثم ناقش القول بأن أسماء الإشارة لا تحسن في الشعر ، وأبدى الرأي في ذلك .

ثم تناول التعريف بـ "أل" فذكر أنواعها ، وأهمية التعريف بها ، وأنواع العهد الذي تشير إليه "أل" العهدية ، مناقشاً وبيناً الفروق الدقيقة بين تلك الأنواع ، كما ذكر أقسام "أل" الجنسية وما يتعلق بها من قضايا بلاغية ، مشيراً إلى الأبعاد البلاغية التي تكمن في التعريف بها ، معتمداً على تحليل الشواهد القرآنية والأدبية .

كما أبرز الفروق الدقيقة بين تعريف المفرد ، وتعريف الجمع من حيث الدلالات الشمول والاستفراق في كل منهما .

وأثار البحث قضية هامة في التعريف بـ "أل" وهي : هل "أل" التي تصحب المشتقات للتعريف أم موصولة؟ فناقشها نقاشاً موضوعياً ، عرض من خلاله آراء العلماء قديماً وحديثاً . وقال رأيه فيها .

شم وقف البحث عند التعريف بالإضافة ، مبينا متى يُختار التعريف بها ، ومنها على دقة كلام السكاكي في ذلك ، وأنه كان يراعي عنصر الاختيار بين طرق التعريف ، ثم ذكر أهم الأغراض البلاغية ، والأسرار في التعريف بالإضافة ، وعلاقته بالحالة النفسية للمتكلم والمخاطب .

كما أبرز أهمية إضافة في الأُساليب المجازية ، ثم أشار إلى أن التعريف بالإضافة أحد طرق توليد المعاني .

وكان الفصل الثالث عن تعريف المسند ، وفيه تناول البحث السبب الذي كان من أجله الأصل في المسند التنكير ، وأبرز العنصر الأساس في التفريق بين التعبير بالتنكير والتعريف في المسند ، ثم بين مسن خلال الشواهد الأدبية الفرق في المعنى بين تنكير المسند وتعريفه ، ومعنى التقديم والتأخير إذا كان طرفا الإسناد معرفتين .

كما أبرز الفروق الدقيقة بين تعريف المسند بـ "أل" العهدية ، وتعريفه بـ "أل" الجنسية ، ثم تحدث عن الوجه في مجيء الاسم الموصول مسندا ، لما قد يبدو من عدم التناسب بين وظيفة الموصول وصلته ، ووظيفة المسند النهوية .

ووقف البحث عند ظاهرة الفصل بين المسند إليه والمسند المعرفتين ، فتناول ضمير الفصل وأبرز شروطه ، وحدد موقعه ، ورجح كونه حرفا ، وفرق بينه وبين التأكيد والبدل ، ثم عرض آراء العلماء في فوائد ضمير الفصل البلاغية ، واختار القول بأن ضمير الفصل يأتي بين المعرفتين ليفيد تأكيد الحكم المراد إثباته بطرفي الإسناد ، وتخصيص المسند إليه بالمسند ، لا العكس .

ثم أبرز من خلال تحليل الشواهد الأدبية أهم الأغراض البلاغية في تعريف المسند ، كاشفا عما فيه من أبعاد نفسية وجمالية ، منها على ما في تعريف المسند من معاني القصر .

وفي الفصل الرابع تعمق البحث أهم مظاهر خروج التعريف عن مقتضى الظاهر ، كاشفا عن أسرارها وجمالياتها الأسلوبية ، فتناول وضع الظاهر موضع المضمرة ، وبين وجوه الحسن فيه ، وجعل مرد ذلك إلى النفس، لما في الإظهار من الكشف والإفصاح ، وأبرز أن الإظهار مطلب أسلوبى تستدعيه العناية بالاسم المظهر ، ثم ذكر من خلال الشواهد القرآنية أهم الأسرار البلاغية للإظهار في موضع الإضمار ، إذا كان الاسم المظهر بلفظ الظاهر الأول .

ثم وقف عند ظاهرة الإظهار في موضع الإضمار إذا كان الاسم المظهر بلفظ غير لفظ المرجع ، أبرز أسرارها ، مشيدا بمكانتها البلاغية ، لا سيما ما جاء منها في القرآن الكريم .

ثم انتقل إلى الحديث عن وضع المضمرة موضع الظاهر ، ففرق بين ضمير الشأن وضمير القصة ، وأبرز ما في هذا النوع من الإضمار قبل الذكر من القيم البلاغية ، مهينا وظيفته وأهميته في تهيئة المخاطب لاستقبال ما سيأتي بعد ؛ لما في هذا الإضمار من الإبهام ، ولما يقوم به من سبك ومزج بين عناصر الأسلوب ؛ لأنه يتحد مع مضمون الجملة التي بعده ، وانتهى إلى أن وظيفة هذا الإضمار تتمثل فيما يصحبه من المفاجأة ، والصدمة الفكرية التي توظف المخاطب وتهيئه لضمون ما بعده ، وهي وسيلة هامة لتمكين الخبر في نفس المخاطب ؛ لأن ما يحصل بعد

الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وذلك لا يقع في الكلام إلا إذا كان الخبر على جانب كبير من الأهمية .

كما ذكر البحث ما يقع من الإضرار قبل الذكر في أساليب المدح والذم ، إذا كان المخصوص بالمدح أو الذم خيرا لابتداء محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف ، وكشف عن السر البلاغي في مثل هذه الأساليب .

ثم تناول الالتفات ، مبينا معناه اللغوي ، ومفهومه الاصطلاحي وما عرفت به هذه الظاهرة الأسلوبية من تسميات عند علماء البيان العربي ، ثم ذكر مفهوم الالتفات وصوره عند السكاكي والجمهور ، مبينا الأسس التي يقوم عليها أسلوب الالتفات عند علماء البلاغة .

ثم ذكر وظيفة الالتفات ودواعيه عند الزمخشري وعند حازم القرطاجني ، وعقب على ذلك باعتراضات ابن الأثير على الزمخشري ، محاولا التوفيق بين كلام الرجلين ، كاشفا عن أهم القيم الجمالية للالتفات ، مبرزاً أهم آثار الاعتراضات على الدرس البياني .

ثم ذكر أقسام الالتفات كما هي عند الجمهور ، وربطها بالاستعمال الأدبي ، مشيراً إلى أهميتها ، وإلى أن تلك الأقسام لا ترتبط بأغراض معينة ، بحيث يعرف ذلك المعنى أو الغرض بمجرد التعبير بصيغة دون أخرى ؛ لأنه قد ترد صيغة من صيغ الالتفات في سياق معين فتفيد معنى ، ثم ترد هي نفسها في سياق آخر لتدل على معنى آخر على النقيض من المعنى الأول ، مستشهداً على ذلك ما أمكنه من القرآن الكريم .

ثم أبرز أهم الأسرار البلاغية للانتقال من ضمير إلى ضمير ، محللاً عدداً من الشواهد ، وبينا علاقة أسلوب الالتفات بما في نفس الأديب ، وأنه

قد يكون أثرا من آثار تجربته ، مدعما ذلك بالنصوص الأدبية .
وينتهي إلى أن أغراض الالتفات وأسراره كثيرة ولا حصر لها ،
ويوصي بأن يكون الالتفات موضوعا لدراسة مستقلة تشمل مواقعها في القرآن
الكريم .

إلى هنا يكون البحث قد تتبع مواضع التعريف ما جاء منها على
مقتضى الظاهر وما جاء على خلافه ، مستشهدا من القرآن الكريم ، ومن
كلام البلغاء ، ومحللاتك الشواهد ، وكاشفا عما يتضمنه التعريف
كظاهرة لغوية من قيم جمالية ، وأسرار بلاغية ، وأبعاد نفسية .

أما الفصل الخامس فقد كان دراسة تطبيقية تناولت التعريف
في (سورة الملك) بالتحليل والكشف عن جوانب من الإعجاز البياني من
خلال ظاهرة التعريف ، التي كثر ورودها في هذه السورة الكريمة .
وقد بدأ البحث بتحديد الخصائص العامة لسورة الملك ، والأغراض
التي تضمنتها ، مشيرا إلى التزامه بأراء العلماء من السلف الصالح ، وحرصه
على عدم التفسير بالرأى .

ثم تناول آيات السورة الكريمة ، محللا لما جاء فيها من التعريف ،
وسبزا إعجاز القرآن من خلاله .

*

ولعل هذا الجهد قد استطاع أن يحقق الهدف الذي سعت
إليه هذه الدراسة ، من الكشف عما يتضمنه التراث البلاغي من كنوز لها
مكانتها وقيمتها ، في ضوء ظاهرة التعريف .

*

- وقد استطاعت هذه الدراسة أن تحقق النتائج الآتية :
- ١ - أبرزت بعض جوانب الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، على ضوء ظاهرة التعريف .
 - ٢ - أوضحت ما تضمنه التراث البلاغي من ثروة طائلة ، وبينت حتميته للدراسات المعاصرة ، لما يتضمنه من أسس فنية وجمالية .
 - ٣ - بينت أن المنهج النفسي منهج أصيل في التراث البلاغي ، وذلك من خلال تناول علماء البلاغة للمعاني .
 - ٤ - كشفت من خلال فصولها عن بطلان الزعم القائل بأن دراسة البلاغة العربية لم تعد ذات أهمية في حياتنا الفكرية .

*

وبعد :

فإن هذه الدراسة تنبه إلى ما يأتي :

- ١ - ضرورة أن تغرد كل طريقة من طرق التعريف بدراسة علمية مستقصية متعمقة ، تتتبع مواقعها في القرآن الكريم ، وتكشف عن أسرارها وأبعادها البلاغية ، وتبين مكانتها في الإعجاز البياني فهي أناة وتأمل ؛ لأن ما كتب عنها لم يقع إلا على بعض أسرارها ، أو اكتفى بالإشارة السريعة دون التعمق في مكنوناتها .
- ٢ - الكشف عن التراث البلاغي وما يتضمنه من كنوز لها مكانتها وقيمتها ، من خلال دراسات كثيرة وجادة ، وقراءة كتب البلاغة قراءة واعية مستنيرة تبرز المقاييس البلاغية القديمة ، فهي ما زالت حية

صالحة للحياة ، وإضافة إليها بما يتفق وخصائص آدابنا وتراثنا
الأصيل ، وهذا هو التجديد على الحقيقة ، لا أن نلغى
ماضينا وننقطع عنه ، أو أن نقدم ما في تراثنا في مصطلحات
جديدة وننسبه إلى تراث آخر ، أو نظريات أخرى .

والحمد لله الموفق لسواء السبيل ، له الحمد في الأولى وفي

الآخرة ، نعم المولى ونعم النصير .

التصاوير والطرائف

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم " مصحف المدينة المنورة "
- أبو العتاهية أشعاره وأخباره
- تحقيق : الدكتور شكري فيصل ، دار الملاح للطباعة والنشر
دمشق ٣٨٤ هـ .
- الإتيان في علوم القرآن ،
- لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،
الطبعة الثالثة ، دار التراث - القاهرة ١٤٠٥ هـ .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ،
- الدكتور عبد القادر حسين دار نهضة مصر للطبع والنشر
القاهرة ١٩٧٥ م .
- أساس البلاغة ،
- جار الله الزمخشري ، دار صادر - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- أساليب الاستفراق والشمول
- الدكتور السيد رزق الطويل ، ط/١ مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ
- الأساليب الإنشائية وأسرارها في القرآن الكريم
- الدكتور صباح عبید دراز ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة - مصر ، ١٤٠٦ هـ
- أسباب النزول
- للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق: السيد أحمد صقر
الطبعة الثالثة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ٧ ، ١٤٠٤ هـ .
- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ،
- الدكتور مجيد عبد الحميد ناجي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية
للمدراس والنشر ، بيروت ١٤٠٤ هـ .

- أسلوب الدعوة القرآنية بلاغة ومنهاجا ،

الدكتور عبد الغني بركة ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ١٤٠٣ هـ

- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة

لمحمد بن علي الجرجاني تحقيق : الدكتور عبد القادر حسين ،

دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة ، ١٩٨١ م

- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين ، للخالدين

تحقيق: الدكتور السيد محمد يوسف ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ،

١٣٥٤ هـ

- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي ، تحقيق :

الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة- بيروت ،

١٤٠٥ هـ

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن

محمد الأمين بن محمد الشنقيطي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ

- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني

تحقيق علي السباعي ، عبد الكريم العزباوي ، محمود غنيم ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣ هـ

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة

الدكتور فاضل مصطفى الساقني ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٣٩٧ هـ

- الأمالي

تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٧٥ م

- أمالي المرتضى

للشريف المرتضى علي بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ)

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية-

القاهرة ١٣٧٣ هـ

- الأُشال

للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)

تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، دارالمأمون -

دمشق ، ١٤٠٠هـ .

- الانتصاف في ما تضمنه الكشف من الاعتزال

للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير ، مطبوع على حاشية

الكشاف .

- الإنصاف في مسائل الخلاف

لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، شرح : محمد محي الدين عبد الحميد ،

دارالفكر - (بدون تاريخ) .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ،

القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ، دار الكتب العربية الكبرى

بمصر ، ١٣٣٠هـ

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لابن هشام ، الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة ، ١٣٦٨هـ

- الإيضاح في علوم البلاغة

للخطيب القزويني ، شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة

الخامسة ، دارالكتاب اللبناني - بيروت ، ١٤٠٥هـ

- بحوث المطابقة لمقتضى الحال - صورها وعلاقتها بالنقد الأدبي الحديث ،

الدكتور علي البدري ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٢هـ

- بدائع الفوائد

للعامة ابن قيم الجوزية ، دارالفكر (بدون تاريخ) .

- البديع

لعبد الله بن المعتز ، اعتنى بنشره : إغناطيوس كراتشكوفسكي ، ١٩٣٥م

- البديع في البديع في نقد الشعر
لأسامة بن منقذ، تحقيق : عبد الله مهنا، الطبعة الأولى، دار الكتب
العلمية بيروت ١٤٠٧ هـ
- البرهان في علوم القرآن
للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث- القاهرة، ١٤٠٤ هـ
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن
عبد الواحد الزملكاني تحقيق: الدكتورة خديجة الحديشي والدكتور أحمد
مطلوب، الطبعة الأولى، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٤ هـ
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز
للمجد الفيروزآبادي، تحقيق : محمد علي النجار، الطبعة الأولى،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- البلاغة والأسلوبية
الدكتور محمد عبد المطلب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤ م
- البلاغة الاصطلاحية
الدكتور عبد العزيز قنقلية ، دار الفكر العربي- القاهرة ١٤٠٧ هـ
- بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، وأثره في الدراسات البلاغية ،
الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي ، ١٣٩٦ هـ
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري
الدكتور محمد حسنين أبو موسى ، دار الفكر العربي (بدون تاريخ) .
- البناء اللفظي في لزوميات المعري
الدكتور مصطفى السعدني، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٥ م
- البيان والتبيين
لابي عثمان عمر بن بحر الجاحظ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،
الطبعة الرابعة، دار الفكر للطباعة والنشر (بدون تاريخ)

- تاج العروس من جواهر القاموس

محمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة بيروت (بدون تاريخ)

- تأملات في سورة (يس)

الدكتور حسن محمد باجودة، الطبعة الثالثة، دارالاعتصام، ١٣٩٧ هـ

- تأويل مشكل القرآن

لأبي محمد عبد الله بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر

الطبعة الثانية، دار التراث - القاهرة ١٣٩٣ هـ

- التبيان في إعراب القرآن

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي،

عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م

- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، لابن الزمطاني

تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتور خديجة الحديشي، الطبعة الأولى،

مطبعة العاني، ١٣٨٣ هـ

- تحليل الخطاب الشعري

الدكتور محمد مفتاح، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي - المغرب، ١٤٠٥ هـ

- تفسير أبي السعود، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،

تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ١٤٠١ هـ

- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،

الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ

- التفسير البياني للقرآن الكريم

الدكتورة عائشة عبد الرحمن، الطبعة السادسة، دار المعارف - مصر، ١٩٨٢ م

- تفسير جزء تبارك

للشيخ عبد القادر المغربي، صححه: علي محمد حسب الله، المطبعة

الأميرية - القاهرة، ١٣٦٦ هـ

- تفسير الخازن المسمى باب التأويل في معاني التنزيل
لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي ، الطبعة الثانية ،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر ، ٣٧٥ هـ
- تفسير سورة الإخلاص
تأليف الإمام أبي العباس تقي الدين بن تيمية ، صححه وراجعته: الشيخ
عنه شاهين ، مكتبة أنصار السنة المحمدية-القاهرة (بدون تاريخ)
- تفسير الفخر الرازي - المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب
للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هـ) ، الطبعة الثالثة
دار الفكر-بيروت، ١٤٠٥ هـ
- التلخيص في علوم البلاغة
الخطيب القزويني ، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي-
بيروت (بدون تاريخ) .
- تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار
الشركة الشرقية، ودار النهضة الحديثة.بيروت (بدون تاريخ)
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن
للرمانى والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمد خلف الله
والدكتور محمد زغول سلام ، الطبعة الثالثة ، دار المعرف بمصر، ٩٧٦ م
- الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ)
تحقيق: أحمد عبد العليم البرروني ، دار إحياء التراث العربي -
بيروت، ٩٦٦ م
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير
تحقيق: الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد ، المجمع العلمي
العراقي ، ٣٧٥ هـ

- جوهر الكنز

لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير، تحقيق: الدكتور محمد زغلول

سلام، منشأة المعارف-الاسكندرية، ١٩٨٣ م

- حاشية الدسوقي على شرح السعد، ضمن شرح التلخيص

- حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي

طبعة: محمد باشا عارف، ١٢٨٣ هـ

- حديث (ما) أقسامها وأحكامها

للدكتور محمد عبد الرحمن المفدى، النادي الأدبي-الرياض، ١٤٠٠ هـ

- الحديث النبوي من الوجهة البلاغية

الدكتور عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ١٣٩٢ هـ

- الحماسة، لأبي تمام

تحقيق: الدكتور عبدالله عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض، ١٤٠١ هـ

- الحماسة

تأليف أبي عبادة البحتري، ضبطه وعلق حواشيه: لويس شيخو، الطبعة

الثانية، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٣٨٧ هـ

- الحماسة البصرية

لصدر الدين علي البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، الطبعة الثالثة،

عالم الكتب-بيروت ١٩٨٣ م

- خزانة الأدب ولب لباب العرب

لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،

الجزء الأول، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م

الجزء الخامس، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي

بالرياض، ١٤٠٤ هـ

- الخصائص، لآبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق: محمد علي النجار، دارالكتب المصرية، ١٣٧٦ هـ
- خصائص التراكيب
للدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة- القاهرة، ١٤٠٠ هـ
- دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث
الدكتور أحمد درويش، مكتبة الزهراء، ١٩٨٤ م
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني
تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٤ هـ
- دالات التراكيب
الدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة- القاهرة، ١٣٩٩ هـ
- ديوان ابن الدمينه
تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة رار العروسة، ١٣٧٩ هـ
- ديوان ابن الرومي
تحقيق: الدكتور حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧٣ هـ
- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي
تحقيق: محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ م
- ديوان أبي الطيب المتنبّي بشرح العكبري
ضبطه وصححه: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٥ هـ
- ديوان أبي نواس
تحقيق: أحمد عبد المجيد الفزالي، مطبعة مصر- القاهرة، ١٩٥٣ م
- ديوان الأعشى الكبير «ميمون بن قيس»
شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، مؤسسة
الرسالة- بيروت، ١٤٠٣ هـ

- ديوان الإمام الشافعي

المكتبة الشعبية-بيروت ، (بدون تاريخ)

- ديوان امرىء القيس ، رواية الأصبعي

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الرابعة ، دارالمعارف ، ٩٨٤ م

- ديوان بشا ربن برد

جمعه وشرحه: العلامة محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع

والشركة الوطنية - الجزائر، ٩٧٦ م

- ديوان تأبط شرا وأخباره

جمع وتحقيق: علي ذوالفقار شاکر، الطبعة الأولى، دارالغرب

الإسلامي، ١٤٠٤ هـ

- ديوان جرير

بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور محمد نعمان أمين طه،

دارالمعارف بحصر، ٩٦٩ م

- ديوان جميل بثينة

جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، مكتبة مصر (بدون تاريخ)

- ديوان حسان بن ثابت

تحقيق: الدكتور وليد عرفات ، طبعة أمناء سلسلة جب التذكارية ، ٩٧١ م

- ديوان الحطيثة

تحقيق: الدكتور نعمان أمين طه ، الطبعة الأولى ، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي- مصر، ٣٧٨ هـ

- ديوان الخريمي

جمع وتحقيق: علي جواد الطاهر و محمد جبار المعيمد ، الطبعة

الأولى ، دارالكتاب الجديد-بيروت، ٩٧١ م

- ديوان الخنساء

دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ٣٧٩ هـ

- ديوان ذى الرمة

تحقيق: عبد القدوس أبو صالح ، الطبعة الأولى، مؤسسة ومكتبة الخافقين-

دمشق ، ١٣٩١ هـ

- ديوان شعر حاتم الطائي

تحقيق: الدكتور عادل سليمان جمال ، مطبعة المدني- القاهرة (بدون تاريخ)

- ديوان غرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمرى

تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ

- ديوان الفرزدق

دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٠ هـ

- ديوان مجنون ليلو

جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩ م

- ديوان النابغة الذبياني

تحقيق وشرح: كرم البستاني ، دار صا در-بيروت، ١٣٨٣ هـ

- ديوان الهذليين

دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ

- رثاء الأبناء في الشعر العربي إلى نهاية القرن الخامس الهجري

الدكتور مخيمر صالح ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار-الأردن " بدون تاريخ "

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي ، دار إحياء

التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ) .

- سر الفصاحة

لابن سندان الخفاجي ، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي ،

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٣٨٩ هـ

- سنن أبي داود
مراجعة وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دارالفكر
(بدون تاريخ) .
- سنن الترمذى
تحقيق: أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية - بيروت (بدون تاريخ)
- سنن الدارمي
طبع بعناية: محمد أحمد دهمان ، نشرته: دار إحياء السنة النبوية
(بدون تاريخ) .
- شرح ابن عقيل
لبهائم الدين عبد الله بن عقيل، بشرح محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الخامسة عشره ، دارالفكر ، ٣٩٢ هـ
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة
المصرية ، ٩٧٠ م
- شرح الأ طول على متن التلخيص
للعصام ، المطبعة العامرة ، ٢٨٤ هـ
- شرح التسهيل لابن مالك
تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو
المصرية ، ٣٩٤ هـ
- شرح الحماسة
لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، تحقيق: محمد
محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ٣٥٨ هـ

- شرح ديوان عنتره
تحقيق وشرح: عبد المنعم شلبي ، المكتبة التجارية الكبرى-القاهرة
(بدون تاريخ) .
- شرح ديوان كعب بن زهير - رواية أبي سعيد السكري ،
الطبعة الاولى ، دارالكتب المصرية ، ٣٦٩ هـ
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري
تحقيق: الدكتور إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء-الكويت ، ٩٦٢ م
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ
لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق: عدنان الدوري ، مطبعة العاني-
بغداد ، ٣٩٧ هـ
- شرح الكافية الشافية
لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك ، تحقيق: الدكتور عبد المنعم
أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، دارالمأمون للتراث ، ١٤٠٢ هـ
من منشورات جامعة أم القرى بحكة المكرمة
- شرح الكافية في النحو
للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبازي ، دارالكتب العلمية-
بيروت (بدون تاريخ)
- شرح المفصل
لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبى-القاهرة (بدون تاريخ)
- شروح التلخيص
طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بصر .
- شروح سقط الزند
مطبعة دارالكتب المصرية ، ٩٤٧ م

- الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي
الدكتور يوسف خليف ، الطبعة الثالثة، دار المعارف ، ١٩٧٨ م
- الشعر والشعراء
لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ،
دار التراث العربي للطباعة ، ٣٩٧ هـ
- شعر دعبل الخزاعي
صنعه الدكتور عبد الكريم الأشر ، الطبعة الثانية- دمشق ، ١٤٠٣ هـ
- شعر زهير بن أبي سلمى
تحقيق: فخر الدين قباوص ، الطبعة الثالثة ، دار الآفاق الجديدة -
بيروت ، ١٤٠٠ هـ
- شعر عبده بن الطبيب
الدكتور يحيى الجبورى ، دار التربية للطباعة والنشر ، ١٣٩١ هـ
- شعر مروان بن أبي حفصة
جمعه وحققه : الدكتور حسين عطوان ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م
- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية
إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الففور عطار ،
الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ
- صحيح البخارى
المكتب الإسلامى - استانبول ، ١٩٧٩ م
- صحيح مسلم
بشرح النووي ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربى - بيروت ، ١٤٠٤ هـ
- صفاء الكلمة
الدكتور عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ - الرياض ، ١٤٠٣ هـ

- طبقات فحول الشعراء
لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر،
مطبعة المدني- القاهرة ، ١٩٧٤ م
- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وحقائق الإعجاز ،
الإمام يحيى بن حمزة العلوي ، طبع بمطبعة المقتطف بمصر ، ١٣٣٢ هـ
- عروس الأفراح
لبهاء الدين السبكي ، ضمن شروح التلخيص
- العقد الفريد
لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه ، شرحه وصححه: أحمد أمين ،
أحمد الزين ، إبراهيم الأبياري ، دارالكتاب العربي- بيروت ١٤٠٣ هـ
- العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده
لأبي علي الحسن بن رشيد ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الرابعة ، دارالجيل-بيروت ، ١٩٧٢ م
- عيار الشعر، لمحمد بن أحمد بن طباطبا
تحقيق: الدكتور طه الحاجري والدكتور محمد زغول سلام ، المكتبة
التجارية الكبرى - القاهرة ١٩٥٦ م
- الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩١ هـ)
تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ،
١٣٨٠ هـ
- فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز
الدكتور فؤاد على مخيمر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ م
- الفلك الدائر على المشل السائر لابن أبي الحديد
تحقيق الدكتور أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الثانية ، دار
الرفاعي-الرياض ، ١٤٠٤ هـ

- قيم جديدة للأدب العربي

الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر، ٣٨٩ هـ

- الكتاب

لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنجر (سيبويه) ، تحقيق: عبد السلام

محمد هارون ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي بمصر، ٩٧٧ م

الجزء الثاني، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٩٧٩ م

- كتاب الشعر. أو شرح الأبيات المشككة الإعراب

لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق: الدكتور محمود الطناحي

الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨ هـ

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

لجار الله الزمخشري، تحقيق: محمد الصادق تمحاوي ، شركة مكتبة

مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ٣٩٢ هـ

- الكليات . معجم في المصطلحات والفروق اللغوية

لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق: الدكتور عدنان درويش و محمد

المصري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ٩٧٥ م

- لزوم ما لا يلزم

لأبي العلاء المعري، تحقيق: نديم عدي ، الطبعة الأولى ، طلاس

للدراسات والترجمة والنشر - دمشق ، ٩٨٥ م

- لسان العرب، لابن منظور

تحقيق: عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد

الشاذلي ، دارالمعارف بمصر ، ١٤٠١ هـ

- اللمع في العربية

لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: حامد الموءن ، الطبعة الثانية ،

عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٥ هـ

- متشابه القرآن

للقاضي عبد الجبار، تحقيق: الدكتور عدنان نرزور، دار التراث- القاهرة،

١٩٦٩م

- متن الألفية، لابن مالك

المكتبة الشعبية- بيروت (بدون تاريخ) .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر

لضياء الدين بن الأثير، تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي

طبانة، الطبعة الثانية، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ

- مجلة التضامن الإسلامي

شعبان، ١٤٠٥هـ

- مختارات ابن الشجري

للشريف أبي السعادات بن الشجري، ضبطها وضحها: محمود

حسن زنتي، الطبعة الأولى، مطبعة الاعتماد بمصر، ١٣٤٤هـ

- مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، ضمن شروح

التلخيص

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك

تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٠هـ

من منشورات جامعة أم القرى بحكة المكرمة

- المستدرک على الصحيحين في الحديث

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، مكتبة ومطابع

النصر الحديثة- الرياض (بدون تاريخ) .

- المصون في الأدب

لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد السلام

محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي

بالرياض، ١٤٠٢هـ

- المطول. شرح التلخيص
للعلامة سعد الدين التفتازاني ، دارالطبعة العامرة ، ١٣٠٩ هـ
- المعارف ، لابن قتيبة
تحقيق : الدكتور ثروت عكاشة ، الطبعة الثانية ، دارالمعارف بمصر ، ١٩٦٩ م
- المعاني في ضوء أساليب القرآن
الدكتور عبد الفتاح لاشين ، الطبعة الرابعة ، المكتبة الأموية ، ١٩٨٣ م
- معاني القرآن ، لآبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)
الجزء الأول ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م
الجزء الثاني ، تحقيق : الأستاذ محمد علي النجار ، دارالمصرية للتأليف
والترجمة (بدون تاريخ) .
- معاني القرآن
للاخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠١ هـ ، الناشر : محققه ، الصفاة- الكويت
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص
لعبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،
عالم الكتب بيروت (بدون تاريخ) .
- معايير الحكم الجمالي في النقد الأدبي
الدكتور منصور عبد الرحمن ، الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف بالقاهرة ، ١٤٠٤ هـ
- معترك القرآن في إعجاز القرآن
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد الجاوي ، دارالفكر العربي ،
١٣٩٢ هـ
- معجم الأرواح والضمائر في القرآن الكريم
الدكتور إسماعيل أحمد عمارة والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ،
الطبعة الأولى ، مؤسسه الرسالة - بيروت ١٤٠٧ هـ

- معجم البلاغة العربية
الدكتور بدوي طبانسة، دارالعلوم-الرياض، ١٤٠٢هـ
- معجم البلدان
للإمام شهاب الدين أبي عبد الله باقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)،
الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ
- معجم الشعراء، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني
تصحيح وتعليق: الدكتور ف. كرنكو، الطبعة الثانية، دارالكتب
العلمية-بيروت، ١٤٠٢هـ (مصورة عن طبعة مكتبة القدسي)
- معجم مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،
الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،
١٣٩١هـ
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان
تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٠هـ
- المفني
للعلامة موفق الدين بن قدامة، والشرح الكبير للإمام شمس الدين ابن قدامة
المقدسي، دارالكتاب العربي، ١٣٩٢هـ
- مفني اللبيب عن كتاب الأعراب، لابن هشام
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (بدون تاريخ)
- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي
ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، دارالكتب
العلمية-بيروت ١٤٠٣هـ

- مفحّمات القرآن في مبهّمات القرآن

لجلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلق عليه: الدكتور مصطفى ديب البغا ،
الطبعة الأولى ، مؤسّسة علوم القرآن - دمشق ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ

- المفضليات ، للمفضل الضبي

تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ،
الطبعة السادسة ، بيروت ، بدون تاريخ .

- المقتضب ، لأبي العباس المبرد

تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -
القاهرة ، ١٣٩٩ هـ

- من أسرار القرآن

مصطفى محمود ، دار المعارف بمصر « بدون تاريخ »

- من أسرار اللغة

الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة السابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ م

- مناهج البحث البلاغي في الدراسات العربية

الدكتور عبد السلام عبد الحفيظ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ،

١٩٧٨ م

- من بلاغة القرآن

للدكتور أحمد أحمد بدوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٣٧٠ هـ

- من بلاغة النظم العربي

الدكتور عبد العزيز عرفة ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب - بيروت ، ١٤٠٥ هـ

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، لأبي الحسن حازم القرطاجني

تحقيق: الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة ، الطبعة الثانية ، دار الغرب

الإسلامي - بيروت ، ١٩٨١ م

- مواد البيان
- لعلي بن خلف الكاتب ، تحقيق: الدكتور حسين عبد اللطيف ، جامعة الفاتح -
طرابلس ، ١٩٨٢ م
- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح
- لابن يعقوب المغربي ، ضمن شرح التلخيص ، طبعة عيسى البابي الحلبي
وشركاه بمصر
- الموء تلف والمختلف
- للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، تصحيح وتعليق: الدكتور
ف. كرنكو ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٢ هـ
- «لمصورة عن طبعة مكتبة القدسي» .
- الموشح - مأخذ العلماء على الشعراء
- لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تحقيق: علي محمد الجاوي ،
دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ م
- نتائج الفكر في النحو
- لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء ،
الطبعة الثانية ، دار الاعتصام ، ١٤٠٤ هـ
- النحو الوافي
- عباس حسن ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥ م
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم
- الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ، مؤسسه على جراح الصباح - الكويت ،
١٩٧٩ م
- النقائص - نقائص جرير والفرزدق
- طبعة ليدن ، ١٩٠٥ م

- نقد الشعر

لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي،

دار الكتب العلمية-بيروت (بدون تاريخ) .

- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع

الدكتور نعمه رحيم العزاوي ، وزارة الثقافة والفنون -الجمهورية العراقية ،

١٩٧٨ م

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

فخر الدين الرازي ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور محمد

بركات أبو علي، دار الفكر-عمان ، ١٩٨٥ م

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون والدكتور عبد العال

مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت ، ١٣٩٤ هـ

- الوساطة بين المتنبئ وخصومه

للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم

وعلى محمد البجاوي، دار العلم-بيروت ، ١٣٨٦ هـ

- الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية

حسين المرصفي، الطبعة الأولى، مطبعة المدارس الملكية بدرب الجمايز،

١٢٩٢ هـ

- وفيات الأعيان وأنبياء أبناء الزمان

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ)،

تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر-بيروت ، ١٣٩٨ هـ

فخر سید الشہداء علیہ السلام
بیوی

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
-	كلمة شكر
أ - هـ	المقدمة
	<u>الفصل الأول</u> : التعريف : مفهومه ، وطرقه ،
٤٧ - ١	وتناوله في الدرس البلاغي
٢	المبحث الأول : المعنى اللغوي للتعريف
٨	المبحث الثاني : مفهوم " التعريف " عند النحاة .
٢٢	المبحث الثالث : تناول التعريف في الدرس البلاغي
٢١٥ - ٤٨	<u>الفصل الثاني</u> : تعريف المسند إليه - طرقه وأغراضه
٤٩	المبحث الأول : تعريف المسند إليه بالضمير
٥٠	أولاً - ضمير المتكلم
٦١	ثانياً - ضمير المخاطب
٧٧	ثالثاً - ضمير الغائب
٨٤	المبحث الثاني : تعريف المسند إليه بالعلم
١٠٤	المبحث الثالث : تعريف المسند إليه بالموصول
١٤١	المبحث الرابع : تعريف المسند إليه باسم الإشارة
١٦٩	المبحث الخامس : تعريف المسند إليه بـ " أل "
٢٠٣	المبحث السادس : تعريف المسند إليه بالإضافة
٢٥٠ - ٢١٦	<u>الفصل الثالث</u> : تعريف المسند .
٢٢٧	معاني العهد والجنس في تعريف المسند
٢٣٥	تعريف المسند بالاسم الموصول

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٣٧	الفصل بين المعرفتين وفائدته
٢٤٤	أغراض تعريف المسند
	<u>الفصل الرابع : خروج التعريف عن مقتضى الظاهر</u>
٣١٢ - ٢٥١	مظاهره وأسراره
٢٥٢	المبحث الأول : وضع الظاهر موضع المضمرة
٢٧٩	المبحث الثاني : وضع المضمرة موضع الظاهر
٢٨٩	المبحث الثالث : الالتفات
٣٤٦ - ٣١٣	<u>الفصل الخامس : التعريف في سورة الطك - دراسة تحليلية</u>
٣١٤	سورة الطك
٣١٨	الدراسة التحليلية
٣٥٦ - ٣٤٧	الخاتمة
٣٧٨ - ٣٥٧	فهرس المصادر والمراجع
٣٨١ - ٣٧٩	فهرس الموضوعات